النحو العربي

ومناهج التأليف والتحليل

تأليف

شعبان عوض محمد العبيدي

عضو هيئة التدريس - كلية الآداب والتربية
جامعة قاريونس

النحو العربي
ومناهج التأليف والتحليل

تأليف

شعبان عوض محمد العبيدي
عضو هيئة التدريس - كلية الآداب والتربية
جامعة قاريونس

منشورات جامعة قاريونس
1989 م

النحو العربي
ومناهج التأليف والتحليل

الإهـــــداء

إلى والديّ المبجلين المباركين

إلى كل من علمني حرفاً

إلى كل من يَغير على هذه الأمة بماضيها

وحاضرها ومستقبلها

إلى الأستاذ (محمد علي سعود) الذي شق

طريـقه وسط الظلام فأنار لنفسه دربـه

وأنار للمكفوفين دروبهم في هذا البلد .

أهدي هذا العمل المتواضع الذي أرجو أن يكون محل قبولهم ورضاهم .

المؤلف

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد أفصح الناس لساناً والمنزل عليه كتاب فصيح بلسان عربي مبين .

وبعد ... فإن البحث في النحو العربي إنما هو بحث في الحضارة العربية في أبهى معانيها وأروع صورها، إننا لانستطيع أن نثبت شيئاً للعرب في مجال الدراسات النحوية واللغوية قبل الإسلام. وعندما نقول العرب فإننا نقصد أولئك القوم الذين نهضوا بأعباء الإسلام فتحملوه عملاً وتبليغاً، إن هؤلاء القوم أمة أمية كما وصفهم الله سبحانه في كتابه العزيز ، قال الله تعالى ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾[1] .

إن الأمة العربية قديمة قدم التاريخ أسهمت في بناء الحضارة الإنسانية، غير أن هذه الأمة مرت بمرحلة اندثار تاريخي حتى إن أخبارها قبل الإسلام لانجدها سوى أخبار مفرقة في الشعر الجاهلي وبعض النقوش هنا وهناك؛

(1) الجمعة الآية (2) .

لكنّ أي أمة كانت متحضرة فإن استعدادها للتحضر قائم، الأمة العربية كانت في حاجة إلى الإسلام، والإسلام ليس دينَ طقوس ومظاهر شكلية وإنما هو دين عبادة وعمل يحث على التعليم، والعلمُ هو جوهر الحضارة الإنسانية، أيقظ الإسلامُ العربَ من سباتهم العميق؛ فنهضوا ليعيدوا سالف مجدهم ويزيدوا عليه ماأضافه الإسلام من جوانب أخلاقية تضفي على الحضارة بهاء وروعة فكانت النهضة العربية الإسلامية التي أرسى دعائمها رسول الله ﷺ وصحابته الأفذاذ.

اللغةُ جانبٌ مهمٌ في الحضارة لايمكن إغفاله، واللغة العربية عندما جاء الإسلام قد بلغت الحدّ في الكمال والنمو، فاختارها اللّه لينزل بها نصاً مقدساً، هذا النصّ هو القرآن الكريم، وهو دستور العربِ والمسلمين إلى أن يرث اللّه الأرض ومن عليها.

إن أي انحراف عن لغة هذا النص سيؤدي إلى انحراف عن النص المقدس ذاته وهذا أمر لايرتضيه العرب والمسلمون، فكان درس النحو العربي للحفاظ على هذه اللغة التي تحفظ هذا النص المقدس، وقد بدأ درس النحو العربي بإبداء ملاحظات وصفية ثم تطورت هذه الملاحظات لتصبح مؤلفات، وتعددت الاتجاهات النحوية وبالتالي تعدّد التأليف والتحليل النحوي، وكانت لهذه المؤلفات والتحاليل أبعدُ الأثر في تكون مناهج النحو العربي وتشكلها بالصورة التي نعرفه عليها الآن.

إن دراسة المنهجية في النحو العربي وماتقتضيه من تأليف وتحليل هي صلب الدراسة التي قمنا بإعدادها تحت عنوان (النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل).

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى أبواب وتحت كل باب فصول، نتحدث في كل باب عن قضية من قضايا منهجة النحو العربي، وقد اعترضتنا إشكالية

ونحن نقوم بإعداد خطة هذا البحث، فالمواضيع التي نبحثها أو بعضها قد بحثت قديماً وحديثاً الأمر الذي قد يظن معه ظان أن بحث هذه القضايا غير ذي جدوى، فبحث القضية قديماً وحديثاً لايعني ألّا تبحث من جديد، فكم يجني على العلم قول القائل:

لم يدع من مضى للذي قد غبر فضل علم سوى أخذه بالأثر

ونحن عندما بحثنا هذه المواضيع قد قرأنا حولها وقد حاولنا أن نجمع مايمكن جمعه من المصادر والمراجع، وعندما وصلنا إلى مرحلة كتابة هذه الأبواب قلنا مانعتقد أنه صحيح وجهدنا أن تكون آراؤنا علمية موضوعية، حاولنا أن نخرج برأي مستقلٍ في بعض القضايا وأقررنا علمياً ببعض القضايا، وكنا نستعين بمشورة أساتذتنا، فاحتياجنا إلى خبرتهم أمر لاينقطع، وكانوا يوجهوننا وفق مايعتقدون أنه الصواب، حتى خرجت هذه الدراسة كما ترى، وكانت لملاحظات وتوجيهات الأستاذ الدكتور (محمد خليفة الدناع) المشرف على هذه الرسالة الأثر الطيب في توجيهنا إلى مثل هذه المواضيع.

وقد أتت أبواب الرسالة أو الأطروحة على النحو الآتي:

ــ الباب الأول: بواكير النحو العربي

وقد بحثنا في هذا الباب المواضيع الآتية تحت هذه الفصول:

ــ الفصل الأول: عرضٌ وتحليل تاريخي.

وقد بينا في هذا الفصل قليلاً حالة المجتمع العربي قبل الإسلام ثم وصفناه بعد الإسلام بما يمهد لموضوع هذه الأطروحة: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، وقد كنا نمهد بهذا الفصل لقضية وضع النحو العربي وبروز الملاحظات الوصفية الأولى في اللغة التي أتى بعدها وضع النحو العربي.

ــ الفصل الثاني: وضع النحو: أسبابه ودوافعه.

قمنا في هذا الفصل بدراسة قصة وضع النحو العربي، فاستعرضنا الروايات التي تنسب وضع النحو إلى الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، والروايات التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي رضي الله عنه، والروايات التي تنسب وضع النحو إلى غير أبي الأسود من تلاميذه، وبيّنا رأينا في هذه المسائل فوافقنا من وافقنا وخالفنا من خالفنا، ثم أشرنا إلى الأسباب والدوافع التي أدت إلى ظهور درس النحو العربي بملاحظات وصفية ثم تبويبه وتأليفه بعد ذلك.

ـــ الفصل الثالث: من (أبي الأسود الدؤلي) إلى (سيبويه)

قمنا في هذا الفصل بدراسة بعض الأعلام التي أسهمت في ظهور النحو العربي إلى حيز الوجود، وقد كنا ندرس هذه الشخصيات بما يتفق ومنهج هذه الأطروحة، فنحن لا ندرس هذه الشخصيات لذاتها وإنما ندرسها من حيث إسهامها في منهجة النحو العربي وتبلوره في صورته التي عرفناه عليها.

ـــ الفصل الرابع: ظهور اللحن وعلاقته بالتقويم والتقعيد

درسنا في هذا الفصل ماأثاره بعض العلماء الذين درسناهم في الفصل السابق من ملاحظات، كالملاحظات التي كان يبديها «عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي» على شعر «الفرزدق» فيما تحكيه الروايات، وبيّنا ما لمثل هذه الملاحظات من أثر في التقويم وفي ظهور التقعيد في النحو العربي.

ـــ الباب الثاني: في التأليف النحوي

بحثنا في هذا الباب التأليف النحوي في أيامه الأولى فكان لابد من الحديث أولاً عن تدوين اللغة، فاللغة والنحو في هذا العصر كانا شيئاً واحداً

أي أنَّ التخصصات الدقيقة لم تظهر في هذه المرحلةِ وهو أمر تقتضيه طبيعةُ النشوء وسنةُ الارتقاءِ .

ـــ الفصل الأوّل : تدوين اللغة

تحدثنا عن مظاهر النشاط اللغوي القائم على التدوين والتوثيق ذلك أن هذا الجمع والتدوين قد أديا في نهاية المطاف إلى ظهور النحو المعياري .

ـــ الفصل الثاني : كتب النحو مفقودة وموجودة

قمنا في هذا الفصل بدراسة الروايات التي تتحدث عن ظهور مؤلفات في النحو العربي ، فتحدثنا عن أشهر ما قيل في هذه الروايات وما نسبته من كتب (لعيسى بن عمر) ، وتحدثنا عن الكتاب المتداول المنسوب إلى (خلف الأحمر) .

ـــ الفصل الثالث : قيمة كتاب سيبويه

تحدثنا عن قيمة كتاب سيبويه العلمية في هذا الفصل ، فهذا الكتاب هو أول كتاب مدون وصلنا في تقعيد النحو العربي .

ـــ الباب الثالث : في الاتجاهات النحوية

عقدنا هذا الباب لدراسة ظاهرة وجدت في النحو العربي ، كما وجدت في غيره ، وهي ظاهرة المدارس النحوية ، وقد مهدنا لهذه الظاهرة بالحديث عن المناظرات وما كان لها من دور في تحديد الاتجاهات النحوية التي أدت فيما بعد إلى ظهور المدارس في النحو العربي .

ـــ الفصل الأوّل : المناظرات ودورها في تحديد الاتجاهات النحوية

ـــ الفصل الثاني : فكرة المدارس في النحو العربي

ناقشنا في هذا الفصل فكرة المدارس في النحو العربي ، ذلك أن هناك

من الباحثين من يشكك في وجود هذه المدارس وجوداً حقيقياً في النحو العربي .

ـــ الفصل الثالث : المدرسة البصرية

درسنا في هذا الفصل أهم خصائص المنهج البصري وتأثيره في الدراسات النحوية بوجه عام .

ـــ الفصل الرابع : المدرسة الكوفية وأبرز أعلامها

بعد أن انتهينا من المدرسة البصرية قمنا بدراسة المدرسة الكوفية وأبرز أعلامها محاولين أن نلقي الضوء على منهجها في دراسة النحو .

ـــ الفصل الخامس : المدارس النحوية في الأقطار الأخرى

درسنا في هذا الفصل مظاهر النشاط النحوي ، فدرسنا المدرسة البغدادية التي وجدت في بغداد ، وأتبعناها بالحديث عن مظاهر النشاط النحوي في كلٍ من مصرَ والشام وبلادِ الأندلس ، وكانت لنا آراء بسطناها في مضانها، على أننا لم نكن نطيل في بحث هذه المسائل لأنها قد بحثت وبعضها قد أفردت له بحوث مستقلة، أما نحن فقد كنا ندرسها باعتبارها ظاهرة منهجيّة في النحو العربي لذا فقد جاء كلامنا مختصراً.

ـــ الباب الرابع : نحويون ومنهج التحليل النحوي

قمنا في هذا الباب بدراسة أبرز الأعلام الذين جاءوا بعد سيبويه ، وقد اخترنا منهم خمسة أعلام لما لهم من دور في منهجية النحو العربي .

ـــ الفصل الأوّل : أبو العباس المبرد بين النقض والتقليد

تحدثنا في هذا الفصل ، عن أبي العباس المبرد ، فهو الشخصية الثانية بعد سيبويه في مجال التأليف النحوي ، وكان النقض والتقليد هو محور هذه

الدراسة، فقد كنا نحاول الإجابة عن السؤال الآتي: ماذا صنع المبرد بعد سيبويه ؟.

ــ الفصل الثاني: أبو اسحاق الزجاج وفلك سيبويه

درسنا في هذا الفصل أبا اسحاق الزجاج مسلطين الضوء على كتابه (ماينصرف وما لاينصرف).

ــ الفصل الثالث: أبو علي الفارسي ومنهجه في القياس

كان محور دراستنا لأبي علي الفارسي هو منهجه في القياس وماله من أثر في درس النحو العربي.

ــ الفصل الرابع: أبو الفتح عثمان بن جني وآراؤه المتفردة.

درسنا في هذا الفصل أبا الفتح عثمان بن جني، فهو لغوي نحوي كانت له آراؤه المتفردة وكانت عبارته النحوية واضحة.

ــ الفصل الخامس: أبو القاسم الزمخشري وطريقته في التبويب

كانت لأبي القاسم الزمخشري طريقة في التبويب تفرد بها لم يسبقه إليها أحد، وقد أشرنا إليها في حينها، وطريقة الزمخشري في التبويب هي التي عقد لها هذا الفصل.

الباب الخامس: نظرات في المنهج

بعد أن درسنا في الأبواب السابقة المنهجية التي طبعت النحو العربي بطابعها، وما نتج عنها من تحليل وظهور مؤلفات عديدة، قمنا في هذا الباب بدراسة ظواهر لها علاقة وطيدة بمنهجية النحو العربي.

ــ الفصل الأول: قضية التأثير والتأثر في النحو العربي

درسنا في هذا الفصل آراء القائلين بتأثر النحو العربي بغيره من نحو الأمم الأخرى كالهند والسريان واليونان، كما درسنا آراء القائلين بعدم التأثير وقلنا ما نعتقد أنه صحيح.

ـــ الفصل الثاني: منهج التصنيف في النحو العربي

ألقينا الضوء في هذا الفصل على مناهج التصنيف في النحو العربي من أيام سيبويه حتى القرون المتأخرة، وقد درسنا المتون والشروح والحواشي والتقريرات.

ـــ الفصل الثالث: الاستشهاد وضوابطه

ناقشنا في هذا الفصل قضية الاستشهاد، وهي من أهم القضايا التي ارتكزت عليها منهجية النحو العربي.

ـــ الفصل الرابع: المصطلح النحوي

بحثنا في هذا الفصل المصطلح النحوي من أيام أبي الأسود الدؤلي حتى العصور المتأخرة، وقد استعنا بكثير من النصوص القديمة والحديثة في هذا الموضوع.

ـــ الباب السادس: منهج الدرس النحوي في العصر الحديث

بعد أن استعرضنا مناهج التأليف والتحليل في النحو العربي رأينا أنه لامناص من درس النحو العربي ومنهجه في العصر الحديث، ففي هذا العصر نشطت الدراسات اللغوية والنحوية بعد سبات عميق فرأى الدارسون والمصلحون أن الحاجة ماسةً إلى إعادة النظر في منهج درس النحو العربي في هذا العصر.

ـــ الفصل الأول: أثر آراء ابن مضاء في اتجاهات النحاة المعاصرين

عقدنا هذا الفصل لنتحدث فيه عن (ابن مضاء القرطبي) وما دعا إليه في كتابه الصغير المسمى (الرد على النحاة) من تحطيم نظرية العامل، وإذا كانت ثورة ابن مضاء على منهجية النحو العربي لم تحدث أثراً فيما بعد، فقد استمر النحو والنحويون على ماهم عليه، فإن دعوة ابن مضاء هذه قد وجدت من يوقظها في العصر الحديث بعد نومٍ طويل.

ـــ الفصل الثاني: التيسير والتجديد

عقدنا هذا الفصل للحديث فيه عن الدعوات التي تدعو إلى تيسير النحو العربي وتجديده، وقد اتخذنا مصر مثالاً لأن التيسير والتجديد قد تبنته الدولة في هذه المرحلة.

ـــ الفصل الثالث: عرض لبعض مؤلفات المعاصرين

تحدثنا في هذا الفصل عن ثلاثة كتب لثلاثة مؤلفين معاصرين، مانريد قوله في هذا الفصل هو إضافة للفصل السابق فإذا كانت الدولة المصرية قد تبنت التجديد والتيسير وأرادت إعداد منهج تسير وفقه وزارة المعارف المصرية فإن بعض الأفراد قد رأوا أن يبذلوا مجهودات فردية ليعبروا عن آرائهم تعبيراً واضحاً، ذلك أن وجود بعض هؤلاء الأفراد في لجان تشكلها وزارة قد يحد من بعض آرائهم التي يريدون لها الظهور، وقد استعرضنا في هذا الفصل:

1 ـــ كتاب (إحياء النحو)، لإبراهيم مصطفى.
2 ـــ كتاب (دراسات نقدية في النحو العربي)، الجزء الأول، للدكتور عبد الرحمن أيوب.

ولم يسلم الأمر لدعاة التجديد فقد ألف الأستاذ محمد عرفة كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة).

هذا ماأعددناه وقد بذلنا مايمكننا بذله من مجهودات وفعلنا مايمكننا فعله، ونحن نعتقد أن بحث مثل هذه القضايا هي أعظم رد اعتبار لتراثنا الحضاري المشرق، فبحث مثل هذه القضايا أعظم فائدة من القول: إن هذه القضايا قد بحثت، فما الجديد الذي ستأتون به ؟

إننا لسنا مبالغين ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن القراءة لأي صفحة من صفحات تراثنا ستقودنا إلى اكتشاف شيء جديد لم يقل به أحدُ من قبل، ولا ندعي أننا قد وصلنا إلى الكمال فالكمال لله وحده، ولا ندعي أننا وصلنا إلى الغاية فالغايةُ في العلم لاتدرك، بل إن عملنا هذا هو عرضة للنقص، فالنقص من طبيعة البشر والضعف من وصف الإنسان فقد وصفنا الله به، فإذا كان هذا الإنسان لايزال يخطو خطواته الأولى في درب العلم فإنّ الضعف يأتيه من كل مكان لكن تكفي المحاولة، حسبنا أننا حاولنا أن نفعل شيئاً، والله سبحانه وتعالى يتولانا جميعاً بهدايته وعنايته وتسديد خطانا.

ولابد في نهاية هذه المقدمة من تسجيل شكرنا وعرفاننا وامتناننا لأستاذنا الدكتور (محمد خليفة الدناع) الذي كان لآرائه وملاحظاته أعمق الأثر في خروج هذه الأطروحة إلى حيز الوجود، وكانت مكتبته ملكنا نتصرف فيها كما نشاء فزودتنا بما نحتاجه من مراجع نحتاج إليها في هذه الأطروحة فجزاه الله عنا خير الجزاء.

ونثني بالشكر والعرفان والامتنان ذاكرين ماقام به أستاذنا الدكتور (عبد الحميد حماد الزويّ)، فلم يبخل علينا بكتاب نطلبه، وكان دائماً يلحظنا بعنايته ويبادرنا بصادق مودته، جزاه الله عنا خير الجزاء.

والشكر أولاً وآخراً لله سبحانه وتعالى عليه نتوكل وبه نستعين ومنه نستمد العون والتوفيق، إنه نعم المولى ونعم المجيب.

الباب الأول

بواكير النحو العَربي

الفصل الأول

عرض وتحليل تاريخي

لسنا معنيين في هذا الفصل أن نتحدث عن جميع مظاهر المجتمع العربي الذي نحن بصدد الحديث عن جانب مهم فيه، أعني الجانب اللغوي، وبدقة أقول أعني جانب التقعيد، فمظاهر هذا المجتمع متشابكة متعددة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فلا يكاد الباحث يعثر على ما يشفي الغليل، فالمصادر التي بين أيدينا والتي تتحدث عن هذا المجتمع لا تتفق في إيراد الروايات وإنما هي مجموعة من الروايات المضطربة والأخبار المتناثرة بحيث لا نجد شيئاً متفقاً عليه.

وما نريد أن نؤكده هنا هو شيء قد يحظى ببعض الاتفاق وهو أن هذا المجتمع لم يكن مجموعة مجتمعات صغيرة متناحرة تمزقها صغرى الأحداث، إن إطلاق مثل هذا القول على علاته هو ضرب من المجازفة التاريخية وتخبط غير موضوعي، نعم هناك أحداث صغيرة أدت إلى نتائج وعواقب وخيمة ولكن هذه الأحداث الصغيرة لم تكن هي الصورة كلها، ففي الصورة ما يؤكد تجمع هذه القبائل والتفافها في ساعات وأوقات صعبة، وهذه القبائل كانت تجير وتستجار وكان كثير من أفراد القبائل العربية ينزلون على قبائل عربية أخرى دون أن يعرضهم هذا لأي مسبة وعار[1].

---

(1) المجتمعات الإسلامية، شكري فيصل، ص22-29، ط4، دار العلم للملايين ـــ بيروت.

هذه القبائل كانت مختلطة يجاور بعضها بعضاً، وكانت كثيرة الهجرة تتبع منازل الكلأ والعشب، ولعل القبائل اليمانية خير مثال على هذه الهجرة، فقبيلة (قضاعة) وهي بطن من (حمير) القبيلة اليمانية القحطانية نجدها قد توزعت في أنحاء كثيرة من شمال جزيرة العرب، حيث نجد (بهراء) وهي فرع من قضاعة تضرب خيامها قرب الجزيرة الفراتية في (العراق)، ونجد (جهينة) وهو بطن من بطونها يسكن قرب المدينة المنورة، كما نجد (بني كلب) وهم من قضاعة أيضاً يسكنون قرب قرية (تيماء)، وغيرها من بطون هذه القبيلة التي توزعت في شمال جزيرة العرب، وهذا مجرد مثال على هذه الهجرة، التي ابتدأت من جنوب الجزيرة وتوزعت في أنحاء الجزيرة الشمالي حتى وصلت إلى الشام، كما تمثل قبائل (قيس عيلان) هذا الاختلاط بين قبائل الشمال، حيث نجدها قد توزعت قبائلها وبطونها في جميع أنحاء الجزيرة الشمالي أو ما يعرف بالحجاز و (نجد وتهامة)[2].

وكانت صلة النسب قوية بين هذه القبائل، فكل مجموعة من هذه القبائل كانت تربطها صلة بمجموعة أخرى؛ على سبيل المثال كان المضريون مجموعة من القبائل تربطها بالقبائل الربعية والإيادية والأنمارية صلة النسب، حيث تنتمي جميعها إلى (نزار بن معد بن عدنان)، هذا وقد هاجرت قبيلة (أنمار) إلى اليمن في هجرة عكسية، حيث تناسلوا هناك وعدوا من القبائل اليمانية، كما فارق (إياد) الحجاز، وسار بأهله إلى أطراف العراق[3].

كما أن هذه القبائل كانت تتلاقى في موسم الحج بأشهره الحرم: شوالٍ وذي القعدة وذي الحجة، وهي أشهرُ لا قتال فيها ولا خصومة، وإنما أخوة وتسامح ودعوة إلى إحلال السلام محل الحرب والقتال.

---

(2) اللهجات العربية في التراث/خريطة جزيرة العرب ج1 ص35، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب 1978م والمختصر في أخبار البشر ج1 ص101-102، عماد الدين اسماعيل أبو الفداء، دار المعرفة بيروت. والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ج2 ص228-229، ابن رشيق القيرواني، دار الجيل — بيروت.

(3) المختصر في أخبار البشر، ج1 ص105.

كما كانت الأسواق مثل (عكاظ وذي المجاز والمجنة) وغيرها تعقد على مدار السنة، وكان الناس يتلاقون فيها يتطارحون فيها الأشعار، ويتحدثون فيها عن الأنساب ويعرضون فيها مهاراتهم في الخطابة وتأليف القول، إضافة إلى ما قامت به من تبادل تجاري للسلع بين العرب.

كان هذا هو الوضع إلى أن جاء الإسلام، وقد كان الإسلام الحدث الذي أحدث ونتج عنه القفزة الحضارية للمجتمع العربي.

رجل يقال له (محمد بن عبد اللّٰه) ﷺ آتاهم بخبر السماء، كان هذا الرجل موطنه مكة المكرمة التي يقدسها العرب، وكان هذا الرسول من (بني عبد مناف) وهي بطـنٌ من قبيلة (قريش) لها ما لها من العراقة والشرف الصميم.

هذا النبـيُّ الكريم لم يأتهم بعصا يلقيها على الأرض فتصير ثعباناً حيّـاً بإذن اللّٰه ولم يكن يخرج يده من جيبه فتصبح بيضاء من غير سوء؛ لكنه آتاهم بكلام من عند اللّٰهِ وهو القرآن الكريم، كانت معجزتـهُ إذن معجزةً لغوية ولم تكن معجزةً مادية كما هي معجزاتُ الرسل قبله، وقد تحداهم بهذه المعجزةِ بأن دعاهم إلى الإتيان بمثلها أو بسورة من مثلها ولكنهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً سوى أخبار لا يمكـنُ أن نسوقها إلا للتندر والتظرف.

ونحن لا نريد هنا الخوض في تاريخ بدء الدعوة الإسلامية فنحن معنيون فقط بالجانب اللغوي في هذا المجتمع الذي يستقبل هذه الدعوة.

لقد كان القرآن بالغ الأثر في نفوسهم حتى إنهم رفضوا أن يستمعوا إليه، لا لأنهم يكرهون سماعه لكن مخافة التأثير عليهم، هم يريدون الحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم الجاهلية، فأبو بكر الذي أجاره (ابن الدغنة) جاءه بعض القرشيين طالبين منه أن يمنع أبا بكر من قراءة القرآن لأنها حسب ما زعموا قد تغرر بصبيانهم ونسائهم.

وهذا هو (الوليد بن المغيرة) يقول قولته المشهورة في القرآن الكريم: «إن له،

لطلاوة وإن عليه لحلاوة، وإن أسفله لمثمر، وإن أعلاه لمغدق، وإنه ليعلو ولا يعلى عليه».

وراحوا يوجهون التهم لصاحب هذه الدعوة الجديدة، فمرة قالوا عنه: إنه ساحر، ومرة قالوا عنه: مجنون، ومرة قالوا: هو شاعر، وقد دحض الوليد نفسه التهمتين الأخيرتين عن صاحب الدعوة، وأقر وصفه بالتهمة الأولى بأسلوب ملفق.

ونحن هنا لا نتحدث عن إعجاز القرآن وإنما نتحدث عن الأثر اللغوي الذي جاء به القرآن وأحدثه، فالأسلوب الذي جاء به القرآن هو الأسلوب النموذجي وبتعبير آخر هو الأسلوب الرسمي الراقي الذي كان يستخدمه العرب في الخطابة فيما بينهم، والعرب عندما خوطبوا بهذا الشكل لم يكونوا خالين من أدوات التعبير وأسلوب الجدل والحجاج.

قال تعالى ﴿فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوماً لدّاً﴾[4]؛ أي كثيري الجدل، والجدل يعتمد ولا شك على لغة راقية نقية دقيقة، إذ إن المجادل لا بد له أن يتلاعب بالألفاظ ولا بد له أن يعترض على لفظ بلفظ، ولا بد له أيضاً أن يعمم دلالة لفظ وأن يخصص دلالة لفظ آخر، هذا وفقاً لقواعد الجدل، فالمجادل إما أن يريد الاقتناع واقتناعه لا يتم إلا بهذه الكيفية، وإما أن يكون معانداً والمعاند لا بد له من تقمص هذه الكيفية.

العرب إذن أمة مجادلة هذا مايرسمه القرآن الكريم بوضوح، لكن الذين آمنوا بمحمد ﷺ لم يكونوا يسألون عن معانٍ كثيرة وأفكار كثيرة لأنهم دخلوا في حظيرة الإيمان ولأن مشاغلهم كانت كثيرة، فأعباء الدولة الإسلامية الناشئة كانت لا تتيح لهم وقتاً للنقاش والجدل، هذا هو (خالد بن الوليد) يصلي بالناس يوماً فيخطئ في القراءة فيعتذر عن هذا القول بقوله: إنه من كثرة الحروب التي خاضها لم يتلق عن الرسول ﷺ بصورة كافية.

---

(4) مريم الآية 19.

ولما التحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى، وتولى (أبو بكر) الخلافة من بعده وقضى على المرتدين، بدأ هذا المجتمع في الاستقرار والتوسع والتغلغل فكانت الفتوحات الإسلامية، والتي نتج عنها اختلاط العرب بغيرهم من الأمم اختلاطاً غير محدود، الأمر الذي أثر على اللغة حتماً.

اللغة كائن حي يؤثر ويتأثر، ولا يعقل أن لغة ما تحتفظ بخواصها الأولى أو الثانية أو الثالثة، إلا إذا كانتْ لغةً بدائية منقرضة أو كان أهلها غير ذوي شأن في التاريخ، ولم تكن اللغة العربية هكذا ولا أهلها كانوا كذلك.

التطور اللغوي أو التغير اللغوي ظاهرة من ظواهر اللغات الحية، واللغة العربية إحدى هذه اللغات الحية التي أثرت وتأثرت وكان لها إسهام عظيم في مجال الحضارة الإنسانية لكنها ارتبطت بالقرآن الكريم وهو نص خالد، الحفاظ عليه واجب، ومن هنا كان ما كان من وضع النحو والتوسع فيه.

ولكن يصادف الباحث في هذا المجال فرضية لا بد أن يرضخ لها ويرضى وهي أن اللغة متغيرة متطورة لا يمكنها أن تثبت على حال واحدة، وأي لغة تخضع لهذه الفرضية فهي اللغة المحكوم لها بالبقاء لأن ثباتها وعدم تطورها أو تغيرها يقضي عليها بالفناء والانكماش، واللغة العربية وهي إحدى اللغات الإنسانية خضعت لهذه الفرضية الآنفة الذكر، غير أن المتابعة التاريخية لتغير هذه اللغة العربية تصعب في مراحلها الأولى، ذلك أن اللغة العربية وهي إحدى اللغات السامية لم تتحصل على نص مكتوب كما تحصلت عليه زميلاتها اللغات السامية، وأعني بالنص المكتوب هنا الكتب المقدسة، فلم تعرف اللغة العربية كتاباً مقدساً قبل الإسلام ولا يوجد لها نصوص أخرى من شعر ونثر مكتوبة إلا إذا استثنينا النقوش، وهذه النقوش إذا عرضت للباحث يجد دون أي معاناة أن هناك فرقاً شاسعاً بين هذه النقوش وبين لغة القرآن من جهة، والأشعار العربية التي سبقت ظهور الإسلام من جهة أخرى، رغم أن هذه النقوش لا تبعد كثيراً عن الزمن الذي ظهر فيه الإسلام.

وهناك ملاحظة أخرى إذ يلاحظ الباحث أن لغة الشعر الذي سبق الإسلام

ـــ إذا ما استثنينا منه حوشي الألفاظ وغريبها ـــ لا تختلف عن لغـةِ القرآن الكريم، ولا ننسى أن ننوه بأن الشعر كان يعتمد على الرواية الشفوية لأننا لا نجد نصاً مكتوباً من هذا الشعر.

ونحب أن نشير هنا إلى نقطة أخرى يثيرها كثير من الدارسين والبحـاث ولا سيما القدامى منهم؛ وتتلخص هذه النقطة في أن العرب كانوا يتكلمون بلغة معربة متينة تتوافر فيها شروط النحو المعياري المتعارف عليها عند النحاة.

ونحن لا نريد أن نثبت أو ننفي هذه الفرضية اللغوية التاريخية، ولكنني أرى أن للناس لغة يستخدمونها فيما بينهم مع أقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم، وهي لغة غالباً ما تكون من وحي الخاطر وفيض الشعور، ولغة أخرى تستخدم في المحافل العامه والمنتديات. والأسواق الكبيرة، وأنا أزعم أن كل ما يروى من شعر أو من نثر كان من اللغة الثانية ولا شك، والناس كانوا يستخدمون اللغة فإذا حدث وأن وقعت أخطاء في استخدامهم للغة فهذه الأخطاء لا بد أن تكون مشتركة، هذا على الأقل في عصر الفصاحة، وهذه لا تعد أخطاء، لأن الناس تعارفوا تلقائياً على هذا التغيير الذي يعتبر في عرف النحاة أو النحو المعياري خطأ، إذ إنه في عصر الفصاحة يفترض أن كل الناس يتكلمون بلغة مشتركة فإذا ما أخطأ الإنسان خطأ لم يكن متعارفاً عليه فإن هذا الخطأ سيرجعه الناس إلى التلعثم أو الارتباك، ربما لا يفهمون ما يريد قوله ولكنهم لن يقولوا له إنك نصبت الفاعل أو رفعت المفعول، نقول هذا رغم أننا نجد مجموعة من الروايات تؤكد أن أناساً قد أخطأوا في اللغة، وأن آخرين قد تنبهوا لهذه الأخطاء، ومن مثل هذه الروايات أن وفداً من قبيلة عربية جاء إلى النبي ﷺ فتكلم خطيبهم فأخطأ فعرف الناس ذلك، وبان أثر هذا الخطأ على وجه النبي ﷺ فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضل[5].

غير أن هذه الرواية وغيرها من الروايات التي دارت في فلك هذه القصة لم تذكر لنا الخطيب، ولم تذكر لنا اسم القبيلة التي جاء وفدها إلى النبي ﷺ ولا الجهة التي

(5) مراتب النحويين ص23، أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر.

جاءت منها هذه القبيلة رغم أن هناك من يفترض أن هذه القبيلة قد جاءت من أطراف الجزيرة، كما أن هذه الرواية لم تذكر لنا النص الذي قاله الخطيب في حضرة النبي ﷺ وبالتالي لم تذكر المواضع من هذا النص التي لحن فيها هذا الخطيب.

وهناك أثر آخر يروى عن النبي ﷺ وهو قوله: أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنّى لي اللحن(6).

كما روي أن عمر بن الخطاب مر على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا: إنا قوم متعلمين، فأعرض مغضباً وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشد عليّ من خطئكم في رميكم(7).

إن مثل هذه الأخبار كثيرة ملأت صفحات كتبنا قديمة كانت أم حديثة لكن على هذه الروايات الكثيرة ملاحظات أكثر، فليست هذه الروايات نهائية، أقصد أنّ هذه الروايات رغم كثرتها لا تعد مصدراً يمكن الركون إليه عند البحث اللغوي الذي يهدف إلى التوصل إلى حقائق يمكن تقريرها والمحاجة بها.

اللغـةُ النموذجية كما سبق أن لـمّـحت هي الموجودة في المحافل والأسواق الكبيرة والمنتديات وهي تتغير بتغير الناس وبتغير طباعهم وعاداتهم وتمازجهم بغيرهم من الأمم وتأثيرهم في الحضارات وتأثرهم بها، غير أن اللغة في مرحلة معينة إذا ارتبطت بشيء له قداسته ووزنه عند المستخدمين لهذه اللغة يصبح لا مناص من المحافظة على اللغة في هذه المرحلة المعينة وهذا ما حدث تماماً بالنسبة للغة العربية.

فلم تعـدِ اللغـةُ العربيـةُ بعد ظهور الإسلام بما يحتويه من تشريعات سماوية وبما جاء به من نص خالد وهو القرآن الكريم [لم تعد هذه اللغة] مجـردَ لغة لأناس يعيشون على القنص والغزو؛ وإنما أصبحـتْ لغـةً تخاطـبُ الناسَّ في أمور دينهم وتحدد لهم ما يجب وما لا يجب، كما أصبح يوجد القرآن الكريم بما له من فصاحة في الألفاظ وعمق

(6) المرجع نفسه ص23.

(7) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجل ج1 ص21-22، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1971م.

في المعاني، إذن لم تعد اللغة العربية هي لغة العصر الجاهلي المتمثلة في شعر امرئ القيس وزهير وأضرابهما وإنما أصبحت لغة للعرب الذين يهتمون بالدين ويهتمون بالشعر، أيضاً أصبحت لغة لغير العرب الذين دخلوا في دين الله أفواجاً، ولكن حتمية التطور والتغير قائمة وزاد منها اختلاط العرب بالأمم المجاورة وتغلغلهم في الأمصار التي فتحوها، فكان العربُ يخاطبون أنفسهم بهذه اللغة ويخاطبون بها غيرهم من الأمم وكان غيرُهم من الأمم يخاطبهم بلغتهم، الأمر الذي أدى إلى سرعة التطور أو التغير اللغوي، وإذا كان هذا التغير في عصور سابقة يمكن أن يحدث بصمت ودون أن ينتبه له أحد؛ فإن مثل هذا التغير ما كان ينبغي أن يسكت عليه لأنه في مثل هذا السكوت كان حتماً ستضيع اللغة الراقية التي نزل بها القرآن الكريم، وبالتالي يضيع القرآن الكريم نفسه وهو أثمن شيء يحرص كل عربي مسلم على الحفاظ عليه، لذا لجأ ولاة الأمر إلى محاولات قد تبدو فردية لكنها لا تخلو من بواعث اجتماعية فاهتم الخطباء بكلماتهم التي يلقونها في المحافل والجُمَع إذ كانوا يقيمون لهذا الأمر ألف حساب، كما أنهم بدأوا يفكرون جدياً في تعريب الدولة الجديدة الناشئة، فدواوين الشام كانت بالرومية ودواوين العراق كانت بالفارسية ودواوين مصر كانت بالقبطية، وهذا أمر كان لا ينبغي السكوت عليه، فمثل هذه الدواوين إما أن يقوم بأمرها رجال من العرب وبالتالي تتأثر لغتهم لغة القرآن الكريم، وإما أن يقوم بها الأجانب وعندئذ تضيع هيبة العرب وتصبح لغتهم محصورة في البوادي والمساجد المتناثرة هنا وهناك، فكان لا بد من تعريب هذه الدواوين فعربت على عهد الخليفة الأموي (عبد الملك بن مروان).

كما أن الناس عادوا في هذه المرحلة إلى عادة عربية قديمة وهي إرسال وبعث أبنائهم إلى البادية حتى يكتسب هؤلاء الأبناء صفات البادية الموروثة المتمثلة في الفصاحة والشجاعة والفروسية والكرم وهي صفات يعتز بها كل عربي، وأول من قام بهذا الخلفاء وولاة الأمر إذ كانوا يرسلون أبناءهم إلى البادية، بل إن (عبد الملك بن مروان) ندم عندما لم يرسل ابنه الوليد إلى البادية حيث قال: أضر بنا حبنا للوليد فلم نرسله إلى البادية (8).

(8) البيان والتبيين، ص317-318، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوى، مكتبة الطلاب

وقد نشأت ظاهرة كان لها أثر وهي أن أبناء الحاضرة فضلوا أن يصاهروا البدو لما للمرأة البدوية من أوصاف كانوا يحرصون عليها، هذا بالنسبة لعامة الناس، أما بالنسبة للخلفاء فكان لزواجهم من بنات البادية أسباب سياسية إذ كانوا يحرصون على إرضاء سائر قبائل البادية وهي قبائل كانت قوية متمردة كثيراً ما كانت تسبب المتاعب لهؤلاء الخلفاء والحكام.

ورغم أن هذه الظاهرة ظاهرة اجتماعية سياسية إلا أنه كان لهذه الظاهرة أثرٌ على الناحية اللغوية، لأن وجود امرأة في قصر مترف بالحضارة وهذه المرأة تعتز بأصالتها البدوية لا شك أن لهذا أثره على اللغة، فوجود امرأة مثل (ميسون) في بيت معاوية وحنينها إلى باديتها وتحول هذا الحنين إلى شعر رائع تردده الأجيال، ثم يأتي النحاة ليأخذوا بيتاً من قصيدتها شاهداً نحوياً لهو خير دليل على تأثير هذه الظاهرة في اللغة.

قالت في الحنين إلى باديتها:

لبيت تخفق الأرواح فيه ... أحب إليّ من قصر منيف
وبكر يتبع الأظعان سقبا ... أحب إليّ من بغل زفوف
وكلب ينبح الطراق عني ... أحب إليّ من قط ألوف
ولبس عباءة وتقرَّ عيني ... أحب إليّ من لبس الشفوف
وأكل كسيرة في كسر بيتي ... أحب إليّ من أكل الرغيف
وأصوات الرياح في كلِّ فج ... أحب إليّ من نقر الدفوف
وخرق من بني عمي نحيف ... أحب إليّ من علج عنيف
خشونة عيشتي في البدو أشهى ... إلى نفسي من العيش الطريف
فما أبغي سوى وطني بديلا ... فحسبي ذاك من وطن شريف(9)

بيروت 1968م.

(9) شرح أبيات مغني اللبيب ج5 ص65-66، ط1، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث ـــ دمشق. وشرح شواهد المغني ج2 ص653-654، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة ـــ بيروت.

وقد احتج النحاة ببيت في قصيدتها هذه، قال سيبويه: ومن النصب أيضاً قوله:

للبس عبــاءة وتقـــرَّ عينـــي أحـب إلـيّ من لـبس الـشفـوف

لما لم يستقم أن تحمل «وتقر» وهو فعل على «لبس» وهو اسم لما ضممته إلى الاسم وجعلت «أحب» لهما ولم ترد قطعه لم يكن بد من إضمار «أن»[10].

وتابعه النحاة على استشهاده بهذا البيت.

وناحية أخرى أثرت في اللغة وهي وجود النقائض، فهذه النقائض رغم أنها تحتوي سباباً وشتائم إلا أنها مع ذلك حوت رصيداً لغوياً، كما أنها حافظت على المآثر العربية القديمة، الشاعر إذا هجا خصمه فالهجاء نقيضه المدح، فإذا عرفنا المثالب والمخازي أمكننا وبسهولة أن ندرك المحاسن، ولكن ما نحن معنيون به هو اللغة، ولعله من البديهي أن نقرر أن الشعر في ذلك الوقت كان في مكانة الإذاعة والصحافة في وقتنا الحاضر، إذ كانت القصائد الموزونة المقفاة الرصينة ترددها الشفاه في كل مكان وتصير حديث الركبان، فكان للفرزدق رصانته اللغوية وجزالة ألفاظه، وكان للأخطل وجرير عذوبة ورقة في شعرهما، إن هذه الفكرة التي نريد تقريرها وهي أثر النقائض في اللغة هي ما حاولت أن تعبر عنه المأثورة العربية القديمة: «إن الفرزدق قد أحيا ثلثي اللغة».

ثم إن اللغة كانت مفخرة العرب، فمن خصائص الإنسان التي يفتخر بها كونه فصيحاً بليغاً، ومن خصائص عشيرته التي يفاخر بها على القبائل الأخرى كونها فصيحة بليغة، لذا فإن الناس في أسواقهم ومنتدياتهم أصبحوا في هذه المرحلة أقصد بعد ظهور الإسلام تكثر ملاحظاتهم اللغوية فإذا استخدم إنسان اللغة بطريقة مخالفة للمألوف من لغة العرب والتي أكدها القرآن صاروا ينبهونه إلى ما وقع فيه من أخطاء، إن ما حدث بعد الإسلام يمكن قبوله أقصد من مثل هذه الملاحظات التي تشير إلى

(10) الكتاب ج3 ص45-46، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطابع دار القلم.

وجود أخطاء في الكلام، لأن الناس لم يعودوا يستخدمون اللغة وفقاً لسجاياهم وسلائقهم وإنما أصبح لهذه اللغة نص مقدس جاء في مرحلة معينة، فصار على المتحدث بهذه اللغة أن يستخدمها بطريقة ملائمة لما جاء به هذا النص المقدس الخالد ــ القرآن الكريم ــ لأن هنا ثمة نص تجب المحافظة عليه ولا تتم المحافظة عليه إلا بالمحافظة على اللغة التي جاء بها، لأن الخروج على هذه اللغة أصبح خطراً على القرآن الكريم نفسه لذا كثرت الملاحظات التي يمكن أن نعدها بمثابة تمهيد للنحو الوصفي عند العرب.

الفصل الثاني

وضع النحو : أسبابه ودوافعه

عند الحديث عن النحو العربي فإننا نتحدث عن قضية حضارية لا يمكن التقليل من شأنها، فأنا أزعم أن قضية النحو العربي هي قضية الحضارة العربية الإسلامية في أبهى صورها وأجل معانيها.

النحو العربي بوصفه علماً نشأ في أحضان العروبة الفتية والإسلام المشرق قد كان بعيداً كل البعد عن التيارات السياسية والاتجاهات المذهبية وإن وجد توجه إلى اتجاه من هذه الاتجاهات فإنما كان بالقدر الذي لا يجوز للباحث أن يغالي فيه أو يبالغ.

علومٌ كثيرةٌ عرفها العرب بعد الإسلام، علم التفسير مثلاً هو علم نشأ من التأمل والتدبر في آيات الله الكريمة، وإذا كان هذا التأمُل والتدبر في عهد النبي ﷺ والصحابة الأوائل مجرد ملاحظات بسيطة وإجابات عن أسئلة سألها أناس عَـمُـرَتْ قلوبهم بالإيمان؛ فإنه بعد هذا العصر أصبحت هذه الأسئلة تتخذ طابع الجدل المتأثر بكثير من ثقافات الأمم الأجنبية التي اتصل بها العرب اتصالاً وثيقاً، ثم كان تأويل الآيات يخضع لأهواء الفرق وأصحاب المذاهب، فالشيعـةُ كانت لهم آراؤهم واجتهاداتهم، والخوارج كانوا كذلك، والذين وقفوا بين البينين كانت لهم آراؤهم التي يدلون بها، علم التفسير أوردناه مثالاً ويمكننا أن نسحبه على بقية العلوم.

كانت هذه العلوم رغم ما فيها من أصالة وبحث دليلَ فرقة وتخاصم وتنابز، وكان النحو العربي هو الصفحةُ البيضاءُ الناصعةُ البياضِ رغم أنه كانت توجد بين علمائه خلافات وهذا أمر لا نستطيع أن ننفيه ولكنها كانت أشبه ما تكون بالخلافات الأكاديمية المنهجية.

ونحن أمام قضية وضع النحو العربي إنما نعالج قضيةً حضاريةً لها تميزها وتفردُها في الحضارة العربية الإسلامية، الذي يقرأ كتاباً في النحو العربي فإنه سيقرأ فيه تقسيم الكلام وعلاماتِ الاسم وعلاماتِ الفعل والمعربَ والمبني إلى آخره من أبواب النحو المعروفة، سيقرأ هذه الأبوابَ، سيفهمها أو يحفظها أو لا يكون الأمران، وإذا انتهتْ علاقته بالنحو عند هذا الحدِّ فإنه سيكون قارئاً للسطور، أما إذا أدركَ العلومَ والمعارفَ التي تتضمنها هذه الأبواب فإنه سيكون قارئاً لما بين السطور، ومن هنا فإن الحديثَ عن وضع النحو العربي حديثٌ ذو شجون تجب ألا تمل سماعه الآذان ولا أن تنفر منه الأذهان، ولا يقول قائل إن مثل هذا الموضوع قد أشبع بحثاً فلو أننا أخذنا بمثل هذا الرأي لما نظرنا في ماضينا، وبالتالي فإننا لا نستطيع أن نعيش حاضرنا ولا أن نرسم خطوطاً واضحة لمستقبلنا.

المشكلة التي تصادف الباحث وهو ينظر هذا الأمر أنه يجد مجموعة من المعلومات التي تؤكد أن النحو العربي قد وضع فجأة هكذا مبوباً ومقسماً وفق أحدث قواعد التبويب والتقسيم، ولن تجد وأنت تنظر هذا الأمر ما يشير إلى أن هذا الأمر ناشئ إلا من ناحيةٍ كلامية، أما الناحيةُ العملية فإنك تفاجأ بأوراق يتحدثون عنها: فيها ذكر للفاعل والمفعول والتعجب بنفس العناوين التي نراها اليوم وهو أمر لا يمكنُ أن نسلمَ له بالصحة، فإذا كان هذا العلم أعني «علم النحو» ناشئاً فلا بد له من أن يخضع لما يخضع له أي شيء ناشئ، وكتابُ سيبويه أول نص مكتوب وصلنا في النحو العربي يؤكد هذه الحقيقة بتبويبه ومصطلحاته وعرضِ مسائله، ولكن هذه النقطة لا نريد أن نعالجها الآن، ما نريد أن نعالجه فقط هو مجموعةٌ من الروايات ولا أقول كلّ الروايات، مجموعةٌ من الروايات تعرض لهذه القضية نشأة النحو العربي أو وضعِ

النحو العربي، وما إن تفرغ من قراءتها حتى تجد نفسك إن شئت الإنصاف لها أنها قد بدأت من نقطة البداية، فإما أن تضرب بعرض الحائـط هذه الروايات وإما أن تسلم نفسك إلى الأوهام والظنون، والأوهام والظنون ما كانت لتؤكد حقيقة علمية ولا تصلـحُ أن تكون أساساً في بحث قضية حضارية «قضية النحو العربي».

ونحن من خلال قراءتنا لهذه الروايات قد نؤكد شيئاً سبق قوله، أو نقول أشياء لم يقلها أحد، قد تقبل وقد لا تقبل، ولكنها تشير إلى أننا حاولنا بكل تواضع أن نصل إلى شيء ما.

والشيء الذي يتبادر إلى ذهني الآن شيء سبق وأن قلته منذ قليل وهو: أن قضية النحو العربي لم تشبـعْ بحثاً، بحثت كثيراً هذا صحيح ولكن البحث فيها ما يزال قائماً ويجب أن تكون كذلك.

الروايات التي تتحدث عن وضع النحو العربي

نحب أن نستعرض هنا مجموعة من الروايات التي تتحدث عن وضع النحو العربي وقد قسمنا هذه الروايات إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى التي تنسب وضع النحو إلى الإمام علي بن أبي طالب.
- المجموعة الثانية التي تنسب وضع النحو العربي إلى أبي الأسود الدؤلي.
- المجموعة الثالثة التي تنسب وضع النحو العربي إلى تلاميذ أبي الأسود.

وسنتناول كل مجموعة من هذه الروايات بالتعقيب والتحليل أملاً منا في جلاء هذه القضية التي دار حولها جدل كثير.

أولاً: الروايات التي تنسب إلى الإمام علي بداية وضع النحو العربي

جاء في (معجم الأدباء) في رواية طويلة السند أن أبا الأسود الدؤلي قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فرأيته مطرقاً مفكراً فقلت: فيم

تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن فعلتَ هذا يا أمير المؤمنين أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة. ثم أتيته بعد أيام فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم: الكلام كله اسم وفعل وحرف، والاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال لي: تتبعه وزد فيه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود: أن الأشياء ثلاثة، ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر قال: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، وكان من ذلك حروف النصب فكان منها «إن وأن وليت ولعل وكأن» ولم أذكر «لكن» فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها فزدها فيها [1].

ومثل هذه الرواية التي أوردها (ياقوت الحموي) توجد في (إنباه الرواة) (للقفطي) مع اختلاف يسير في الألفاظ لا يغير من جوهر الرواية ولا يمسها بحال سوى زعم بسيط مفاده أن القفطي رأى في زمن الطلب كما يقول في مصر بأيدي الوراقين أوراقاً يزعمون أنها من كلام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يجمعون على أنها المقدمة التي دفعها الإمامُ عليٌّ إلى أبي الأسود الدؤلي.

وللقفطي روايةٌ أخرى تختلف في التفاصيل عن الرواية الأولى لذا نوردها كما هي: ورُوي أيضاً عن أبي الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فأخرج لي رقعة فيها: الكلامُ كلُّه اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى، قال: فقلت: ما دعاك إلى هذا؟ قال: رأيت فساداً في كلام بعض أهلي فأحببت أن أرسم رسماً يعرف به الصوابُ من الخطأ. فأخذ أبو الأسود النحو عن علي عليه السلام ولم يظهره لأحد[2].

أما (ابن الأنباري) في كتابه (نزهة الألباء) فإنه بعد أن يقرر أن أول من وضع

---

(1) معجم الأدباء ج14 ص48-50، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، نشره دافيد بن صمويل مرجليوث، الطبعة الأخيرة، دار المأمون.

(2) إنباه الرواة على أنباه النحاة ج1 ص5، علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط1 مطبعة دار الكتب المصرية.

النحو هو علي بن أبي طالب كرم اللّٰه وجهه يورد رواية تدور في نفس فلك الروايات الأولى ولا تختلف عنها اختلافاً بيناً (3) .

وما نريد أن نقوله بإزاء هذه الروايات هو شيء يخضع لطبيعة العصر الذي عاش فيه علي بن أبي طالب كرم اللّٰه وجهه .

أما كونُ عليٍّ بن أبي طالب ذكياً نابهاً من قـرّاء القرآن ومن الذين يروى لهم شعر فهذا أمر لا مجال لنقاشه ، وأما كون الإمام علي هو الذي وضع بداية النحو العربي بهذه التقسيمات التي يطل منها شبح المنطق ونشتم منها رائحة التقسيم الأرسطي فهذا أمر يحتاج إلى نقاش .

علي بن أبي طالب تولى خلافة المسلمين سنة 35هـ بعد مقتل عثمان بن عفان أمير المؤمنين ، وهي خلافة لم تكن بإجماع المسلمين بغض النظر عن قضية الظالم والمظلوم في هذا النزاع الذي ثار بين علي وخصومه ، خلافة ليست بإجماع المسلمين هي خلافة غيـرُ مستقرة ، فعلي بن أبي طالب كان على خلاف مع (عائشة) زوج النبي ﷺ وبعض صحابة رسول اللّٰه من أمثال (طلحة والزبير) ، كما كانت تواجه علي بن أبي طالب خصومـةُ معاوية وما يمثله في الشام من نفوذ .

وقد نتجت عن هذا الخصام على الخلافة معارك بين علي وخصومه ، فوقعت موقعـةُ (الجمل) بين علي وبين عائشة وطلحة والزبير ، وموقعة (صفين) بين علي وبين معاوية ، ثم إن معسكـرَ علي نفسه تعرض للانقسام بعد التحكيم وظهر الذين يعرفون في التاريخ باسم (الخوارج) الذين خرجوا على الإمام علي وقد حاربهم أيضاً .

الإمام علي إذن كان في حرب مستمرة وانتهت حياته بالقتل على يد (عبد الرحمن بن ملجم) أحد الذين خرجوا عليه .

هذه الأحداث التي لا نريد أن نخوض في تفاصيلها ، لأنها ليست من شأن هذا

(3) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص4-5 ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر .

البحث، لا تمكن رجلاً مثل علي كان طرفاً فيها من التفكير في وضع النحو العربي بهذا التقسيم الذي تشير إليه هذه الروايات، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن طبيعة العصر لا تسمح بظهور هذا العلم على هذا النحو أو الشكل الذي تشير إليه الروايات السالفة الذكر، ربما تسمح طبيعة العصر بفكرة أو خاطرة لكنها لا تسمح بشيء منهجي، فالإسلام ما زال في بدايته وما زالت البداوة ضاربة أطنابها، وما زال العرب في كرّ وفرّ لا يسمح لهم بأخذ علوم عن غيرهم أو اقتباس معارف.

ثم إن هذه الروايات تشير إلى وقوع اللحن ويقصد به هنا (الخطأ) فأين كان هذا اللحن؟ هل هو في كتاب الله أم في حديث الناس اليومي؟ إن كان هذا اللحن في كتاب الله فإن القرآن في هذا العصر كان يؤخذ بالسماع أكثر من أخذه عن طريق الكتابة، والناس يأخذونه عن صحابة رسول الله ﷺ، والصحابة بدورهم أخذوه عن النبي ﷺ، فإذا وقع خطأ في قراءة القرآن الكريم فإن الصحابة يصلحونه بحفظهم الدقيق وبسلائقهم العربية الأصيلة.

أما إذا كان في حديث الناس اليومي فهو أمر ممكن لكنه كما سبق أن قررت لن يتعدى إصلاحُه الفكرة أو الخاطرة؛ أي أن الخطأ يتم التنبيه عليه إما بإصلاح الخطأ وإما بالتعجب منه، لأنه غيرُ مألوف ومعتادٍ في الكلام دون الإشارة بدقة إلى الخطأ.

وفي إحدى هذه الروايات التي أوردتها ما يشير إلى أن اللحن وقع في بعض أهل علي كرم الله وجهه، ولا ندري إذا كان قصد هذه الرواية أن الذين وقعوا في الخطأ هم الإماء والجواري والخدم أو أهل علي الخلص من بناته وأولاده وزوجاته، الأمر الأول ممكن ولكنه لا يدعو إلى الملاحظة، فالإماء والجواري والخدم ليسوا من العرب قطعاً وهؤلاء يخطئون إذا أرادوا أن يتكلموا بالعربية ولا شك أن مثل هذه الأخطاء كانت توجد في العصر الجاهلي، أما إذا كان المقصود من بعض أهل علي أولاده وبناته وزوجاته فهذا أمر مستبعد فلم يرو لنا أحد أن الحسن والحسين وغيرهم من أبناء علي قد لحنوا في يوم من الأيام، بل كل ما وجد من أقوالهم هي صفحاتٌ رائعة في البلاغة العربية وكذلك بناته،

وأشهـرُ بنات علي (زينب) رضي اللّه عنها وحوارها مع الذين قتلوا أخاها الحسين في يوم (كربلاء) من مثل شمر بن ذي الجوشن، وحوارها مع يزيد الخليفة الأموي عندما أخذت إلى دمشق شاهد على بلاغتها وتمكنها من لغة أجدادها وآبائها، وأما زوجاته[4] رضي اللّه عنه فقد كن من أَرُومَـةٍ عربية أصيلة من مثل فاطمة بنت محمد القرشية، وأمامة بنت أبي العاص بن الربيع، وأمها زينب بنت محمد بن عبد اللّه، ومن مثل أم البنين بنت حزام الكلابية، وليلى بنت مسعود بن خالد النهشلي التميمي، والصهباء بنت ربيعة التغلبية، وخولة بنت جعفر الحنفية، وغيرهن.

ما يبدو أن هذه الروايات قد لعبت المغالاة فيها دوراً كبيراً وكان للخيال فيها مجالٌ واسع، وما نريد أن نؤكد عليه هو أن علي بن أبي طالب كرم اللّه وجهه بحسه العربي المرهف ونشأته في أحضان القرآن قد يلاحظ أخطاء يقع فيها الناس في حديثهم اليومي، ولكن مثل هذه الملاحظات لن تقودنا إلى المبالغة فنسلم أن علي بن أبي طالب قد وضع نحواً معيارياً دقيقاً مبوباً، فهو يعترض ــ وكما جاءت الروايات ــ على أبي الأسود لأنه لم يعد «لكـنَّ» من حروف النصب التي تعمل عمل «إنّ»، وهذا أمر لا يمكن إقراره لمجرد رواية، فالروايات كثيرة، ولكن عند التأريخ لا يمكن الأخذ بها على علاتها.

ثانياً: الروايات التي تنسب أولية وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي

جاء في (الفهرست) لابن النديم: كان بمدينة الحديثة رجل يقال له محمد بن الحسين ويعرف بابن أبي بعرة جمّـاعة للكتب له خزانة لم أر لأحد مثلها كثرة، تحتوي على قطعة من كتب العربية في النحو واللغة والأدب والكتب القديمة، فلقيت هذا الرجل دفعات فأنس بي، وكان نفوراً ضنيناً بما عنده خائفاً من بني حمدان، فأخرج لي قمطراً كبيراً فيه ثلاثمائة رطل جلود فلجان وصكاك وقرطاس مصر وورق صيني وورق تهامي وجلود آدم وورق خراساني فيها تعليقات عن العرب وقصائد مفردات من أشعارهم وشيء من النحو والحكايات والأخبار والأسماء والأنساب وغير ذلك من علوم

(4) المختصر في أخبار البشر ج1 ص181.

العرب وغيرهم، وذكر أن رجلاً من أهل الكوفة، ذهب عني اسمه، كان مستهتراً يجمع الخطوط القديمة وأنه لما حضرته الوفاة خصه بذلك لصداقة كانت بينهما، وأفضال محمد بن الحسين عليه ومجانسة المذهب فإنه كان شيعياً، فرأيتها وقلبتها فرأيت عجباً إلا أن الزمان قد أخلقها وعمل فيها عملاً أدرسها وأحرفها، وكان على كل جزء أو ورقة أو مدرج توقيع بخطوط العلماء واحداً إثر واحد، فذكر فيه خط من هو، وتحت كل توقيع توقيع آخر خمسة وستة من شهادات العلماء على خطوط بعض لبعض، ورأيت في جملتها مصحفاً بخط خالد بن أبي الهياج صاحب علي رضي الله عنه، ثم وصل هذا المصحف إلى عبد الله بن حاني رحمه الله، ورأيت فيها بخطوط الإمامين الحسن والحسين، ورأيت عنده أمانات وعهوداً بخط أمير المؤمنين علي عليه السلام وبخط غيره من كتاب النبي ﷺ ومن خطوط العلماء في النحو واللغة أمثال أبي عمرو بن العلاء وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وابن الأعرابي وسيبويه والفراء والكسائي، ومن خطوط أصحاب الحديث مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري والأوزاعي وغيرهم، ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته، وهي أربع أوراق أحسبها من ورق الصين، ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود ــ رحمة الله عليه ــ بخط يحيى بن يعمر وتحت هذا الخط بخط عتيق «هذا خط علان النحويّ» وتحته «هذا خط النضر بن شميل»، ثم لما مات هذا الرجل فقدنا القمطر وما كان فيه فما سمعنا له خبراً ولا رأيت منه غير المصحف هذا على كثرة بحثي عنه[5].

وجاء في (طبقات الشعراء) لابن سلام: وكان لأهل البصرة في العربية قدمةٌ وبالنحو ولغات العرب والغريب عنايـةٌ، وكان أولَ من أسس العربية وفتحَ بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون فوضع باب الفاعل والمفعولِ والمضافِ وحروف الجر والرفع والنصب والجزم[6].

ويذكر السيرافي رواية أخرى جاء فيها: كان بدء ما وضع أبو الأسود الدؤلي

(5) الفهرست ص66-67، محمد بن إسحاق النديم، المكتبة الرحمانية بمصر، 1929م.

(6) طبقات الشعراء ص5، محمد بن سلام، تحقيق: جوزيف هل، دار النهضة العربية.

النحوَ أنّه مَرَّ بأبي سعد ــ وكان رجلاً فارسياً قدم البصرة مع أهله ــ وكان يقود فرسه فقال : ما لك يا سعد ألا تركب؟ فقال : فرسي ضالع، فضحك به من حضره، فقال أبو الأسود : هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه وصاروا لنا إخوة فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعلِ والمفعولِ ولم يـزِدْ(7) .

وجاء في (إنباه الرواة) : وقيل لأبي الأسود من أين لك هذا العلم، يعنون النحو، فقال : لقنت حدوده من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وكان أبو الأسود من القراء قرأ على أمير المؤمنين علي عليه السلام .

وقد اختلفت روايات الناس في سبب وضعه النحو فمن ذلك ما تقدم ذكره، ومنه ما روي أنه جاء إلى (زياد) قومٌ فقالوا : أصلح اللّهُ الأمير توفي أبانا وترك بنونَ، فقال زياد : توفي أبانا وترك بنون، ادع لي أبا الأسود، فقال : ضع للناس العربية .

كما جاء فيه : وقيل إن زياداً بن أبيه قال لأبي الأسود : إنَ بنـيّ يلحنونَ في القرآن فلو رسمت لهم رسماً، فنقط المصحف، فقال زياد : إن الظئرَ والحشـمَ قد أفسدوا ألسنتهم فلو وضعت لهم كلاماً، فوضع العربية (8) .

وطريقة نقط أبي الأسود للمصحف جاءت في رواية مفصلة عن (السيرافي) بأن اختار أبو الأسود كاتباً وأمره أن يأخذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد وقال له : إذا رأيتني قد فتحـتُ فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرتُ فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين(9) .

وجاء في رواية أخرى في (إنباه الرواة) : وقيل إنه دخل إلى منزله فقالت له بعض بناته : ما أحسـنُ السماءِ، فقال : أي بنية نجومها، فقالت : إني لم أرد أي شيء منها

---

(7) أخبار النحويين البصريين ص18، أبو سعيد الحسن بن عبد اللّه السيرافي، تحقيق : فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية 1936م .

(8) إنباه الرواة ج1 ص15-16 .

(9) أخبار النحويين البصريين ص16 .

أحسن وإنما تعجبت من حسنها، فقال: إذن فقولي ما أحسنَ السماءَ، فحينئذ وضع كتاباً.

قال أبو حرب بن أبي الأسود: أول باب رسم أبي من النحو بابُ التعجب، وقيل أول باب رسم باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم[10].

دعونا نسلم مؤقتاً أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع كتاباً في النحو العربي ذا أبواب مختلفة، إن تسليمنا بهذا الأمر يفرض مجموعة من الأسئلة: أكانت بداية النحو العربي من فكر أبي الأسود الخالص أو أنه وُجه لها توجيهاً؟ وهنا سنجد الروايات مضطربة ينتقص بعضها بعضاً، إحدى الروايات مثلاً تشير إلى أن عمر بن الخطاب طلب من أبي الأسود أن يعلم الناسَ الإعراب في مدينة البصرة، وهذه الروايةُ لا تشير إلى وضع كتاب ولكنها تشير إلى نواة لوضع كتاب[11].

ورواية أخرى تشير إلى أن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب قد أمر أبا الأسود أن يضع كتاباً في النحو، وأن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب هو الذي وضع الخطوط العريضة لتكون منهجاً يحتذيه أبو الأسود[12].

وتسترسل مثل هذه الروايات حتى يتضح أن عليّ بن أبي طالب قد تكلم في أمور تفصيلية سبق أن شككنا فيها.

ورواية أخرى تشير إلى أن أبا الأسود هو الذي عرض على زياد بن أبيه فكرة وضع العربية ولكن زياداً رفض هذه الفكرة إلى أن جاءه رجل يشتكي من ظلم أخيه الذي غصبه وغصب إخوته حقوقهم في الميراث، قال: توفي أبانا وترك بنون، وعندها استدعى زياداً أبا الأسود وطلب منه أن يضع للناس العربية[13].

---

(10) إنباه الرواة ج1 ص16.

(11) إيضاح الوقف والابتداء ج1 ص39. ونزهة الألباء ص8.

(12) إنباه الرواة ج1 ص4.

(13) أخبار النحويين البصريين ص16، ونزهة الألباء ص10.

وهذه الرواية توجد لها رواية أخرى مشابهة لها في المضمون مختلفة عنها في التفاصيل، وهي أن زياداً هو الذي طلب من أبي الأسود أن يضع للناس العربية، ولكن أبا الأسود أبى ذلك، فدس زياد في طريقه من يقرأ القرآن ويتعمد الخطأ في قراءته، فقرأ القارئ قوله تعالى ﴿أنَّ اللّه بريء من المشركين ورسولِه﴾ [14] بجر كلمة «رسوله» عندما مر به أبو الأسود، وعندها فزع أبو الأسود إلى زياد وقال: يا هذا قد أجبتك لما طلبت، فوضع للناس العربية [15].

ونحن نكتفي بهذا القدر من الروايات ونقول: إن السؤال الذي طرحناه إجابته تدور في حلقة مفرغة، ولكن دعونا نسترسل في إلقاء الأسئلة، فإذا افترضنا أنَّ أبا الأسود هو الذي وضع بداية النحو أو العربية كما يقولون فما الشيء الذي وضعه أبو الأسود، وبصورة أدق ما الأبوابُ النحويةُ التي طرقها بحث أبي الأسود؟

وهنا أيضاً نجد الروايات مختلفة اختلافاً لا يمكن أن نصل منه إلى رأي وسط، فابنُ سلام الجمحي يؤكد أن أول ما وضعه أبو الأسود في العربية باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والنصب والرفع والجزم، ويتابعه على هذا (القفطي) في (إنباه الرواة)....

أما السيرافي وابنُ النديم فيؤكدان على أن أولَ ما وضعه أبو الأسود هو بابُ الفاعل والمفعول.

وهناك رواية أخرى لابن أبي الأسود تشير إلى أن أول شيء وضعه أبو الأسود هو باب التعجب.

ونحن في خضم هذه الروايات نجد أننا غيرُ قادرين على تحديدِ الأبواب التي وضعها أبو الأسود تحديداً يؤكد بدايةً معياريةً للنحو العربي، وإذا صحت روايةُ ابن النديم وحديثُه عن الأوراق التي كانت في حوزة محمد بن الحسين الذي أشار إليه

(14) التوبة الآية 3.

(15) إنباه الرواة ج1 ص5، ونزهة الألباء ص9.

وعضد روايته هذه بخطوط العلماء التي توجد داخل هذه الأوراق فإننا نقول بمقاييس عصرنا إن الخطَّ ليس دليلاً دقيقاً قطعياً في تحديد مثل هذه الأمور، فكتابة اسم (علانّ النحوي) مثلاً لا تشير إليه إلا إذا تمت متابعة تاريخية دقيقة للخطوط وطريقة رسمها في كل عصر، كما نفعل اليوم في تحقيقنا للمخطوطات، ثم إننا لا يمكن أن نعتمد على شيء غير موجود ضاع مع وفاة صاحبه كما يشير ابن النديم، ونجدنا غيرَ مكترثين بهذه الرواية.

والروايات التي تتحدث عن بداية وضع النحو العربي تشير إلى الأحداث التي جعلت أبا الأسود يضع النحو العربي، في إحدى هذه الروايات مثلاً أرادت ابنتُه أن تتعجب من حسن السماء فقالت: ما أحسنُ السماءِ؟ فقال: نجومها، فقالت: إنما أردت التعجب، فقال: فافتحي فاك.

ورواية أخرى تقول إن ابنته قالت: ما أشدُّ الحرِّ؟ فقال: شهرا ناجر، فقالت: إنما أردت التعجب من شدة الحر، فقال: فافتحي فاك، ووضع باب التعجب[16].

ومثل هذه الروايات تؤكد أن أبا الأسود قد وضع باب التعجب، وهذا كلام منطقي وأمر سليم لأن ابنته أرادت أن تتعجب ولكنها بنطقها صارت كمن يستفهم.

أما الروايات الأخرى من مثل الرواية التي تتحدث عن سعد الفارسي الذي لم يركب فرسه وكان يقودُها وعندما سئل عن السبب قال: إن فرسي ضالع، فوضع أبو الأسود بابي الفاعل والمفعول، فإن مثل هذه الروايةِ لا يوجد فيها انسجامٌ بين الباعث على وضع النحو أي اللحن في هذه العبارة التي قالها سعد وبين الأبواب التي زعموا أن أبا الأسود قد وضعها، وهي باب الفاعل وباب المفعول، فالرجل الفارسي قد نطق الظاء غير مشالة وكان من المفترض أن تكون الظاءُ مشالة، فأي علاقةُ بين الفاعل والمفعول وبين خطأ هذا الرجل الفارسي في نطق الظاء غير مشالة وهو خطأ صوتي لا تركيبي.

(16) أخبار النحويين البصريين ص19. وإنباه الرواة ج1 ص16.

نعم هناك رواية أخرى: حيث جاء رجلٌ إلى زياد يشتكي إليه ظلمَ أخيه حيث قال: توفي أبانا وترك بنون، فنصب نائب الفاعل ورفع المفعول وهي تصح أن تكون حافزاً لأن يضع أبو الأسود بابي الفاعل والمفعول، ولكن في مثل رواية سعد الفارسي لا يوجد انسجام بين الحدث أي الخطأ واللحن وبين الفعل أي وضع الفاعل والمفعول، أو بين السبب والمسبب.

ثم إنهم يتحدثون عن هذه الأبواب كما نعرفها اليوم، فالروايات تشير إلى أبواب الفاعل والمفعول والتعجب والإضافة وحروف الجر والنصب والرفع والجزم، وهي نفسُ الأسماء لهذه الأبواب كما عرفت في عصور متأخرة ولم تكن هذه الأسماءُ لهذه الأبوابِ معروفةً بنفس هذه المسميات في كتاب سيبويه الذي جاء بعد أبي الأسود بمدة طويلة شهد خلالها النحو العربي تطوراً كبيراً فلو أنك راجعت باب الفاعل أو المفعول مثلاً أو «إن وأخواتها» في كتاب سيبويه لوجدت خلافاً كبيراً بين التسميات[17].

ولكن ليس معنى هذا أن ننسف القضية من أساسها فنحن لا نبحث عن الجديد، لأنه جديد، أعني أننا لا نريد أن نهدم كل شيء لأنه لا بد أن نأتي بجديد، كل الذي نريد أن نقوله هو أن هذه الروايات والأخبار تحتاج إلى تأمل وتفكر.

والذي أزعمه أن أبا الأسود قد وضع النحو العربي أو بدايات النحو العربي، ولكن ليس بهذه الكيفية التي تتحدثُ عنها هذه الروايات...

أبو الأسود الدؤلي وضع النحو العربي بنقطه للمصحف، ذلك أن نقط المصحف قضيةٌ تعود إلى الإعراب بالدرجة الأولى، ومن فضول القول إن الإعراب هو أساسٌ في النحو العربي، فإذا قلنا إن أبا الأسود قد وضع النحو العربي بنقطه للمصحف، فمعنى هذا أن أبا الأسود هو الذي وضع النواة للنحو العربي ثم جدّ الجادّون بعده حتى جاء النحو العربي على الصورة التي نعرفه بها اليوم، فإذا أضفنا إلى هذا أن نقطَ المصحفِ هو أقربُ إلى طبيعة العصر الذي كان يعيش فيه أبو الأسود من وضع كتاب مبوب.

(17) انظر الكتاب ج1 ص33 وما بعدها ج2 ص131.

وإذا قلنا إن نقط المصحف لحمايته من الخطأ الذي يقع فيه الناس عند النطق هو عملٌ يحبذه العرب المسلمون وولاة الأمر منهم بالتحديد، ويزيد هذا الأمر وضوحاً عندنا جهدُ أبي الأسود وشخصيتهُ في هذا المجال، فالرجل كان من قراء القرآنِ فقد أخذ القراءة عن علي بن أبي طالب، وكان رحمه الله من كبار التابعين وفضلائهم، إذا توفرت كل هذه المعطيات لدينا قرنا باطمئنان أن أبا الأسود هو الذي وضع بدايات النحو العربي بنقطه للمصحف، ونحن بهذا نؤكد ما سبق أن ذهب إليه الأستاذ (أحمد أمين)[18] في هذا الصدد معتمدين على رواية، ولا يقولُ قائل إن اعتمادك على مثل هذه الرواية فيه تعسف. فكيف تضرب بعرض الحائط كلّ هذه الروايات وتعتمد على رواية واحدة، والسبب من وجهة نظري هو ما نلحظه في هذه الرواية من انسجام موضوعي مواكبٍ لطبيعة العصر مقرٍّ بطبيعة الأشياء.

وقد وردت هذه الرواية مفصلة عند (السيرافي) وموجزة عند (القفطي) وقد سجلنا كلتا الروايتين في صدر حديثنا عن الروايات التي تنسب إلى أبي الأسود أولية وضع النحو العربي أو وضع بداياته، ولا مانع من إعادة رواية القفطي لإيجازها.

قال: وقيل إن زياد بن أبيه قال لأبي الأسود: إن بنيّ يلحنون في القرآن فلو رسمت لهم رسماً، فنقط المصحف، فقال: إن الظئر والحشم قد أفسدوا ألسنتهم فلو وضعت لهم كلاماً، فوضع العربية[19].

لكن قد يقول قائل: إن نهاية هذه الرواية ينقض ما سبقَ أن أبديته، وهو أن أبا الأسود لم يضع كتاباً في النحو، وذلك أن زياداً بعد أن أمره بنقط المصحف طلب منه أن يضع لأبنائه كلاماً في العربية لأن أبناءه قد أفسد ألسنتهم الظئر والحشم، ونحن لا نرى في نهاية هذه الرواية نقضاً لما سبق أن ذهبنا إليه، فكون زياد يطلب من مؤدب أولاده أبي الأسود أن يضع لهم كلاماً في العربية فإن هذا لا يعني أنه وضع لهم كتاباً يتحدث فيه عن الفاعل والمفعول.

(18) ضحى الإسلام ج2 ص287، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية ط5.
(19) إنباه الرواة ج1 ص15.

إننا استعرضنا هذه الروايات باختصار وأغفلنا ذكر كثير منها لا هروباً من التقصي والإحاطة، ولكن لأننا لم نجد في هذه الروايات التي أغفلناها شيئاً ذا بال يختلف عـمّـا ذكرناه من روايات، ونؤكد أنَّ أبا الأسود هو أول من نقط المصحف وأن هذا العمـلَ خدمـةٌ جلى للغة العربية، ونؤكد ما قاله الأستاذ (سعيد الأفغاني) في كتابه (من تاريخ النحو)[20].

ثالثاً: الروايات التي تنسب وضع النحو إلى تلاميذ أبي الأسود

إذا تصفحنا المراجع التي تتحدث عن نسبة أولية وضع النحو إلى غير أبي الأسود وإلى غير الإمام علي نجد ما يلي:

1 ــ إن جميع من تنسب إليهم أولية وضع النحو بعد أبي الأسود كانوا من تلاميذه الذين أخذوا عنه قراءة القرآن ونقطه للمصحف، من أمثال نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وعبد الرحمن بن هرمز وغيرهم.

2 ــ إن هذه الروايات والأخبار التي تنسب وضع النحو إلى تلاميذ أبي الأسود أخبار تلقى هكذا جزافاً، من مثل قولهم: وزعم قوم وزعم آخرون، وقال أهل العلم، دون أن يحدد أصحاب هذه المراجع من هم هؤلاء القوم وما المقصود بكلمة أهل العلم، هل الذين نسبوا وضع بداية النحو العربي وهم كثيرون لم يكونوا من أهل العلم مثلاً؟

إنها روايات متعددة لا تسلمك إلى شيء إلا أن رواية واحدة تروى عن أبي عبيدة تستحق النظر، إذا كان كل لفظ فيها مقصوداً، جاءت هذه الرواية في (إنباه الرواة)، كما أنها وردت في (نزهة الألباء)، هذه الرواية تفسر وضع النحو العربي بمعنى الكلام وتلقيه عن أبي الأسود والأخذ عنه، ونحن نورد هذه الرواية كما جاءت في (نزهة الألباء) ونحيل القارئ إلى (إنباه الرواة)[21].

(20) من تاريخ النحو ص28، سعيد الأفغاني، دار مكتبة الفكر، طرابلس ــ ليبيا.
(21) إنباه الرواة ج2 ص337.

ورُوي أيضاً عن أبي عبيدة أنه قال : أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي ثم ميمون الأقرن ثم عنبسة الفيل ثم عبد اللّه بن أبي إسحاق ثم عيسى بن عمر[22] .

والذي دفعنا إلى تدوين هذه الرواية بالذات هي أنها تزيد في عدد الأسماء، وهذا ما لا نجده في رواية القفطي ، ورغم أن الرواية عن أبي عبيدة فإنه توجد لهذه الرواية رواية أخرى في نفس الكتاب (نزهة الألباء) يتقدم فيها عنبسة الفيل على ميمون الأقرن ، وهذا يسبب لها بعض الاضطراب ، إلا أنها رواية تستحق مع ذلك الوقوف ، ذلك أن هذه الرواية إن صح فهمي يختلف مفهومها لوضع النحو عما تعارف عليه الناس ، فوضع النحو في هذه الرواية بمعنى الكلام فيه والتوسع في شرحه وتفاصيله ، والشيء الذي لا بد من ملاحظته هنا أن أسلوب القدماء عموماً يحتاج إلى قراءة خاصة ، فكل عصر له خصائصه الأسلوبية ، ورغم أن هذا الأمر ليس من مجال بحثنا هذا إلا أننا مع ذلك أردنا أن نشير هذه الإشارة ، لأن الكلام المنسوب إلى أبي عبيدة في هذه الرواية يؤكد فكرتنا العامة التي أكدناها في ثنايا هذا الفصل ، وهي أن وضع النحو ــ أي هذا المصطلح ــ لا يعني وضع كتاب معين مبوب ، وإنما يعني الكلام في النحو والتوسع في شرحه وبسط تفاصيله ، ففي الرواية التي آثرت ذكرها يستمر وضع النحو من أبي الأسود إلى عيسى بن عمر وهذه إشارة واضحة إلى أن وضع النحو يعني الكلام فيه والتوسع في شرحه وتفاصيله .

ونحن نؤكد في الختام أن أبا الأسود وضع النحو ، ومعنى أن أبا الأسود وضع النحو أنه نقط المصحف حتى ينطق القرآن ويقرأ بصورة معربة سليمة ويعني أيضاً ــ وضعه للنحو ــ أنه تكلم فيه وأتى من بعده تلاميذه الذين نهجوا نهجه وترسموا خطاه .

أما ظهور النحو بشكل علمي ومنهجي منظم فهذا قد جاء في مرحلة متقدمة من التدرج الزمني ، وهذا ما سيكون حديثنا في فصل آخر من هذا البحث .

---

(22) نزهة الألباء ص13 .

الفصل الثالث

من أبي الأسود الدؤلي إلى سيبويه

نريد في هذا الفصل أن نلقي الضوء على فترة تعتبر بمثابة التمهيد للنحو العربي ومنهجه فهذه الفترة التي تمتد من أبي الأسود إلى سيبويه كانت أشبه ما تكون بالمخاض الذي نتج عنه ظهور النحو العربي في نظريته المتكاملة.

ونحن إذ نشرع في كتابة هذا الفصل نرانا مقتنعين أن عمل أبي الأسود غير القابل للنقاش هو نقط المصحف ونعني به شكل المصحف.

لقد كان العمل الذي قام به أبو الأسود المبادرة الأولى التي مهدت لظهور نحونا العربي، وما من شك في أن الأمة العربية الفتية قد مرت بها أحداث عظيمة كان لها أبعدُ الأثر في بزوغ شمس الحضارة العربية الإسلامية، فهذا العصر الذي نتحدث عنه هو عصر ظهور الفرق الدينية والسياسية والاجتهادات وبداية التخريجات وتكوين المدن والحواضر، في هذا العصر ظهر الخوارج وظهرت فرقة المرجئة، وتكونت نواة المعتزلة على يدي (واصل بن عطاء) وهي فرقة لم يقتصر أثرها على مجرد التكلم في مسائل العقيدة وإنما تطرق علماؤها وبحّاثها إلى مسائل في الأدب واللغة ولا تكاد تجد أثراً لغوياً إلا وللمعتزلة فيه نصيب.

وما من شك في أن النحو العربي قد بدأ ينمو وسط هذه التيارات ويُفيد منها، ينمو ويزدهر ليحفظ للعرب عروبتهم وإسلامهم من خلال محافظته على القرآن الكريم،

ولا شك في أن المجتمع قد بدأ يحس هذا التطور الذي بدأ النحو العربي يمر به، فكان الأمراء ينظرون إلى مسألة العربية على أنها مسألة أو شأن من شئون الدولة، فهي بنظر الحكام والأمراء في ذلك الوقت لا تقل أهمية عن حفر بئر أو تأمين طريق أو إغاثة ملهوف، ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن التقرب إلى العربية وذلك بتقريب المهتمين بها أصبحَ أمراً مظهرياً يحرصُ الحاكم على إظهاره لرعيته، فلم يخل مجلس من مجالس الأمراء والحكام والولاة من وجودِ عالم أو أكثر في العربية، يقربه الحاكم منه ويسأله عن أشياءَ عرضت له وأحياناً يقابله بعالم آخر فيحدث بينهما حوار أو مناظرة، إن المراجع التي بين أيدينا تتحدث عن مثل هذه الأشياء، ثم إن تعلم القرآن الكريم أصبح من الأمور المهمة عند هذه الأمةِ الفتية، وقد كانتِ المساجدُ المكانَ الملائمَ لتعليمِ القرآن الكريم وتعلمه، ومن الخطأ أن نعتقد أن التعليم في هذه الفترةِ كان قاصراً على تعليمِ القرآن فحسب، فقد كانتِ المسائلُ اللغويةُ تتدارس، تتناقلها الأفواه وتكتبها الأيادي.

إن ارتباطَ العربيةِ بالقرآن الكريم أصبحَ تأكيده من البدهيات التي لا ينبغي تأكيدها، لكنّ ارتباطَ تعلم القرآن بعلماء العربية في الفترة الممتدةِ من أبي الأسود إلى سيبويهِ هو أمرٌ تجب ملاحظتُه، فأبو الأسودِ دوره لا يخفى، وما نقط المصحف إلا لشدة حفظه لكتاب الله وتعلقه به، ثم إنك إذا طالعت أسماء أخرى تجد هذه الملاحظة التي سبق إيرادها واضحةً تمام الوضوح، فنصر بن عاصم ويحيى بنُ يعمر هما اللذان قاما بإعجام القرآن بأمر من الحجاج كما تذكر المصادر القديمة، وهما كما نعلم من أبرز تلاميذ أبي الأسود، وتجمع الثلاثة العروبةُ الخالصة.

وابنُ أبي إسحاق وعيسى بن عمر كانا من القراء أصحاب الاختيار والإيثار مما يدل على إتقانهما وبصرهما بقراءات القرآن المتعددة.

وأبو عمرو بن العلاء هو من القراء السبعة، وقراءته سبعية متواترة وقد أخذ عنه القراءة غير واحد لعل من أبرزهم اليزيدي تلميذه النجيب الذي خصه بالرعاية والتفضيل.

ولك أن ترجع إلى مصادر العربية ومراجعها لتجد صدق ما قلناه واضحاً بيّن الوضوح ، فإضافة إلى ما ذكرناه من النحاة القراء نجد أيضاً عبد الرحمن بن هرمز أحد القراء المجيدين الذين تلقى عنهم نافعُ بنُ أبي نعيم أحد القراء السبعة قراءته للقرآن الكريم في مدينة الرسول ﷺ ، ولعل وجوده في المدينة المنورة هو ما يفسر قول بعض النحويين بوجودِ مدرسة حجازية في النحو .

ارتباطُ النحوِ بالقرآنِ هو ارتباط المجتمع بالدين وتأثر المجتمعِ بهذا الدين ثم هو تأثرُ المجتمع بعد بدستوره ومجيء هذا الدستور وفقاً للغة هذا المجتمع النقية ، على أن التحولاتِ والأحداث التي مرت بها الدولة العربية الإسلاميةُ لم تؤثر في مجريات النحو العربي ، بل ربما زادتها ثباتاً وانتشاراً فانتقال حاضرةِ الخلافةِ من دمشق إلى بغداد في عهد بني العباس حوّل أفئدة الناس إلى العراق ، والعراقُ ذو صلات قديمة لم تنقطع ببلاد فارس والهند وسائر الحضارات ، وهذه الأشياءُ مجتمعة أدت إلى ترسيخ الكلام في العربية كما أنها أثْرت اللغة العربية ، ذلك أن أولئك البارزين في العربية قد أفادوا كثيراً من علوم الأمم الأخرى ، وهو أمر أفاد اللغةَ العربية إلى حد كبير سواءَ في تقعيد قواعدها أم في صوغ معانيها وألفاظها عند إرادتهم الحديث عن مسائل اللغة العربية ، وهذا أمر له أبعدُ الأثر في تحديد المصطلحات وفي تدقيق مدلولها وفي تفريع المسائل بعد تأسيسها ، غير أن الحضارات الأخرى في علوم العربية ليس محل بحثنا الآن وإنما ذكرناه هنا لنشير إلى أنه في الفترة الممتدة من أبي الأسود إلى سيبويهِ قد بدأ هذا التأثيرُ يبرز ولو بشكل محدود ، على أن الأعلامَ الذين ظهروا في هذه الفترة يحتاجون إلى ذكر وتنويه ، وهذا الذكر وذاك التنويهُ ليس تأريخاً لحياتهم وإنما هو تأريخ لبداية المنهج ، ولذا فسيكون ذكرهم مختصراً غاية الاختصار مع ملاحظةِ أننا نذكر أبرز هؤلاء الأعلام ولا ننوي إعداد قائمة نذكر فيها كل الذين تحدثوا في العربية من أبي الأسود إلى سيبويه :

أولاً : أبو الأسود الدؤلي

هو ظالم بن عمرو بن سفيان من بني الدؤل ، وهي إحدى بطون كنانة ، وليس

لدينا ما يثري الحديث عن حياته الأولى سوى روايةٍ تفيد أنه وضع النحو في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وهي رواية سبق أن عرضنا لها في مكان من هذا البحث، وكل الذي نعرفه عنه أنه كان علوي الرأي، وكان نازلاً في البصرة وأنه ولي بعض الأعمال لعبد الله بن العباس والي البصرة من قبل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وقد أقام بالبصرة متشيعاً لآل علي رغم ما لقيه من اضطهاد على يد عمال بني أمية وأصهاره من بني قشير الذين كان هواهم مع بني أمية، وله أشعار تشير إلى تشيعه.

وإذا ذكر النحو العربي فلا بد أن يخطر بالبال ذكر أبي الأسود لا سيما إذا جرى الحديث عن بدايات وضع النحو العربي، وهو أمر سبق أن تعرضنا له، وقد توفي عام 69هـ بالبصرة في طاعون «الجارف»[1].

ثانياً: نصر بن عاصم

هو نصر بن عاصم بن أبي سعيد الليثي، وهو من بني ليث في غالب الروايات، وقيل إنه من الدؤل أخذ عن أبي الأسود العربية، هكذا تشير المراجع، وقد قرأ القرآن على يدي أبي الأسود، ويبدو أنه كان خارجي النزعة ولكنه تخلى عن هذا المذهب السياسي، ويبدو أنه آثر عدم الانخراط في أي تيار من التيارات المتصارعة في ذلك العصر يتضح هذا من خلال هذين البيتين:

فارقتُ نجدة والذين تزرقوا وابنَ الزبير وشيعةَ الكذاب
وهوى النجاريين قد فارقته وعطية المتجبر المرتابِ[2]

والواضح من خلال ترجمته أنه رجل متمكن من قراءة القرآن الكريم، فهو مثلاً لا يقبل قراءة عروة بن الزبير، وعروة هذا أخذ القراءة عن أبيه وعائشة أم المؤمنين، فهو

---

(1) مراتب النحويين ص24-29. معجم الأدباء ج12 ص34-38. أخبار النحويين البصريين ص15-20. وفيات الأعيان ج2 ص216-219، أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط1.

(2) نزهة الألباء ص14.

قد رفض الأخذ بقراءة عروة التي لا تنون لفظة «أحد» من قوله تعالى ﴿قل هو اللّه أحد اللّه الصمد﴾، وقد بالغ في رفضها بهذه العبارة القاسية: بئس ما قال وهو للبئس أهل[3].

وقد أخذ عنه قراءة القرآن الكريم أبو عمرو بن العلاء وهو أحد القراء السبعة، وأخذ عنه عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي.

توفي سنة 89هـ في خلافة الوليد بن عبد الملك، وقيل سنة 90هـ في خلافة الوليد أيضاً.

ثالثاً: عنبسة الفيل

هو عنبسة بن معدان الفيل، لقب عنبسة بالفيل لأن أباه كان قد قام بترويض فيل لأحد أثرياء العرب تختلف الروايات في تحديد اسمه، كما أن الروايات تختلف في اسم القبيلة التي كان ينتسب إليها معدان، فروايات تؤكد أنه من بني مهرة بن حيدان، ورواية أخرى تؤكد أنه كان ينتسب إلى أبي بكر بن كلاب، ومهما يكن الأمر فانتسابه إلى هذه القبيلة أو تلك إنما هو انتساب بالولاء.

وقد أخذ عن أبي الأسود العلم، والروايات تشير إلى أنه كان من أبرز تلاميذ أبي الأسود، وقد عاصر جريراً والفرزدق، وروى أشعاراً لجرير.

ولا تحدد المصادرُ التي بين أيدينا سنة محددة لوفاته، ولعله كما قال الشيخ الطنطاوي قد توفي في المائة الأولى للهجرة[4].

(3) إنباه الرواة ج3 ص344 وانظر أخبار النحويين البصريين ص20-21.

(4) نشأة النحو ص57، محمد الطنطاوي، دار المعارف بمصر، طـ5 1973م، ومعجم الأدباء ج16 ص133-134 وإنباه الرواة ج2 ص381-382.

رابعاً : عبد الرحمن بن هرمز

هو أبو داود عبد الرحمن بن هرمز بن أبي سعد الأعرج، مولى محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب .

يبدو أنه كان متمكناً في أكثر من علم، فهو أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، وهو قارئ مشهور، وقد اختلف إليه إمام دار الهجرة مالك بن أنس، وأخذ عنه نوعاً من العلم لم يحدد نوعه الرواة بدقة، فقيل إنه في العربية وقيل إنه من علوم أصول الدين .

وقد أخذ القراءة عن عبد اللّٰه بن العباس وأبي هريرة، فهو بهذا يكونُ من التابعين، وأخذ عنه القراءة جماعة من أبرزهم قارئ المدينة نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة .

وترجع أهمية عبد الرحمن بن هرمز إلى أنه أول من أظهر النحو بالمدينة وتكلم فيه، وهو بالإضافة إلى هذا عالم بأنساب العرب وأنساب قريش على وجه الخصوص مواليه .

رحل إلى الاسكندرية وتوفي بها سنة 117هـ في خلافة هشام بن عبد الملك(5) .

خامساً : يحيى بن يعمر

هو أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني، من بني عدوان بن قيس عيلان بن مضر، هذا ما تشير إليه غالب الروايات، وهناك روايات أخرى تشير إلى أنه من بني جديلة، وأخرى تشير إلى أنه من بني فهم، وكل هذه الروايات لا تخرجه من قيس عيلان، وبعض الروايات تشير إلى أنه من بني كنانة، فهو عربي النسب مضري الفرع .

التقى بعبد اللّٰه بن العباس وعبد اللّٰه بن عمر، فهو من التابعين، كان عالماً

(5) أخبار النحويين البصريين ص21-22، وإنباه الرواة ج2 ص172-173، ونزهة الألباء ص15 .

بالقراءات والعربية مولعاً بالغريب، وله في هذا أخبار تروى، تولى القضاء ليزيد بن المهلب بخراسانَ بعد أن نفاه الحجاج إليها في رواية ليس هنا محل ذكرها.

توفي بخراسان سنة 129هـ في خلافة مروان بن محمد(6).

سادساً: ميمون الأقرن

من الذين تتلمذوا على أبي الأسود وأخذوا عنه، وكان أبو عبيدة معمر بن المثنى يقدمه على عنبسة الفيل، والمصادر التي بين أيدينا لا تقدم إلينا شيئاً مهماً عن هذا الرجل، فكل ما نعرفه عنه أنه أخذ عن أبي الأسود وأخذ عنه جماعة، كما أن هذه المراجع لا تحدد سنة وفاته، بل لا تفكر حتى في تقريبها ونحن لا نعتقد أنه يبعد كثيراً من الناحية الزمانية عمن سبق ذكرهم(7).

سابعاً: عبد اللّٰه بن أبي إسحاق

بعبد اللّٰه نبدأ بالترجمة عن أشخاص لم يأخذوا عن أبي الأسود ولم يتتلمذوا عليه مباشرة، وإنما أخذوا عن تلاميذ أبي الأسود.

وعبد اللّٰه أول من يستوقفنا من هؤلاء الأعلام لسببين:

1 ــ لأنه أقدم هذه المجموعة من الناحية الزمانية.

2 ــ ولأن هذا الرجل النواة الأولى والأساس الذي ينبني عليه منهج النحوي المدقق والمفكر.

وهو أبو بحر عبد اللّٰه بن أبي إسحاق زيد الحضرمي، مولى آل الحضرمي عائلة قطنت مكة قبيل الإسلام وحالفت بني عبد شمس بن عبد مناف من قريش.

يتحدث الباحثون عن عبد اللّٰه بن أبي إسحاق فيصفونه بأنه كان أكثر تجريداً

(6) أخبار النحويين البصريين ص22-23، ونزهة الألباء ص16-17.

(7) إنباه الرواة ج3 ص337-338، ومعجم الأدباء ج19 ص209، وأخبار النحويين البصريين ص25.

للقياس وأول من علل النحو، فهذا ابن سلام مثلاً يقول: فكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل[8].

وأنا لا آخذ هذه العبارة بمدلولات اليوم، ولكنني أؤكد ما سبق أن أشرت إليه وهو أن النواة الأولى والأساس للمنهج النحوي يظهر عند هذا الرجل.

وأهميةُ عبد الله بن أبي إسحاق تعود إلى تفكيره العقلي اللغوي فهو أكثر ما يكون شبهاً بالمفكر النحوي منه إلى العالم، وهذه الفكرة يؤكدها يونس بن حبيب عندما سئل عن عبد الله وعلمه فقال: هو والنحو سواء؛ أي هو الغاية، وقيل له فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان اليوم في الناس أحدٌ لا يعلم إلا علمه لضحك منه، ولو كان فيهم من له ذهنُه ونفاذُه ونظرُهُ كان أعلمَ الناس[9].

هذه العبارة من يونس بن حبيب وهو رجل عرف ابنَ أبي إسحاق تمام المعرفة تشير إلى أن ابن أبي إسحاق كان رجل فكر وتعليل أكثر من كونه رجل علم.

وهو يجنح إلى القياس عكس رفيقه أبي عمرو بن العلاء، إذ تؤكد المراجع التي بين أيدينا أنه كان أكثر تسليماً بكلام العرب من ابن أبي إسحاق. فابن أبي إسحاق يفكر للشيء الذي يود إثباته بيد أن أبا عمرو بن العلاء يجمع من العرب ويسمع عنهم ليثبت به ما يريد إثباته، وهذا خلاف منهجي دقيق بين الرجلين، وتتجلى منهجية ابن أبي إسحاق المعتمدة على التفكير وهي في ذات الوقت لا تغفل العلم في هذه الرواية على لسان يونس بن حبيب، حيث سأل ابن أبي إسحاق هل يقول أحد (الصويق)؟ يعني السويق، قال: نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[10]، فعبارة «عليك بباب من النحو يطرد وينقاس» تشير إلى أساس منهج هذا الرجل وتفكيره، وتتمثل فكرة القياس لديه في صورها الأولى.

وابن أبي إسحاق مع هذا يدقق في مسائل علمية من شأن المفكر العالم أن

(8) طبقات الشعراء ص6.
(9) إنباه الرواة ج2 ص105.
(10) إنباه الرواة ج2 ص108.

يدقق فيها من مثل اهتمامه بالهمز ، فقد روى أبو عمرو بن العلاء أن بلال بن أبي بردة جمع بينه وبين ابن أبي إسحاق فغلب ابن أبي إسحاق أبا عمرو في الهمز(11) .

ولا يفوتنا أن نذكر أن عبد اللّه بن أبي إسحاق كان إماماً في قراءة القرآن الكريم كشأن علماء عصره .

توفي ــ رحمه اللّه ــ سنة 117هـ في خلافة هشام بن عبد الملك .

ثامناً : عيسى بن عمر

هو أبو سليمان عيسى بن عمر وقيل : أبو عمر ، وتضطرب الروايات في نسبه بالولاء ، فبعضها تشير إلى أنه مولى لبني مخزوم ، وبعضها الآخر يشير إلى أن ولاءه في ثقيف ، ولعل أصحَ الروايات أنه مولى لخالد بن الوليد وهو من بني مخزوم ، وأنه نزل في ثقيف فلذا نسب إليهم .

كان عالماً بالقراءة مولعاً بالغريب ، له باع في العربية ، تشير بعض المراجع إلى أنه كان فصيحاً ، ولعل هذه المراجع التبس عليها أمر الفصاحة والغرابة ، فعلمُ البيانِ وهو من علوم البلاغة استقر على أن غرابة الكلمة من سبب ضعف فصاحتها ، كان متشدقاً بالغريب حتى وهو في لحظات الألم ، قال وهو يضرب من قبل يوسف بن عمر في قضية وديعة : إن كانت إلا أثيّاباً في أسيفاط قبضها عشاروك(12) .

وهو القائل لهذه العبارة الشهيرة : ما لي أراكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا(13) .

منهجه يقوم على أساس الأخذ عن العرب.والابتعاد عن التوجيهات والتخريجات ، وهذه رواية توضح هذه الفكرة : جمع الحسن بن قحطبة عند مقدمه مدينة السلام

---

(11) نزهة الألباء ص18 ، ومراتب النحويين ص31-32 ، وأخبار النحويين البصريين ص25-28 .

(12) نزهة الألباء ص21 .

(13) إنباه الرواة ج2 ص377 .

الكسائي والأصمعي وعيسى بن عمر، فألقى عيسى بن عمر على الكسائي مسألة، فذهب الكسائي يوجه احتمالاتها، فقال له عيسى: عافاك الله، إنما أريد كلام العرب وليس هذا الذي تأتي به بكلامها[14].

وسنتعرض له بالحديث في موضع آخر من هذا البحث، توفي رحمه الله سنة 149هـ في خلافة أبي جعفر المنصور.

تاسعاً: أبو عمرو بن العلاء

هو أبو عمرو بن العلاء مازني من تميم، كان عالماً بالقراءة، قراءته سبعية، ملـمّـاً باللغة والنحو، أخذ عن نصر بن عاصم وغيره، وأخذ عنه يونس بن حبيب والخليل بن أحمد وأبو محمد بن المبارك اليزيدي.

وهو عالم لغوي يأخذ معارفه اللغوية من العرب الخلص أكثر من كونه نحوياً متخصصاً، وإذا جاز لنا أن نصف منهج أبي عمرو في النحو؛ فإننا نستطيع وصف هذا المنهج بالمنهج المحافظ، وذلك في الاستشهاد بكلام العرب، فهو لا يأخذ بقول الإسلاميين كما يحدثنا عن ذلك الأصمعي بقوله:

جلست إلى أبي عمرو عشـرَ حجج فلم أسمعه يحتج ببيت إسلامي[15].

والواقع أن طابع المحافظة لدى أبي عمرو كان طابعاً عاماً في شخصيته وسلوكه، فهو من أئمة اللغة البعيدين عن الأهواء والبدع التي راجت في البصرة في عصره، فهذا إبراهيم الحربي يقول: كان أهـلُ العربية كلهم أصحاب أهواء إلا أربعة، فإنهم كانوا أصحاب سنة: أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب البصري والأصمعي[16].

---

(14) المرجع السابق ج2 ص376-377.

(15) المرجع السابق ج4 ص127.

(16) نزهة الألباء ص27.

ورغم أن شخصية أبي عمرو شخصية فذة كما تطفح بذلك كتب اللغة والأدب إلا أن معلوماتنا عنه قليلة ، فنحن لا نعرف اسمه بالتحديد وقد اختلفوا فيه هل هو زبان أم زبان إلى آخره .

كما أننا لا نعرف مكان وفاته ، قيل توفي وهو في طريقه إلى الشام ، وقيل توفي وهو عائد من الشام بالكوفة إذ كان يقصد البصرة ، مكان سكناه وذلك سنة 154هـ في خلافة المنصور .

أما مساجلاته اللغوية ومحاوراته النحوية على وجه الخصوص فسنوردها في ثنايا هذا البحث إذ ليس هنا محل ذكرها .

عاشراً : الخليل بن أحمد

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي من أزد عمان ، ولد سنة 100هـ بالبصرة وفيها تلقى العلم في صباه ، ثم ساح في بوادي نجد وتهامة والحجاز يشافه الأعراب الفصحاء ويأخذ عنهم ، ثم عاد إلى البصرة عاكفاً على العلم .

وعامة أخباره تشير إلى أنه كان رجلاً قنوعاً راضياً بالكفاف شأن المفكر الصالح .

وإذا ذكر الخليل بن أحمد فإن علم العروض يذكر ، فعامة الروايات تشير إلى أنه أوّل من وضع هذا العلم ، ووضع هذا العلم يستدعي معرفة بالموسيقى وعلماً بها وهذا ما تشير إليه الروايات ، فقد كان الخليل عالماً بالموسيقى .

كما أن الروايات تشير إلى أسبقيته في وضع المعجم العربي ، وهو الموسوم بكتاب (العين) ، وإن كانت الروايات تضطرب في نسبة هذا الكتاب بالذات إلى الخليل بن أحمد .

وعامة الحكاية في كتاب سيبويه كما تشير المراجع التي بين أيدينا مأخوذة عن الخليل ، فإذا قال سيبويه : فسألته أو : وقال ، دون أن يحدد الاسم فإنه يعني الخليل بن أحمد كما تذكر هذه المراجع(17) .

(17) أخبار النحويين البصريين ص40 ، مراتب النحويين ص106 ، وفيات الأعيان ج2 ص15-19 .

توفي بالمسجد في البصرة بينما كان منهمكاً في وضع مسألة رياضية تعين الخادم على شراء حاجياتها دون أن يغبنـها البقال .

وقيل توفي عندما كان يقطع بيتاً من الشعر ، هذا ماتشير إليه الروايات التي تتفق على أن سبب وفاته المباشر كان اصطدامه بسارية في مسجد البصرة ، وكانت وفاته سنة 175هـ في أرجح الروايات .

الحادي عشر : يونس بن حبيب البَـصري

هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ، ينسب إلى ضبة بالولاء إذ ليست عروبته عروبة خالصة ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وغيره ، ونقل عنه سيبويه في كتابه ، كما أخذ عنه الفراء والكسائي وغيرهم .

له آراء ينفرد بها في النحو ، مبثوثة في كتب النحو ، يتضح من أخباره أنه رجل متمكن من اللغة ، أعني متن اللغة أي معاني الألفاظ . توفي سنة 182هـ أو 183هـ بالبصرة (18) .

وبعد الحديث عن هذه الشخصيات التي أسهمت في بناء النحو العربي لبنة لبنة هناك ملاحظات نود إيرادها بإيجاز :

1 ـــ أننا ترجمنا لهؤلاء الأعلام باختصار لأننا كما سبق وأن أوضحنا لا ندرس شخصياتهم وإنما نمهد بهم للمرحلة التي تلتهم ، وكنا نشير إلى من اتضح أن له منهجاً من هؤلاء الأعلام ، وكانت هذه الإشارات خفيفة تتماشى وما لهؤلاء الأعلام من ملامـحَ بدائيـةٍ في منهجهم .

2 ـــ نحن لم نذكر كـلَّ الأعلام الذين برزوا من أبي الأسود إلى سيبويه لأننا لا نعد ترجمة عامـةً لسائر هؤلاء الأعلام ، وإنما نترجم فقط للذين أسهموا إسهاماً حقيقياً في بناء منهج النحو العربي وخلق نظريته المتكاملة والموجودة . في كتب النحو .

(18) أخبار النحويين البصريين ص33-38 ، مراتب النحويين ص44-47 . وفيات الأعيان ج6 ص242-246 .

3 ـــ يلاحظ أن أغلبية هؤلاء المفكرين والنحاة الأوائل كانوا من قراء القرآن وهي قضية سبقت الإشارة إليها، وهي تؤكد ما سبق وأن ذهبنا إليه من أن وضع النحو فيما تفهم كان بنقط المصحف وإعجام حروفه والعناية به، إذ إنني لا أفهم وضع النحو في هذه المرحلة بغير هذا، وهذا كلام سبق وأن ذكرتُـه.

4 ـــ لم نعتمد نظام الطبقات الذي درج عليه جميع من تحدثوا عن هذه المرحلة فأنا لا أعتقد أن علـيّ بن أبي طالب قد وضـعَ بدايات النحو العربي فهذا أمر لا يسمـحُ به وقته ولا طبيعة عصره، ثم إن كلمة الطبقات توحي باختلاف مثلاً بين الطبقة الثانية والطبقة الثالثة ومراجعة بسيطة لهذه الطبقات التي أعدها جميـعُ من أرخوا لهذه المرحلة لا توحي بأي خلاف أو تباين وهو أمر جعلني أغفل فكرة الطبقات وإنما جعلت نصب عيني من أخذ عن فلان ومن أخذ عنه فلان؛ أي أنني نظرت إلى الفكرة على أنها فكرة تلمذة، وفكرة التلمذة لا تعني التباين الكبير بين الأفراد عكس ما قد توحي به فكرة الطبقات، ولما كانت فكرة الطبقات غيـرَ منسجمة مع ما أميل إليه أضربت عنها، فعلي بن أبي طالب ليس واضع النحو، وفكرة الطبقات وما توحي به ليست موجودة في هذه المرحلة في منهج النحو العربي، لهذا أغفلت فكرة الطبقات.

ولم أتحدث في هذا الفصل عن سيبويه لأني سأفرد لكتابه فصلاً في هذا البحث.

الفصل الرابع

ظهور اللحن وعلاقته بالتقويم والتقعيد

جاء في اللسان: قال ابن بري وغيره: للحن ستة معان: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى.

فاللحن الذي هو الخطأ في الإعراب يقال منه: لحن في كلامه ـــ بفتح الحاء ـــ يلحن لحناً فهو لـحّـان ولـحّـانة، وقد فسر به بيت مالك بن أسماء بن خارجة الفزاري.

واللحن الذي هو اللغة كقول عمر رضي اللّٰه عنه: تعلموا الفرائض والسنن واللحن كما تعلمون القرآن، يريد اللغة، وجاء في رواية: تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه، يريد تعلموا لغة العرب بإعرابها، وقال الأزهري: معناه تعلموا لغة العرب من القرآن، واعرفوا معانيه كقوله تعالى ﴿ولتعرفنهم في لحن القول﴾[1]؛ أي: معناه وفحواه، فقول عمر رضي اللّٰه عنه تعلموا اللحن يريد اللغة، وكقوله أيضاً: أُبي أقرؤنا وإنا لنرغب عن كثير من لحنه؛ أي من لغته، وكان يقرأ (التابوه)[2]، ومنه قول أبي ميسرة في قوله تعالى ﴿فأرسلنا عليهم سيل العرم﴾[3] قال: العرم المسناة بلحن اليمن أي بلغة اليمن، ومنه قول أبي مهدي: ليس هذا من لحني ولا لحن قومي.

(1) سورة محمد الآية 30.
(2) البقرة الآية 248، طه الآية 39.
(3) سبأ الآية 16.

واللحن الذي هو الغناء وترجيع الصوت والتطريب شاهده قول يزيد بن النعمان :

لقد تركت فؤادك مستجناً ... مطوقة على فننٍ تغنّى
يميل بها وتركبه بلحن ... إذا ما عنّ للمحزون أنّا
فلا يحزنك أيام تولى ... تذكرها ولا طير أرنّا

وقال آخر :

وهاتفين بشجو بعدما سجعت ... ورق الحمام بترجيع وإرنان
باتا على غصن بانٍ في ذرى فنن ... يرددان لحوناً ذات ألوان

ويقال : فلان لا يعرف لحن هذا الشعر ؛ أي : لا يعرف كيف يغنيه ، وقد لحن في قراءته إذا طرب بها .

واللحن الذي هو الفطنة يقال منه : لحنت لحناً إذا فهمته وفطنته ، فلحن هو عني لحناً ؛ أي : فهم وفطن ، وقد حمل عليه قول مالك بن أسماء :

وخير الحديث ما كان لحنا

قاله ابن الأعرابي وجعله مضارع «لحِن» بالكسر ، ومنه قوله ﷺ [لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته ؛ أي : أفطن لها وأحسن تصرفاً] .

واللحن الذي هو التعريض والإيماء ، قال القتال الكلابي :

ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا ... ووحيت وحياً ليس بالمرتاب

ومنه قوله ﷺ وقد بعث قوماً ليخبروه خبر قريش : الحنوا لي لحناً ، وهو ما روي أنه بعث رجلين إلى بعض الثغور عيناً ، فقال لهما : إذا انصرفتما فالحنا لي لحناً ؛ أي : أشيرا إلي ولا تفصحا وعرضا بما رأيتما ، أمرهما بذلك لأنهما ربما أخبرا عن العدو ببأس وقوة فأحب ألا يقف عليه المسلمون .

ويقال : جعل كذا لحناً لحاجته ، إذا عرض ولم يصرح ، ومنه أيضاً قول مالك ابن أسماء .

والفعل منه لحنت لحناً على ما ذكره الجوهري عن أبي زيد ، والبيت الذي لمالك :

منطقٌ صائـبٌ وتلحـنُ أحيانـاً وخيـر الحديـث مـا كـان لـحـنـا

ومعنى صائب : قاصد الصواب وإن لم يصب ، وتلحن أحياناً ؛ أي : تصيب وتفطن ، وقيل : تزيل حديثَـها عن جهته ، وقيل : تعرض في حديثها ، والمعنى فيه تقارب ، قال : وكأن اللحن في العربية راجع إلى هذا لأنه العدول عن الصواب .

قال عثمان بن جني : « منطق صائب » أي تارة تورد القول صائباً مسدداً وأخرى تنحرف فيه وتلحن أي تعدله عن الجهة الواضحة معتمدة بذلك تلعباً بالقول ، وهو من قوله : ولعلَّ بعضَكم أن يكونَ ألحن بحجته ؛ أي أنهض بها وأحسن تصرفاً ، قال : فصار تفسير اللحن في البيت على ثلاثة أوجه : الفطنة والفهم وهو قول أبي زيد وابن الأعرابي وإن اختلفا في اللفظ ، والتعريض وهو قول ابن دريد والجوهري ، والخطأ في الإعراب على قول من قال : تزيله عن جهته ، وبقوله : وتعدله عن الجهة الواضحة . لأن اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب هو العدول عن الصواب .

واللحن الذي هو المعنى والفحوى كقوله تعالى ﴿ولتعرفنهم في لحن القول﴾ ؛ أي : في فحواه ومعناه ، وروى المنذري عن أبي الهيثم أنه قال : العنوان واللحن واحد ، وهو العلامة تشير بها إلى الإنسان ليفطن بها إلى غيره ، تقول : لحن لي فلان بلحن ففطنت ، وأنشد :

وتعـرف في عنـوانها بعض لـحنها وفي جوفـهـا صمعاءُ تحكي الدواهيا

قال : ويقال للرجل الذي يعرض ولا يصرح : قد جعل كذا وكذا لحاجته لحناً وعنواناً .

وفي الحديث : وكان القاسم رجلاً لُـحَنـة ، يروى بسكون الحاء وفتحها ، وهو الكثير اللحن ، وقيل : هو ـــ بالفتح ـــ الذي يلحن الناس ؛ أي : يخطئهم ، والمعروف

في هذا البناء أنه الذي يكثر منه الفعل كالـهُـمَـزة واللُّـمـزَة والـطُّلَـعَـة والـخُـدعَة ونحو ذلك .

وقدح لاحن إذا لم يكن صافي الصوت عند الإفاضة ، وكذلك قوس لاحنة إذا أنبضت ، وسهم لاحن عند التنقير إذا لم يكن حناناً عند الإدامة على الإصبع ، والمعرب من جميع ذلك على ضده ، وملاحن العود ضروب دستاناته ، يقال : هذا لحن فلانٍ العـوّاد وهو الوجه الذي يضرب به .

وفي الحديث : [اقرؤوا القرآن بلحون العـرب وأصواتها وإيـاكم ولحون أهـل العشق] .

اللحـنُ التطريب وترجيع الصوت وتحسين القراءة والشعر والغناء ، قال : ويشبه أن يكون أراد هذا الذي يفعله قراء الزمان في اللحون التي يقرؤون بها النظائر في المحافل فإن اليهود والنصارى يقرؤون كتبهم نحواً من ذلك[4] .

لقد قمـتُ بنقل ما جاء في لسان العرب لابن منظور متعمداً كي يعرف القارئ أن مادة لحن من المواد التي ثار فيها الجدل ، فالآراء فيها متعددة حتى إنك لا تستطيع أن تسلم بأمر واحد يمكن أن ترسو عليه وتجعله منطلقاً لما أنت باحثه ، لقد أقيمت الدراسات حول هذه المادة لكن كل هذه الدراسات كانت تسلم إلى نتيجة واحدة مفادها : إن هذه الكلمة دارتْ وتقلبتْ فاكتسبت معاني متعددة ، ونحن نقطع أنه كان لهذه الكلمة أصل ، ثم إن هذه الكلمة بمرور السنين ووفقاً للتدرج اللغوي اكتسبت معاني دلالية ، وهذا الأمر لم يفطن إليه الباحثون السابقون فعقدوا فصولاً في كتبهم لهذه المادة ، وحتى الذين بحثوا هذه المادة في العصر الحديث لم يأتوا بشيء جديد سوى تكرار أقوال القدماء وتنظيمها .

وقد عقد المستشرق يوهان فك في كتابه (العربية) فصلاً ألحقه بآخر الكتاب

(4) لسان العرب ج17 ص265-267 ، ابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق .

بعنوان (مادة: ل ح ن ومشتقاتها)[5] غير أن تخبطه في هذا البحث كان واضحاً، وهذا الملحق جاء في كتابه (العربية) وهو مجموعة محاضرات ألقاها بجامعة الملك فؤاد في مصر، لم يأت بشيء جديد سوى دقة التوثيق أما تحديده لهذه المادة فكما وصفناه كان تحديداً متخبطاً.

ونحن لا يعنينا من معاني هذه المادة رغم تقلباتها سوى معنى واحد هو الخطأ في الإعراب، إذ لا شك أن الإعراب هو الدافع لظهور النحو العربي، والخطأ في الإعراب إذا سلمنا بالروايات ملاحظ منذ عصر الجاهلية، لكن هذه الروايات ليست من القوة بمكان بحيث إن الباحث يجعلها أساساً لبحثه في هذا الموضوع لكن الإشارة إليها لا بد منها من قبيل الاستقصاء العلمي، فإذا قلنا إن اللحن قد ظهر عند العرب منذ العصر الجاهلي فلا بد أن نفترض أن العرب كانوا يتكلمون بلغة معربة، وأن هذه اللغة كانت معروفة لا في أسواقهم فحسب، بل وحتى في لغتهم اليومية، في جلساتهم، في حلهم وترحالهم، وهذا أمر لا يستطيع الباحث إثباته.

ونحن في هذا الفصل سنجمع مجموعة من الأخبار والروايات التي تشير إلى ملاحظات حول أخطاء في الإعراب نبدؤها بالعصر الجاهلي، وحتى ظهور النحو في بواكيره الأولى.

ولعل أولى هذه الروايات قصة النابغة وقدومه إلى المدينة، حيث طلب من إحدى الجواري أن تغني أبياته الشهيرة:

أمن آل مية رائح مغتدي   عجلان ذا زاد وغير مزودِ
زعم البوارح أن رحلتنا غدا   وبذاك خبرنا الغراب الأسودُ

وتعمدت الجارية أن تظهر الضمة على الدال في كلمة «الأسود»، فتنبه لها النابغة وأصلحها، فأصبح البيت على الصورة التالية:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا   وبذاك تنعابُ الغرابِ الأسودِ

(5) العربية ص235، يوهان فك، ترجمة: عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربي القاهرة 1951م.

والواقع أن مثل هذه الملاحظة عروضية، فالنابغة لم يخطئ في قوانين النحو التي كان يعرفها بالسليقة وإنما ــ إن صحت هذه الرواية ــ أخطأ النابغة في حركة القافية، ووقع في عيب يسميه أهل العروض: الإقواء أو الإصراف، هذا ما يقرره العروضيون وإن كنت لا أوافقهم، فإذا صحت هذه الرواية فالنابغة شاعر مطبوع يتكلم بسليقته قبل أن توضع الضوابط العروضية، والنابغة لا بد أن يكون له قد ألف هذه القصيدة بين أفراد قبيلته على الأقل ولم يقل قائل إن أصحاب الوبر من مثل بني ذبيان قبيلة النابغة كانوا متخلفين في فهم الشعر عن أصحاب المدر أهل المدينة، لكن الرواية تأتي على هذا السياق وتقررها الكتب المنهجية وتبرزها شاهداً على عيوب القافية.

ونحن لم نأت بها في هذا المقام من قبيل الاستطراد وإنما أثبتناها بناء على افتراض الأستاذ إبراهيم أنيس، فهو يفترض أن النابغة قد أنشد البيت على الصورة الآتية:

زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسودِ

بكسر الدال من كلمة «أسود»(6)، وهذا لا شك خطأ في اللغة لا خطأ في العروض فلا إقواء ولا إصراف في مثل هذا الافتراض ولكنْ خطأ نحوي يقع واضحاً يدركه من درس بدهيات النحو العربي، وتغفر هذا الخطأ المتوهم من الأستاذ أنيس الضرورةُ الشعريةُ التي تحدث عنها سيبويه في كتابه تحت عنوان (هذا باب ما يحتمل الشعر)، لكن افتراض الأستاذ إبراهيم أنيس افتراض جدلي، فالأستاذ أنيس لو سلم بأن ما حدث في هذا البيت إقواء أو إصراف لكان أحسن لأنه يعتمد على رواية وإن كانت هذه الرواية مشكوكاً فيها، أما أنه يبني افتراضاً من رواية مشكوك فيها فهذا قد يدل على سعة عقله وقوة إدراكه، لكن مثل هذا الافتراض لا يصمد أمام الحقيقة العلمية، فأنت لا تبني افتراضاً وتقرره من رواية مشكوك فيها فإما أن تأخذ هذه الرواية كما هي وإما أن تزيد في قوتها وصحتها وإما أن ترفضها لكن الأستاذ أنيس يفترض خطأ ما لم يقل به غيره من أجل أن يثبت نظريته القائلة لا إقواء ولا إصراف في الشعر العربي.

ونمضي مع اللحن وقصته مع اللغة العربية فتأتينا روايات متعددة يضرب بعضها

(6) موسيقى الشعر ص262، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط5، 1978م.

بعضاً ، فيزعمون أن اللحن كان يلاحظ في عصر الإسلام الأول ، فقد لحن بحضرة النبي ﷺ رجل فقال ﷺ [ارشدوا أخاكم فقد ضل] (7) ، ويروون قولاً آخر للرسول ﷺ يقول فيه [أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنّى لي اللحن] (8) . ويروون قولاً آخر للرسول ﷺ يقول فيه [اعربوا القرآن والتمسوا غرائبه] (9) .

وتتوسع هذه الروايات بمرور الأيام ، فيروون أن عمر بن الخطاب رضيَ اللّٰه عنه مر بأناس يسيئون الرمي فنهرهم ، فقالوا : يا أمير المؤمنين إنا قوم متعلمين فقال : لحنكم أشد علي من سوء رميكم(10) .

وجاء أعرابي كي يقرأ القرآن الكريم فأقرئ من سورة التوبة ﴿أن اللّٰه بريء من المشركين ورسوله ﴾ (11) بجر كلمة الرسول ، فقال الأعرابي : وأنا بريء ممن برئ اللّٰه منه ، فرفع الأمر إلى عمر بن الخطاب الذي أفهم الأعرابي أن الآية تقرأ برفع كلمة « رسوله »(12) ، وهذه الرواية تروى بطرق أخرى لا داعي لإيرادها .

وورد على عمر كتاب من أبي موسى الأشعري وفي صدر الكتاب : من أبو موسى ، فطلب عمر من أبي موسى أن يقنع كاتبه سوطاً على هذا الخطأ (13) .

وتقول هذه المصادر إن عمر بن الخطاب رضي اللّٰه عنه كان إذا سمع رجلاً يخطيء قبح عليه ، وإذا أصابه يلحن ضربه بالدرة (14) .

ومثل هذه الرواية تشير إلى شيء من شخصية ابن الخطاب القوية ولكن التسليم

---

(7) الخصائص ج2 ص397 ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت ط2 .
(8) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
(9) إيضاح الوقف ج1 ص15 .
(10) الخصائص ج2 ص8 .
(11) سورة التوبة الآية 3 .
(12) إيضاح الوقف والابتداء ج1 ص37 .
(13-14) المرجع نفسه ج1 ص25-50-51 .

بها أمر صعب، فحتى لو كان اللحن قد وقع في هذا العصر المتقدم فإنه لن يكون متفشياً بهذه الصورة، والتسليم بمثل هذه الرواية قد يقود إلى التسليم بروايات أخرى أبعد في المبالغة، فقد قالوا إن عمر بن الخطاب سئل: يا أمير المؤمنين يضحى بالضبي؟ قال: وما عليك لو قلت ظبي، قال: إنها لغة، قال: رفع العتاب لا يضحى بشيء من الوحش[15].

فهذه الرواية لا تشير فقط إلى ملاحظة اللحن، بل تشير إلى إدراك الفروق اللهجية إدراكاً دقيقاً في مثل هذه الإجابة: إنها لغة، ومثل هذه الإجابة لا تقع إلا في عصور متأخرة، ومثل هذه الرواية فريدة وسياقها يدل على أنها من أسلوب القرن الثاني الهجري.

وبقيام الدولة الأموية في دمشق، واختلاط العرب بغيرهم، وحاجة الدولة الفتية للحفاظ على كيانها الجديد ودستورها المتمثل في القرآن الكريم، ولغة هذا الدستور هي العربية؛ أصبح الخلفاء والأمراء حريصين كل الحرص على تفادي اللحن لأنهم قدوة أو يفترض فيهم أن يكونوا قدوة من الناحيتين الدينية والاجتماعية، قيل لعبد الملك بن مروان: عجل الشيب إلى رأسك يا أمير المؤمنين، فقال: شيبني ارتقاء المنابر ومخافة اللحن[16].

وسأل الحجاج يوماً جليسه صاحب الاهتمامات اللغوية المعروف (يحيى بن يعمر): أتراني ألحن؟، فقال: الأمير أفصح الناس إلا أنه لم يكن يروي الشعر، قال: أتسمعني ألحن حرفاً، قال: نعم في آي القرآن، قال: فذاك أشنع وما هو؟ قال تقول ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبَّ إليكم من الله﴾ [17] تقرؤها «أحبُّ» بالرفع فأنف الحجاج أن يطلع له رجل على لحن فبعث به إلى خراسان[18].

(15) المرجع نفسه ج1 ص25-50-51.

(16) من تاريخ النحو ص11.

(17) سورة التوبة الآية 24.

(18) وفيات الأعيان ج5 ص223، إيضاح الوقف والابتداء ج1 ص46-47.

ونفي الحجاج يحيى بن يعمر إلى خراسان بالإضافة إلى ما فيه من صلف الحجاج وغروره فهو يشير إلى حرصه على مظهره أمام الناس، فهو قدوة أو هكذا يجب أن يكون.

وملاحظات اللحن كثيرة تطفح بها المصادر التي بين أيدينا، يقول الجاحظ: إن أول لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي، وأول لحن سمع بالعراق: حيٍّ على الفلاح بكسر الياء[19].

وبهذا العرض السريع لهذه النماذج فنحن نؤكد أننا لم نعرض كل ما سمع من لحن في هذه الفترة وإنما أوردنا نماذج للتمثيل، على أن هناك نماذج تركناها ولكن نذكرها الآن لأنها تمثل ظهور اللحن وعلاقته بالتقويم والتقعيد أيما تمثيل، وهذه النماذجُ مبثوثة في المصادر العربية القديمة وذكرتها المراجع الحديثة أيضاً، ولا شك أن العصر الذي تروى فيه هذه الأخبار هو العصر الأموي وهو عصر أخذ التعليم فيه في الدولة العربية الناشئة نهجاً جديداً، فلم يعد التعليمُ قاصراً على تعلم القرآن الكريم وحفظه وإنما أصبح التعليم يتدرج شيئاً فشيئاً ليدرس الشعر وكلام العرب والسنن والفرائض والتفسير، ولا شك في أن المعلمين وهم يحاولون أداء وظيفتهم كانوا يحرصون أو يحاولون إصلاح منطق التلاميذ حتى ينطقوا نطقاً عربياً سليماً ويتجنبوا ما كان يعرف بالتراطن الناشئ من اختلاط العرب بغيرهم، ولسنا في حاجة إلى التنبيه أن خطر التراطن على اللغة العربية كان خطراً على القرآن نفسه، ومن هنا تكثر الملاحظات لقصد إصلاح المنطق اللساني، وهذه الملاحظات كانت عابرة ولم تكن منظمة أو مبوبة ولم تكن تعني منهجاً إلا في بوادره الأولى، ولم تكن هذه الملاحظات خاصة بالنشء يقدمها المعلمون للتلاميذ، بل تعدتهم إلى فحول الشعراء، وربما تكون هذه الملاحظات مدونة حتى يسترشد بها من يريد أن يتعلم العربية.

ومن الشعراء الذين تعرضوا لملاحظات من هذا القبيل الشاعر الأموي

---

(19) البيان والتبيين ص323.

(الفرزدق) ، فعندما سأله عبد اللّٰه بن أبي إسحاق ــ وكان كثير التعرض له ــ بـمَ رفعت « مجلف » في قولك :

وعـض زمـان يا بـن مـروان لـم يـدع　　　مـن الـمـال إلا مسـحـتـا أو مجلف

أجاب الفرزدق على الفور ووفقاً لهذه الروايات : رفعته بما يسوؤك وينوؤك . علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا[20] .

ورغم ما في هذه الرواية من إشارات توحي أنها ليست في نفس العصر الذي تنسب إليه هذه الرواية أو هذا الخبر ، إلا أن الرواية في مجملها قد تكون صحيحة ، وهذه الإشارات مثل : بـمَ رفعت مجلف ، ومثل : عليكم أن تتأولوا ، تشير الأولى منهما ــ بم رفعت ــ إلى العلة والعلة لها دور كبير في النحو العربي ، ولكن الحديث عنها في هذا العصر أعتقد أنه أمر مبكر ، وتشير الثانية منهما ــ تتأولوا ــ إلى التأويل ، والتأويل أمر واضح في النحو العربي ولكن أن يقولها شاعر بدوي مثل الفرزدق وفي هذا العصر هو أمر لا نطمئن له كثيراً ، لكن الرواية على أية حال يبدو أنها صحيحة لوجود روايات أخرى وإن كانت لا تشابهها في الشكل ولا تشير إلى العلة والتأويل إلا أنها تتفق معها في السياق العام ، وهذا ما جعلنا نطمئن إلى هذه الرواية بصفة عامة ، فهذه رواية أخرى يتعرض فيها ابن أبي إسحاق بإبداء ملاحظة إلى الفرزدق ، ويحس قارئها أنها مواكبة لطبيعة العصر .

روي أن الفرزدق قال في قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك :

مستقبلـيـن شـمـال الشأم تضربنا　　　بـحـاصـب كـنـديف القطن منثورِ
على عـمـائمنا تلـقـى وأرحـلـنـا　　　على زواحـف تـزجـي مـخهاريرُ

فألح عليه ابن أبي إسحاق وعابه بخفض البيت الأول ورفع الثاني[21] .

(20) نشأة النحو ص59-60 .
(21) أخبار النحويين البصريين ص26-27 .

وملاحظات عبد الله بن أبي إسحاق هذه كثرت، الأمر الذي أغاظ الفرزدق وجعله يقول:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ... ولكن عبد الله مولى مواليا

ولم يسلم الفرزدق من ملاحظة ابن أبي إسحاق وتخطئته له إذ كان عليه أن يقول: مولى موالٍ، فتحذف الياء ويعوض عنها بالتنوين في مثل هذا الموضع وهو يسمى تنوين العوض.

على أننا نجد رواية بين أيدينا تشير إلى التوسع في إبداء الملاحظات، الأمر الذي لم يعد مجرد إبداء ملاحظات حول كلمات معينة وإنما أصبح الأمر يتعداه إلى إدراك الفروق اللهجية بين قبائل العرب، وهذه قصة أوردها القفطي وغيره من المصادر الأخرى، وهي ما حدث من جدل بين عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء حول هذا الأسلوب: ليس الطيب إلا المسك.

جاء عيسى بن عمر الثقفي إلى أبي عمرو بن العلاء فقال له: ياأبا عمرو ما شيء بلغني أنك تجيزه، قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز «ليس الطيب إلا المسكُ» بالرفع، فقال أبو عمرو: نمت ياأبا عمر وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، قال اليزيدي: ثم قال لي أبو عمرو: تعالى يايحيى وتعالى ياخلف ــ يعني الأحمر ــ اذهبا إلى أبي المهدي فلقناه الرفع؛ فإنه لا يرفع وكان حجازياً باهلياً واذهبا إلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، قال اليزيدي: فذهبت أنا وخلف فأتينا أبا المهدي فإذا هو يصلي وكان به عارض وإذا هو يقول في صلاته: اخسأنانّ عني، ثم قضى صلاته وانفتل إلينا فقال: ما شأنكما؟ فقلنا: جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب، فقال: قولا، فقال خلف: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسكُ، فقال: أتأمراني بالكذب على كبر سني، فأين الجادي وأين كذا وأين كذا؟ فقال له خلف: ليس الشراب إلا العسلُ، قال: فما تصنع سودان هجر ما تعرف شراباً إلا التمر، قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك منه قلت: ليس ملاك الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها فرفعت، فقال: هذا كلام

لا دخل فيه، ثم قال: ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعملَ بها فنصب، قال اليزيدي: قلها بالرفع، فقال: ليس هذا من لحني ولا لحن قومي، فكتبنا منه ما سمعنا، فقال: ألا أنشدكما أبياتاً قلتها حين سمعت تراطن هذه الأعاجم حولي، قلنا: بلى، فأنشدنا:

يقولون لي شنبذ ولست مشنبذاً ... طوال الليالي أو يزول ثبيرُ
ولا قائلاً زوذا لأعجل صاحبي ... وبستان في صدري عليّ كبير
ولا تاركاً لحني لأحسن لحنكم ... ولو دار صرف الدهر حيث يدور

قال اليزيدي: فكتبنا هذه الأبيات، وأتينا المنتجع فأتينا رجلاً يعقل، فقال له خلف: كيف تقول: ليس الطيبُ إلا المسكُ، فقالها ورفع، فلقناه النصب وجهدنا به في ذلك فلم ينصب وأبى إلا الرفع، قال: فأتينا أبا عمرو وأعلمناه وعنده عيسى بن عمر لم يبرح، قال: فأخرج عيسى خاتمه من يده فقال: لك الخاتم بهذا والله فقت الناس[22].

وهذه الرواية التي أوردناها برمتها تشير إلى أبي عمرو بن العلاء وما له من علم بالعربية وإدراكه الفروق بين اللهجات، واختيار أبي عمرو لهذين الرجلين لا نعتقد أنه اختيار عشوائي فلا بد أن يكون هذان الرجلان من أفصح الحيين أعني الحجازيين والتميميين.

وثمة فكرة يقررها أبو عمرو بن العلاء يعرفها المتخصصون في أصول النحو وهي قضية السماع، فأبو عمرو بن العلاء رأى أن خير حسم للجدل الذي قام بينه وبين عيسى بن عمر هو أن يرسل اليزيدي والأحمر إلى هذين الرجلين اللذين يبدو أنهما قادمانِ من البادية فلم ينشأا في الحواضر، وقول أبي المهدي ــ وهو حجازي من باهلة ــ: ليس هذا من لحني ولا من لحن قومي عندما لقناه الرفع فلم يرفع يشير إلى أن هذا الرجل لم ينكر الرفع في قولهم: ليس الطيب إلا المسكُ، لكن لسانه وسليقته لم تطاوعاه، وإنشاده للأبيات التي جاءت في آخر الحديث عنه في هذه الرواية تشير

(22) إنباه الرواة ج4 ص130-132.

إلى اعتزازه بعروبته وتمسكه بها في عصر اختلط فيه العرب بغيرهم، ومثل هذه الملاحظات التي لا بد أنها كانت كثيرة هي من الأشياء التي تقوم اللسان وهي من المقدمات التي ظهر النحو العربي بعدها في صورته التي نعرفه عليها.

الباب الثاني

في التأليف النَحوي

الفصل الأول

تدوين اللغة

لم تعد لغة العرب بعد قيام الدولة الأموية على مظهر الملك وأخذها بأسباب الدولة المعاصرة في ذلك الوقت مجرد لغة تخص العرب داخل جزيرتهم ، بل أصبحت لغة لدولة ناشئة قوية قامت على أنقاض دولتين عظيمتين هما دولتا الفرس والروم .

اللغة العربية إذن أصبحت لغة دولية يتسابق الجميع لفهمها وهي تزداد قوة بالانتشار ، ذلك أن أي لغة لا تكون قوية واسعة النفوذ إلا من خلال قوة أولئك الذين يتبنونها ، ومع هذا الانتشار اللغوي ومع هذا النفوذ الذي يعظم يوماً بعد يوم كان لا بد من المحافظة على نموذج لهذه اللغة ، ذلك وكما قررنا مراراً في هذه الأطروحة أن هذه اللغة قد غدت لغة دين هو الإسلام وقد تضمنت أعظم نص يعتز به العرب ومن حذا حذوهم من سائر المسلمين ذلك النص هو القرآن الكريم ، وكان ضياع اللغة التي جاء بها أو تطورها إلى لهجات أخرى وإن كانت ناشئة عن هذه اللغة يعني في نهاية المطاف الخطر على القرآن الكريم ، وكان ولاة الأمر دينياً واجتماعياً ملزمين بالمحافظة على القرآن الكريم .

وثمة شيء آخر يخص العرب الرسل الأوائل لهذا الدين ، فقد كانوا حريصين كل الحرص على المحافظة على أصالتهم ، لذا رغم تقلبهم في الأقاليم والحواضر ورغم تغير المظاهر عندهم من حياة البداوة إلى حياة الحضارة ، إلا أنهم ظلوا محافظين على هذه

اللغة التي جلبوها معهم من جزيرتهم، فضياع هذه اللغة يعني ضياع هيبتهم وفصاحتهم التي كونت شخصيتهم، لذا فقد اتجهوا إلى حفظ هذه اللغة بعدة طرق، من ضمن هذه الطرق الرواية حتى يدونوا لغة صحيحة نقية من أفواه العرب الخلص، واتجه من أراد من المسلمين غير العرب أن يكون ذا هيبة وشأن في هذه الدولة إلى نفس الطريق، اتجه الكل إلى البادية، والبادية كل شيء فيها عربي ابتداء من الريح التي تهب فتثير قرائح الشعراء، وحتى أكل لحم الضب، وقد أدى اتجاه العرب وغيرهم إلى البادية إلى نشوء ما يعرف باسم الرواية، التي أصبحت فيما بعد علماً من مفاخر العرب والحضارة العربية الإسلامية، فقد أصبح هذا العلم غير قاصر على اللغة العربية فحسب، بل تعداها أيضاً إلى الحديث والقراءات وأنساب العرب وأيامها، ووفقاً للضوابط التي وضعت في بعض هذه العلوم نقول: إن الرواية علم عربي خالص. ويا للغة ويا لعظمتها، فهذه الرواية التي ساهمت في حفظها قد أخذ معناها من شيء يدل على بداوتها، فالرواية: الاستقاء والإتيان بالماء، يقال: رويت على أهلي ولأهلي رياً؛ أي: أتيتهم بالماء، كما تطلق أيضاً على المزادة التي تحمل الماء، وتطلق أيضاً على البعير لحمله المزادة، وقد فعل التوسع الدلالي فعله في هذه الكلمة فأصبحت تطلق على سراة القوم وأشرافهم الذين كانوا يحملون الديات عن الحي فيدفعون فيها البعير، ثم تطورت هذه اللفظة فأصبح معناها الرواية عن العرب الخلص الموثوق بفصاحتهم، قل إنه تسجيل المادة اللغوية عن العرب وتقديمها للدارسين بعد تصنيفها وتبويبها، ولما كان من ضمن معاني الرواية الحمل فأنت تلحظ معي أن الحمل يستتبع الأمانة، لذا فقد وضع العلماء مقاييس لهذه الرواية وضوابط[1].

كل ما نقوله: إن العلماء لم يسجلوا كل ما سمعوه عن العرب، وإنما سجلوا ما اطمأنوا إليه، وبمرور الزمن نجد أن هناك أعراباً قد انتقلوا إلى الحواضر، وأن بعضهم قد تعلم القراءة والكتابة وربما اصطنع بعضهم الرواية لـمّا أصبح للرواية كسب مادي واضح في المجتمع لذا نجد أن بعض العلماء قد شكك في رواية بعض هؤلاء الأعراب،

---

(1) لسان العرب ج19 ص64-65.

إن هذا يؤكد حرص هؤلاء العلماء على هذه اللغة وتقديمها في صورتها المثلى، فقد دونوا تدويناً دقيقاً ما اطمأنوا إليه ولكن ليس كل هذا التدوين وتلك الكتب التي نسبوها للعلماء يمكننا أن نعتمدها اعتماداً نهائياً، فلنلقِ نظرة على مجموع هذه الروايات متتبعين في ذلك الناحية التاريخية لهذه الروايات.

ولعل أول ما يروى في هذا الصدد كتاب: غريب القرآن لابن العباس المتوفى سنة 68هـ، وهذا الكتاب إذا كان له وجود فلا بد أن يكون قد تعرض للغة بشكل أو بآخر كما ينسب لابن العباس كتاب في لغات القرآن حققه صلاح الدين المنجد وطبع أكثر من مرة، وقد رجعنا إلى هذا الكتاب (اللغات في القرآن) فوجدناه كتاباً صغيراً يتحدث عن اللغات التي وردت في القرآن الكريم وينسبها إلى لغات العرب المختلفة، وإلى غيرها من اللغات المجاورة، وقد اتبع ترتيب المصحف فبدأ بالبقرة وانتهى عند سورة العاديات، لكنه لم يتحدث عن بعض السور القرآنية، فقد أغفل ذكر سورة الشورى والممتحنة والطلاق والتحريم والإنسان.

والكتاب كما يذكر المحقق وجده في المكتبة الظاهرية منسوباً إلى ابن العباس بإسناد إسماعيل بن عمر المتوفى سنة 429هـ عن عبد الله بن الحسين بن حسنون المتوفى سنة 368هـ، وابن حسنون هذا وصفه ابن الجزري بأنه لغوي مقرئ مسند القراء في زمانه، إلا أنه اختل في نهاية عمره، ولا تحدد المصادر التي بين أيدينا. هل كان اختلاله العقلي هذا قبل أن يملي هذا الكتاب أم بعده ورغم أن المحقق يؤكد هذه الفكرة إلا أنه مع ذلك يتعداها.

هذا الكتاب يعدد لغات القرآن كما سبق وأن أشرنا، يقول مثلاً ﴿أنؤمن كما آمن السفهاء﴾ [2] والسفيه الجاهل بلغة كنانة [3]، ويمضي الكتاب على هذا النمط، وتبدو بعض الجمل والكلمات بها نوع من الخلل والنقص، مثلاً:

---

(2) البقرة الآية 13.

(3) اللغات في القرآن ص17، رواية ابن سحنون المقرئ بإسناده إلى ابن العباس، تحقيق: صلاح الدين المنجد، طـ2 1972م، دار الكتاب الجديد — بيروت.

1 ــ جاء في سورة الزمر ﴿وحاق بهم﴾ [4] يعني وجب بلغة قريش[5]، وفي سورة غافر ﴿وحاق بآل فرعون﴾ [6] يعني: وجب بلغة قريش واليمن[7].

2 ــ جاء في سورة الحجرات ﴿لا يلتكم من أعمالكم﴾ [8] يعني: لا ينقصكم بلغة قيس عيلان [9]، وفي سورة الطور ﴿وما ألتناهم من عملهم من شيء﴾ [10] يعني: وما نقصناهم بلغة حمير[11].

على أننا نجد في نهاية هذا الكتاب ما يشير إلى أنه ليس من وضع ابن العباس، فهذه الإشارات توحي أن لغات العرب قد تأثرت بالقرآن وهذا أمر لا غبار عليه لكن أن يذكره ابن العباس فهذا أمر لا نستطيع الركون إليه، مثلاً:

1 ــ ويقال: قد صغا فلان إليك، يعني: مال إليك وهو مأخوذ من قول الله عز وجل ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ [12] بلغة خثعم[13].

2 ــ ويقال قد انفضَّ الرجل إذا ذهب، مأخوذ من قوله عز وجل ﴿حتى ينفضوا﴾ [14] يعني: حتى يذهبوا، وهي لغة خزرجية [15].

وتنصيصه على ذكر لغة الأوس في موضع ولغة الخزرج في مواضع ليست فيه دقة، فلا يوجد بعد مسافة بين الأوس والخزرج وهما القبيلتان اللتان ناصرتا الرسول

---

(4) الزمر الآية 48.
(5) اللغات في القرآن ص.
(6) غافر الآية 45.
(7) اللغات في القرآن ص41.
(8) الحجرات 14.
(9) اللغات في القرآن ص43.
(10) الطور 21.
(11) اللغات في القرآن ص45.
(12) التحريم 4.
(13) اللغات في القرآن ص54.
(14) المنافقون 7.
(15) اللغات في القرآن ص54.

الكريم فعرفوا بالأنصار، فقد كانت منازلهم متجاورة متلاصقة، وهذا لا يوجد خلافاً في اللغة.

ليس في هذه النسبة دقة وكان على المحقق قبل أن يخرج هذا الكتاب إلى عالم الوجود، أن يقوم بدراسة متأنية لتكون نتيجتها إثبات هذا الكتاب لابن العباس أو عدم إثباته، فمثل هذه الدراسة أجدى لتراثنا العربي والإسلامي من هذا النشر المتسرع الذي يؤدي بنا إلى أخطاء تاريخية نحن في غنى عنها.

إن الحديث عن المؤلفات المصنفة والمبوبة في هذا العصر هو حديث مبكر، فمن غير شك أن ابن العباس كان من العلماء الأوائل الذين لهم شأن في تفسير القرآن الكريم، ويمكننا أن نعتبر تفسيره للقرآن من خلال الروايات التي تروى في هذا الإطار، أن نعتبرها مدرسة من مدارس التفسير الإسلامي، وقد كان ابن العباس يفسر القرآن الكريم متخذاً من كلام العرب حجة فيما يذهب إليه لكن القبول بكتب في هذا العصر المتقدم مغالاة تاريخية لا نسلم بها.

ثم يمضي بنا العصر فنجد أن عبد اللّٰه بن أبي إسحاق وهو من الذين تتلمذوا على تلاميذ أبي الأسود ينسب له كتاب في الهمز، يبدو من خلال عنوانه أنه أقرب إلى النحو والصرف منه إلى اللغة [16].

أما إذا مضينا مع تلميذه أبي عمرو بن العلاء؛ فإننا نجد هذه الرواية: وقال أبو عبيدة: كان أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالعرب والعربية وبالقرآن والشعر، وكانت داره خلف دار جعفر بن سليمان، وكانت كتبه التي كتبها عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتاً له إلى قريب من السقف، ثم إنه تغير فأحرقها كلها [17].

ونحن لا ندري سبباً يبرر لأبي عمرو إحراق كتبه بعد تنسكه كما تشير المصادر.

كما راجت في هذا العصر وفق الروايات، التي بين أيدينا الكتب المتخصصة؛

(16) المزهر ج2 ص398.

(17) إنباه الرواة ج4 ص127.

أي الكتب التي تبحث في نوع معين من الحيوانات أو الحشرات أو الأنساب، ونحن نرى من خلال هذه الروايات أن حركة التدوين كانت قائمة وأن العلماء كانوا يسجلون من الأعراب المادة اللغوية حتى تقدم للدارسين بشكل منهجي أو أقرب إلى المنهجي، ولكننا لسنا ملزمين بتصديق كل ما تقوله هذه الروايات؛ فالذي نلاحظه من خلالها أن حركة التدوين كانت قائمة وبشكل فعال، وأن هذا التدوين كان تدويناً مختلطاً بمعنى أنه يشمل اللغة بمعناها العام. ومعناها الخاص، المتمثل في النحو والصرف، ولكن الشيء الذي يمكن أن نقف عنده من ضمن هذه الكتب المتحدث عنها والمنسوبة إلى أصحابها كتاب (العين) للخليل بن أحمد، فسنفصل فيه القول قليلاً ثم نخلص إلى فكرتنا التي نريد قولها في هذا الفصل.

كتاب العين

ينسب هذا الكتاب إلى الخليل بن أحمد (ت 170هـ أو 175هـ)، لكن هذا الكتاب لم يعرف بين الأوساط العلمية على ما يذكره ابن النديم إلا سنة 247هـ في بغداد فقد أحضره أحد النساخين وباعه بخمسين ديناراً، وقد ثار حول هذا الكتاب جدل في نسبته إلى الخليل قديماً وحديثاً لخصها الأستاذ درويش محقق كتاب العين الذي بين أيدينا في خمسة آراء[18]:

الرأي الأول: وهو الذي ينكر نسبة هذا الكتاب إلى الخليل، وأن الخليل لا صلة له بهذا الكتاب، وينسب هذا الرأي إلى أبي علي القالي وأستاذه أبي حاتم السجستاني.

الرأي الثاني: وهو يفيد أن الخليل صاحب الفكرة ولكنه لم يضع الكتاب، وينسب هذا الرأي إلى الأزهري صاحب (تهذيب اللغة)، هذا ما يقوله الأستاذ درويش محقق الجزء الأول من كتاب العين، أما ما أذهب إليه فغير ما ذهب إليه عبد

(18) العين ج1 ص7-13، الخليل بن أحمد، تحقيق: د. عبد الله درويش، مطبعة العاني ــ بغداد، 1967م.

الله درويش، ذلك أن نظرة إلى مقدمة كتاب (تهذيب اللغة) للأزهري تؤكد أنه من أصحاب الرأي الرابع الذي سنوضحه بعد حين، جاء في مقدمة التهذيب: ولم أر خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المجمل في أول كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه، بعد تلقفه إياه عن فيه، وعلمت أنه لا يتقدم أحد الخليل فيما أسسه ورسمه (19).

فمثل هذا النص يؤكد أن الخليل قد وضع الأصول والأبواب ومثل الأمثلة، لكنه لم يتم الكتاب، وإنما أتمه من بعده الليث بن المظفر، كما يوحي النص بوضوح أن ما أتمه الليث ليس من عنده، وإنما تلقاه مشافهة عن الخليل.

الرأي الثالث: يرى أن الخليل لم ينفرد بوضع الكتاب وإنما شاركه فيه آخرون، وأشهر القائلين بهذا الرأي الخليفة العباسي ابن المعتز، وهو يقدم رأيه هذا في حبكة درامية لا تخلو من خيال شاعر.

الرأي الرابع: يرى أن الخليل وضع الأصول والأبواب؛ أي وضع خطة البحث في هذا الكتاب، وقد قال به ثعلب وأبو بكر الزبيدي والأزهري، كما سبق وأن أشرنا.

الرأي الخامس: ويرى أن هذا الكتاب من صنع الخليل وبنات أفكاره، وأن الليث قد رواه عنه، وقد قال به ابن فارس وابن دريد والمستشرق براونلتش.

ونحن بإزاء هذه الآراء المتعددة نرانا مقتنعين بالرأي الأخير، فهذا الكتاب هو أوثق صلة بالخليل من غيره، إن مراجعة بسيطة لأسلوب هذا الكتاب نلحظ من خلالها روح الخليل مبثوثة في ثنايا الكتاب. ثم إن اختيار الخليل لحرف العين يؤكد صلة الكتاب بالخليل، فالخليل لغوي عروضي موسيقي، وله آراؤه في مخارج الحروف، واختيار العين التي هي من أقصى الحلق دون الهمزة، لأنها معلة والهاء لأنها عبارة عن نفس كما يقول الموصفون لها في كتبنا اللغوية، ودون الحاء لأن العين أكثر لمعاناً من الحاء، أو لأن العين مجهورة والحاء مهموسة، كما نقول بتعبيراتنا اليوم، كل هذه الأشياء

(19) تهذيب اللغة ج1 ص41، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار القومية للطباعة والنشر، 1964م. وانظر في هذه القضية كتاب المزهر للسيوطي ج1 ص77-86.

تنم عن روح الخليل وعن فكره، ويؤكد الخليل أن الحاء والعين لا يجتمعان في كلمة إلا في النحت؛ أي إذا كان الفعل منحوتاً من كلمتين في مثل قولنا: حيعل، إن هذا الاتجاه اتجاه صوتي بحت، والخليل الذي قنن أوزان الشعر العربي رجل مهتم بالحروف والأصوات، وإلا لما كان له أن يقنن أوزان الشعر العربي فيما نعتقد، أما الإضافات التي تشير لها بعض المصادر؛ فإننا نذهب فيها ما ذهب إليه محقق الكتاب عبد الله درويش من أنها من عمل النساخ، فقد كانوا يضيفون هذه الإضافات بقصد الفائدة، إذ كان بعض هؤلاء النساخ علماء لكنهم لم يكونوا يشيرون إلى أنفسهم وهم يضيفون هذه الإضافات، ولم توضع هذه الإضافات بطريقة تدل على أنها من صنعهم لا من صنع الخليل، كما يقتضي التحقيق العلمي في هذا العصر.

والخلاصة التي نود أن نخلص إليها هي أن كتاب العين من صنع الخليل شكلاً وموضوعاً، ولسنا ملزمين بالأخذ بأي رواية لا نطمئن إليها، كالرواية الموجودة في (معجم الأدباء) على سبيل المثال لا الحصر، قال محمد بن عبد الواحد الزاهد: حدثني فتى قدم علينا من خراسان وكان يقرأ علي كتاب العين قال: أخبرني أبي عن إسحاق بن راهويه قال: كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلاً صالحاً وكان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده، وأحب الليث أن ينفق سوق الخليل، فصنف باقي الكتاب وسمى نفسه الخليل، وقال مرة أخرى: فسمى لسانه الخليل من حبه للخليل بن أحمد، فهو إذا قال في الكتاب: قال الخليل بن أحمد فهو الخليل، وإذا قال: وقال الخليل مطلقاً فهو يحكي عن نفسه، فكل ما في الكتاب من خلل فإنه منه لا من الخليل[20].

فهذه الرواية تشير إلى أن الليث هذا كان رجلاً صالحاً، فالإشارة إلى صلاحه تقتضي الإشارة إلى أمانته، وقد كان أسلافنا الأوائل متحلين بالأمانة العلمية، فما كان لليث الموسوم بالصلاح أن يضيف ما أضاف، كما تقول هذه الرواية، دون الإشارة إلى ذلك، على أن قائلاً قد يقول: ترفض هذه الرواية، ولا ترفض إضافات النساخ بل

---

(20) معجم الأدباء ج1 ص43-44.

تؤكدها، والإجابة على هذا الاعتراض بسيطة فعند الحديث عن إضافات النساخ، فإن المسألة محدودة فهذه الإضافات لم تستغرق جلّ الكتاب، لكن هذه الرواية لا تنسب للخليل سوى أنه وضع باب العين وحده، ثم إن في هذه الرواية كلاماً ادعائياً، الليث بن المظفر رجل صالح هذا ما تؤكده الرواية، لكن سعيَّه لكي ينفق سوق الخليل ما القصد منه؟ هل كان القصد ربحاً مادياً؟ هذا أمر لا يتصور، ففي ذلك الوقت لا توجد دور النشر، طبعاً ليس هذا ما تسعى إليه هذه الرواية، ما الذي تسعى إليه إذن؟ هل كان الليث يريد بهذا العمل الذي تحكيه هذه الرواية مجرد الدعاية لاسم الخليل؟ فهل كان الخليل في حاجة إلى هذه الدعاية؟ هل كان الليث يسعى للدعاية إلى نفسه، فهل كان الليث سيجني شيئاً إذا قال: إن هذا الكتاب للخليل؟ أقصد شيئاً معنوياً كأن يشار إليه مثلاً أنه من تلاميذ الخليل، أو أنه من أصحابه؟ فهذه مسألة معروفة كما تؤكد الروايات، هل كان الليث يقصد كسباً مادياً من جراء بيع هذا الكتاب للنساخ؟

الرواية التي بين أيدينا تؤكد أن الليث كان ابن أمير وأنه في سعة من العيش، إذن لا نقبل هذه الرواية ونؤكد أن كتاب العين من فكر الخليل، كما ذهب محقق الكتاب عبد الله درويش.

ما نخلص إليه أن التدوين اللغوي قبل كتاب سيبويه قد عرف، وأن هذا التدوين كان مختلطاً، وكان متخصصاً أحياناً أخرى.

قد نقبل بعض هذه الكتب المنسوبة، وقد نرفض البعض الآخر؛ لكن كتاب العين للخليل من صنع الخليل كما قلنا، وهو أول كتاب في المعاجم العربية، وأول كتاب دوّن في اللغة قبل كتاب سيبويه يحسن السكوت عليه.

الفصل الثاني

المؤلفات النحوية :

مفقودة وموجودة

من أصعب الأمور على الباحث أن يؤرخ للمرحلة التي سبقت ظهور الكتاب لسيبويه من الناحية المنهجية، فهو لا يجد نصاً واحداً أكيداً ينسب إلى صاحبه نسبة يطمئن إليها قبل كتاب سيبويه، وهو ثانياً يجد نفسه أمام كتاب ضخم كما يصفه بروكلمان، وهو كتاب سيبويه، إننا لا نجد غير روايات كثيرة الخلط متعددة الطرق، فإذا ما أردنا أن نتحدث عن كتب النحو قبل كتاب سيبويه، مفقودة وموجودة، فإننا لن نجد ما نقوله سوى ترديد روايات لا يمكن أن نسلم بها، لذا فإننا قد قصرنا البحث في هذه الفترة على مؤلفات عالمين هما: عيسى بن عمر الذي ترجمنا له فيما سبق، وخلف الأحمر المنسوب له كتاب (مقدمة في النحو).

أولاً: عيسى بن عمر

من الواضح الجلي أن عيسى بن عمر كان رجلاً غير مغمور في الوسط اللغوي، بل إن له أساسيات منهج نوهنا عنها في حديث سابق، وهو أيضاً رجل متشدق باللغة تنسب له كثير من العبارات التي كانت في عصره تعتبر غريبة، وكان أيضاً قارئاً مشهوراً، ورجل هذا وضعه لا بد أن يكون له تلاميذ، من أبرزهم الخليل وسيبويه، ولا بد أن هؤلاء التلاميذ قد دونوا عنه أشياء كان يقولها، ونحن لا نستبعد أن يؤلف

عيسى بن عمر كتاباً في النحو إذا استخدمنا الحدس، لكننا أمام الروايات المتعددة لا نستطيع أن نسلم منهجياً أن العربية قد عرفت كتاباً في النحو قبل كتاب سيبويه، فإذا سئلنا هل وجد كتاب قبل كتاب سيبويه؟ فإننا نقول: نعم وجد في الروايات وهي روايات متعددة.

الوحيد الذي أخبرنا أنه قد عثر على وجود مادي لكتاب قبل سيبويه، هو أبو العباس المبرد (ت 285هـ)، حيث قال: قرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول[1].

أما السيرافي وابن النديم فهما لم يريا الكتاب، ولم يخبرهما أحد بوجوده، وتتفق جميع كتب التراجم التي تصفحناها على هذه القضية، فالكتاب لم يره أحد ولم يخبر أحد أنه قد رآه.

ثم إن الروايات تختلف في تحديد عنوان أحد كتابيه وهو (الإكمال)، فالروايات المتقدمة تخبر أن عنوان الكتاب هو (المكمل) بينما الروايات المتأخرة ابتداء بابن الأنباري تذكر أن عنوان الكتاب هو (الإكمال) اعتماداً على ما نسب إلى الخليل من قوله:

بطل النحوُ جميعاً كلّه ... غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع ... فهما للناس شمس وقمر[2]

فهذان البيتان إن صح أنهما للخليل بن أحمد؛ فقد حدد فيهما عنوان الكتاب الثاني باسم الإكمال، ولعل الضرورة الشعرية ألجأت الشاعر إلى أن يقول الإكمال، وأنا أستبعدُ أن يكون هذان البيتان للخليل فهما أقرب إلى المتون منهما إلى شعر الخليل البسيطِ السلسِ غير المتكلف.

الروايات التي بين أيدينا تتحدث كثيراً عن عيسى بن عمر وعن كتابيه، فأبو

(1) مراتب النحويين ص26.

(2) معجم الأدباء ج16 ص147.

الطيب اللغوي يصف هذين الكتابين بأن أحدهما مبسوط والآخر مختصر، والروايات التي بين أيدينا تذكر أنه كان لعيسى بن عمر نيف وسبعون مصنفاً، كما تذكر بعض الروايات أن كتاب سيبويه أصله كتاب الجامع لعيسى بن عمر، وأن سيبويه قد زاد فيه وحشاه وسأل الخليل عما أشكل فيه.

جاء في وفيات الأعيان: وأخذ سيبويه عنه النحو، وله الكتاب الذي سماه (الجامع في النحو)، ويقال إن سيبويه أخذ هذا الكتاب وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره، ولما كمل البحث والتحشية نسب إليه، وهو كتاب سيبويه المشهور، والذي يدل على صحة هذا القول، أن سيبويه لما فارق عيسى بن عمر المذكور ولازم الخليل بن أحمد، سأله الخليل عن مصنفات عيسى فقال له سيبويه: صنف نيفاً وسبعين مصنفاً في النحو، وإن بعض أهل اليسار جمعها، وأتت عنده عليها آفة فذهبت، ولم يبق منها في الوجود سوى كتابين أحدهما اسمه (الإكمال) وهو بأرض فارس عند فلان والآخر (الجامع) وهو هذا الكتاب الذي أشتغل فيه، وأسألك عن غوامضه. فأطرق الخليل ساعة ثم رفع رأسه وقال: رحم الله عيسى وأنشد من الرمل:

ذهب النحو جميعاً كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع ... وهما للناس شمس وقمر

فأشار بالإكمال إلى الغائب وبالجامع إلى الحاضر[3].

فإذا ما تركنا هذه الروايات وانطلقنا إلى العصر الحديث؛ فإننا نجد الباحثين قد حاموا حول هذه الروايات، فالبعض يفندها، والبعض يقبل منها ما انسجم مع روح بحثه، والبعض الآخر ينطلق من هذه الروايات ليستنتج ما يعتقد أنه صواب، فصباح عباس السالم مثلاً، يعتقد أن كتاب الإكمال استدراكٌ من عيسى لما فاته في كتابه الجامع[4]، وإذا ما عدنا إلى فكرة أن كتاب سيبويه أصله كتاب الجامع لعيسى، فإننا

(3) وفيات الأعيان ج3 ص154-155.

(4) عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءته، ص52، صباح عباس السالم، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ــ لبنان، ط1 1975م.

نجد أن بروكلمان يورد هذه المسألة بأسلوب التضعيف، يقول: وقيل إن سيبويه صنف كتابه على أساس كتاب الجامع[5]، أما المستشرق شارل بللا فيذهب مذهباً غريباً، إذ يعتقد أن كتابي عيسى قد دمجا معاً في كتاب سيبويه[6]، وهذا لا شك رأي غريب فلو أنه نظر نظرة بسيطة في كتاب سيبويه لأدرك أن هذا الرأي لا يمكن أن يكون مستساغاً، فعيسى بن عمر ليس صاحب النصيب الأوفر في كتاب سيبويه، وآراء عيسى لم تكن كلها مسلمة عند سيبويه، لكني لا أعتقد أن هذا المستشرق قد قرأ الكتاب جيداً.

أما قضية مصنفات عيسى التي ضاعت، فبيّن ابن خلكان في روايته السابقة سبب ضياعها، وهي رواية نعتقد أنها من أولها إلى آخرها نسج درامي.

ثانياً: خلف الأحمر وكتابه (مقدمة في النحو)

لما كنا قد رأينا أن نختار نموذجين نتحدث عنهما، ونحن بصدد الحديث عن كتب النحو الموجودة والمفقودة قبل كتاب سيبويه، فقد اخترنا (خلف الأحمر) صاحب كتاب (مقدمة في النحو) فلنترجم له قليلاً.

هو أبو محرز خلف بن حيان بن محرز، كان والده من فرغانة، وهي مدينة تقع في بلاد ما وراء النهر، وكان مولى لبلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وقد وقع أبواه في الأسر زمن قتيبة بن مسلم، لا نعرف شيئاً عن بداية حياته ومراحل صباه الأولى، ولكنها لا تبعد عن النشأة العامة لأبناء ذلك العصر، فهو بالتأكيد قد قرأ القرآن الكريم ودرس الشعر، واستمع إلى أيام العرب إلى غير ذلك من وسائل التعليم المتاحة في ذلك العصر.

وكان أولَ من أحدث السماع بالبصرة، فقد جاء إلى حماد الراوية وسمع منه، جاء

(5) تاريخ الأدب العربي ج2 ص129، كاربروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، ط4 دار المعارف.
(6) عيسى بن عمر ص55.

في (نزهة الألباء): وحكى شمر قال: كان خلف الأحمر أول من أحدث السماع بالبصرة وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية فسمع منه [7].

وكان شاعراً محاكياً للشعر القديم، حتى إنه إذا قال قصيدة لا تدري أجاهلية هي أم إسلامية، أقصد أن قائلها لا يعرف، نظراً لأن بناء القصائد إذا كان يرويها رواة أذكياء تلتبس على الناظر، فمحاكاة الشعر الجاهلي ليست أمراً عسيراً على رجل تمكن من مثل هذا البناء، وقد رويت أخبار تدل على أن خلف الأحمر كان أحياناً ينحل الشعر أو قصائده التي ينسبها إلى الشعراء السابقين جاء في إنباه الرواة: وكان يبلغ من حذقه واقتداره على الشعر أن يشبه شعره بشعر القدماء، حتى يشبه بذلك على جلة الرواة، ولا يفرقون بينه وبين الشعر القديم، من ذلك قصيدته التي نحلها ابن أخت تأبط شراً التي أولها:

إن بالشعب الذي دون سلع لقتيلاً دمه ما يطل

جازت على الرواة فما فطن بها إلا بعد دهر طويل لقوله:

خبرٌ ما نابنا مصمئل جلّ حتى دق فيه الأجل

فقال بعضهم: جلّ حتى دق فيه الأجل من كلام المولدين، فحينئذ أقر بها خلف[8].

على أن مثل هذه الرواية ليست النموذج الوحيد الذي يمكن حكايته عن خلف، وأخباره التي تدل على أنه كان وضّاعاً أو نحّالاً بمعنى أدق كانت مدخلاً لمرجليوث في البحث الذي نشره في المجلة الآسيوية تحت عنوان (أصول الشعر العربي)، حيث أشار هذا المستشرق إلى خلف وحماد وغيرهم من الرواة عندما أراد أن يبرهن على أن الشعرَ الجاهلي قد وضع في العصور الإسلامية، والروايات المتناثرة في مصادرنا القديمة تساعد المستشرق مرجليوت على مثل هذا الظن برغم أن هناك من لم يسانده فيما ذهب

(7) نزهة الألباء ص59.
(8) إنباه الرواة ج1 ص348-349.

إليه من المستشرقين أمثال شارل جيمس ليال في مقدمته للجزء الثاني من المفضليات[9].

لكن مثل هذه الأخبار تجعلنا نلزم الحذر كله، ونحن نتحدث فيما عقدنا هذا الفصل له.

وقد توفي خلف حوالي سنة 180هـ[10]، وينسب له كتاب بعنوان (جبال العرب وما قيل فيها من الشعر)[11].

أما هذا الكتاب الذي بين أيدينا، والذي ينسب له، فمن الغريب ألا تتحدث المصادر التي رجعنا إليها عنه، ولا أدري كيف لم يشر المحقق إلى مثل هذا الأمر.

ونحن قد قمنا بمطالعة هذا الكتاب فوجدناه تلخيصاً لنظرية العامل التي قام على أساسها النحو العربي، ولعل أول ما يطالعنا في هذا الكتاب إشارة من ينسب له هذا الكتاب أنه عمل ما عمل بقصد الاختصار حتى يأخذ المتبلغ حاجته، وهو يشير إلى أنه أراد أن يختصر مطولات لا بد أنها كانت موجودة، فأين هذه المطولات يا ترى؟ فلنقف على ألفاظه التي مهد بها لكتابه ونحللها باختصار، فأول عبارة يقولها: لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرةَ العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه[12].

فلفظة كثرة العلل ليست من أساليب هذا العصر الذي ينسب إليه هذا الكتاب، ولعل أول ما نلحظ هذه اللفظة «العلل» في كتاب (طبقات الشعراء) لابن

(9) مقدمة المحقق لكتاب مقدمة في النحو خلف بن حيان الأحمر ص24-25، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبعة الترقي ــ دمشق 1961م.

(10) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ج1 ص554، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط1 عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(11) إنباه الرواة ج1 ص350.

(12) مقدمة في النحو ص33-34.

سلام (ت 232هـ) ، غير أن المحقق الذي يبدو أنه كان فرحاً بإخراج هذا الكتاب إلى النور لم يشر إلى شيء من هذا .

وهذه الألفاظ لا يمكن إلا أن تدل على أن هذا الكتاب قد جاء بعد مرحلة من كتب النحوِ الطوالِ ، وأن صاحبنا هذا قد رأى خللاً ؛ فرأى أن من واجبه أن يضع هذا الكتاب للمتعلم المتبلغ الذي يريد أن يعرف أبجديات النحو العربي .

وقبل أن يدخل المؤلف في صلب كتابه يفهمنا أنه قد أمعن الفكر في عمل كتاب يجمع فيه العوامل والأدوات والأصول ، حتى يتمكن من أراد أن يعد خطبة ، أن يعدَّها إعداداً جيداً ، وكذلك من أراد أن ينظم قصيدة ، أو يؤلف رسالة أن يكون نظمه وكتابته وافيين بالغرض .

ولندخل الآن صلب هذا الكتاب نفتش عن أهم ما فيه من مصطلحات يمكن مناقشتها ، مستعينين في ذلك بكتاب سيبويه ، وهو كتاب صاحبه معاصر لخلف الأحمر ، وكتاب المقتضب للمبرد ، وهو كتاب متأخر عن خلف بنحو قرن من الزمان .

والاختصار الذي وعد به صاحب الكتاب قد قام به خيرَ قيام ، فأنت تحس عند مطالعتك لهذا الكتاب أنك أمام عمل قد أعد له جيداً ، وقد بوّب تبويباً دقيقاً وفق المنهج الذي اختطه صاحبُ هذا الكتاب ، ويمكننا أن نلاحظ ملاحظات عامة قبل أن ندخل في ذكر أهم المصطلحات التي جاءت في هذا الكتاب مخالفة لما جاء في (الكتاب والمقتضب) من اصطلاحات .

هذا الكتاب يطلق على الأفعال والحروف والأسماء التي تعمل الرفع مثلاً « الأدوات » وهو أحياناً يطلق كلمة « حروف » حتى على بعض الأفعال ، على أنك تلاحظ أن تصرفه هذا ليس من قبيل بدائيات النحو العربي ومنهجه ، فالرجل كان يستخدم كلمة الحرف والأداة وهو يريد بها المعنى نفسه ، وكان إطلاقه مقصوداً ، فهذه الكلمةُ فيما فهمت مرادفة للفظة « العامل » تماماً كما أننا نلاحظ أنه يطلق على حروف

الجر، وكل ما يقتضي أن يكون بعده مجروراً، اسمَ حروف الصفات[13]، وهو عندما يستخدمها، يستخدمها استخداماً دقيقاً غير أنه لا يشير إلى معاني هذه الحروف كما فعل سيبويـهِ.

المصطلحات بين خلف وبين سيبويه والمبرد

يتحدث خلف عن الأوجه التي توجب الرفع فيذكر الفاعل والذي لم يسم فاعله [14] وهو ما نسميه نحن «نائب الفاعل»، فماذا يقول سيبويه عن نائب الفاعل هذا وماذا يقول المبرد...

يقول سيبويه: واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في التعدي، والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعل الفاعل، لأن معناه متعدياً إليه فعل الفاعل، وغير متعد إليه فعله سواء، ألا ترى أنك تقول: ضربت زيداً، فلا تجاوز هذا المفعول وتقول: ضُـرِبَ زَيْـدٌ فلا يتعداه فعله لأن المعنى واحد[15].

ويقول المبرد: هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله وهو رفع[16]. فما الذي نلحظه؟ إننا لا شك نلاحظ أن سيبويه كان يحاول أن يضع المصطلح المناسب لتحديد هذا الباب وهو نائب الفاعل، لذا تطول عبارته يلف حول الموضوع ثم يختمه بما يريد تقريره، أما المبرد فإنه يتحدث عن مصطلح قد استقر في الأذهان.

فإذا علمنا أن خلفا الأحمر كان معاصراً لسيبويه أدركنا أن ثمة تبايناً واضحاً بين أسلوب الرجلين، فالأول وهو خلف يتكلم عن هذا المصطلح بطريقة واضحة وجلية، بينما الثاني وهو سيبويه يلف في عبارته حتى يصل إلى مبتغاه.

---

(13) مقدمة في النحو ص35-41-43.

(14) المرجع السابق ص51.

(15) الكتاب ج1 ص42.

(16) المقتضب ج4ص50، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب — بيروت.

ويقول خلف بعد هذا وهو يتكلم عن أوجه الرفع: والابتداء وخبره واسم كان وخبر إن[17].

ولنذكر ما قاله سيبويه في باب: هذا المسند والمسند إليه، وهما مما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه[18].

ويقول في نص آخر: هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد[19].

وهو يقصد بهذا العنوان: كان واسمها وخبرها.

ويقول عن إن: هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده[20].

ويقول المبرد عن كان وأخواتها: باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد[21].

ويقول عن إن وأخواتها: هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال[22].

قضية المصطلح عند سيبويه هي الشغل الشاغل، وأيضاً نلحظها عند المبرد، وإن كانت أقل حدة منه عند سيبويه، وهذا أمر يمكن إرجاعه وببساطة إلى عامل الفرق الزمني، إذ يقتضي عامل فرق الزمن التطور في درس النحو العربي، ومع ذلك فإن المبرد يحدد مثلاً مصطلح المبتدأ والخبر، كما نحدده نحن اليوم، لكن لا يلبث أن يعود إلى طريقته نفسها، وهي طريقة لا تختلف كثيراً عما جاء في كتاب سيبويه برغم مرور قرن

(17) مقدمة في النحو ص51.
(18) الكتاب ج1 ص23.
(19) الكتاب ج1 ص45.
(20) الكتاب ج1 ص131.
(21) المقتضب ج3 ص96-189 ج4 ص86.
(22) المقتضب ج4 ص107.

من الزمان ، أما خلف الأحمر في كتابه (مقدمة في النحو) فالمصطلحات عنده دقيقة ومحددة ، ولا يقل أحد ، إنما كان خلف يختصر ؛ فالقضية ليست قضية اختصار أو تطويل في مثل هذه المواضع ، وإنما هي قضية مسميات متفقٍ عليها ، فلو وجد سيبويه أسماء محددة لهذه المصطلحات ، لكان قد استغنى بها عن عباراته الطويلة ، التي تحس وأنت تقرؤها أن صاحبها يتلمس طريقه إلى التعبير عن فكرة أو شيء ما .

نحن لا نريد بعرضنا لهذه النصوص سوى معرفة الحقيقة ، ونحن في نهاية الأمر لا نحقق هذا الكتاب المنسوب إلى خلف ، ولذلك فإننا نشير إلى بعض هذه المصطلحات فقط ، محاولين نحن أيضاً أن نتلمس طريقنا .

في الكتاب نجد إشارة واضحة إلى قضية المدارس النحوية في النحو العربي ، فقد جاء في هذا الكتاب : والإغراء وهو الذي يسميه الكوفيون الاستيتاء ويسميه البصريون القطع ، ويسميه بعض أهل العربية التمام[23] .

وهي قضية سنعالجها في هذه الأطروحة ، غير أن إشارة خلف هذه إلى المدرستين البصرية والكوفية لا نجدها في الكتب المتقدمة ، قد يشار إلى أناس ساهموا في بناء النحو العربي في هذين البلدين ، لكن لا تكون الإشارة معممة ، نعم تعمم هذه الإشارة إذا كان الحديث بصدد القراء ، كقول سيبويه في باب «أي» : وحدثنا هارون أن ناساً وهم الكوفيون يقرؤنها : ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيُّـهم أشدُّ على الرحمن عتياً﴾[24] وهي لغة جيدة [25] .

وهي عبارات لا علاقة لها بالتمذهب النحوي فالقراءات في هذه المدن قديمة ، فلأهل المدينة قراءاتهم ، ولأهل مكة قراءاتهم ، كما للأمصار الأخرى قراءاتها ؛ وقد بدأت من عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه ، عندما أحرق جميع المصاحف ، وأنفذ مصاحفه

(23) مقدمة في النحو ص53 .

(24) مريم الآية 69 .

(25) الكتاب ج2 ص399 .

التي أعدتها له لجنة اصطفاها، فمثل هذه الإشارة تشير إلى قراءات توارثها الخلف عن السلف، والجميع أخذوا عن رسول الله ﷺ.

ولسنا ندري أين كان المحقق من هذه الإشارات التي تعتبر جد مهمة، ويقول المحقق: إن كتب القدماء كانت عندما تستشهد بالآيات تمهد لها بكلمة «قال عزّ وجل»، وهذا كلام صحيح، والمحقق يذكر أنه قد قلب صحائف من كتاب سيبويه، فوجد هذه الكلمة تقال عند الاستشهاد بالآيات القرآنية، كما أنه قلب كتباً أخرى للمتقدمين فوجدها تنحو هذا النحو، لكنه لم يقلب الكتاب الذي يريد تحقيقه، ولو قلبه كما قلب غيره من الكتب لوجد أن كلمة «قال عز وجل» أقل من كلمة «قال اللّهُ تعالى» في مقدمة خلف الأحمر، فقد ذكرت عبارة «عز وجل» تسعَ مرات بينما ذكرت كلمة «قوله تعالى أو قال اللّه تعالى» خمسَ عشرة مرة، ومع ذلك فحتى لو كانت المقدمة من أولها إلى آخرها توجد بها كلمة «عز وجل» فإن هذا لا يعني نسبتها إلى خلف الأحمر، فهناك أشياء أخرى أهم من هذه العبارة من الناحية الأسلوبية وطريقة تحقيق النصوص، فمن هذه الأشياء دقة المصطلحات ودقة التبويب وهي أشياء نلحظها في هذه المقدمة جلية.

ونحن بعد ما أبديناه من ملاحظات نريد أن نناقش المحقق في جملة أشياء ذكرها في مقدمته أرجأنا الحديث عنها قصداً حتى ننظر في المصطلحات التي جاءت في مقدمة خلف.

كان على المحقق أولاً أن ينظر في عنوان هذا الكتاب، فهل كلمة «مقدمة في النحو» من أساليب ذلك العصر في عناوينهم لكتبهم، ونحن لا نقصد لفظة مقدمة نفسها وإنما ما يرادفها كلفظة تمهيد أو تقريب أو تسهيل وما إلى ذلك، ونحن لا نقصد لفظة مقدمة، إذ يجوز أن يقول قائل: إنها من وضع خلف، ولكن نقصد ما يرادفها من عناوين الكتب لذلك العصر.

والنقطة الثانية التي نود أن نناقش المحقق فيها هي عرضه لهذا الكتاب على مجموعة من الأساتذة، الشيخ الفحام مثلاً يرى أن مصطلحات هذه المقدمة

اصطلاحات بصرية، ونحن نطرح التساؤل الآتي: هل كون هذه المقدمة ذاتُ مصطلحات بصرية يسوغ نسبتها إلى خلف الأحمر من الناحية العلمية المحضة؟ هل كان خلف هو البصري الوحيد؟

أما قول أحمد حسن الزيات: هذا هو النحو قبل أن يفلسفوه، فهي عبارة غيرُ واضحة فإذا كان المقصود بكلمة فلسفة هنا المعنى البسيط الذي يقوله جميع الناس الذي يدل على التعقيد ــ أي تعقيد الأشياء ــ فلا شك أن كلام الأستاذ الزيات صحيحٌ من أوله إلى آخره، فهذه المقدمةُ بسيطة سلسة واضحةُ الأسلوب، أما إذا كان المقصود بالفلسفة ارتباط النحوِ بنظرية العامل فلا شك أن هذه المقدمة بنيت على نظرية العامل شكلاً وموضوعاً، والقراءة البسيطة لكتاب خلف هذا تدل على صحةِ ما قلناه.

أما ما قاله الشيخ محيي الدين عبد الحميد، فينسحب عليه ما قلناه عندما تحدثنا عن رأي الشيخ محمد الفحام.

وأما ما ذكره المحقق من طرائق الفقه والحديث، فلا شك أنها طرائق جيدة تصلح لتوثيق الأخبار والروايات، لكن تحقيق المخطوطات في هذا العصر له نهج آخر لسنا معنيين بتوضيحه هنا.

إن آخر شيء نقوله حول هذا الموضوع: إن نسبة هذا الكتاب إلى خلف تحتاج إلى أخذ وعطاء، فقد تكون نسبة هذا الكتاب إلى خلف مجازفة تاريخية تجر إلى أخطاء وخيمة، ونحن نتحدث عن تأصيل المنهج في النحو العربي، وكان على المحقق أن يتأنى قليلاً وأن يتبع الأسلوب العلمي الصحيح الذي يخلو من الخطابة في تقرير الأشياء.

الفصل الثالث

قيمة كتاب سيبويه

تتحدد القيمة العلمية لكتاب سيبويه في أنه أول أثر متكامل مكتوب ومدون، وصل إلينا في النحو العربي، حيث نجد أن كل ما سبق كتاب سيبويه من الآثار والمؤلفات النحوية لم تصل إلينا، ولم نجد لها سنداً يوثق به سوى روايات مبثوثة هنا وهناك في كتب التراجم وغيرها.

إن الدهشة تأخذنا ونحن بإزاء هذا العمل الجليل (كتاب سيبويه) ذلك أنه بعد هذه الروايات التي تتحدث عن كتب ومؤلفات في اللغة والنحو، نجد أنفسنا أمام كتاب ضخم جامع لكل أبواب النحو وأبواب الصرف وعلم الأصوات، التي ما نزال ندرسها في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا، وقد أدى هذا بكثير من الباحثين إلى إنكار جهد سيبويه أو التقليل منه في هذا العمل، وقد كان هذا الإنكار قديماً وحديثاً، فبعض هؤلاء الباحثين يرى أن عمل سيبويه قد اقتصر على بسط كتاب (الجامع) لعيسى بن عمر كما جاء في وفيات الأعيان، وثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى الكوفي يرى أنه قد اجتمع على صنعة كتاب سيبويه وتأليفه اثنان وأربعون إنساناً من بينهم سيبويه، وأن أصول هذا الكتاب ومسائله إنما هي من صنع وتأليف الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه، وفي العصر الحديث نجد الأستاذ: عبد الرحمن أيوب يذهب إلى أن سيبويه قد تعلم هذا العلم من الهنود، وأنه تأثر بهم في تأليف كتابه وحجته أن الهنود كانوا كثيرين في البصرة أيام سيبويه.

غير أن هذه الأقوال من وجهة نظري، تظل مجرد افتراضات تحتاج إلى حجج عالية السند وموثقة بالأدلة الدامغة، ونحن علمياً نرى أن كتاب سيبويه أول كتاب في النحو العربي المتكامل وصل إلى أيدينا، وأن صاحبه ومؤلفه هو سيبويه، وأنه قد تحرى الأمانة العلمية وفق مقاييس ذلك العصر تحرياً دقيقاً يتجلى واضحاً في نسبة كل ما نقله إلى صاحبه، وأن هذا الكتاب قد جمع النحو العربي بأبوابه النحوية والصرفية والصوتية، وأنه أيضاً أفرد النحو عن الصرف في مؤلفه هذا وفصل بينهما، ولن نناقش وجود بابين أو موضوعين من مواضيع النحو ضمن مواضيع الصرف في كتاب سيبويه وهما: باب الممنوع من الصرف، وباب القسم، فسيبويه كان في بداية التأليف، ولم تسبقه محاولات للتأليف في النحو العربي يعتد بها وموجودة بين أيدينا، لنعقد بينها وبين كتاب سيبويه مقارنة في مجال التأليف، ونحن أيضاً لن نفترض أن هذا الخلط قد وقع من النساخ أو القائمين على طبع الكتاب، كما أن سيبويه استلهم فكرة عامة لتنظيم أبواب كتابه تقوم على العامل أولاً وأخيراً [1].

أو أن سيبويه رأى لأسباب منهجية أن هذين الموضوعين أقرب إلى الصرف منهما إلى النحو[2]، فلنقبل الكتاب أثراً رائعاً كما هو، ولنغض النظر عن دهشتنا فهي لن تقدم أو تؤخر، الكتاب ضخم وهو أول مؤلف في النحو العربي وصل إلينا، على أن النظرة الفاحصة في كتاب سيبويه تبين أن هذا الكتاب قد نقل إلينا رأي وأبحاث من تقدم سيبويه من علماء النحو واللغة، فقد نقل سيبويه في كتابه عن الخليل بن أحمد كما يقول المولعون بلغة الإحصاء في أكثر من 522 موضعاً، ونقل عن يونس بن حبيب في 200 موضع بينهما أبواب كاملة في الصرف، ونقل عن أبي الخطاب الأخفش في 47 موضعاً، ونقل عن أبي عمرو بن العلاء في 44 موضعاً، كما نقل عن أبي زيد الأنصاري وعن عيسى بن عمر وعن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعن غير هؤلاء.

---

(1) من أعلام البصرة (سيبويه) ص92-93، د. صاحب أبو جناح، دار الحرية للطباعة بغداد، 1974م.

(2) تطور الدرس النحوي ص34-35 د. حسن عون، مطبعة الجبلاوي ط1 1970م.

إن كتاب سيبويه بناء على هذا النقل يعد تجميعاً لجهود النحاة السابقين عليه والذين تتلمذ على أغلبهم، بالإضافة إلى جهد سيبويه الذي لا يمكن التقليل منه ولا الحط من شأنه.

إن لهذا الكتاب قيمة علمية لا يمكن الغض منها أو التقليل من شأنها وله طريقة في البحث تختلف عن جميع الباحثين في النحو، فهذا الكتابُ يجمع القوالب اللغويةَ المتشابهة، أو ذات الميزةِ الخاصة؛ فيعرضها من خلال النماذج اللغوية المبنية على الاستعمالِ الواردِ على ألسنة العرب، ومن خلال ذلك يبين وجه إعراب هذه الأساليب ورأي أئمة النحو واللغة فيها، ولا يوجه همه إلى صياغة القاعدة النحوية، أولاً ثم الإتيان بأمثلة وشواهد ونماذج لها، كما هو صنيع النحاة المتأخرين، وخير مثال على ذلك باب «إنّ وأنّ»[3]، حيث جمع أساليب هذه الأداة الدالة على التوكيد في العربية في ستة عشر باباً متتابعة، تحدث فيها عن التراكيب المختلفة الواردة فيها هذه الأداة، وكذلك عن هذه الأداة عندما تلحقها «ما»، وعندما تكون مخففة، والمعاني المختلفة التي تأتي دالة عليها عندما تخفف، وهو في حديثه عن هذه الأداة من خلال هذه الأبواب العديدة يعتمد على الشواهد الحية الممثلة في القرآن الكريم، وفي أشعار العرب وكلامها المسموع والمروي عنها، ويورد في ثنايا حديثه هذا آراء شيوخه، وما رووه عن العرب، وكذلك يورد القراءات القرآنية والأمثلة التي اصطنعها.

كما أن سيبويه في كتابه يعتمد على تحليل الأساليب ودرسها، لا من ناحية التقعيد، أو ما تدل عليه الحركة الإعرابية فحسب، وإنما يدرسها من الناحية البيانية الذوقية، فأحياناً وأنت تتصفح هذا الكتاب تحس أنك أمام كتاب بلاغة وذوق وبيان، لا كتاب قواعد نحوية جامدة، وتفريعات عقيمة، وكم يتمنى المرء لو نهج النحاة العرب بعد سيبويه هذا المنهج إذن لكفوا القارئ والمتعلم جمود القاعدة وجفاف التقاسيم والتفريعات.

يقول في باب «ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي

(3) الكتاب ج3 ص119-169.

أخذت من الفعل » وذلك قولك : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل فقلت : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ، كأنك قلت : أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك[4] .

وقد كان الدكتور صاحب أبو جناح على حق ، عندما علق على هذا الأسلوب بقوله « فهذا الأسلوب في تحليل الفكرة أو ظاهرة النصب في هذه الأسماء ، هو أسلوب أقرب إلى عمل أهل المعاني منه إلى عمل أهل النحو ، ليس فيه تقرير قاعدة دون أن يسبقها تحليل ، وليس فيه تعليل فلسفي عقلي لظواهر اللغة »[5] .

كما أن سيبويه لا يعرض القاعدة أولاً في الغالب ، كما يفعل النحاة حتى عصرنا هذا ، وإنما يعتمد على الطريقة الاستنتاجية ، حيث لا يذكر القاعدة النحوية إلا بعد استقراء واسع للآثار اللغوية ، وبعد ذكر الشواهد والأمثلة والنماذج اللغوية للأسلوب الذي يقعد له .

وأحياناً لا يذكر سيبويه القاعدة النحوية وإنما يلجأ إلى عرض النماذج والشواهد اللغوية وتحليلها ويترك للقارئ والمتعلم إدراك القاعدة واستنتاجها .

كما أن سيبويه قد يعمد إلى ذكر القاعدة النحوية أولاً ، ثم يأتي بالشواهد الممثلة في كلام العرب والمبنية على السماع والأمثلة التي يصنعها بنفسه لشرح القاعدة للقارئ .

وهذا المنهج لا نراه عند غير سيبويه ، فالنحاة مغرمون بذكر التعريفات والحدود النحوية والتقسيمات ، ثم يوردون أمثلة لا نحس لها أحياناً أي طعم ولا صلة بالواقع اللغوي .

---

(4) الكتاب ج1 ص343 .
(5) من أعلام البصرة (سيبويه) ص97-98 .

ويلحظ المتأمل في كتاب سيبويه أن المصطلحات عند سيبويه مصطلحات بدائية مطولة العبارة، فتحس أن هذا الرجل يسعى إلى وضع مصطلحات لم يسبق إليها، وهذه المصطلحات برغم ما فيها من طول في العبارة، وافتقار إلى الدلالة المحددة إلا أنها تؤكد منهجية سيبويه وأنه أول من غاص في هذه المصطلحات وحاول أن يحددها.

وقد غُيِّر كثير من هذه المصطلحات التي وضعها سيبويه من قبل النحاة الذين جاءوا بعده بمصطلحات دقيقة الدلالة مختصرة اللفظ.

كما أن بعض هذه المصطلحات التي وضعها سيبويه ما يزال مستخدماً حتى اليوم من قبل النحاة.

إن كتاب سيبويه ونحن نتحدث عن قيمته العلمية في هذه العجالة يعدّ من مفاخر الحضارة العربية الإسلامية، كان ولا يزال حديث الدارسين والباحثين، ولو أننا تحدثنا عن شرّاح هذا الكتاب، وعمن كتب معارضاً لهذا الكتاب، أو من انتصر لهذا الكتاب وعمن اعتنوا بشواهده، شرحاً وتخريجاً ونسبة لأعددنا قوائمَ كثيرة، وهذه القوائمُ كانت غناءً وذخراً للمكتبة العربية النحوية.

ولن نذكر هنا أقوال العلماء قدماء ومحدثين، التي قالوها مشيدين فيها بهذا الكتاب الضخم وبصاحبه، فالقوائم التي أشرنا إليها خير تأكيد لقيمة هذا الكتاب من كلمات خطابية قد يعدها المرء لأول وهلة كذلك.

إن الناسَ والعلماءَ في النحو واللغة بخاصةٍ كانوا معجبين أشدّ الإعجاب بكتاب سيبويهِ، وهذا الإعجابُ كان له أثرٌ سلبي على الدراسات النحوية لا بد من ذكره، إنَّ الباحثين في النحو بعد كتاب سيبويهِ لم يفعلوا شيئاً سوى أنهم اقتاتوا من المعارف التي ضمها هذا الكتاب، فهم يوسعون مختصرات تارة، ويختصرون مطولات تارة أخرى، وهم يغيرون مثالاً بمثال وشاهداً بشاهد، أو يشعبون التقسيمات أو يخصصون التعريفات العامة، أو يعللون لما لم يعلل له سيبويه مع أن كتاب سيبويه لم يخل من التعليل، ولكنه التعليل الذي يشير إلى منطقية اللغة الإنسانية لا التعليل الذي

يمجه الذوق ولا تقبله طبيعة اللغة؛ فكان لكتاب سيبويه وهو موسوعة ضخمة، أن يكون له أثر على روح البحث اللغوي لا أن يكون هو الأساس الذي لا يمكن أن نتقدم عنه أو نتأخر، كان هذا الكتاب هو البداية، ولكنه ليس البداية والنهاية، فكان على العلماء أن يبحثوا، وألا يسمعوا لمقولة المازني: من أراد أن يؤلف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ، ولكنهم اقتصروا على هذا الكتاب، ولم نجد أية محاولة للتجديد واضحة، اللهم إلا ما كان من الزمخشري، وهي في التبويب لا في صميم النحو.

إن النحو العربي يختلف من هذه الناحية عن جميع العلوم التي أفرزتها الحضارة العربية الإسلامية، فقد بدأ بكتاب ضخم ولسنا مجازفين أو بعيدين عن الحقيقة، إذا قلنا: إنه انتهى بالكتاب الذي بدأ به، وهو أمر يؤسف له، والغريب أن هذا الأمر لم تتعرض له بقية العلوم الأخرى كالفقه والأصول، مثلاً عند الأمم الأخرى نلاحظ أنه في كل قرن تقريباً يوجد تجديد، لكننا لا نجد بعد كتاب سيبويه تجديداً في النحو العربي، فكتاب المقتضب مثلاً لأبي العباس المبرد في أصول مسائله كتاب سيبويه، كما أثبت هذا محققه عبد الخالق عظيمة.

إنها مسألة جديرة بالبحث والنقاش، وسنتعرض لها في مضامين قادمة من هذه الأطروحة.

الباب الثالث

في الاتجاهات النحوية

الفصل الأول

دور المناظرات في تحديد الاتجاهات النحوية

المناظرة مصدر للفعل ناظر يناظر، وكانت هذه المادة تدل على المماثلة نقول: فلان ناظره فلان؛ أي صار نظيراً له، وصيغة هذا الفعل الاشتقاقية «فاعل» تدل على اشتراك اثنين في إيقاع الحدث، وقد تطورت دلالة هذه اللفظة في العصر الإسلامي الذي تنوعت فيه المعارف والعلوم وكثر فيه العلماء فأصبحت تعني المجادلة العلمية أو الأدبية التي تدور بين شخصين بحضور المستمعين[1].

المناظرة هي نوع من المحاورة، غير أنها تتسم بنوع من التحدي، ولا بد لأي مناظر أن تكون له الخطوط العريضة، التي تحدد المنهج الذي يناظر فيه؛ ذلك أن المناظرة من شأنها أن تكون الدعامة لإرساء التفاصيل لهذه الخطوط العريضة، ومتى ما كانت المناظرةُ تتسم بالتحدي، فلا يمكننا أن نعد الاستفسار، وإن تم بطريقة جافة من قبيل المناظرات، لأن الذي يستفسر ليس له اتجاه معين يريد أن يحدده من خلال المناظرة، ولكن له رأي ويعتقد أن المستفسر منه لا يخالفه في المستفسر عنه، ولهذا لا أعد من قبيل المناظرات ما جرى بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي حول جواز الرفع والنصب في قول العرب: ليس الطيب إلا المسكُ.

(1) ترتيب القاموس المحيط ج4 ص395، الطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب ط3 1980م. محيط المحيط ص901، بطرس البستاني، مؤسسة جواد للطباعة 1977م.

روى أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال : كنا في مجلس أبي عمرو بن العلاء فجاءه عيسى بن عمر الثقفي فقال : ياأبا عمرو ما شيءٌ بلغني أنك تجيزه؟ قال : وما هو؟ قال : بلغني أنك تجيز ليس الطيب إلا المسكُ بالرفع؛ فقال له أبو عمرو : هيهات نمت وأدلج الناس، ثم قال لي أبو عمرو : تعال أنت يا يحيى، وقال لخلف الأحمر : تعال أنت يا خلف، امضيا إلى أبي مهدية فلقناه الرفع فإنه يأبى، وامضيا إلى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فإنه يأبى، قال أبو محمد : فمضينا إلى أبي مهدية فوجدناه قائماً يصلي؛ فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال : ما خطبكما؟ فقلت : جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب، قال : هاتياه، فقلنا : كيف تقول : ليس الطيب إلا المسكُ، فقال أتأمراني بالكذب على كبر سني فأين الزعفران وأين الجادي وأين ابنة الإبل الصادرة؟ فقال له خلف : ليس الشراب إلا العسلُ، قال : فما تصنع سودان هجر؟ ما لهم غير هذا التمر، فلما رأيت ذلك قلت له : كيف تقول : ليس ملاك الأمر إلا طاعةُ اللّٰه، فقال : هذا كلام لا دخل فيه : ليس ملاك الأمر إلا طاعةَ اللّٰهِ والعملَ بها، ونصب فلقناه الرفع فأبى فكتبنا ما سمعنا منه.

ثم جئنا إلى المنتجع فقلنا له : كيف تقول ليس الطيب إلا المسكَ، ونصبنا، فقال : ليس الطيب إلا المسكُ ورفع، وجهدنا به أن ينصب فلم ينصب، فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد فأخبرناه بما سمعنا، فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو، وقال : بهذا سدت الناس يا أبا عمرو[(2)].

برغم أن هذا الحوار الذي جرى بين هذين العالمين قد اعتمد على السماع من العرب، حيث يوجه أبو عمرو بن العلاء إلى أحد فصحاء الحجاز باليزيدي وخلف، كما وجههما إلى أحد فصحاء بني تميم.

إن هذا الحوار برغم اعتماده على السماع عن العرب، وهو أساس منهجي في الدراسات اللغوية، إلا أننا مع هذا لا نجد عيسى بن عمر الثقفي يخالف أبا عمرو بن

(2) الأشباه والنظائر في النحو ج3 ص23-24، جلال الدين السيوطي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، ط2 1359م.

العلاء في هذا المنهج، ولكنه غيرُ محيط باختلافِ اللهجات العربية في هذه المسألةِ «موضوع الحوار»، وليس في هذه المحاورة طابع التحدي، فعيسى بن عمر بمجرد أن تنجليَ له الأمور يسلم لأبي عمرو بن العلاء بهذه العبارة: بهذا سدت الناس يا أبا عمرو.

بعد هذا يمكننا أن نعد ما ساقه الرواة في هذا المجال من قبيل المناظرات، ونحن هنا لا نريد استقصاء هذه المناظراتِ جميعاً، ومن ثم التعقيب عليها مناظرة مناظرة، ولكننا فقط نشير إلى بعضها بما يخدمُ منهجنا في خطة هذا البحث، فنحن عقدنا هذا الفصل لنبين دور المناظرات في تحديد الاتجاهات النحوية.

1 ــ بين الكسائي وسيبويه في مجلس البرامكة

قال الفراءُ: قَدِمَ سيبويه على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوماً، فلما حضر تقدمت والأحمر فدخلنا؛ فإذا بمثال في صدر المجلس، فقعد عليه يحيى ومعه إلى جانب المثال جعفر والفضل، ومن حضر بحضورهم، وحضر سيبويه؛ فأقبل عليه الأحمر فسأله عن مسألة فأجاب فيها سيبويه فقال له: أخطأت، ثم سأله عن ثانية فأجاب فقال له: أخطأت، ثم سأله عن ثالثة فأجاب فقال له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء أدب، قال الفراء فأقبلت عليه فقلت: إن في هذا الرجل حدة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون ومررت بأبين، كيف تقول على مثال ذلك من وأيت وأويت، فقدّر فأخطأ، فقلت: أعد النظر، فقدر فأخطأ، فقلت: أعد النظر، فقدر فأخطأ ثلاث مرات يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك قال: لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره، قال فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ قال: لا بل سلني أنت، فأقبل عليه الكسائي فقال: كيف تقول كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها، فقال سيبويه: فإذا هو هي ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحنت، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو: خرجت فإذا عبد اللّٰه القائمُ أو القائمَ، فقال

سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب ، وقال له الكسائي : ليس هذا كلام العرب ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع سيبويه قوله ، فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيحضرون فيسألون ، فقال يحيى وجعفر : قد أنصفت ، فأمر بإحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه ، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع أيها الرجل ، فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائي على يحيى فقال : أصلح الله الوزير إنه قد وفد إليك من بلده مؤملاً فإن رأيت ألا ترده خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصير وجهه إلى فارس وأقام هناك ولم يعد إلى البصرة [3] .

يبدو من خلال ما تعرضه الروايات في هذه المناظرة أن هذه المناظرة قد أعد لها إعداداً جيداً من قبل الكسائي وأصحابه ، وأن العامل النفسي قد لعب دوراً خطيراً في إظهار أن الغلبة كانت بجانب الكسائي ، فسيبويه قبل أن يحاور الكسائي ويناظره يتعرض لمجموعة من الأسئلة الاستفزازية خطّئ في إجابتها ، كما هو واضح في الرواية ، هذا أولاً ، ثانياً : كانت مسألة السماع واضحة في ذهن الكسائي ، كما هي واضحةٌ في ذهن سيبويه ، غير أن من يسمع منه ويروى عنه كان مدار الخلاف بينهما ، ولعله أساس التباين بين الرجلين ، ففي المسألة المعروفة بالمسألة الزنبورية عند النحاة الأفصح في كلام العرب ، يأتي موافقاً لكلام سيبويه ، ورأيه في هذه المسألة وبه جاء التنزيل في عدد من الآيات الكريمة ، منها قوله تعالى ﴿فإذا هي حيةٌ تسعى﴾[4] ، لكن الكسائي يعتمد على أعراب نزلوا بالحاضرة (بغداد) .

وليس لنا بعد هذا أن نوافق كثيراً من الباحثين الذين افترضوا أن الكسائي قد

(3) الأشباه والنظائر ج3 ص15-16 .

(4) طه الآية 20 .

اتفق مسبقاً مع هؤلاء الأعراب ليقولوا بقوله ذلك، إن هذا الافتراض الذي تطفح به كتبنا اللغوية، هو نوع من الرجم بالغيب لا يمكن الاعتماد عليه في بحث علمي.

2 ــ بين الكسائي والأصمعي

كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد وكانا ملازمين له يقيمان بإقامته ويظعنان بظعنه، فأنشد الكسائي:

أنى جزوا عامراً سوءى بفعلهم ... أم كيف يجزونني السوءى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رئمانُ أنف إذا ما ضن باللبن

فقال الأصمعي: إنما هو «رئمان أنف» بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت ما أنت وذاك؟ يجوز بالرفع والنصب والخفض، أما الرفع فعلى الرد على «ما» لأنها في موضع رفع بـ «ينفع» فيصير التقدير: أم كيف ينفع رئمان أنف، والنصب بـ «تعطي»، والخفض على الرد على الهاء في «به»، فسكت الأصمعي ولم يكن له علم بالعربية وكان صاحب لغة ولم يكن صاحب إعراب[5].

يتضح من خلال نص هذه المناظرة أن الأصمعي تكلم بصفته راوية، فهو يروي هذا البيت بالنصب، أما الكسائي فهو يتكلم بصفته نحوياً متضلعاً، فهو يجيز في لفظة «رئمان» الوجوه الإعرابية الثلاثة: النصف والرفع والجر، ثم يوجههما، ولهذا يسكت الأصمعي، يروي البيت كما سمعه يُنشد على ألسنة العرب.

3 ــ بين الكسائي واليزيدي

قال اليزيدي: كنا مع المهدي قبل أن يُستخلف بأربعة أشهر وكان الكسائي معنا، فذكر المهدي العربية، وعنده شيبة بن الوليد العبسي، فقال المهدي: يبعث إلي اليزيدي والكسائي، وأنا يومئذ مع يزيد بن منصور خال المهدي، والكسائي مع الحسن الحاجب فجاءنا الرسول، فجئت أنا وإذا الكسائي على الباب قد سبقني، فقال لي:

---

(5) شرح أبيات مغني اللبيب ج1 ص247. الأشباه والنظائر ج3 ص224-225.

يا أبا محمد أعوذ بالله من شرك، قال: فقلت له: والله لا تؤتى من قبلي حتى أوتي من قبلك، قال فلما دخلنا عليه أقبل علي فقال: كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا: بحراني، ونسبوا إلى الحصنين فقالوا: حصني، ولم يقولوا حصناني كما قالوا بحراني؟ قال: قلت: أصلح الله الأمير إنهم لو نسبوا إلى البحرين فقالوا: بحريّ لم يعرف إلى البحرين نسبوه أم إلى البحر، ولما جاءوا إلى الحصنين لم يكن موضع آخر ينسب إليه غير الحصنين فقالوا: حصني.

قال أبو محمد فسمعت الكسائيّ يقول لعمرو بن بزيغ: لو سألني الأمير لأخبرته فيها بعلة هي أحسن من هذه، فقال أبو محمد: قلت: أصلح الله الأمير، إن هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب بأحسن مما أجبت به، قال: فقد سألته، فقال الكسائيّ: إنهم لما نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان، فقالوا: حصني اجتزاء بإحدى النونين من الأخرى، ولم يكن في البحرين إلا نون واحدة فقالوا: بحراني. فقلت: أصلح الله الأمير كيف ينسب رجلاً من بني جنان، يلزمه أن يقول جني، لأن في جنان نونين، فإن قال ذلك فقد سوى بينه وبين المنسوب إلى الجن، قال: فقال المهدي: فتناظرا قال: فتناظرنا في مسائل حفظ قولي وقوله إلى أن قلت له: كيف تقول إن من خير القوم أو خيرهم بتة زيد، قال: فأطال الفكرة لا يجيب بشيء، قال: قلت: أعز الله الأمير لأن يجيب فيخطئ فيتعلم أحسن من هذه الإطالة، قال: فقال: إن من خير القوم أو خيرهم بتة زيداً، قال: فقلت: أصلح الله الأمير ما رضي أن يلحن حتى لحن وأحال، قال: فقال: كيف؟ قال: قلت: لرفعه قبل أن يأتي لإن باسم ونصبه بعد رفعه، قال: فقال شيبة بن الوليد: أراد بأو «بل» فرفع، قال: هذا معنى، قال فقال الكسائيّ: ما أردت غير ذلك، قال: فقلت: قد أخطأا جميعاً أيها الأمير، لو أراد بأو «بل» لرفع زيداً لأنه لا يكون بل خيرهم زيداً، قال: فقال له المهدي: يا كسائيّ لقد دخلت علي مع مسلمة النحوي وغيره، فما رأيت كما أصابك اليوم، قال: ثم قال: هذان عالمان ولا يقضي بينهما إلا أعرابي فصيح تلقى عليه المسائل التي اختلفا فيها، قال: فبعث إلى فصيح من فصحاء الأعراب، قال أبو محمد: فإلى أن يأتي الأعرابي أطرقت، وكان

المهدي محباً لأخواله، ومنصور بن يزيد حاضر، فقلت: أصلح اللّه الأمير كيف ينشد هذا البيت الذي جاء في هذه القصيدة:

يا أيها السائلي لأخبره عمن بصنعاء من ذوي الحسب
حمير ساداتها تقر لها بالفضل طرا جحاجح العرب
فإن من خيرهم وأكرمهم أو خيرهم بتة أبو كرب

فقال المهدي: كيف تنشد أنت؟ قال: فقلت: أو خيرهم بتة أبو كرب على معنى إعادة «إن»، قال: فقال الكسائي: هو قالها الساعة أصلح اللّه الأمير، قال: فتبسم المهدي وقال: إنك لتجيب له وما تدري.

قال: فطلع الأعرابي الذي بعث إليه؛ فألقيت عليه المسائل، وكانت ست مسائل فأجاب فيها بقولي[6]...

يتضح من خلال هذا النص إتقان اليزيدي لباب النسب الذي يدرس الآن ضمن أبواب الصرف، أما بقية النص فهي مناظرة بين عالمين، غير أن اليزيدي استخدم المؤثرات النفسية، عندما صنع أبياتاً يمدح فيها اليمانية أخوال المهدي، حيث كان أخوال المهدي من حمير، فلو قصر اليزيدي نفسه على باب النسب ولم يستخدم العصبيات القبلية والزلفى إلى أصحاب السلطان لكان أجدى للعلم، غير أن العصبيةَ القبليةَ قد لعبت دوراً خطيراً في استمالة المهدي وخاله يزيد بن منصور وكذلك الأعرابي الذي كان حكماً في طرف من هذه المناظرة المتشعبة.

ونحن لا نحكم هنا لليزيدي، أو عليه، فكتب النحو قد تكفلت بها، ولكننا فقط نشير إلى أن طريقة اليزيدي لم تكن تتسم بالروح العلمية.

4 ــ بين المازني وابن السكيت

قال المازني: حضرت يوماً مجلس المتوكل، وحضر يعقوب بن السكيت، فقال المتوكل: تكلما في مسألة نحوية، فقلت له: اسأل، فقال: اسأل أنت، فقلت له:

(6) الأشباه والنظائر ج3 ص18-20.

ما وزن « نكتل » اللفظةُ الواردةُ في الآيـة المذكورةِ فيها قصته إخوة يوسف ؟ فتسرع وقال : وزنها نفعل ، فقلت له : اتئد وانظر ، فأفكر ثم قال : وزنها نفتعل ، فقلت : نكتل أربعة أحرف ، ونفتعل خمسة أحرف فكيف تقدر الرباعي بالخماسي ؟ فبُـهت ولم يحر جواباً .

فقال : المتوكل : فما تقول أنت يا مازني ؟ قلت : وزنها في الأصل « نفتعل » لأنها نكتيل ، فلما تحرك حرف العلة وهو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت « نكتال » ، ولما دخل الجازم صارت « نكتل » ووزنها « نفتل » .

فقال المتوكل : هذا هو الحق ، وانخذل ابن السكيت ووجم ، وظهر عليه ذلك .

فلما خرجنا قال ابن السكيت في الطريق : بالغت اليوم في أذاي ، فقلت له : لم أقصدك بشيء مما جرى ، وإنما مسألة كانت قريبة من خاطري فذكرتها [7] .

أبو عثمان المازني عالم بصري وفق التحديدات المذهبية للنحو العربي ، وهو متضلع في الصرف بخاصة ، حيث ألف فيه كتاباً خاصاً به ، شرحه فيما بعد ابن جني ، وقد أجاد المازني التحليل الصرفي للفظة « نكتل » كما هو واضح من خلال هذا النص .

ونلاحظ أن الحدة والحرص على الفوز ، التي كنا نلاحظها عند المتقدمين في أثناء مناظراتهم ومحاوراتهم ، قد خفت حدتها بين المازني وابن السكيت برغم ما قاله ابـنُ السكيت للمازني عقب انصرافهما من مجلس المتوكل « بالغت اليوم في أذاي » ، وقد كان بين هذين العالمين ودّ وتصافٍ ومحبة ، كما يثبت السيوطي في (الأشباه والنظائر) .

وفي ختام هذا الفصل نؤكد على أننا لم نعرض لكل المناظرات التي جرت بين رجال المدرستين : البصرية والكوفية ، أو كانت تجري بين رجال المدرسـةِ الواحدة ، ولكننا أشرنا إلى بعضها فقط لمجرد التمثيل والاستشهاد .

---

(7) الأشباه والنظائر ج3 ص34-35 . من تاريخ النحو ص56-57 .

وما نريد أن نقوله في خلاصة هذا الفصل: إن المناظراتِ قد لعبت دوراً مهماً في تحديد الاتجاهات النحوية التي سنعرض لها فيما بعد، فلو لا هذه المناظرات لما علمنا شيئاً عن المذهب الكوفي، ذلك أننا لا نجد بين أيدينا كتاباً يرسم حدودَ ومعالـمَ النحو العربي واضحـةً محددةً، فنحن لا نجد من المذهب الكوفي سوى هذه المناظرات وبعض الآراء المبثوثة في كتب النحو هنا وهناك، برغم أن هذه المناظرات لم تكن كلها خالصة لوجه العلم، إذ كان التعصب البلدي، وحب الفوز يلوح من خلالها، وبخاصة في مناظرات المتقدمين، إلا أننا مع ذلك لا يمكننا إلا أن نقول: إن هذه المناظرات قد لعبت دوراً مهماً في تحديد الاتجاهات المتباينة التي يقوم كل منها على أسس منهجية معينة في النحو العربي.

الفصل الثاني

فكرة المدارس في النحو العربي

استقر الباحثون قديماً وحديثاً على أن النحو العربي، شأنه في ذلك شأن كثير من العلوم، له مدارس، ولم نر باحثاً ينكر هذا الأمر إلا ما كان من الأستاذ حسن عون في كتابه (تطور الدرس النحوي)[1]، فقد فضل أن ينسب النحو إلى أشخاص بدل أن ينسب إلى مدارس تنتمي إلى بيئات جغرافية معينة مثل البصرة والكوفة وبغداد والشام ومصر والأندلس، فهو يرى أن النحوَ العربيَ قد قام على بعض الأشخاص الذين نشأوا هنا وهناك في عصور متفاوتة ومختلفة، ويعتقد أنه من الجور والظلم أن ينسب النحو العربي في مراحله المختلفة التي مرَّ بها إلى مدارس عامة، وأن ينكر دور بعض الأشخاص الذين كان لهمُ التأثير الحقيقي في مسيرةِ النحو العربي، الأستاذ حسن عون مقتنعٌ بهذا الأمر ويعتبره ظاهرة قد تكررت عند النحاة الأغريق، ونحاة اللاتين، حيث إن مدارس النحو عند هذه الأمم لم تظهر إلا في عصور متأخرة، فظهرت مدارس نحوية مثل: مدرسة ميجارا ومدرسة الاسكندرية ومدرسة سيرين.

وكانتِ المدارسُ تعدُّ من الدرجة الثانية، كما يقول حسن عون، أما قبل ظهور هذه المدارس فقد كان النحو عند هذه الأمم ينسب إلى أشخاص، وكذلك بقية العلوم الأخرى، التي ظهرت عند هذه الأمم فكان يقال: أكاديمية فلان أو فلان من النحاة

---

(1) تطور الدرس النحوي ص6.

واللغويين أو الفلاسفة أو الرياضيين وغيرها ، فلم ينسب النحو الأغريقي مثلاً في بدايته الأولى إلى أكاديمية أو مدرسة أثينا أو كريت أو ساموس ، وإنما نسب إلى أشخاص .

وأنا أعتقد أن هذا الباحث قد تسرع بعض الشيء في إصدار أحكامه مغفلاً طبيعة الفرق الجوهري ، الذي نلحظه بين النحو العربي والنحو الأغريقي مثلاً ، فالنحو العربي كان يقوم على الاستقراء ، ولا شك أن النحو الأغريقي كانت توجد فيه ظاهرة الاستقراء اللغوي ، أو ما أطلق عليه لفظ « السماع » عند النحاة العرب ، غير أن النحو العربي كان يقصد منه بالدرجة الأولى أن يحافظ على أنموذج معين للغة العربية ، هو الأنموذج الذي نزل به القرآن الكريم على قلب محمد ﷺ .

إن العرب بعد بزوغ شمس دولتهم وتكوين كيانهم أرادوا لأسباب دينية واجتماعية وسياسية أن يحافظوا على قواعد لغتهم العربية وسلائقهم التي ورثوها عن الآباء والأجداد والتي جاء القرآن الكريم وفقاً لها ومراعياً لمستوياتها اللغوية جميعاً ، بل إن قراءاته المتواترة قد حافظت أيضاً على أهم خصائص لهجات هذه اللغة المتعددة .

إن العرب قد أدركوا أن الانحراف عن هذه السلائق والقواعد ، له خطره من الناحية الدينية ، فهو خطر على القرآن الكريم مصدرُ اعتزاز العرب والمسلمين ، وهو خطرٌ من الناحية الاجتماعية لأن الانحرافَ عن هذه السليقة يؤدي إلى ذوبان الأمة العربية في المجتمعاتِ الأخرى التي دخلت في الإسلام أفواجاً ، وإذا حدث اختلال في التركيبة الاجتماعية ؛ فإن العرب يفقدون مسوّغ قيامِ دولتهم فكان لا بد للحكام من الناحية السياسيةِ أن يراعوا هذا الأمر ، وأن يحسبوا له ألف حساب .

النحو الأغريقي يقوم على الاستقراء ، ولكن هذا الاستقراء مستمر ، أما في النحو العربي فالاستقراء يتمّ بلغة عصر معين في زمان معين ومكان معين كما سيأتي في فصل متقدم ، وما دمنا قد وجدنا مدينتين ، وأن هاتين المدينتين قد لعبتا دوراً كبيراً في النحو العربي نشأةً وتطوراً ، وهما مدينتا البصرة والكوفة ، ولما لاحظنا فرقاً في استقراء النحو العربي ، فإنه لا مناص من أن نقول : إنه قد وجدت مدارسُ في النحو العربي ، ونحن هنا لا ننكر دور الأشخاص ، لكنَّ هؤلاء الأشخاص لم يكونوا فيصلاً في كلّ شيء ،

فسيبويـهِ مثلاً خالف أساتذتَـه أمثال الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وغيرهما في بعض الأمور والمسائل، كما أن تلاميذه، ومن أتي بعده، ممن ينتمون إلى مدرسة البصرة أمثال المبرد وغيره، قد خالفوا سيبويـهِ في بعض المسائل وعارضوه وفندوا بعض آرائـهِ، كما أن الكسائي رأسَ المدرسة الكوفيـةِ قد خالف من قرأ عليهم في بعض الأشياء، وخالفه من قرأ عليه في بعض الأشياء، ولعل الفراءَ خيـرُ من يمثل ذلك.

المدرسة البصرية قامت على فكرة القياس في النحو والتعليل لظواهره ووضعت ضوابط للسماع أو الاستقراء للمادة اللغوية، بينما مدرسة الكوفة قامت على فكرة السماع، وإن لم تخل هذه المدرسة من القياس، غير أن أخذ الكوفة بالسماع بصفة عامة، وأخذ البصرة بالقياس بصورة عامة، لا يعد فرقاً بين شخصين وإنما هو فرق بين فكرتين لكل منهما أنصار ومؤيدون[2].

يروي علماء البصرة عن أعراب يشترطون فيهم اشتراطات معينة، ثم يقيسون ما لم يسمعوه على ما سمعوه، هذه ظاهرة عامة نلحظها عند غالب نحاة البصرة، بينما يعتمـدُ الكوفيون على السماع عن الأعراب دون ضوابط تذكر، هذه ظاهرةٌ عامـةٌ نلحظها عند غالـبِ نحاةِ الكوفة.

ألا يعد هذا خلافاً منهجياً بين فكرتين

وجودُ اختلاف في المصطلحات بين مدرستي البصرة والكوفة ألا يعد خلافاً منهجياً بين مدرستين أو مدينتين.

إن الخلافَ بين المدينتين واضـحٌ من الأساسِ، حيث نستطيع أن نقول بصفة عامة: إن البصرةَ هي موطـنُ العلومِ العقلية، ففيها نشأ علـمُ الكلامِ، وفيها ظهر الدعاةُ الأوائلُ لمذهـبِ المعتزلة الـذي لعب دوراً خطيراً في تاريخ الفكـر العـربي الإسلامي، وقد استفادتِ البصرةُ من ثقافاتِ الأعاجمِ عن طريق الاختلاطِ بالأعاجم وعن طريق الترجمـةِ والتعريـبِ.

---

(2) من تاريخ النحو ص64 وما بعدها.

يقول الأستاذ مصطفى السّقا: وعظم النشاط فظهرت فيها ــ أي البصرة ــ عناصرٌ من الثقافة اليونانية، وقد ترجم ابن المقفع أو غيرهُ منطقَ أرسطو فعرفه العرب وأتقنوه للتسلح به في الجدل الديني، وكان أشدَّ الناس عناية به المعتزلةُ.

ويقول أيضاً: واستمرت البصرةُ دائبة على خلط معارفِ العربِ ومزجها بمعارف من يساكنهم من الجاليات الأجنبية المختلفة، وبخاصة من أخذوا معارفهم عن مدرسة (جند يسابور) الفارسية اليونانية من الفرس والسريان وغيرهم، حتى بلغت شأواً بعيداً في النشاط الفكري والتقدم العلمي[3].

أما الكوفة فهي الموطن الأول الذي نشأت فيه روايات الأخبار والأشعار، ومن الأماكن التي كثر فيها رواة الحديث الشريف، وكذلك المفسرون الأثريون الذين ينقلون التفسير روايةً، والكوفة من أكثر أمصار الإسلام اهتماماً بالقراءات القرآنية لكثرة من سكنها من الصحابة والتابعين، ومع ذلك فقد يجادلنا مجادل فيقول: إن الكوفة قد نشأ فيها مذهب فقهي متميز، هو المذهب الحنفي الذي يعتمد على الرأي والقياس في استنباط الأحكام الشرعية، التي لم يرد فيها نص قرآني صريح، وهذا اعتراض أو جدال سليم إلى حد ما، غير أن نظرة عَجلى إلى أحد كتب الفقه الحنفي دون تحديدِ كتاب معين، تبين أن مسألة القياس معممة في الفقة الحنفي، فحتى في كتب الأحناف المتأخرين لا نجد للمسألة التي يبحث فيها المؤلف التعريف والأركان والشروط والتقاسيم، كما نجدها في كتبِ الفقهِ الأخرى[4] وفي العلوم الأخرى التي ليس منشؤها كوفياً، إننا هنا لا ننتقص من مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، ولسنا بصريين متعصبين على الكوفة، فهذا أمر قد تجاوزه الزمن، ولسنا نقارن بين الكوفة والبصرة؛ فليس هذا من شأن هذا البحث، إننا نشير فقط إلى الاختلافات في الأسس المنهجية بين البلدتين البصرة والكوفة، والتي انبنى عليها وجود المدرستين في النحو العربي، إنها أسس منهجية نذكرها للفرق بين المدرستين لندلل على وجود مدارس في النحو العربي.

(3) مجلة مجمع اللغة العربية ج10 ص93 مطبعة التحرير 1958م، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ص48، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ــ لبنان ط1 1980م.

(4) المدارس النحوية ص21، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط3.

إن وجود المدارس في النحو العربي كان وجوداً مبتوراً غير كامل، ومثل هذا الأمر، هو الذي اتخذ منه الأستاذ (حسن عون) منطلقاً لإنكار وإلغاء فكرة المدارسِ في النحو العربي وإحلال دراسة الشخصيات المؤثرة في بناء النحو العربي وتطورهِ محلَّها، لكن وجود فكرةِ المدارس ناقصةٌ، لا يعني نفي وجود المدارس النحويةَ، صحيحٌ أننا لا نكاد نلحظ بعد القرن الثالثِ الهجري وجود مدارسَ أخرى مهمة ومؤثرة، إلا شذرات قليلة على ما سنبين، وصحيح أننا لا نجد سوى أعلامٍ بارزةٍ في كلتا المدرستين، وشخصيات ألفت الأذن أن تسمعها لكثرة ترددادها، غيرَ أن وجود شخصيات نحوية بارزةٍ يدافع كلٌّ منها عن فكرة ومنهج معين محدد، يؤكد وجود المدارس في النحو العربي.

إن وجودَ الخط العام والأسسِ المنهجية المختلفة، وإن كانت معممة، يسوِّغ لنا أن نذهب إلى أنه قد وجدت مدرستان للنحو العربي، هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وتفرع عن هاتين المدرستين مدارس نحويةٌ أخرى في بقاع العالم العربي والإسلامي.

كانت المدارسُ النحويةُ في مضمونها العام وافية بغرضها، وإن كانت فكرة المدارس النحوية يعتريها بعض النقص كما قلنا، ولم يكن نحاة البصرة ونحاة الكوفة يشعرون بمعنى كلمة مدارس، فقد كان الانتماء البلدي هو الذي قسموا به أنفسهم إلى قسمين: بصرة وكوفة، لكن وجود الأسس المنهجية تسمح للمؤرخين من بعدهم أن يطلقوا تسمية مدارس دونما حرج عليهم.

الفصل الثالث

المدرسة البصرية

نشأة البصرة

تأسست مدينة البصرة العربية على عهد عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه سنة 14هـ، فقد أوصى عمر قائد جيوشه في العراق سعد بن أبي وقاص رضي اللّه عنه بألا يجعل بينه وبين جند المسلمين ماء، ولا يخفى ما لهذه الوصية من أهمية استراتيجية تتلخص في حرص عمر بن الخطاب على كيان العرب الناشئ سياسياً واجتماعياً، وبهذه الوصية يمكن إرسال المدد متى ما كان ضرورياً، حيث لا فواصل طبيعية توجد بين المدينة المنورة مقر الخلافة والأمصار التي أنشئت في العراق.

وقد أسس البصرة الصحابي عتبةُ بنُ غزوان أحد قادة الجيوش لسعد بن أبي وقاص.

وكان تأسيس البصرة قد تمَّ بدلاً من ميناء «الخريبة» وهو ميناء فارسي صغير.

تقع البصرة على الجانب الشرقي من الفرات، وقد روعي في تأسيس البصرة أن تلبي الدواعي الدينية والعسكرية للدولة العربية الناشئة، فتم بناء المسجد الجامع الذي تقام فيه الصلوات، وتعقد فيه حلقات الدرس، وأسست دار الإمارة التي يرعى الوالي من خلالها شئون الناس، وقد قسمت البصرة إلى أسباع، فقسمت إلى سبعة أسباع تقسيماً قبلياً، فكان لكل قبيلة سبع، مثل: سبعَ اليمن، وسبعَ عبد القيس... إلخ.

وكانت هذه الأسباع أشبه ما تكون بالشوارع والحواري في تعبيرنا اليوم، فكان في كل شارع أو حي قبيلة، حتى يسهل على عرفاء الجند دعوة القبائل للقتال إن لزم الأمر، وتوزيع الغنائم على السكان، وتطبيق أحكام المواريث، وتوزيع الأعطيات التي كان يمنحها ديوان الـجُـند، فلبت البصرة من هذه الناحية حاجات العرب الدينية والعسكرية.

ومع استقرار العرب في هذه المدينة، واكتسابهم للحيوانات وجدوا في البصرة الماء والكلأ والمرعى، الذي يساعد على نمو الثروة الحيوانية للمجتمع الناشئ، والبصرة مدينة بحرية، الأمر الذي جلب إليها كثيراً من الأجناس التي كانت تبحث عن الرزق في مجتمع ينمو يوماً بعد يوم، فوفد على البصرة كثير من الفرس والهنود والأنباط والسريان والزنوج وغيرهم من الأجناس الأخرى، وهذا مكن للبصرة أن تصبح مدينة تجارية ترنو إليها الأبصار، على أن هذه الأجناس الوافدة لم تفد ببضائعها فقط وإنما وفدت بثقافتها ومعارفها، الأمر الذي وفر للبصرة مناخاً فكرياً لم يتوفر للأمصار الأخرى.

وقد ساعد نمو النشاط التجاري في البصرة على زيادة الاستقرار، وهو أمر تتطلبه التجارة، الأمر الذي عاد بالنفع العميم على الفكر والثقافة، كما أن سكان المدن التجارية أبعد عن التعصب القبلي، ذلك أن التعصب القبلي قد يكون على حساب الاستقرار، فكانتِ البصرةُ مدينة مستقرة تعج بالأجناس غير العربية بالإضافة إلى العرب الخلص، وكان لا بد من نشر الإسلام بين الوافدين، فكان لا مناص من تعلم اللغة العربية، فكانت حلقات دراسة القرآن الكريم، وكان الاهتمام باللغة العربية مبكراً، فاللغة العربية هي لغة الدولـةِ الناشئـةِ يتكلم بها العرب الفاتحون، وهي لغة القرآن الكريم الذي ينبغي على كل مسلم أن يتعلمه أو يتعلم جزءاً منه، وكان على التاجر الذكي أن يتقن لغة القوم الذي يتعامـلُ معهم، فكانت نشأة دراسة اللغة العربية في البصرةِ نشأة مبكرة تسوغها المعطيات التي ذكرناها، كما أن اختلاط العربِ بغيرهم من الأمم داخل البصرة عجل بانحراف النطق عن المستوى الصوابي للغة العربيـةِ الذي جاء به القرآن الكريم، أقصد أن وجود اللحن لا بد أن يكون سريعاً في البصرة وفي أي مصر مختلط، وأن الخيّـرين

من العلماء كان لا بد لهم من ملاحظة هذه الظاهرة، فأخذت علوم القرآن تزدهر مرفقة بالملاحظات اللغوية التي نشأ عنها فيما بعد علم النحو العربي، وكان لا بد للبصرةِ أن تساهم فِي هذا المجال وأن يكونَ لها اتجاهٌ واضح في النحو العربي، فالنحو العربي عرف فيها أولاً [1].

قال ابن سلام: وكان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو وبلغات العرب والغريب عِناية [2].

فلا غرابة أن تسبق المدرسة البصرية غيرها من المدارس، بل إن أساتذة هذه المدرسة كانوا أساتذة لمدرسة الكوفة المناظرة في بداية اهتمام الكوفة بدرس النحو العربي ولم ينقطع نحاةُ الكوفة عن التلمذة على نحاة البصرة في المراحل المتأخرة كما سنبين فيما بعد.

إن الموقع المميز لمدينة البصرة مكن لها، أن تلعب دوراً مهماً في تاريخ العرب الإسلامي، وأن يكون لها طابع مميز في الفكر، ففي البصرة نشأ علم الكلام، وهو يعتمد على الجدل والمنطق، ويلحظ الدارس لهذا العلم أن علم الكلام لم يكن علماً عربياً خالصاً، وكان لا بد لنحاة البصرة، وهم النحاة الأوائل أن ينهلوا من هذا المعين، على أن علماءَ البصرةِ لم يعتمدوا على هذا العلم وحدَه، وإنما أضافوا إليه ما تتطلبه طبيعة الدرس اللغوي الناشئ من ضرورة أخذِ اللغة من مصادرها الصحيحة، وعلى هذا يمكننا القول: إن دراسة النحو العربي في البصرة قد خضعت إلى ظاهرتين:

الظاهرة الأولى: ظاهرة لغوية محضة، وهي ما يطلق عليها المؤرخون للنحو (السَّماع).

الظاهرة الثانية: ظاهرة عقلية تهدف إلى تدعيم الظاهرة الأولى، أعني بها ظاهرة (القياس).

---

(1) الدراسات اللغوية عند العرب ص46-49، مجلة مجمع اللغة العربية ج10 ص91-94، سنة 1958م.

(2) طبقات الشعراء ص5.

وفد على البصرة في بداية تكوينها كثير من العرب الخلص المقطوع بفصاحتهم، والذين نزل القرآن بلغتهم، ولم تنقطع هذه الوفود، بل ظلت في تدفق مستمر على هذه الحاضرة الناشئة، فالبصرة تقع على سيف البادية، قريبة الشبه إلى مواطن العرب الأولى، قريبةٌ منها، وفي فهرست ابن النديم ثبت طويل بأسماء أعراب جالسهم العلماء وأخذوا عنهم.

ومع مرور الزمن أصبح هذا الأخذ يتكون ليؤلف لبنة ضمن المنهج البصري الذي يرتكز على الظاهرتين اللتين سبقت الإشارة إليهما.

ولم يكن العلماءُ مجردَ آخذين، بل كانوا أحياناً يضعفون وينتقدون، قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة: كيف تقول: استأصل الله عرقاتِهم، فقال: عرقاتَهم بالنصب، فقال أبو عمرو بن العلاء: هيهات يا أبا خيرة لان جلدُك[3].

وذلك أن أبا عمرو بن العلاء كان قد سمعها أولاً من العرب الخلص بالكسر، وبما أن أبا خيرة عربي خالص، فكان ينبغي له أن ينطقها بالكسر، ففي الكسرة ثقل عهد في لغة الأعراب، وأبو عمرو بن العلاء يريد أن يقول من طرف خفي: إن وجود أبي خيرة في البصرة قد أكسبه شيئاً من التحضر، الأمر الذي أرخى لسانه فقال: عرقاتهم بالفتح، وذلك أن الفتح أخف من الكسر في حالة النطق.

إن هذه الملاحظة العابرة، التي أبداها أبو عمرو بن العلاء، والتي كثيراً ما نجدها في كتبنا، تشير إلى ظهور منهج دقيق منظم من لغوي مبكر، ولعل هذا المنهج هو الذي أملى على علماء البصرة فيما بعد، أن يرحلوا إلى البادية، عندما لم يطمئنوا إلى فصحاء الحاضرة لجواز أن يتسرب اللحن إليهم، فكانت رحلات العلماء لا سيما من الطبقة الثالثة والرابعة إلى البادية، علماً بأننا لا نقر تقسيم دراسة النحو إلى طبقات، كما أوضحنا في فصل سابق من هذه الأطروحة، ولعل الأوفق لنا أن نقول: إن الرحلات بدأت من منتصف القرن الثاني للهجرة أو قبله بقليل، فقد رحل أبو عمرو بن العلاء

(3) الخصائص ج1 ص384.

إلى البادية، وبقي فيها أربعين عاماً كما يقول الرواة، كما رحل الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، ورحل أيضاً من بعدهم أبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة والأصمعي.

وكانوا ينصحون الدارسين عليهم بالترحل إلى البادية، فقد نصح الكسائي أن يرحل إلى البادية، وعندما سئل الخليل عن مصادر علمه، من أين أخذها؟ أجاب دون تردد: من بوادي نجد وتهامة والحجاز[4]؟

فحرص هؤلاء العلماء الأوائل على السماع من العرب الخلص الذين كانوا بجوارهم ما داموا فصحاءَ، ثم ترحلهم إلى البادية لأخذ اللغة من مصادرها النقية، يمثل منهجاً قوياً لجمع اللغة وتصنيفها تصنيفاً علمياً.

وقد واجهت هؤلاء ظاهرة فطنوا لها من بداية نشئها، فقد أصبحت الرواية حرفةً مكتسبة تدر على صاحبها دخلاً وفيراً، الأمر الذي قد يجعله يختلق الروايات من أجل الربح المادي، لذلك كانوا يمتحنونهم ويلاحظون تصرفاتهم، وكانوا لا يفضلون الراوي الذي يقدم من البادية، وهو يجيد الكتابة والقراءة.

روي عن عيسى بن عمر أنه قال: أملى علي ذو الرمة شعراً فبينا أنا أكتبه إذ قال لي: أصلح حرف كذا وكذا، فقلت له: إنك لا تخط، قال: أجل، قدم علينا عراقي لكم فعلم صبياننا، فكنت أخرجُ معه في ليالي القمر فكان يخط لي في الرمل فتعلمتُهُ[5].

ومن خلال هذا النص نلحظ أن عيسى بن عمر كان يراقب تصرفات ذي الرمة ويدقق في كلامه.

وقد أشار ابن سلام إلى مسألة عدم الوثوق في الرواة الكتبة أو الذين يأخذون رواياتهم عن الصحف، قال: وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه ـــ أي الشعر ـــ أن يقبل من صحيفة ولا يروى عن صحفي[6].

(4) نزهة الألباء ص68-69.

(5) المزهر ج2 ص349، ص350، الخصائص ج3 ص296.

(6) العصر الجاهلي ص157، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط7.

وقد كان علماء وشعراء البصرة يفخرون بترحلهم إلى البادية، ولنعط الآن مثالاً لشاعرٍ سئل عن سر فصاحته:

قيل لبشار: ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلا وقد قال فيه شيئاً استنكرته العرب من ألفاظهم وشك فيه، وأنه ليس في شعرك مايشك فيه، قال: ومن أين يأتيني الخطأ؟ ولدت ها هنا ونشأت في حجور ثمانين شيخاً من فصحاء بني عقيل، ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ، وإن دخلت إلى نسائهم فنساؤهم أفصح منهم، وأيفعت فأبديت إلى أن أدركت فمن أين يأتيني الخطأ (7).

وكان عامة علمائهم يفخرون على زملائهم بالكوفة بالترحل إلى البادية، ذلك أن ترحلهم إلى البادية أشبه مايكون ببحث لغوي ميداني وصفي قبل أن يكون معيارياً، وقد كانوا حريصين على هذا كل الحرص.

وحرص البصريين الأوائل على جمع مادة لغوية صحيحة، أمر تؤكده الكتب التي تؤرخ للنحو والنحاة، ولذلك فهم يتشددون في قبول الروايات ويصنفونها، وفي هذه الأطروحة فصل سيأتي يعالج هذه القضايا.

القيـــاس

قلنا إن الدرس اللغوي الناشئ في البصرة قد ارتكز على ظاهرتين: ظاهرة لغوية متمثلة في السماع، وظاهرة عقلية متمثلة في القياس.

ونحن هنا نريد أن نبادر إلى القول: إن هاتين الظاهرتين قد سارتا في خط متوازٍ، بمعنى أن كلتا الظاهرتين قد نشأتا معاً فلم تسبق إحداهما الأخرى، فإذا كنا نعلم أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أول من مدّ القياس، فإننا نعلم أيضاً أن أبا عمرو

(7) الأغاني ج3 ص149-150، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، مطبعة دار الكتب المصرية ـــ القاهرة، ط1.

ابن العلاء كان يعتمد على السماع في كل ما يقول، وقصته مع عيسى بن عمر في قضية «ليس الطيب إلا المسك» تشير إلى ما قلناه، وقد أوردناها في فصل سابق.

والروايات التي بين أيدينا تنص على أن أبا عمرو بن العلاء قد شافه الأعراب، وأقام معهم مدة أربعين عاماً.

إن نشوء هاتين الظاهرتين معاً يصح أن يتخذ ظاهرة لدارسةِ الحضارة العربية الإسلاميةِ، فهذه الحضارةُ في أحد أمصارها تعتمد على شيئين: الشيء الأول منقول وهو النص، والشيء الثاني معقول.

المنقول والمعقول معاً هما الصبغة الرئيسة في فكر البصرة، علماء الكلام ـــ والكلام علم بصري كما أسلفنا ـــ إذا تحدثوا عن شيء في العقائد دعموه بدليل، وقد قسموا هذا الدليل إلى قسمين:

أ ـــ دليل نقلي.

ب ـــ دليل عقلي.

فإطلاق بعض الباحثين على البصرة أنها مدينة العقل وإطلاقهم على الكوفة أنها مدينة النقل، إطلاق لا يخلو من التعميم المخل.

النحو الناشئ اكتسب هاتين الصبغتين: النقل والعقل، السماع والقياس، وقد تحدثنا عن السماع قليلاً، أما عن القياس فإننا نقول: القياس واضح في نحو البصرة، فنحاة البصرة هم الذين قسموا الكلام تقسيماً قياسياً إلى أربعة أقسام[8]:

1 ـــ مطرد في القياس والاستعمال معاً

وهو الغاية المنشودة، ويمكننا أن نطلق على أي كلام سليم موافق للغة العرب أنه مطرد في القياس والاستعمال، فالتمثيل بأي قاعدة متفق عليها كلام مطرد في القياس والاستعمال.

(8) الخصائص ج1 ص97-99.

2 ــــ مطرد في الاستعمال شاذّ في القياس

مثل قول العرب: استَنْـوق الجمل، إذ القياس الصرفي يقضي بإعلال الواو ألفاً لتحركِـها بالفتحة وانفتاح ما قبلها، ثم انتقلت حركتها إلى الحرف الساكن قبلها كما يقول الصرفيون، فكان القياس أن يقال: استناق الجمل.

وهذا النقل الذي يتحدث عنه الصرفيون إنما هو أمر ذهني ألجأهم إليه القياس، لما رأوا أن «استقام» إنما هي من «استقوم» فأعلت الإعلال الذي ذكرناه، وقد ألجأهم إلى هذا التأويل القياس.

ومثل هذا قوله تعالى ﴿استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر اللّٰه﴾[9]، فكان القياس أن يقال في غير لغة القرآن: استحاذ.

وكلمة «شاذ» هنا ليس لها المدلول العام نفسه الذي نفهمه اليوم فكلمة «شاذ» هنا إما أن تعني القليل أو المتفرد أو معاني أخرى ليس هنا محل ذكرها.

3 ــــ مطرد في القياس شاذ في الاستعمال

مثل المجيء بالفعل الماضي من: يذر ويدع، فقد اعتبر مطرداً في القياس، إذ القياس يقتضي وجود الفعل الماضي كما وجد الفعل المضارع، ولكنهم زعموا ــــ أي البصريين ــــ أن العرب قد أماتت ماضي هذين الفعلين.

وقد قرأ عبد اللّٰه بن العباس ﴿ما ودَعك ربك وما قلى﴾[10] بالتخفيف وقال أبو الأسود الدؤلي:

ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غاله في الحب حتى ودعَه

ولهذا المبحث فصل قادم في الاستشهاد.

---

(9) المجادلة 190.

(10) الضحى 3.

4 ـــ شاذ في القياس والاستعمال معاً

وذلك مثل تتميم اسم المفعول من الفعل الواوي العين، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف.

فهذا النوع شاذ في القياس والاستعمال معاً، فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية.

فهذه تقسيمات أربع إنما هي من عمل نحاة البصرة وصنيعهم، وقد تعاملوا مع المسموع من كلام العرب وفق القياس على نوعين:

النوع الأول

يلجأون إلى تأويله ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً حتى يوافق قواعدهم، مثل:

1 ـــ مذهب البصريين إلا الأخفش: إن الوصف لا يعمل إلا إذا كان معتمداً على نفي أو استفهام أو موصوف ولو معنى أو لفظاً أو تقديراً.

هذا هو القياس عند نحاة البصرة، وقد خالفه الشاعر عندما قال:

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

لذلك لجأوا إلى تأويل هذا البيت فقالوا: إن الوصف خبر مقدم، وصح الإخبار به عن الجمع لأنه على «فعيل»[11].

2 ـــ قضت أقيسة البصريين إلا الأخفش عدم نيابة الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به.

---

(11) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج1 ص193، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ـــ بيروت ط6 1974م.

وقد جاءت قراءة قرآنية مسندة إلى أبي جعفر المدني، جاء فيها نصب المفعول به ونيابة الجار والمجرور عن الفاعل، وهي ﴿ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾ [12].

فقال البصريون: إنه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه، وتقديره: ليجزى الجزاءُ قوماً بما كانوا يكسبون[13].

وقد وردت قراءات أخرى وشواهد شعرية منسوبة إلى العرب مناقضة لهذه القاعدة التي صاغها البصريون.

النوع الثاني

ينكره نحاة البصرة ويمنعون استخدامه أو يتعاملون معه على أنه شاذ، وإنكارهم له ما يسوّغه لكثرة الدس الذي حدث في العلوم المنقولة في هذا العصر، مثلاً:

قضت أقيسة البصريين ألا تعمل «أن» النصب في الفعل المضارع في غير مواطنها المعروفة، وقد جاء عن العرب نصب الفعل المضارع بـ «أن» محذوفة مثل: خذ اللص قبل يأخذك، تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه، فقالوا إن هذا الاستعمال شاذ يحفظ ولا يقاس عليه [14].

وهناك نوع ثالث وإن كنا لا نجعله نوعاً مستقلاً، لأنه محدود، وهو ما يسمى بالضرورة ولا تكون إلا في الشعر، وقد عقد سيبويه في كتابه باباً لهذا الغرض سماه (هذا باب ما يحتمل الشعر)، قال في مقدمته:

اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه

(12) الجاثية 14. الجامع لأحكام القرآن ج16 ص162، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ط3 1967م.

(13) شرح الرضي على الكافية ج1 ص219، محمد بن الحسن الاسترابادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق — بيروت. شرح المفصل ج7 ص75، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، عالم الكتب — بيروت.

(14) أوضح المسالك ج4 ص197.

بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء، كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً [15].

وكتاب بسيبويه الذي يعد المعمدة في كتب النحو العربي لا البصري، فحسب، تتمثل فيه ظاهرة القياس، نجدها بين ثنايا هذا الكتاب، وهاك بعض أمثلة حتى يطمئن قلبك:

1 ــ يقيس سيبويه في كتابه حذف العائد من النعت على حذفه في الصلة، ويستشهد على ذلك بقول جرير:

أبحت حمى تهامة بعد نجد   وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

الفعل «حميت» واقع نعتاً أو صفة للفظة «شيء» وكان يجب أن يشتمل على ضمير يعود على المنعوت؛ أي: حميته، ولكن الشاعر حذف هذا العائد كما جاز حذف العائد من الصلة [16].

2 ــ يقيس سيبويه إعمال اسم الفاعل منوناً على الفعل المضارع في العمل، قال:

هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في «يفعل» كان منوناً نكرة وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله مثل هذا: يضرب زيداً غداً، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وتقول: هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً الساعة، وكان زيد ضارباً أباك، فإنما تحدث أيضاً عن اتصال فعل في حال وقوعه وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك ويوافق زيداً؛ فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً [17].

(15) الكتاب ج1 ص26.
(16) الكتاب ج1 ص87-130.
(17) الكتاب ج1 ص164.

3 ــ ويقيس سيبويه إعمال إن وأخواتها على عمل الفعل، يقول: هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل لاتصرف تصرف الأفعال، كما أن عشرين لاتصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع .... إلخ[18].

ومن أراد المزيد فعليه أن يرجع إلى هذا الكتاب الجليل ليجد هذه الظاهرة متمثلة أصدق تمثيل.

النحو البصري الذي كان له تأثير على المدارس النحوية العربية الأخرى، كان مطبوعاً بهذه المنهجية الخاصة، أعني بها ظاهرة: السماع والقياس.

وهي ظاهرة تعد انعكاساً للمجتمع العربي البصري، فهذا المجتمع، إضافة إلى علومه الدينية التي تعتمد على النقل المتواتر، قد اكتسب علوماً أخرى من أمم لها سبق حضاري، تعتمد علومها على الجدل والمنطق، فالبصرة مدينة الواعظ الزاهد الحسن البصري وهي مدينة (ماسرجويه) الذي ترجم كتاباً في الطب بأمر عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

لكن ما يحيرنا حقاً وجود ظاهرة القياس في عصر مبكر، لقد وصف عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي بأنه:

أول من بعج النحو ومد القياس والعلل.

وروى ابن سلام قال: وقلت أنا ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم، قال: قلت: هل يقول أحد الصويق ــ يعني السويق ــ؟ قال: نعم، عمرو بن تميم يَـقولها، وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[19].

(18) الكتاب ج2 ص131.

(19) طبقات الشعراء ص6-7.

وقد نوهنا إلى هذه الرواية في فصل سابق وقلنا إن عبد اللّٰه بن أبي إسحاق الحضرمي كان من مؤسسي منهج النحو العربي .

نحن في حيرة من وجود هذه الظاهرة مبكراً ــ ظاهرة القياس ــ لكن دخول الموالي في الإسلام وهم ذوو ثقافات مختلفة ، وتحضر بعض الأمصار العربية خارجَ الجزيرة العربية أو على أطرافها يزيل حيرتنا .

نشأت إذن ظاهرة القياس مواكبة لظاهرة السماع ، وقد ساهم القياس في منهجة النحو العربي ؛ وما زلنا ننهل من هذا المعين والرافد حتى عصرنا هذا ، فنحونا حتى اليوم بصري الطابع ، وما زالت مجامعنا اللغوية تقيم للقياس وزناً .

لعله أمر غير إيجابي أن نعيش مئات السنين على أفكار وجهد النحاة الأول ، لا بل هو أمر سلبي ما في ذلك شك ، لكن دقة المنهج الذي وضعه الأسلاف يخفف هذه السلبية ، وما علينا إلا أن ننهض من جديد فنترسم خطى الأولين لنضع منهجاً يتلاءم وطبيعة هذا العصر والتحولات التي طرأت على الدرس اللغوي .

الفصل الرابع

المدرسة الكوفية وأبرز أعلامها

تم تأسيس مدينة الكوفة في عهد الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد تم بناؤها بعد بناء البصرة للغرض نفسه الذي بنيت من أجله البصرة ...

الناحية العسكرية : وفق احتياجات الجيش العربي الناشئ .

الناحية الدينية : إذ كان لا بد من تمصير الأمصار لتكون هذه الأمصار مسلمةً من أول نشوئها .

الناحية النفسية : وهي جد مهمة ، فالعرب يرفضون نفسياً في بداية فتوحاتهم توطنَ حواضر الفرس والروم ، فهم مثلاً قد استوبئوا المدائن التي كانت عاصمة الفرس .

وقد أسست الكوفة بعد البصرة ، وتختلف الروايات في تحديد المدة الزمنية الفارقة بين نشأة البلدتين ، وتتنوع هذه الروايات في الاختلاف في تحديد المدة من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات .

تأسست الكوفة وفق ما ذكرنا على شاطئ الفرات الأوسط الخصيب ، ولم تكن مثل شقيقتها البصرة مدينة تجارية .

وقد تألف مجتمع الكوفة من عناصر عربية وعناصر سامية ومن الفرس الذين هم

في أغلب الظن آريون ، وكان لكل عنصر من هذه العناصر ثقافته ، فقد سكن الكوفة من العرب على سبيل المثال : آل زرارة الدارميون وهم من تميم ، وآل زيد الفزاريون وهم من غطفان ، وآل ذي الجدين الشيبانيون وهم من ربيعة ، وهذه العناصر الثلاثة عناصر مضرية ، كما سكنها آل قيس الزبيديون ، وهم من اليمن .

ولا شك أن التفاخر بين هذه العناصر العربية كان على أشده ، فإذا قام رجل في أحد الأسواق مثلاً وقال : إذا كنت من ربيعة فكاثر بشيبان ، وفاخر بشيبان ، وحارب بشيبان ، إذا قال رجل مثل هذه المقولة في أحد الأسواق بالكوفة ، فماذا يكونُ وقعها على سائر العناصر والحميات العربية ؟ لا شك أنها العصبية .

وقد نزل الكوفـةَ أيضاً الفرسُ الذين هزمهم سعد بن أبي وقاص ، كما كان فيها أيضاً السريان والآراميون واليهود ونصارى من نجران وكانت مهنة الطائفتين الأخيرتين تنحصر في الصيرفة .

ولا شك أن العناصر العربية كانت تفاخر الأجناس الأخرى ، وأن العناصر الأخرى كانت تفاخر العرب كذلك ، وهذا الأمر جعل الكوفة تظهر بمظهر المدينة المشاغبة ، يفسر لنا هذا قول عمر بن الخطاب : من عذيري من أهل الكوفة ، إن وليت عليهم القوي فـجّـروه ، وإن وليت عليهم الضعيف حـقّـروه .

ولعله لهذا الأمر وجه كثير من الصحابة ومن أصحاب بدر بالذات ، كي يستوطنوا الكوفة ، وقد ذكرت الروايات التي بين أيدينا أن الكوفة استوطنـتـها سبعون من صحابة رسول الله ﷺ ومن أصحاب بدر ، من مثل عمار بن ياسر الذي كان والياً على الكوفة وعبد الله بن مسعود الذي كان مؤذناً ووزيراً ، كما توجه إلى الكوفة ثلاثمائة صحابي من أصحاب الشجرة الذين بايعوا رسول الله ﷺ فيما يسمى في التاريخ الإسلامي : ببيعة الرضوان ، والذين قال الله فيهم ﴿ لقد رضي اللّهُ عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ [1] .

---

(1) سورة الفتح الآية 18 .

ولا شك أن هؤلاء الصحابة كانت مهمتهم تبليغ الدعوة النبوية الجديدة على أصولها، فهم الذين عايشوها، ولا شك أنهم يقاومون أية ظاهرة تتنافى والإسلام الحنيف، لا شك أنهم قاوموا العصبية بين العرب، وبين العرب وبين غيرهم من الأمم كالفرس الذين حالفوا العرب وكانوا يطلقون عليهم (الحمراء).

إن الامتزاجَ بين طبقات وعناصر المجتمع الكوفي المختلفة كان متعسراً، على العكس مما حدث في البصرة وذلك لطبيعة المدينتين، فقد كانت البصرة مدينة تجارية، والمجتمع التجاري سهـلٌ فيه الامتزاج والانصهار، أما الكوفة فلم تكن ذاتَ أهميةٍ تجارية ولعل أهميتها العسكرية كانت أكبر، ولـذلك أطلقـوا عليها (كوفـة الـجُـند).

إن العصبية كانت موجودة في الكوفة بشكل ظاهر؛ فقد استقضى الحجاج على أهلها (سعيد بن جبير) فلم يرق لأهل الكوفة هذا الأمر وقالوا: لا يصلحُ للقضاءِ إلا عربي، ولا يخفى على قارئ التاريخ العربي الإسلامي أن سعيدَ بن جبير كان من خيار التابعين، فرضخ الحجاج لأمرهم وولى بدلاً منه أبا بردة بلالَ بن أبي موسى الأشعري.

إن وجودَ الصحابة بالكوفة قد ساهم في تدارس القرآن الكريم بهذه المدينة وهو ما حدث تماماً في البصرة، ولعلَّ الإكثارَ من روايات القرآن الكريم عن الصحابة، الذين أخذوها عن رسول الله يفسر لنا كثرة القراء في الكوفة، فقد اشتهرت الكوفةُ بكثرة القراء حتى عد ثلاثة من قرائها من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم الإسلامي وهم: عاصم وحمزة والكسائي.

ومثل هذه الظاهرة ـــ أعني الإكثار من الرواية والنقل ينطبق على الحديث والفقه ورواية الشعر وسائر العلوم الأخرى الوثيقة الصلة بالرواية، وهذا لا يعني أن البصرة قد حرمت من هذه الأشياء، فنحن كما قلنا في الفصل السابق نرفض التعميم، لأنه ليس منهجاً علمياً، فهو يؤدي إلى خلل، نرى أن بعض الباحثين مع جلالة علمه قد وقع فيه.

وقد راجت في الكوفة رواية الشعر، وكان الإكثار من هذه الرواية مبعثاً لكثير من الخرافات والأساطير، ومن هذه الخرافات ما يروى من أن المختار بنَ أبي عبيد الثقفي، عندما خرج من الكوفة على بني أمية قد قيل له: إن تحت القصر الأبيض، وهو قصرٌ للنعمان بن المنذر كنزاً، فسعى المختارُ إلى إخراجه، وبعد البحث والتنقيب وجد المختار بدل الكنز القصائدَ والأشعار التي أمر النعمان بكتابتها [2].

وقد اتُّهم بعضُ رواةِ الشعرِ في الكوفةِ بانتحالِ الأشعار ووضعها؛ وأشهر هؤلاء المتهمين، حماد الراوية الذي كان ابن سلام يقول فيه: غير موثوق به، كان ينحل شعر الرجل غيره ويزيد في الأشعار[3].

وقد كانت هذه الملاحظة محل اهتمام من الباحثين القدماء، يقول أبو الطيب اللغوي: الشعرُ بالكوفة أكثرُ وأجمعُ منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوعٌ ومنسوبٌ إلى من لم يقله، وذلك بيِّن في دواوينهم[4].

ولما كان النحو العربي وفق مقاييس نحاة البصرة يخضع إلى مقاييس عقلية مدعومة بالروايات النقلية، لِمَّا كان كل هذا ومع ما وجدنا في الكوفة من ظواهر؛ فقد تأخرت دراسة النحو بالكوفة قليلاً، ولا يمكننا أن نعده تأخراً ذا بال، فهو لا يغض من أهمية الكوفة كمدينة ذات مدرسة نحوية، فهذا التأخر كان له ما يسوِّغه، على أن هذا التأخر، لو راجعنا تاريخ النحو المبكر، تأخر لا قيمة له، فأبو جعفر الرؤاسي (187هـ) الذي تعده المصادر القديمة أول نحوي في الكوفة، وتنسب له وضع كتاب في النحو اسمه (الفيصل) قد درس على أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وتلميذه الكسائي «189هـ» قد درس على الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، كما تتلمذ معاذ الهراء «190هـ» على أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب،

---

(2) الاقتراح في علم أصول النحو ص62، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، طـ1 1976م مطبعة السعادة.

(3) طبقات الشعراء ص14-15، مراتب النحويين ص117-118، ص81.

(4) مراتب النحويين ص119.

كما تتلمذ الفراء «207هـ» على الخليل ويونس، كما أن الكسائي والفراء قد اطلعا على كتاب سيبويه ودرساه.

يتضح من هذا أن هذا التأخير ليس ذا بال، فقد تتلمذ نحاةُ الكوفة الأوائل على نحاة البصرةِ الأوائلِ، فلنقل تتلمذ النحاة الكوفيون على نحاة البصرة الأوائل، فنحاة البصرة المشتغلون بدراسة القرآن الكريم في مجتمع خليط، كانوا هم الذين وضعوا دعامات النحو العربي الأولى من أيام أبي الأسود الدؤلي، وكل من أتى بعدهم، تلميذٌ لهم.

الأسس المنهجية عند نحاة الكوفة

يجمع الباحثون ونحن معهم أن النحو الكوفي لا يحس وجودُه إلا بشق الأنفس، فهو موجود في كتب الخصوم، أعني نحاة البصرة، ومن احتذى حذوهم؛ فهم يعرضون للمسألة الكوفية مقارنين إياها بالنظير عند البصرة، محاولين في كثير من الأحيانِ إضعاف المسألة الكوفية.

المسألة الكوفية إذن مسألة خرساء أو هي شبه خرساء، نعم تحرر النحاة في العصور المتأخرة قليلاً من هذه الظاهرة:

قال ابن مالك في باب التنازع:

إن عاملان اقتضيا من اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل
والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهم ذا أسرة

كما تابع ابنُ مالك أهلَ الكوفة في إجازة بعض الأساليب اللغوية، التي عدها أهل البصرة من قبيل الضرورة الشعرية، مثل العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وغيرها من المسائل، ولكن هذا التحرر محدود فلم يقدم النحو الكوفي في صورته المثلى.

كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري، كتاب يحاول الموازنة في مائة وإحدى وعشرين مسألة بين المدرستين، لكن المتصفح لهذا الكتاب يجد أن الغلبة فيه لجانب البصريين في أكثر الأحيان.

فأبو البركات الأنباري يعرض المسألة المختلف فيها، ثم يقوم بعرضها كما يراها أهل الكوفة، ثم يتبعها بما يراه أهل البصرة، ثم يسوق حجج وأدلة الكوفيين ويلاحقها بأدلة أهل البصرة، ثم يعرض لردود كل فريق، وأحياناً يعرض للحكم في المسألة وفي أحيان أخرى يكتفي بردود أهل البصرة بعد إيراده ردود أهل الكوفة، فكأنه يتخذ من ردود البصريين في بعض الأحيان حكماً قاطعاً في المسألة.

قال الأنباري في المسألة 63 وهي بعنوان:

(هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً؟)

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة نحو قولك: قعدت يوماً كله، وقمت ليلة كلها.

وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق، وأجمعوا على جواز توكيدها بلفظها نحو: جاءني رجل رجل، ورأيتُ رجلاً رجلاً، ومررت برجلٍ رجلٍ، وما أشبه ذلك.

أما الكوفيون؛ فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن تأكيدها جائز النقل والقياس، أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب، قال الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب　　　يا ليت عدة حولٍ كله رجب

فأكد «حول» وهو نكرة بقوله «كلّه» فدل على جوازه.

وقال الآخر:

إذا القعود كرّ فيها حفداً　　　يوماً جديداً كله مطرداً

فأكد «يوماً» وهو نكرة بقوله «كلّه».

وقال الآخر :

زحرتِ به ليلة كلَّها ... فجئت به مؤيداً خنفقيقاً

فأكد « ليلة » وهي نكرة بقوله « كلها » .

وقال الآخر :

قد صرت البكرة يوما أجمعا

فأكد « يوما » بأجمع فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه ، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها ، فإذا قلت : قعدت يوماً كله ، وقمت ليلة كلها ، صح معنى التوكيد ، فدل على صحةِ ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون ؛ فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين :

أحدهما : إن النكرة شائعة ليس لها عينٌ ثابتة كالمعرفة ، فينبغي ألا تفتقر إلى تأكيد لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قولهم : رأيت درهماً كلّ درهم ، وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد .

والوجه الثاني : إن النكرة تدل على الشياع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكداً ، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائعَ مخصصاً ، وليس هذا بتأكيد ، بل هو ما وضع له ، لأن التأكيد تقرير وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ، لأن كل واحد منهما ضدٌّ صاحبه ، لأن النكرةَ شائعةٌ والمعرفةَ مخصوصةٌ ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة

فيه ، أما قول الشاعر : يا ليت عدة حول كله رجب ، فنقول الرواية الصحيحة : يا ليت عدة حولي كلّه رجب ، بالإضافة وهو معرفة لا نكرة .

وأما قول الآخر : يوماً جديداً كله مطرداً . فلا حجة فيه ، لأنه يحتمل أن يكون توكيداً للمضمر في « جديد » والمضمرات لا تكون إلا معارف وكان هذا أولى به ، لأنه أقرب إليه من « يوم » ، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع .

وأما قول الآخر : قد صرت البكرةَ يوماً أجمعاً ، فنقول هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به ، ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلّها صحيحة عن العرب ، وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها ؛ إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً ، مخالفاً للأصول والقياس ، وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلطَ الأصول بغيرها ، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها وذلك لا يجوز ، على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل لا على التوكيد .

وأما قولهم «إن اليوم مؤقت فيجوز أن يقعد بعضه ، والليلةُ مؤقتة فيجوز أن يقوم بعضَها فإذا أكدت صح معنى التوكيد» قلنا : هذا لا يستقيم فإن اليومَ وإن كان مؤقتاً ، إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة ، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة ، ولأن تأكيدَ ما لا يعرف لا فائدة فيه على ما بينا واللّهُ أعلمُ[5] .

يوجد للكوفيين كتاب ، يمكن اعتباره الكتاب الوحيد لهم وهو كتاب (معاني القرآن) لأبي زكريا الفراء ، وبرغم أن هذا الكتابَ لا يعد كتاباً للنحو الكوفي المعياري ، فهو كتاب في تفسير آيات من سور القرآن الكريم ، إلا أنه يعد أهم وثيقة في النحو الكوفي بين أيدينا ، فإذا ما حاولنا أن نترسم المنهج الكوفي ؛ فإن محاولتنا لا بد لها أن

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف ج2 ص451-456 ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

تعتمد على الحدس والملاحظة في كثير من الاحيان؛ فنفعل كما فعل الاستاذ مهدي المخزومي صاحب كتاب (مدرسة الكوفة)؛ فقد وفق فيما حاول كما نعتقد[6].

الكوفة هي مدينة القُراء والقراءات، والقُـرّاء في نقلهم للقرآن الكريم لا يعتمدون على الأفشى في القياس، وإنما يعتمدون على الأثبت والأصح في النقل والسند والأثر.

النحو الكوفي إذن توجد فيه هذه الظاهرة؛ فمدينة الكوفة في الأعم الأغلب، مدينة القراء والقراءات، فمسألة الأسانيـدِ وصحتُـها وعدم صحتها هي السمة الغالبة؛ فإذا ما أضفنا إلى هذا أن نحاةَ الكوفـةِ الأوائل قد تلمذوا لنحاة البصرةِ، ونحن ندرك أن نحاة البصرة كانوا يعتمدون على القياس يمكننا أن نقرر مطمئنين أن نحاة الكوفة قد مزج مذهبهم النحوي بظاهرتين:

1 ــ ظاهرة النقل أو السماع.
2 ــ ظاهرة القياس.

لكن لما كان أهل الكوفة يترسمون منهج القراء فلا شك أن السماع كان أفشى وأوسع وهذا ما لاحظه خصومهم.

قلنا: إن نحاة الكوفة كانوا يترسمون منهج القراء، والقراء يعتمدون على النقل والرواية، فالقراءاتُ سنة متبعة، والبصريون كانت لهم نقول وروايات لكـنّ طبيعة منهجهم قد حددتْ وقيدت في السماع، إذ إنهم كانوا يقعدون للأعم الأغلب، فإذا أدركنا هذا، ندرك الفرق بين المدرستين ولا يقولن قائل: إن الكوفيين كانوا أهـلَ سماع، بينما كان البصريون أهل قياس، فقد حذرنا في غير ما موضع من التعميم المخل الذي يؤدي إلى خلل في المنهج العلمي.

كان البصريونُ أهل سماع وقياس، ولكنهم كانوا يقعدون للأعم الأغلب وكان

(6) مدرسة الكوفة ص368 وما بعدها، د. مهدي المخزومي ط2 1958م مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

الكوفيون أهلَ سماع وقياسٍ أيضاً لكنهم كانوا يقعدون لكل مسألة؛ فيجعلونها باباً، صحة النقل عندهم، هي أن تأتي الرواية بأسانيد صحيحة، كما هي عند القراء لكن الكوفيين، فيما يبدو، لم يقصروا السماع على قبائل معينة وأمكنةٍ معينة، أما البصريون؛ فقد فعلوا هذا، فلو فعل الكسائي ما فعل البصريون لما كانت المسألة الزنبورية، التي أشرنا إليها في موضع سابق، ولنقل بعد هذا إن أهلَ البصرة كانوا أشبه بالذي يضع كتاباً في النحو لمرحلةٍ من المراحل، المرحلة الإعدادية أو الثانوية مثلاً، بينما كان أهلُ الكوفة أشبهَ بالذي يضع كتاباً في النحو لنفسه أو للإنسان، على أن الكوفي لم يكن يقصد إلى هذا، كما أن البصري كذلك، إلا أن طبيعة كلا المنهجين قد سوغت لنا مثل هذا التشبيه، نقول هذا ونحن لا نكاد نجد كتاباً للكوفيين إلا كتابَ أبي زكريا الفراء (معاني القرآن) وهو ليس كتاباً في النحو المعياري كما قلنا.

وقد حاول عبد القادر صدر الدين بن عبد الله الكنغراوي في العصور المتأخرة أن يؤلف كتاباً يجمع فيه آراء الكوفيين وسماه، (الموفي في النحو الكوفي) وهو كتاب لا يحتوي إلا على مسائلَ محددة من المذهب الكوفي، جمعها الكنغراوي من هنا وهناك، وهي مسائل لا تمثلُ المذهبَ الكوفي تمثيلاً دقيقاً، لذا لا يصح أن نعتمدَ على هذا الكتاب اعتماداً علمياً.

إن مدرسةَ الكوفة ما زالت تحتاج إلى دراسة من الباحثين، فلعله بمزيد من البحث والتنقيب نكتشف شيئاً مهماً في النحو الكوفي.

لقد وضعت البصرة الأساس المنهجي الذي سار عليه النحو العربي حتى عصرنا الحديث، إلا ما كان من بعض الدعوات بتجديد النحو العربي، ولكنها تظل دعوات محدودة، فماذا فعلت الكوفة؟

هل هي مدرسة السماع، كما يتوهم بعض الباحثين وينسون قولة الكسائي الشهيرة:

إنما النحوُ قياسٌ يتبع ... وبه في كل أمر ينتفعُ

ما دور المدرسة الكوفية في النحو العربي؟ هل هي مدرسة جاءت لتعقيد النحو العربي بابتعادها عن القياس والجدل المنطقي، كما يقول بعض الباحثين، أو هي مدرسة تجعل قاعدة لكل ما تسمع من العرب؛ حتى وإن كان الأعرابي المروي عنه قد فقـدَ بداوته الأصيلة.

قال الأندلسي في شرح المفصَّل: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالفٍ للأصول، جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه، بخلاف البصريين[7].

لقد وجدنا الكتب التي بين أيدينا تتخبط بين هذا الافتراض وذاك وبينهما تضيع الحقيقة، هل كان نحاةُ الكوفةِ رواة لغة، يجمعون كل ما سمعته آذانهم، فهم أقربُ إلى علم متن اللغة منهم إلى علم النحو، هذه التساؤلات لا بد أن تطرح، عندما نقرأ الكتب والبحوث التي خصصت لدراسة المدرسة الكوفية، ولا شك أن أي قارئ لهذه الكتب والبحوث يشاركنا وضعَ هذه الأسئلة.

ما نريد الخلوصَ إليه وهو ما يمثل رأينا في هذه القضية أنه في الدولة العربية الإسلامية الناشئة قد طغت على الفكر ناحيتان:

1 ـــ ناحيـةٌ عقلية جدلية.

2 ـــ ناحية سماعية نقلية.

إن هاتين الظاهرتين قد صُبغ بهما الفكر الإسلامي العربي الناشئ، ونحن لا نريد أن نفعلَ كما فعل بعض الباحثين، فنخصُّ مدينة بظاهرة ونخص أخرى بالظاهرة الأخرى؛ وإنما نقول: إن وجود هاتين الظاهرتين قد تغلغل في المجتمع العربي، فانسحب على سائر علومه ومعارفه ومن ضمنها النحو، فإذا كان القياس قد عرف في البصرة، فإنه قد عرف بالكوفة أيضاً، وإذا كان السماع قد عرف بالكوفة، فهو قد عرف بالبصرة كذلك، وتبقى طبيعة المدينتين تحدد إطار السماع والقياس وفق تمازجهما الاجتماعي والفكري الذي أشرنا إليه، عندما بحثنا في هاتين المدينتين من الناحية

(7) الاقتراح ص202.

التاريخية، مع ملاحظة أن هذه الأطروحة لا تبحث عن هاتين المدينتين لذاتهما، وإنما تبحثهما كتطور في النحو العربي، منهجاً وتحليلاً، وبالتالي تقعيداً.

أما ما يقوله الأستاذ شوقي ضيف من أن الكوفيين كانوا يقصدون قصداً إلى وضع مصطلحات في النحو، حتى يميزوا مدرستهم بميزة خاصة (8)، فهو قول لا ندري كيف استساغ الباحث أن يقوله، فأنت لو جئت إلى الكسائي مثلاً وقلت له: إنك من أساتذة المدرسة الكوفية، فإنه لن يفهم منك شيئاً، ولو جئت إلى الخليل بن أحمد، وقلت له ما قلته للكسائي، لظنك تتكلم بإحدى لغات الجن، كيف نستطيع قبولَ أن الكوفيين قد قصدوا قصداً إلى وضع هذه المصطلحات؟ هل اجتمعوا في مكان معين على هيئة مجمع لغوي وقرروا وضع هذه المصطلحات؟ أم أنهم تواطئوا أن يخالفوا البصريين حيناً بعد حين، ثم ألا يجد الأستاذ الكريم أن بعض المصطلحات التي قال بها الكوفيون قد أخذ بها النحاة اللاحقون وأغلبهم بصريون من مثل: النعت وعطف النسق، كما ذكر هو نفسُه (9)، ثم ألا يجد الأستاذ أن كتاب سيبويه وهو الكتاب الأجل في المدرسة البصرية يقول مصطلحاتٍ لا يقول بها البصريون من مثل إطلاق سيبويه على باب القسم: هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها، ومن مثل إطلاقه باب الجر على باب الإضافة (10)، فهل كان سيبويه يريد أن يخالف البصريين أم كان البصريون يريدون مخالفة سيبويه، إن الميزة لا تكون في المصطلحات ولكنها تكون في الأفكار، ومن غير شك فقد كان للكوفيين من الناحية الفكرية ميزتهم، كما كان لأهل البصرة، إن لأهل الكوفة منهجهم الذي يؤهلهم لأن يكونوا أصحاب مدرسة، مع تحفظنا في بداية الباب، وزعمنا أن فكرة المدارس لم تكن ناضجةً، وإن كانت موجودةً، أقصد المدارس بمفهومها الحديث.

---

(8) المدارس النحوية ص165.

(9) المرجع السابق ص167.

(10) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص201 وما بعدها، د. فتحي عبد الفتاح الدجيني، ط1 1974م، وكالة المطبوعات، الكويت.

أبرز أعلام المدرسة الكوفية

ولكي نلقي الضوء على المدرسة الكوفية نلقي الضوء على أبرز أعلامها، والحق أن المبرزين في النحو الكوفي كثيرون وقد اخترنا منهم ثلاثة لما لهم من أثر قيم في النحو الكوفي ولكثرة دورانهم في المصادر القديمة والحديثة، علماً بأننا لا نبحث المدرسة الكوفية في ذاتها وهؤلاء الأعلام الثلاثة هم: علي بن حمزة الكسائي، يحيى بن زياد الفراء، أحمد بن يحيى ثعلب.

1 ــ الكسائي (11)

ولد أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي سنة 119هـ وقد كان اشتغاله بالقرآن الكريم باعثاً له على الاهتمام بالعربية، شأنه في ذلك شأن النحاة الأوائل؛ فهو في هذا لا يشذُّ عنهم، وقد قرأ القرآن على رواة قراءة ابن كثير المكي ورواة قراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي، ثم قرأ على حمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة 156هـ، وقد استطاع الكسائي أن يروي قراءة خاصة به تعتبر إحدى القراءات المشهورة.

وقد لقب بلقب الكسائي في أحد مجالس حمزة بن حبيب الزيات، وذلك لكساء ثمين أسودَ كان يرتديه، وقيل لقب بهذا اللقب، لأنه اكتسى بكساء وهو محرم بالحج.

والكسائي بعد هذا نحوي أخذ العلم عن الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، وعندما سأل الخليلَ عن كيفية أخذ علمه أشار عليه بالرحلة إلى البادية، فقد أخبره الخليل أنه قد تـمَّ له هذا العلم بملابسة الأعراب في بوادي الحجاز ونجد وتهامة، وتقول الروايات التي نجدها في المصادر التي بين أيدينا: إن الكسائي قد أنفد خمس عشرة قنينة

(11) مراتب النحويين ص120-121، معجم الأدباء ج13 ص167 ص203، وفيات الأعيان ج3 ص457-458، مدرسة الكوفة ص97-119، المدارس النحوية ص172-185.

حبر وهو يكتب ما يسمعه عن الأعراب الخلص، وهي روايات نجدها ولا نستطيع أن نجزم بصحتها.

وقد توسع الكسائي في الرواية والقياس، شأنه في ذلك شأن عامة الكوفيين، بل هو من أجلّ أساتذتهم، وقد أخذ من أعراب الحطيمة وهي عشيرة من عبد القيس، استوطنت بغداد، وترجع الكتب القديمة المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي، ترجع هذه الكتب ما رآه الكسائي في المسألة الزنبورية إلى لغة أعراب الحطيمة.

وقد ارتفع شأنُ الكسائي في أعين العامة والخاصة؛ فاتخذه المهدي مؤدباً لابنه هارون، الذي أصبح فيما بعد خليفة وقد اتخذ الكسائي مؤدباً لولديه، الأمين والمأمون.

مات الكسائي سنة 189هـ على أرجح الروايات برنبويه، وهي كورة بالريّ، ويوم وفاته توفي محمد بن الحسن الشيباني، تلميذ الفقيه العالم أبي حنيفة وينسب إلى الرشيد أنه قال: اليوم دفنتُ الفقه والنحو بالري.

وتنسب إلى الكسائي عدة مؤلفات منها: معاني القرآن، كتاب القراءات، مختصر في النحو، كتاب النوادر الكبير، كتاب المصادر، كتاب مقطوع القرآن وموصوله، وغيرها من المؤلفات.

2 ـــ الفراء[12]

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الملقب بالفراء، ولا نعلم أنه كان يمتهن الفراء لا هو ولا أحد آبائه، قيل لقب بهذا اللقب، لأنه كان يفري الكلام؛ أي: يحسن تقطيعه وتفصيله، فهو فعّال من الفري صيغة مبالغة.

وهو من أشهر تلاميذ الكسائي الذين أخذوا عنه العلم، وقد أشاد به كثير من القدماء، قال ثعلب: لو لا الفراء ما كانت اللغة، لأنه حصلها وضبطها، ولولاه

(12) مراتب النحويين ص139-141، معجم الأدباء ج20 ص9-14، وفيات الأعيان ج5 ص225-230، مدرسة الكوفة ص119-144، المدارس النحوية ص192-223.

لسقطت العربية، لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب .

ألف الفراء عدة تصانيف من أهمها (معاني القرآن) وهو يعدّ أهم كتاب في النحو الكوفي، فهو الوثيقة المادية التي تمثل شذرات من المذهب الكوفي أو النحو الكوفي، قام بإعدادها أحد أساتذة هذه المدرسة، وقد كان تأليف هذا الكتاب استجابة لطلب صديقه عمر بن بكير، الذي كان يلازم الحسن بن سهل، وكان هذا الأخيرُ يسأل مسائلَ في القرآن لا تحضر عمر بن بكير إجابتها، فطلب من صديقه الفراء أن يضع للنّاس كتاباً ففعل .

كما ألف كتاب «الحدود» للمأمون، وقد جعله المأمون من ضمن كتب الدولة، عندما أمر بوضعه في الخزائن، وهو كتاب في النحو والعربية .

وألف تصانيف أخرى منها (المقصور و الممدود) و (البهاء) .

وكان الفراء يميل إلى مذهب المعتزلة، وكان مكين الجانب عند الخلفاء؛ فعندما ألف كتاب (الحدود) بأمر من المأمون، وفّر له المأمون جميع سبل الراحة التي تمكنه من إعداد هذا الكتاب، وكان الفراء أستاذاً لابنَيْ المأمون، فقد قدم على بغداد وتمكن من لقاء المأمون بعد تعارف حدث بينه وبين ثمامة بن الأشرس عند بابِ المأمون، قال ثمامة المتكلم المشهور: رأيت صورةَ أديب وأبهة أديب، فجلست إليه، وفاتشته عن اللغة فوجدته بحراً، وعن النحو، فشاهدته نسيج وحده، وعن الفقه، فوجدته فقيهاً عارفاً باختلاف القوم، وفي النجوم ماهراً، وبالطب خبيراً وبأيام العرب وأخبارها حاذقاً، فقلت له: من تكون وما أظنك إلا الفراء، فقال: أنا هو، قال: فدخلت فأعلمت أمير المؤمنين بمكانته فاستحضره، وكان سبب اتصاله به .

توفي الفراء سنة 207هـ في الطريق إلى مكة عن عمر بلغ ثلاثة وستين عاماً، وعلى هذا يكون قد ولد سنة 144هـ وفق الروايات التي بين أيدينا .

3 ـــ ثعلب[13]

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ولاء، كان من المعمرين؛ فقد ولد سنة 200هـ وتوفي سنة 291هـ.

نلحظ على أبي العباس ثعلب ملاحظتين:

1 ـــ أنه لم يأخذ علمه عن علماء اشتهروا، وإنما عن بعض المغمورين إذا ما استثنينا ابن الأعرابي، فأسماء العلماء الذين تلقى عنهم العلم لا نعرف عنها الكثير.

2 ـــ إن ثعلباً أصبح أقرب إلى الترجيح منه إلى التعصب، فهو عندما ناظر المبرد في أحد المجالس طلب من المبرد الرجوع إلى كتاب سيبويه، عندما نص المبرد على أن ما يراه هو قول سيبويه: قال المبرد: بلى سيبويه يقول، فقال ثعلب: لا والله ما قال سيبويه وهذا كتابه فليحضر.

ونحن نعدُّ مثل هذا الأمر بمثابة النواة والبذرة التي تكونت منها المدرسة البغدادية.

ويبدو أن ثعلباً قد اعتمد على نفسه في تحصيل العلوم، فهذا زوج ابنته يقرأ كتابَ سيبويه على المبرد وقد لامه ثعلب على ذلك فلم يصغ إليه، وقد فسر زوجُ ابنتهِ هذا الأمر لأحد سائليه بقوله: إن المبرد أعلمُ من ثعلب بكتاب سيبويه، ولأن المبرد قرأه على العلماء وثعلب على نفسه.

وكان شديد الحفظ، وقد لاحظ ابن الأعرابي هذه الملاحظة، فكان يقول له إذا شك في شيء، ما عندك يا أبا العباس من هذا؟ ثقة بغزارة حفظه.

ونحن لا نعدُّ دراسة حول هؤلاء الأعلام، وإنما نقدم تراجم موجزة استيفاء

(13) مراتب النحويين ص151-152، معجم الأدباء ج5 ص102-147، وفيات الأعيان ج1 ص84-87، مدرسة الكوفة ص144-160، المدارس النحوية ص224-237.

للبحث ، وقد ضربنا صفحاً عن روايات كثيرة ، حشيت بها الكتب حشواً لا نراها تمت إلى العلم بصلة .

الفصل الخامس

المدارس النحوية في الأقطار الأخرى

أولاً : المدرسة البغدادية

مدينة بغداد أهم حواضر الوطن العربي والإسلامي ، وقد تم بناؤها على عهد أبي جعفر المنصور الخليفة الثاني في دولة بني العباس ، إذ كانت تدور في ذهن المنصور فكرة نقل عاصمة الخلافة من الكوفة إلى مكان آخر ، فقد كانت الكوفة مقر العلويين الذين ناصبوا بني العباس العداء بعد أن انقلب عليهم آل العباس ، ورأوا أنهم أحق بالخلافة من الطالبيين ، وزاد هذه الفكرة رسوخاً في ذهن المنصور ثورة الراوندية عليه ، وهي طائفة من أنصاره ، إلا أنها تؤمن بتناسخ الأرواح ، وكانوا يرون فيما يرون أن المنصور ربهم ، فلما خرج لهم لينهاهم عن سوء معتقداتهم ، تدافعوا إليه ، وكادوا يفتكون به ، فرأى المنصور أن الكوفة ، وما حولها لم تعد صالحة لتكون حاضرة خلافته فتخير بعد البحث والتنقيب قرية بغداد ، وهي قرية قديمة تقع على نهر الفرات ، وقد استغرق بناؤها أربع سنوات ، فقد بدأ في بنائها سنة 145هـ وفرغ من هذا البناء سنة 149هـ ، وفي تلك السنة أصبحت بغداد عاصمة الخلافة العباسية ومقصدَ التجار والأشراف والعلماء وأصحاب المهن وسائر طوائف المجتمع ، فقد أصبح السفر إلى بغداد يعدّ بالنسبة إلى المهني تنمية لمهنته وزيادة له في الربح المادي ، وكذلك التاجر ، أما العالم فإن ذهابَه إلى بغداد كان يعني ذيوع شهرته وارتفاعَ شأنه بين العلماء ، وكان لا بد لعلماء النحو أن يكون لهم ما كان للعلماء من الهجرة إلى بغداد ، فهاجروا إليها ، وكل منهم يحمل إلى

بغداد ما كان قد قرأه أو لقنه أو رواه عن العرب الخلص، وكنا قد قدمنا أن سيبويهِ قد ناظر الكسائيّ في مجلس البرامكة ببغداد.

قبل بغداد كانتِ البصرة والكوفة، وكان لعلماء البصرة منهجهم، وللكوفيين منهجهم، فالتقى المنهجان في بغداد ليكونا النحو العربي في مرحلة من مراحل نضوجه، ويبدو أن نحاة الكوفة كانت لهم الأسبقية والحظوة في بغداد، فخلفاء بني العباس لم ينسوا أن الكوفة مدينة المشايعين لأهل البيت، فهؤلاء العلماء الذين يفدون من الكوفة إلى بغداد إنما هم أبناء الذين شايعوا أهل البيت، وكانوا هم أنفسُهم من شيعة آل البيت الذين يثق الخلفاء بهم فيقدمونهم في مجالسهم ويجعلونهم أساتذة لأبنائهم، يبين لنا هذا خيرَ تبيين قول أبي الطيب اللغوي «فلم يزل أهلُ المصرين على هذا، حتى انتقل العلم إلى بغداد تقريباً، وغلب أهل الكوفة على بغداد وحدثوا الملوك فقدموهم»[1].

على أن هذه الغلبة لم تستمر فلئن كنا نجد من نحاة بغداد الأوائل من كان ميله إلى الكوفة مثل أبي الحسن بن كيسان (299هـ) وابن شقير (315هـ) وابن الخياط (320هـ) فإننا نجد أبا القاسم الزجاجي (337هـ) وأبا علي الفارسي (377هـ) وأبا الفتح عثمان بن جني (392هـ) ذوي نزعة بصرية واضحة، وقد وجدنا أن النحو البغدادي كان بريئاً منذ أيامه الأولى من التعصب، فختن ثعلب يقرأ كتاب سيبويه على المبرد ونرى ابن كيسان يجلس في حلقة المبرد، ويسأله عن مسائل نحوية بدت له.

علماء بغداد كانوا مخيرين بين الجلوس في حلقة هذا أو ذاك، تياران نحويان يسيران جنباً إلى جنب في بغداد أحدُهما بصري والثاني كوفي، ولسنا نوافق بعض الباحثين في نظراتهم الحدية لنهاية المدرستين الكوفة والبصرة، إذ يرى بعض الباحثين أن المبرد هو نهايةُ المدرسة البصرية وأنه بوفاة ثعلب انتهى النحو الكوفي في بغداد.

هذه نظرة حدية لا يمكن أن تخضع لها العلوم، فالنحو البغدادي تطورٌ طبيعي

(1) مراتب النحويين ص144.

للنحو العربي الناشئ في البصرة والكوفة ، فهو لا يبدأ ولا ينتهي بموت أحد أو بحياته ، إنه نحو يقوم أساساً على الممازجة بين المدرستين ، فيأخذ أفضل الآراء ويجعلها عنواناً له ، على أن النحو البغدادي لم يقتصر على مجرد المفاضلة والانتخاب ، بل نجد أنَّ الاجتهادَ يبرز أحْيَاناً في النحوِ البغدادي من مثل :

1 ـــ جواز بناء اسم « لا » النافية مع ارتباط أو تعلق الظرف والجار والمجرور باسمها ، قال الرضي : وحكى أبو علي عن البغداديين أنهم يجوزون كون الظرف والجار من : ﴿لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من أمر الله﴾[2] من صلة المنفي ، وفيه نظر لأن المضارع للمضاف لا يبنى[3] .

2 ـــ ويحه وويله وويسه مفاعيلٌ مطلقة منصوبة بأفعال من لفظها ، قال الأزهري : وذهب بعضُ البغداديين إلى أن ويحه وويله وويسه منصوبة بأفعال من لفظها ، وأنشد :

فما وال ولا واح ولا واس أبو هندي[4]

3 ـــ مجيءُ « ليس » للعطف الذي يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى ، وهي دالةٌ على أنَّ ما بعدها قد نفي عنه الحكم الثابت لما قبلها ، قال ابن هشام : وليس عند البغداديين كقوله :

إنما يجزى الفتى ليس الجمل

فقد عطف الشاعر بليس لينفي عما بعده صنعَ الجزاء الذي ثبت لما قبله[5] .

من خلال هذه الأمثلة التي عرضناها يتضح ما لنحاة بغداد من جهد لم يقتصر على مجرد المفاضلة والانتخاب .

---

(2) هود الآية 43 .

(3) شرح الرضي ج2 ص159-160 .

(4) شرح التصريح على التوضيح ج1 ص330 ، خالد عبد الله الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(5) أوضح المسالك ج3 ص354 .

إن إطلاق الأقوال بعامة أمـرٌ مزهق للحقيقة العلمية، وإن التأني في إصدار الأحكام أعظـمُ رد اعتبار لتراثنا العربي الذي نسعى لإحيائه، على أننا نجد في النحو البغدادي في مرحلة متأخرة ميلاً إلى النزعـةِ العقلية، بل نزعـةٍ عقليـةٍ، وهذا الأمر يقربه من النحو البصري وهذا مادفع بعض الباحثين إلى إنكـار وجـودِ المدرسة البغدادية؛ ذلك أن النزعة العقلية في النحو العربي هي الطابـعُ البصري لهذا النحو، ونحن لا نرى لهذا الإنكار صحة، أما النزعة العقلية فهي موجودة في نحو البصرة، ووجدتْ في نحو الكوفة أيضاً وذلك بتغلغل أفكار المعتزلة ومفاهيمها بين جمهور المثقفين والعلماء؛ الأمر الذي انعكس على أبحاثهم ودراساتهم.

على أن المذهب البغدادي قد انتهى من حيث المكان لا المكانة الفكرية بضعف الخلافة العباسية؛ الأمر الذي أضعف مكانة بغداد، فإذا كانت قوة بني العباس قد جمعت العلماء في بغداد، فإن ضعفهم قد فرقهم عن بغداد، فاستيلاء بن بويـهِ على السلطة في بغداد، وجعـلُ الخلافـةِ مجردَ مظهر شكلي، قد أضعف الدولة العربية الإسلامية؛ الأمر الذي أثر على جميع النواحي، ومن ضمنها الناحية الثقافية والعلمية.

على أن المذهب البغدادي بقي في العراق العربي وحوله قليلاً، ممثلاً إحدى مراحل النضوج والتطور الطبعي للنحو العربي، ناشراً ظلاله على الأقطار الأخرى(6).

ثانياً: المدرسة المصرية والشامية

لم تكن مصر والشام بمنأى عن النشاط العلمي الذي بدأ يعم بلاد العرب، أعني العراق وسائر الأمصار، فمصر والشام من الأقاليم التي استعادها العرب منذ أيام الخلافـةِ الراشدة كما تحدثنا كتب التاريخ، فنجـدُ في مصر أحـدَ أهم من ساهم في بروز النحو العربي، وهو عبـدُ الرحمن بن هرمز المتوفى بالاسكندرية سنة 117هـ، فقد ارتحل

---

(6) انظر في المدرسة البغدادية: المدارس النحوية ص245 وما بعدها، نشأة النحو ص146-147، 158-164، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص323-354.

من المدينة المنورة إلى مصر واستقر بها، ولا شك أن ملاحظاته كانت من أبرز ما حفز أبناء أقليم مصر على العناية بالنحو ودراسته، فقد كان عبد الرحمن بنُ هرمز قارئاً أخذ القراءة عن عبد الله بن العباس وأبي هريرة، وعنه أخذ نافعُ المدني أحدُ القراءِ المشهورين وعن نافع المدني أخذ عثمانُ بن سعيدِ المصري المعروف بـ «ورش» والمنسوبة إليه إحدى أوجه قراءة نافع المدني.

لم تكن روايةُ القرآنِ الكريم مجردَ رواية تحفظ وإنما كان يستتبعها ظواهرُ لغوية، كما نرى في قراءة ورش عن نافع، فمن أبرز خصائصِ هذه القراءة التسهيلُ في الهمزة، وتحدثنا الكتب أن هذه هي لهجة قريش، وتنتشر قراءة ورش عن نافع المدني في شمال وغرب إفريقيا، وهي موجودة يتوارثها الناس حتى يومِنا هذا.

لا شك أن عبد الرحمن بن هرمز قد ساهم في إيجاد اهتمام بالنحو العربي في هذا القطر، إذ نجدُ بعد حين من الزمن من أهلِ مصر من يرتحلُ إلى حواضر العراق، إذ كانت مركز النشاطِ النحوي في تلك الأيام؛ فقد وجدنا ولادَ بنَ محمد التميمي يرحل إلى البصرة؛ فيأخذ علم الخليل عن أحد تلاميذه المسمى بالمهلبي.

ونجد أيضاً شخصية أخرى من أهل مصر ترحل إلى العراق لأخذ العلم عن الكسائي وهو أبو الحسن الأعز، وقد دفع هذا الأمر بعضَ الباحثين إلى القول: إن علماء مصر ونحاتها قد أخذوا من المدرستين وخلطوا بينهما فمازجوا وفاضلوا.

ثم إننا نجد النشاط النحوي يأخذ في الازدياد فنجد رحلات الطلاب تتكرر؛ فقد وفد على بغداد أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي وأبو جعفر النحاس، وقد تتلمذا على الزجاج، وينسب إلى أبي العباس بن ولاد كتاب: الانتصار لسيبويه من المبرد، وهو كتاب يجعله للرد على أبي العباس المبرد على ملاحظاته التي أبداها في كتاب (مسائل الغلط)، فقد أبدى أبو العباس المبرد ملاحظاتٍ على كتاب سيبويه أسماها (مسائل الغلط) وتنسب إلى أبي العباس بن ولاد كتب أخرى منها المقصور والممدود وقد توفي سنة 332هـ.

ونحن نلحظ أن أسرة ابن ولاد قد ورثت علم النحو، جيلاً بعد جيل، إذ نجد

ثلاثة أسماء من هذه الأسرة بينهم تفاوت زمني كان الأول هو الجد لأبي العباس وهو ولاد ابن محمد التميمي ، أما الثاني فهو الأب لأبي العباس وهو محمد بن ولاد ، وكان الثالث هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد .

أما أبو جعفر النحاس المتوفى سنة 337هـ فمما ينسب إليه كتاب (التفاحة في النحو) وهو مختصر ، وكتاب (معاني القرآن) و (إعراب القرآن) و (شرح سيبويه) ، وغيرها من المؤلفات .

ولم يتوقف الترحل إلى بغداد ، وكأنه أصبح عادةً علمية ، فطاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ المتوفى سنة 469هـ يرحل إلى بغداد لتلقي العلم ، على أن دور بغداد أصبح ينحصرُ بضعف الخلفاء ، وبسقوط بغداد عام 656هـ انتهى دور بغداد الأكاديمي ، فسقوط بغداد في أيدي التتار صرف أنظار العلماء عنها ، والواقع أن بلاد مصر والشام أصبحت تلعب دوراً مهماً في هذا العصر ، ففي سنة 648هـ خلف المماليك الأيوبيين ، وكانوا لقلة أحسابهم ، وعدم وضوح أنسابهم ، كثيراً ما يلجأون إلى تعويض هذا النقص كما نستشف من كلام الشيخ طنطاوي[7] ، فقد شجعوا العلم والعلماء بإزجال العطايا ومنح الهبات . ذلك أنهم لما أحسوا عدم شرعيتهم لحكم المسلمين ، لجأوا إلى هذه الأشياء ، وهي نظرة سياسية منهم أسهمت في إنماء الدراسات النحوية ، فنجد العلامة ابن مالك يبرز دوره الخالد في النحو العربي ، فقد ألف كتاب التسهيل وشواهد التوضيح ؛ ونظم ألفيات ، من أهمها الألفية المعروفة في النحو العربي بألفية ابن مالك ، وهي ألفية تختصر النحو العربي المعياري وفق نظريته المتكاملة ، كما استقرت عبر القرون ، وما زالت مرجعاً حتى يومنا هذا ، ولسنا نعد ابن مالك من نحاة الأندلس ولا أبا حيان المتوفى سنة 745هـ كذلك ، وقد أفادنا في هذا الأستاذ سعيدُ الأفغاني ، فبعد البحث والتنقيب وجد الأفغاني أن ابن مالك لم يدرس في الأندلس سوى ثلاثةَ عشر يوماً على شيخه أبي علي الشلوبين ، وأما أبو حيان فقد فرّ في شبيبته من الأندلس[8] .

---

(7) نشأة النحو ص225 .

(8) من تاريخ النحو ص110-111 .

وبعد فإننا أعطينا لمحة موجزة عن النحاة في مصر والشام، ولم نذكر من نحاة الشام سوى ابـن مالك، لأنه أبعد النحاة في هذا العصر أثراً في مصر والشام، ونحن وإن كنا قد صدرنا هذا المبحث بعنوان (المدرسة المصرية والشامية)-إلا أننا لا نعتقد بوجود مدرسة للنحو العربي في مصر والشام، كما درج عليه معظم المؤرخين والباحثين، فالمدرسة ليس من شأنها إعدادُ المتون وشرحُ المتون، وإعدادُ الحواشي على شروح المتون، كما نراه عند نحاة مصر والشام، إن إعدادَ المتون وشرحَ المتون، وحواشي شروح المتون، طريقـةٌ في التأليف وليست طريقـةٌ في المنهج، ذلك أننا لا نجد منهجاً يميز مدرسة مصر والشام، كل الذي وجدناه توسع في المتون والشروح والحواشي.

أما ما يقال من أن المدرسة المصرية الشامية قد امتازت بالانتخاب من المدارس الثلاثة: البصرة والكوفة وبغداد، فمازجت وفاضلت فهذه مسألة منهجية؛ نعم ولكن سبقت إليها المدرسة البغدادية، فإذا جاء جمع من العلماء في قطر معين فانتخبوا من المدارس الثلاثة الموجودة، فلا ينبغي القول: إن هنا مدرسة جديدة لمجرد أنها عندما جاءت تنتخب وتفاضل أضافت المدرسة البغدادية بحكم وجود تاريخها السابق.

إن الممازجة والمفاضلة والانتخاب هي من خصائص المدرسة البغدادية، فإذا جاء نحاة مصر والشام وفعلوا هذا فإنهم بغداديو المنهج، وكل الذي فعلوه أنهم أضافوا مدرسة بغداد في الممازجة والمفاضلة بحكم أسبقيتها الزمانية.

الأساس المنهجي إذن القائـمُ على المفاضلة والانتخاب أساس بغدادي، نعم نجد نحاة مصر والشام قد أكثروا من الاستشهاد بالحديث وهو أمر لا نلحظه في العصور السابقة بكثرة، وقد أكثر من الاستشهاد بالحديث ابن مالك وابن هشام (772هـ)، على أن هذا الأمر لم يكن مسلماً لابن مالك فقد تعقبه أبو حيان في شرحه للتسهيل.

مجرد المفاضلة والممازجة ليست خاصة لعلماء مصر والشام حتى يختصوا بها، لا

وجود إذن في النحو العربي لمدرسة تحمل اسم مدرسةِ مصر والشام، هناك ثروة علمية وبحث وتمحيص، ولكن ليس في القضايا وإنما في كيفية معالجة القضايا (9).

ثالثاً: المدرسة الأندلسية

لم ينته العرب من فتح بلاد المغرب حتى اتجهوا بأبصارهم إلى بلاد الأندلس، ذلك أن العرب كانوا معنيين بأمرين طيلة فتوحاتهم:

1 ـــ تأمين حدود دولتهم الناشئة.

2 ـــ نشر عقيدتهم الجديدة.

كانت بلاد الأندلس تشكل خطراً على الفاتحين الجدد للمغرب، لذا تم فتح الأندلس سنة 92هـ ولم تستقر من الناحية السياسية إلا سنة 138هـ بدخول عبد الرحمن ابن معاوية المعروف بالداخل، حيث أسس فيها ملكاً جديداً لبني أمية.

ولم يكن العرب الفاتحون للأندلس يستطيعون الانعزال عن إخوانهم بالمشرق، فكانوا يودون الالتحام بهم ومواكبتهم في كل الأنشطة التي كان من ضمنها النشاط النحوي.

وقد بدأ النحو في الأندلس كما بدأ في سائر الأقطار التي أظلتها العروبة والإسلام، فقد بدأ على أيدي طائفة من المؤدبين الذين يعلمون الصبيان القرآن، تماماً كما حدث في المشرق، فكان هؤلاء المؤدبون يشرحون غريباً، أو يفسرونَ ملاحظة، أو تخطر ببالهم فكرة، وارتباطُ النحو بالقرآن أكيد في العربية، فالنحاةُ الأوائل ما هم إلا مقرئون، لذا نجد قراءً من الأندلس يفدون على الحواضر العربية الإسلامية مثل أبي موسى الهواري الذي وفد على المدينة، وتلقى علوم الفقه عن إمامها مالك بن أنس، واتجه إلى العراق مخالطاً الأصمعي وأضرابه، كما نجد الغازي بن قيس يفد على المدينة

(9) انظر في المدرسة المصرية الشامية: المدارس النحوية ص327 وما بعدها، نشأة النحو ص181,157,153 وما بعدها، ص225 وما بعدها، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص451، ص486.

ليأخذ الفقه عن مالك بن أنس، والقراءة عن نافع بن أبي نعيم ليقوم بنشرها في الأندلس.

وبجهود هذين الرجلين، وبجهود غيرهم تنتقل رواية نافع إلى الأندلس؛ إلا أن أول نحوي بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي هو جودي بن عثمان الموروري المتوفى سنة 198هـ فقد ارتحل إلى المشرق فلقي الكسائي والفراء، وينسب إليه أنه نقل كتاب الكسائي إلى الأندلس.

وفي هذا العصر يجمع الباحثون أن الأندلسيين قد عرفوا النحو الكوفي قبل غيره، وذلك راجعٌ من وجهة نظري إلى سبب نفسي فالأندلسيون لبعدهم عن مراكز الإسلام الأولى يحتاجون في بداية أمرهم مع إحساسهم بالبعد عن مراكز الإسلام الأولى إلى العلوم المنقولة أكثر من العلوم المعقولة؛ فحاجتهم إلى أخبار السلف وإلى الرواية المنقولة عن الصحابة والروايات المنسوبة إلى أئمة النحو الأوائل أكثر من حاجتهم إلى قياس يضعونه هم بأنفسهم، على أن الاتجاه الكوفي بدأت تطغى عليه سائر الاتجاهات الأخرى، فنجد محمد بن موسى بن هاشم المعروف بالأفشينق (307هـ) يأخذ كتاب سيبويه عن أحمد بن جعفر الدينوري ختن ثعلب، كما نجد محمد بن يحيى المهلب الرباحي يأخذ كتاب سيبويه عن أبي جعفر النحاس، وهارون بن موسى القرطبي (401هـ) يضع تصنيفاً في شرح عيون كتاب سيبويه، ويأخذ سيبويه الصدارة والمكانة التي تليق به، فابن شهيد مثلاً المتوفى سنة 426هـ يشير إلى كتاب سيبويه مرتين في ثنايا رسالته الأدبية الشهيرة (التوابع والزوابع)[10] وكل ذلك يدل على شهرة سيبويه وكتابه عند جمهرة العلماء بالأندلس.

وما إن نمضي في هذا العصر قليلاً حتى نجد الاتجاه البغدادي واضحاً عند نحاة الأندلس، وخير من يمثل المنهج البغدادي في صورته المثلى هو الأعلم الشنتمري (476هـ) شارح شواهد كتاب سيبويه.

---

(10) رسالة التوابع والزوابع ص117-124، ابن شهيد أحمد بن عبد الملك الأشجعي تحقيق بطرس البستاني، دار صادر 1980م.

ونحن هنا لا نريد الحديث عن طوائف العلماء، فهم كثيرون، وليس هذا مجال بحثنا، وإنما نحاول أن نفهم هل توجدُ مدرسة أندلسية في النحو العربي أو لا؟

يذهب الكثيرون إلى أنه توجد مدرسة أندلسية في النحو العربي؛ وأن هذه المدرسة كانت قد أخذت عن جميعِ الأقطار العربية التي تدارست النحو العربي، فيوجد في الأندلس الاتجاه البصري، والاتجاه الكوفي، والاتجاه البغدادي، وهذا كلام صحيحٌ لا غبار عليه ولا داعي إلى نقضه.

ويرى بعضُ الباحثين أن من أهم مايميز المدرسة الأندلسية موقفها من الاستشهاد الذي يتجلى في شيئين[11]:

1 ــ دفاعهم عن القراءات القرآنية واستشهادهم بالقراءات الشاذة.
2 ــ كثرة استشهادِ المدرسة الأندلسيةِ بالحديث الشريف.

فهذان الأمران يشكلان أساساً لوجود مدرسة في الأندلس، كما يرى الهيتي.

أما الأمر الأول فلا يمكن اعتباره أساساً أندلسياً لمجرد أن بعض العلماء تهجم على بعض القراءات والقراء، فدافع الأندلسيون عن القراء والقراءات؛ على أن الأندلسيين ليسوا وحدهم قد دافعوا عن القراء والقراءات، فابن جني على سبيل المثال يضع كتاباً يسميه (المحتسب) يدافع فيه عن القراءات والقراء لا بكيل الشتائم وتنميق العبارات وإنما بتوجيه هذه القراءات وفق قواعد العربية وأحكامها، والقول بأن البصريين كانوا يهاجمون القراء هو من باب التعميم المخل، فابن جني هذا بغدادي ذو نزعة بصرية، وسيبويه إمام البصريين يعقب على القراءة بقوله والقراءة لا تخالف لأنها السنة.

أما الأمر الثاني وهو كثرة الاستشهاد بالحديث، فقد تباين فيه الأندلسيون تبايناً واضحاً يقول ابن الضائع وهو يرد على ابن خروف وهما من نحاة الأندلس: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه

(11) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص173 وما بعدها، عبدالقادر رحيم الهيتي، دار القادسية للطباعة ــ بغداد.

ﷺ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى[12].

وابن مالك الذي يعده الهيتي وغيره من الأندلسيين يستشهد بالحديث النبوي الشريف ولكن أبا حيان ــ وهو أندلسي عند الهيتي ــ يتعقبه بقوله: قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع من الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره.

وقال: والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمهِ على النحويين، وما أمعنَ النظر في ذلك ولا صحب من له من التمييز[13].

من خلال هذه النصوص يتضح لك مدى التباين الذي قلنا، على أننا، وكما سبق أن أسلفنا، لا نعد ابنَ مالك وأبا حيان من نحاة الأندلس قانعين بما قاله الأستاذ سعيد الأفغاني قناعة الباحث المستقصي، وقد أجهد عبد القادر الهيتي نفسه عندما حاول أن يسلك هذين النحويين ضمن نحاة الأندلس، فعلى سبيل المثال عندما حاول أن يثبت أستاذاً آخر لابن مالك غير أبي علي الشلوبين ذكر اسم ثابت بن خيار، لكنه بعد أسطر، اضطرب في تحديد كنية ثابت بن خيار واضطرب في تحديد اسمه[14].

وعوداً على بدء نقول: هذه هي الأسس التي يراها بعض الباحثين تكون الأساس للمدرسة الأندلسية، الدفاع عن القراءات والاستشهاد بالحديث، وقد بينت لك رأيي بما دعمته من نصوص.

كنا سنذهب إلى أن هناك اتجاهاً نحوياً في الأندلس يعد مدرسة، لو أن بعض المحاولات التي قام بها بعض الأندلسيين والمغاربة قدر لها الاستمرار، من هذه المحاولات الثورة على الأصول النحوية المعروفة من قياس وتعليل، وتمارين غير عملية، كما فعل ابن

---

(12) الاقتراح ص54.

(13) المرجع السابق ص52-53، وانظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي ص182-183.

(14) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص56-60.

مضاء في كتابه الصغير (الرد على النحاة) لكن هذه المحاولة انتهت بنهاية صاحبها، ولم يكشف النقاب عنها إلا في العصر الحديث، حيث بحثت وما زالت مجالاً للبحث.

وكنا أيضاً سنذهب إلى وجود مذهب أندلسي في النحو لو أن تقسيم أبي جعفر ابن صابر للكلمة أخذ به فعمم على سائر أبواب النحو العربي، لكن أبا جعفر بن صابر الذي قسم الكلمة إلى أربعة أقسام: اسم وفعل وحرف وخالفة ــ وهو اسم الفعل ــ رفضت فكرته بحجة أن إجماع النحويين حجة، وقد أتى كلامه بعد إنعقاد الإجماع على أن الكلمة ثلاثةُ أقسام: اسم وفعل وحرف، مع أنَّ إجماع النحاة ليس بحجة كما قال ابن جني: اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يدَه ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعُهم حجةً عليه [15].

وكنا سنعد قول أبي الحسن بن الطراوة بجواز الاستشهاد بلغات القوم في عصره أساساً في مدرسة الأندلس لو وجدت، مع أن مثل هذا القول لا يمثل قناعتنا أعني الاستشهاد بلغات القوم المعاصرين، ولكننا على أي حال كنا سنبحثه على أنه أساس جديد في النحو العربي عرف في الأندلس، لكنه لم يعرف إلا عند ابن الطراوة، فلم نرَ لهذا الاتجاهِ استمرارية في الأندلس.

لقد قلنا في بداية هذا الباب إنه قد وجدت مدارس في النحو العربي، ولكن وجودَ هذه المدارس لم يكن متكاملاً؛ ونحن نصر على هذا القول، ونضيف في نهاية هذا الفصل أنه قد وجدت مدارس ثلاثة في النحو العربي هي: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية والمدرسة البغدادية، أما ما عدا هذه المدارس الثلاثة فهي بصفة عامة تكتسي بالطابع البغدادي، فنحاة الأندلس بعد نهاية الجمع والرواية والتكوين أصبحوا نحاةً بغداديين بمعنى الكلمة كما أوضحنا آنفاً [16].

---

(15) الخصائص ج1 ص189.

(16) انظر في المدرسة الأندلسية: المدارس النحوية ص288 وما بعدها، من تاريخ النحو ص95-107، نشأة النحو ص187 وما بعدها، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص389 وما بعدها.

الباب الرابع

النحويون ومناهج التحليل النحوي

الفصل الأول

أبو العباس المبرد بين النقض والتقليد

تقتضي الخطة التي نسير عليها في هذا البحث أن نتحدث عن نحويين أسهموا إسهاماً واضحاً في عملية التحليل النحوي، وذلك بتوسيع علل النحو وقياساته، وقد أخرنا الحديث عن هؤلاء النحاة فتحدثنا عن المدارس أولاً، لأن فكرة المدارس سبقت هؤلاء النحاة، وإن كانت المدارس كفكرة قد استمرت مبثوثة في الكتب يتناقلها الناس، فمن الناحية الزمانية استمرت المدارس بعد هؤلاء النحاة، على أن استمرارها لم يضف شيئاً جديداً مهماً، أعني في فكرتها لذا لا بأس أن نتحدث الآن عن بعض هؤلاء النحاة المتقدمين نسبياً.

وقد دفعنا إلى هذا الكلام ما قد يقوله القارئ: كيف نتحدث عن وجود مدارس متأخرة عن هؤلاء النحاة كالمدرسة الأندلسية مثلاً، أو عدم وجودها، ثم نتحدث بعد هذا عن بعض النحاة المتقدمين عليها كأبي العباس المبرد مثلاً؟

ونحن لا نتحدث عن كل النحاة الذين أسهموا في رسم منهجية النحو العربي، وإنما نتحدث عن أبرزهم فنبدأ باسم الله بـ (أبي العباس المبرد):

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، ولد بالبصرة سنة 210هـ غداة عيد الأضحى على أرجح الروايات، وتوفي ببغداد سنة 285هـ وقيل سنة 286هـ.

نشأ المبرد في البصرة وأخذ العلم عن أبرز علمائها في ذلك الوقت، قرأ كتاب

سيبويه على أبي عمر الجرمي؛ فلما توفي الجرمي أكمل قراءة الكتاب على أبي عثمان المازني، والمازني أعجبته فطانة المبرد وحذقه لكتاب سيبويه ودقة تعليلاته، فسماه أو لقبه (المبرد) أي الشافي، وقيل غير ذلك في لقب المبرد[1].

كما قرأ أبو العباس المبرد على أبي حاتم السجستاني.

وقد ذاعت شهرةُ المبرد بصفته عالماً نحوياً لغوياً؛ الأمر الذي دعا المتوكل الخليفة العباسي أن يستدعي المبرد ليفتيه في بعض المسائل اللغوية والنحوية فوفد عليه في مدينة (سر من رأى) سنة 246هـ، وعندما قتل المتوكل سنة 247هـ استدعاه صاحب شرطة بغداد محمد بن عبد اللّه بن طاهر، وهو رجل صاحب نفوذ، فأراد فيما يبدو أن يستقطب المبرد العالم اللغوي النحوي المبرز، إذ إن التفاف العلماء حول هؤلاء الرجال كان سيكسبهم قاعدة اجتماعية عريضة، وهنا تبرز منافسة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب للمبرد، فقبل مجيء المبرد ونزوله ببغداد، كان ثعلبٌ أستاذ اللغة والنحو الأوحد في بغداد، ولم يكن هناك من ينافسه في ذلك، فلما نزل المبرد بغداد بعث إليه ثعلب بتلاميذه ليسألوه ويتباحثوا معه، وكانت هذه المساءلةُ والمباحثة أشبهَ باختبار شفوي، إذا لم يوفق فيه الممتحن عاد عليه فشلُهُ بزوال شهرته وعدم ذيوع صيته، وذلك ما كان يسعى إليه ثعلب من إرسال تلاميذه لمناقشة المبرد، ولكن أبا العباس المبرد قد صمد لهذا الامتحان، وأثبت براعتَه وطول باعه في الجدل والمناقشة والحجاج، لذلك نجدُ بعض تلاميذ ثعلب يتركونه، ويلزمون المبرد وحلقته، ومن أبرزهم الزجاج الذي أصبح من تلاميذ المبرد، وكذلك ختن ثعلب ــ زوج ابنته ــ الدينوري يقرأ كتاب سيبويه على المبرد ولا يأبه لاعتراضات ثعلب كما قلنا سابقاً.

وأبو العباس المبرد يعد في مجال التأليف النحوي الشخصية الثانية بعد سيبويه، لقد كان بعد سيبويهِ مؤلفون ومحللون غير أن المبرد كان أبرزهم، وكان كتابُه المقتضب يمثل نقلة، وإن كانت متواضعة، إلا أنها تعطي المبرد ما سبق أن وصفته به الشخصية الثانية بعد سيبويه في مجال التأليف النحوي.

(1) أخبار النحويين البصريين ص96-107. نزهة الألباء ص217-227، إنباه الرواة ج3 ص241-253.

كان المبرّد في سائرِ آرائه اللغويةِ بصرياً من رأسه حتى قدميه، فإذا وافق الكوفيين في بعض المسائل، فإنما هي روح العلم، أما المنهج الذي اختطه المبرد لنفسه فهو لا يخرج عن منهج البصريين بعامة، وذلك يتضح من خلال هذا العرض المفصل نوعاً من التفصيل:

كان لكتاب سيبويه الأثرُ الأكبرُ على أبي العباس المبرد، وأبو العباسُ المبرد لا يشذ في هذا عن النحاة منذ ظهور كتاب سيبويه إلى حيز الوجود، وحتى يومنا هذا، كان المبرد شديد الإعظام لكتاب سيبويه ويشبهه بالبحر، قال لمن أراد قراءة سيبويه عليه «هل ركبت البحر» إجلالاً وتعظيماً لشأن الكتاب وصاحبه.

ومع ذلك كان للمبرد استقلال في الرأي، وكانت له آراؤه اللغوية المستقلة التي خالف فيها صاحب الكتاب، وهي تنبئ عن شخصيته المستقلة، فالروايات التي بين أيدينا تذكر أن المبرد قد ألف كتاباً أخذ فيه على سيبويه وردّ بعض آرائه وأسماه (مسائل الغلط)، وله أيضاً كتاب (الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه) غير أن المبرد، وكما تذكر الروايات التي بين أيدينا، قد رجع عن هذه المؤاخذات التي أخذها على كتاب سيبويهِ.

جاء في الخصائص «ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسماه (مسائل الغلط)، فحدثني أبو بكر عن أبي بكر بن السراج أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا»[2].

وذكر ابن جني ما يؤيد هذا النصّ في مكان آخر من الخصائص فقال «وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتابَ سيبويهِ في المواضع التي سماها (مسائل الغلط) فقلما يلزم صاحبَ الكتاب إلا الشيء النزر، وهو أيضاً مع قلته كلامُ غيرِ أبي العباس، حدثني أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: إن هذا كتابٌ كنا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة، واعتذر أبو العباس منه»[3].

(2-3) الخصائص ج1 ص206، ج3 ص287.

غير أن هذه المؤاخذات التي أبداها المبرد تجاه بعض آراء سيبويه لم تنته كلياً، أو لا نجد لها أثراً، ففي كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ــ الذي قام بتحقيقه تحقيقاً علمياً جاداً الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة أحد علماء الأزهر الشريف ــ ما يدل على وجود مؤاخذات وملاحظات لأبي العباس المبرد على كتاب سيبويه، وكذلك في كتاب (الكامل في اللغة والأدب).

قال عظيمة «القول بأن المبرد رجع عن هذا النقد يرده الاحتكام إلى المقتضب، فقد بقي المبرد على رأيه في نقد سيبويه، وفي المقتضب في 34 مسألة من مسائل النقد، وبقي في الكامل على خمس مسائل أخرى»[4].

ونقدم إليك بعض مسائل من المقتضب مما خالف فيه المبرد سيبويه أو نقده فيها:

1 ــ قال المبرد: واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحماً، وتصببت عرقاً؛ فإن شئت قدمت فقلت: شحماً تفقأت وعرقاً تصببت، وهذا لا يجيزه سيبويه، لأنه يراه كقولك: عشرون درهماً، وهذا أفرهم عبداً، وليس هذا بمنزلة ذلك لأن «عشرين درهماً» إنما عمل في الدرهم، ما لم يؤخذ من الفعل، ألا ترى أنه يقول: هذا زيدٌ قائماً، ولا يجيز: قائماً هذا زيد، لأن العامل غيرُ فعل، وتقول: راكباً جاء زيد لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العاملُ فعلاً، وهذا رأي أبي عثمان المازني، وقال الشاعر فقدم التمييز لـمّـا كان العامل فعلاً:

أتهجر ليلى للفراق حبيبَها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب[5]

ونص المبرد في كتابه الرد على سيبويه أو (مسائل الغلط) كما أثبته عبد الخالق عظيمة في الهامش، لا يختلف عن نص المبرد الذي أثبتناه هنا عن كتابه المقتضب.

(4) مقدمة المحقق للمقتضب ج1 ص91.

(5) المقتضب ج3 ص36-37.

2 ـــ يذهب سيبويه إلى أن « حاشا » في الاستثناء حرف يجر ما بعده ، قال في الكتاب : وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر « حتى » ما بعدها وفيه معنى الاستثناء[6] .

وقد خالفه المبرد في ذلك فأجاز أن تكون حرفاً يجر ما بعدها ، وأن تكون فعلاً ينـصُب ما بعدها :

قال : وما كان حرفاً سوى « إلا » فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا ، وإن وافقا لفظ الحروف و « عدا » و « لا يكون »[7] .

والمبرد في هذا الرأي متابع لأستاذه أبي عمر الجرمي ، كما أثبت المحقق في الهامش عندما نقل رأي المبرد ومخالفته لسيبويه في كتابه (مسائل الغلط) .

هاتان مسألتان جئنا بهما لمجرد التدليل والتمثيل ، ومن أراد المزيد نحيله إلى كتاب المقتضب ليجد مخالفات ومؤاخذات المبرد على سيبويه في مظانها من هذا الكتاب ، والرجوع إليها متيسر بفضل الفهارس الفنية الدقيقة التي وضعها المحقق لهذا الكتاب .

وهذه المخالفات لا تنفي أبداً تأثر المبرد بكتاب سيبويه ، وقد أرجع المحقق أصولَ المقتضب إلى مواضعها من كتاب سيبويه ، ويذهب الدكتور حسن عون في كتابه (تطور الدرس النحوي) إلى أنه قد لاحظ فروقاً بين الكتاب لسيبويه والمقتضب ، وهي من وجهة نظري تمثل فروقاً جوهرية بين هذين الكتابين ، لا فروقاً شكلية كما يصرح الدكتور حسن عون وإليك نـصُّـه :

« من اليسير جداً على قارئ هذا الكتاب ــ المقتضب ــ أن يلاحظ أن مؤلفه قد تقيد إلى درجة كبيرة بما جاء في كتاب سيبويه ، من مادة لغوية ومن أحكام وآراء تتصل بهذه المادة ، ومن أمثلة وشواهد من نصوص اللغة استعملها سيبويـهِ للتطبيق والاستدلال ، كما أنه من اليسير جداً عليه أن يدرك طائفـةً من الفروق بين الكتابين

---

(6) الكتاب ج2 ص349 .

(7) المقتضب ج4 ص391-392 .

توضح مع بساطتها إلى حد ما ما يمكن أن يكونَ قد جدَّ على الدرس النحوي بعد سيبويه، نتيجة للظروف الزمنية والثقافية والعقلية»[8].

غير أن الناظر في هذه الفروق التي ذكرها الباحث لن يعدها فروقاً بسيطة أو شكلية، فأولّ هذه الفروق التي يذكرها الدكتور هو: إن المبردَ في المقتضب يهتم بالمعاني الماثلة في الذهن، بينما يهتم كتابُ سيبويه بتصنيف القوالب اللغوية والخصائص التركيبية تاركاً استنباط القاعدة للقارئ.

وثاني هذه الفروق: إن المبرد في كتابه يبذل جهداً في استخلاص القاعدة.

وثالث هذه الفروق: ظهورُ البواكيرُ الأولى للمصطلحات الدقيقة التي كانت بدائية وفجة في كتاب سيبويه.

ورابع هذه الفروق: إن المبرد في المقتضب كان يهتم بالتفصيل والتشقيق والتنويع، وهو أمر لا يلحظ في كتاب سيبويه، فلا استطراد في كتاب المبرد، بينما الاستطراد يقابلك كثيراً في كتاب سيبويه[9].

إن الدكتور حسن عون لو قال: إن كتاب أبي العباس المبرد المقتضب كان أقرب إلى المعيارية في تقعيد اللغة من كتاب سيبويه الذي كان أقرب إلى الوصفية من المقتضب، لو قال هذا لأراح واستراح، فجميع الفروق بين الكتابين التي ذكرها الدكتور وقد لخصتها بإيجاز تؤكد هذه الحقيقة، حقيقة أن كتاب المبرد كتابٌ معياري، بينما كتاب سيبويهِ أقرب إلى الوصفية في تحليل ظواهر اللغة، ومسألة المعيارية والوصفية لا تعد من الفروق البسيطة والشكلية، بل هي فرق جوهري يؤكد تطوراً في المنهج، فكتابُ سيبويهِ قام على المقولة التي تقول: إن مهمة اللغوي وصف الحقائق لا فرض القواعدِ، بينما كان كتاب أبي العباس المبرد يتجه إلى القاعدة أكثر فأكثر.

بعد هذا لا نلحظ شيئاً على أبي العباس المبرد سوى أنه بصري يتبع منهج

---

(8) تطور الدرس النحوي ص97.

(9) تطور الدرس النحوي ص68.

مدرسته البصرية في كل شيء، ونعطيك الآن بضعة أمثلة لتراجعها على كتب النحو البصرية حتى يتضح لك ما ذهبنا إليه :

1 ــ المبرد كمدرسته يتشدد في القياس، ولا يعترف بالروايات الشاذة والضعيفة التي تعترض على القياس المطرد والغالب في الاستعمال، مثلاً لفظة «الإموان» الواردة في قول الشاعر القتال الكلابي :

أنا ابن أسماء أعمامي لها وأبي   إذا ترامى بنو الإموان بالعار

هذه اللفظة لا تقال عند المبرد إلا بكسر الهمزة «إموان» ولذلك قال «ومن أنشد أُموان فقد غلط لأنه يحتج بقولهم : حَمل وحُملان وفلق وفُلقان وهذا إنما يحمل على ما كان معتلاً مثله مثل : أخ وإخوان وقد روى أبو زيد : أُخوان، فإلى هذا ذهبوا، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة»[10].

ويقول في نص آخر : «فأما قول الشاعر ــ وهو جرير ــ وإنشاد أهل الكوفة له وهو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلامكم علي إذن حرام

ورواية بعضهم له : أتمضون الديار، فليسا بوجه لما ذكرت لك؛ والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة، أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال : قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير :

«مررتم بالديار ولم تعوجوا
فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة»[11]

إن المبرد نحوي بصري يهمه اطراد القياس، ولا يحفل في سبيل ذلك بالروايات

---

(10) الكامل في اللغة والأدب ج1 ص34-35، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، مكتبة المعارف ــ لبنان.
(11) الكامل في اللغة والأدب ج1 ص22.

الشاذة والضعيفة، ويصرح في خاتمة كلامه أن ما ذهب إليه هو القياس المطرد، يقول «وهذا الذي شرحناه متصل في هذا الباب كله مطرد على القياس»[12].

وحرص المبرد على أن تجري المسائل على نظام مستقيم وقياس مطرد، دفعه إلى إنكار رواية بعض الشواهد والأبيات التي تخالف القياس المطرد.

القياس المطرد عند المبرد أن حرف الإعراب لا يسكن لا في ضرورة الشعر ولا في غيرها، قال امرؤ القيس:

فاليوم أشربْ غيرَ مستحقب إثماً من اللّه ولا واغلِ

بتسكين الفعل «أشرب»، فغير المبرد روايته بقوله: فاليوم أسقي، وغيرها من الشواهد التي جاءت بتسكين حرف الإعراب وغيّر المبرد إنشادها أو روايتها، وقد دفع صنيعُ المبرد هذا ابن جني إلى أن يقول «واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسُه ظلم لا من جعله خصمه وهذا واضح»[13].

2 ـــ والمبرد مع تشدده في القياس، واطراده ومطالبته بعدم الالتفات إلى الشواذ والنوادر، نجده يقيس على القليل والشاذ:

أ ـــ إعمال لكنْ المخففة عند المبرد قياس.

ب ـــ إعمال إنْ النافية عمل ليس يراه قياساً مطرداً.

ج ـــ الجمع بين فاعل نعم وتمييزها قياس مطرد عنده[14].

والنحاة كما نعلم قد توسعوا في القياس واستخدامه، حتى فرضوا على المتكلمين أساليبَ معينة لم يعضدها لا السماع الموثوق ولا السماع النادر والشاذ عن العرب، والمبرد في قياساته هذه يسير على منهج مدرسته التي أشادت صرح القياس وتوسعت في استخدامه وتطبيقه.

(12) المرجع السابق ج1 ص23.

(13) الخصائص ج1 ص75.

(14) المقتضب ج1 ص51، ج2 ص362، ج2 ص150.

3 ـــ والمبرد يهتم بالتعليل للظواهر اللغوية، وبإبراز نظرية العامل، وبالتأويل، والحذف والتقدير في الأساليب.

مثلاً يقول: هذا باب الفاعل، وهو رفع وذلك قولك: قام عبد اللّٰه وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب؛ فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر. إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ، والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به، وذلك لأنه تعدى إليه فعل الفاعل، وإنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ليعرف الفاعل من المفعول به، مع العلة التي ذكرتُ لك.

فإن قال قائل: أنت إذا قلت: قام زيدٌ فليس ها هنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل، فإن الجواب في ذلك أن يقال له: لما وجب أن يكون الفاعل رفعاً في الموضع الذي لا لبس فيه للعلة التي ذكرنا، ولما سنذكره من العلل في مواضعها، فرأيته مع غيره علمتَ أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعاً وحده، وأن المفعول الذي لم تعهده مرفوعاً، وكذلك إذا قلت: لم يقم زيد، ولم ينطلق عبد اللّٰه، وسيقوم أخوك.

فإن قال قائل: إنما رفعت زيداً أولاً لأنه فاعل، فإذا قلت: لم يقم، فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعته؟

قيل له: إن النفي إنما يكون على جهة ما كان موجباً، فإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً، فكذلك إذا قلت: لم يضرب عبد اللّٰه زيداً، علم بهذا اللفظ من ذكرنا أنه ليس بفاعل، ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول[15]...

ويقول: اعلم أن إذن في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء، لأنها تعمل وتلغى كظننت[16].

(15) المرجع السابق ج1 ص8-9.

(16) المقتضب ج2 ص10.

ومن التأويل أن الفعل المضارع ينصب بعد الفاء والواو وأو وحتى واللام المكسورة بأن مضمرة [17].

وهذه الأمور الثلاثة: التعليل والعامل والتأويل، من الأمور البدهية في نحونا العربي القديم والتي قلما خلا منها موضوع أو باب نحوي في كتاب المبرد المقتضب، ولو شئنا الدقة فإن كل أسلوب أو ظاهرة لغوية لا يخلو من التعليل والعامل وأحياناً التأويل.

إن هذه الأصول التي اعتمدها المبرد في دراسة اللغة هي الأصول والمناهج نفسها التي اعتمدتها مدرسته البصرية من قبل على يد من سبقوه أمثال الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي والمازني، وكتاب المقتضب برمته لا يكاد ـــ مع ما قلناه سابقاً ـــ يخرج عن كتاب سيبويه والمحقق الفاضل يثبت هذا في الحواشي التي جعلها على كتاب المبرد، وهذا هو السبب في رأينا في عدم ذيوع كتاب المبرد الذيوع الذي يستحقه، فالناس لم تلمس شيئاً جديداً يخرج عما قاله سيبويه في كتابه حتى يهتموا بدراسة المقتضب والاعتناء به، الناس وجدوا تغيراً في معالجة القضايا، أي إنهم وجدوا فرقاً في أسلوب معالجة القضية اللغوية بين سيبويه والمبرد، ولكنهم لم يجدوا خلافاً في القضية، وقد أصاب كبد الحقيقة الدكتور حسن عون عندما أشار إلى هذه النقطة في عملية معالجة القضايا [18] وإن كنا نخالفه في مسألة الشكل، فمن حيث المنهجية هناك فرق كبير بين الكتابين، الأول وهو كتاب سيبويه يتجه إلى الوصفية، والآخر وهو كتاب المبرد يتجه إلى المعيارية.

وقد كان للقدماء رأي آخر يعللون به السبب الذي لم ينتشر من أجله المقتضب، وهو أن المبرد لما صنف كتابه أخذه عنه ابن الراوندي المشهور بالزندقة وفساد الاعتقاد، وأخذه الناس عن ابن الراوندي وكتبوه، فكأنه عاد على المقتضب شؤم ابن الراوندي فما يكاد ينتفع به [19].

---

(17) المرجع السابق ج2 ص6-7.

(18) تطور الدرس النحوي ص62.

(19) مقدمة المحقق للمقتضب ج1 ص70.

وهذا أمر لا يمكن قبوله لأنه لو صح ما وصلنا الكثير من كتب التراث، ولما ذاعت بيننا وتداولناها، فروايات الكتب التي بين أيدينا تدحض هذا السبب الذي ذكره بعض القدماء لعدم ذيوع وشهرة «المقتضب»، فكم من الكتب التي بين أيدينا قد رواها زنادقة ومجّان.

ونحن نكتفي بهذا القدر من الحديث عن أبي العباس المبرد لأن التزامنا بخطة معينة محددة يجعلنا نقف عند هذا الحد، فنحن لا ندرس له كتاباً من كتبه، ولا نؤرخ لشخصيته إلا من حيث تأثيرها في منهج النحو العربي بين النقض والتقليد، فنرى ماذا صنع هذا العالِم الجليل وقد فعلنا.

الفصل الثاني

أبو إسحاق الزجاج وفلك سيبويه

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، وفي بعض الروايات إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل، توفي سنة 311هـ أو 310هـ ولا نعلم السنة التي ولد فيها على وجه التحديد، إلا أن رواية رويت عنه وهو في فراش الموت تساعدنا على تقريب السنة التي ولد فيها.

حدث أبو العلاء المعري أنه سمع أن الزجاج سئل لما حضرته الوفاة عن سنه، فعقد لسائليه سبعين(1).

فإذا صحت هذه الرواية يكون الزجاج قد ولد سنة 241هـ إذا كانت وفاته سنة 311هـ كما تحدد إحدى الروايات، أو سنة 240هـ إذا كان قد توفي سنة 310هـ كما تحدد غالب الروايات.

وقد لقب الزجاج بهذا اللقب لأنه كان في حداثة سنه يخرط الزجاج، وكان في بداية مدارسته للعربية قد درس النحو الكوفي على أستاذ الكوفة في عصره أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وهو يصرح بهذا إذ قال:

---

(1) معجم الأدباء ج1 ص130.

«كنت في ابتداء أمري قد نظرت في علم الكوفيين، وانقطعت إليه؛ فاستكثرت منه حتى وقع لي أني لم أترك منه شيئاً، وأني قد استغنيت به عن غيره»[(2)].

فهذه الرواية تبين أنه اتجه إلى نحو الكوفة في بداية أمره، غير أنه بعد ذلك اتجه إلى دراسة النحو البصري، وكان هذا من قبيل المصادفة، فعندما وفد المبرد على بغداد، دَسَّ أحمدُ بن يحيى ثعلب إليه تلاميذه ليختبـرُوا علمه وبراعته في العربية، وكان من هؤلاء التلاميذ أبو إسحاق الزجاج، فلما وجد الزجاج من المبرد عقلاً راجحاً وذكاءً متقداً وحسّاً بلاغياً وعلماً غزيراً وقدرةً على الجدل والمناقشة فضل أن يصاحب المبرد، وقال لأصحابه: عودوا إلى الشيخ، أي ثعلب، فلست مفارقاً هذا الرجل، ولا بد من ملازمته، والأخذ عنه، وإن كنا نجد خللاً في هذه الرواية إذا أخضعناها للمنهج التاريخي، فالزجاج تخلى عن ثعلب وفضل أن يدرس على المبرد، هذه حقيقة لا غبار عليها، لكن وفود المبرد على بغداد كان سنة 247هـ ذلك أنه غادر (سر من رأى) بعد أن استدعاه صاحب شرطة بغداد بعيد اغتيال المتوكل سنة 247هـ، ولا بد أن ثعلباً قد أحس بوجود المبرد ومنافسته له بمجرد وصوله إلى بغداد، فليس أبو العباس المبرد بالشخص المغمور، بل إن صيتَه العلمي قد ذاع في الآفاق وانتشر، حتى دعا ذلك المتوكل إلى أن يدعوه من البصرة إلى (سرّ من رأى) سنة 246هـ، فإذا صح هذا فإن صحته لا تتطابق مع الرواية التي تنسب إلى الزجاج وهو في فراش الموت، فقد حدد سنه لسائليه عن طريق الإشارة بسبعين سنة، وقد توفي الزجاج كما أسلفنا سنة 311هـ أو سنة 310هـ مما يعني أنه قد ولد بين سنتي 240 و 241هـ فيكون الزجاج بناء على تاريخ ولادته، وعلى تاريخ وفود المبرد على بغداد قد ناظر المبرد مع من ناظره من تلاميذ ثعلب عندما كانت سنُّه في حدود ست أو سبع سنوات، وهذا أمر يصعب قبولُه على العقل وعلى الحس.

لقد لاحظنا هذا ونحن ندرس شخصية هذا العالم، فأحببنا أن نثير هذه

(2) مجالس العلماء ص164، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء ــ الكويت، 1962م.

الملاحظة في هذا الموضع بالذات، ونحـنُ لا نحقق للزجاج كتاباً ولا ندرس شخصيته مستقلة، وقد يأتي اليوم الذي نتحقق فيه من صدق إحدى هاتين الروايتين؛ روايـةِ وفود المبرد على بغداد، والرواية التي تحدد سـنَّ الزجاج عند وفاته، أو وهو في فراش الموت، ونأخذ على من تصدى لدراسة الزجاج من خلال تحقيق أحد مؤلفاته كيف لم ينتبه إلى هذه النقطة.

الحقيقـةُ الماثلـةُ لدينا أن أبا إسحاق الزجاج قد درس على المبرد، وكان المبردُ لا يعلم مجاناً، وكان لا يأخذ الأجرة على التعليم إلا وفق قدرها، فأراد الزجاج أن يتعلم على المبرد، وأن يبالغ له في الأجرة فتشارط مع المبرد أن يعلمه نظير أن يعطيه الزجاج درهماً في كل يوم، وأن هذا الدرهم يأخذه المبرد من الزجاج إلى أن يفرق بينهما الموت، وكان هذا مبلغاً كبيراً لرجل غلته في اليوم درهم ودانقان، أو درهم ونصف[(3)].

ومن يومها لازم الزجاج المبرد يقرأ عليه كتاب سيبويه حتى حذقه، وحلل مسائله العويصة الدقيقة، ولذلك كان المبرد إذا جاءه أحد ليأخذ عنه كتاب سيبويه أشار إلى الزجاج، وعندما يطلب منه أستاذ لتعليم الأولاد يشير إلى الزجاج، ويوصي باتخاذه معلماً وأستاذاً؛ وعندما أراد المعتضد الخليفة العباسي أن يفسر له كتاب (إصلاح المنطق أو النطق) لصاحبه محبرة النديم أبي جعفر محمد بن يحيى بن أبي عباد أشار المبرد إلى الزجاج، فالمبرد قد أصبح مقتنعاً بالزجاج قناعة الأستاذ بتلميـذه النجيب، وكانت هذه القناعة أشبه بتوصية من أستاذ من أجل طالب جامعي درس عليه وتتلمذ له، ليكون معيداً.

وقد خالط الزجاج الخلفاء والوزراء، فخالط المعتضد الخليفة العباسي، ووزيره عبيد الله بن سليمان، فالقاسم بن عبيد الله الذي حل في الوزارة محل أبيه، وقد مكنه الاختلاط بهؤلاء من تكوين ثروة، وأن يكون واسع الرزق؛ وهو أمر من الناحية المادية يعود بالنفع على من كان مثل الزجاج، فقد صرف همته إلى العلم يدقق المسائل، ويحلل

(3) معجم الأدباء ج1 ص131.

الأشياء برؤية العالم الثاقب ، وهذه نماذج من آرائه ليست كلها ولا جلها ، وإنما هي أقل من القليل وضعناها أمام القارئ :

1 ـــ وقع خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة ، في أيهما أصل الاشتقاق ، هل هو الفعل أو المصدر ؟ فقال أهل الكوفة : إنه الفعل والمصدر مأخوذ منه ، والفعل سابق له وهو ثانٍ بعده ، وقال أهل البصرة : الفعل مأخوذ من المصدر ، والمصدر سابق له فهو اسم الفعل[4] .

وقد استدل أهل البصرة على صحة مذهبهم بعدة أدلة ، منها هذا الدليل الذي ينسب إلى الزجاج .

قال أبو القاسم الزجاجي « دليل آخر للبصريين كان شيخنا أبو إسحاق الزجاج رحمه الله يستدل به ، قال : لو كان المصدر بعد الفعل ، وكان مأخوذاً من الفعل لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه ، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل العبودية والرجولية والبنوة والأمومة والأموة ، وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من المصادر التي لم تؤخذ من الأفعال ، ورأينا في كلامها أيضاً مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها نحو الكرامة والعطاء ، وما أشبه ذلك ؛ علمنا أنه ليست الأفعال أصولاً للمصادر إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال ، وعلمنا أن المصادر هي الأصول ، فمنها ما أخذ منه فعل ، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل ، وهذا بين واضح »[5] .

2 ـــ كان أبو إسحاق الزجاج يعلل لعدم استخدامنا مثل هذا التعبير : ما زال زيد إلا قائماً ، بأن نفي النفي إثبات ، قال ابن جني « وأما طريق صناعة الإعراب في

(4) الإيضاح في علل النحو ص56 ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ـــ بيروت ، ط4 1982م .
(5) الإيضاح في علل النحو ص58-59 .

مثله فقول أبي إسحاق في ذكر العلة التي امتنع لها أن يقولوا: ما زال زيد إلا قائماً، نفي، ونفي النفي إيجاب »[6].

3 ـــ كان الزجاج يذهب إلى أن المفعول لأجله مثل: ضربته تأديباً، إنما هو المفعول المطلق لبيان النوع، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له، كما في المثال السابق: ضربته تأديباً، فإن معناه: أدبته بالضرب، والتأديب مجمل والضرب بيان له؛ فكأنك قلت: أدبته بالضرب تأديباً، ويصح أن يقال: الضرب هو التأديب، فصار مثل: ضربت ضرباً، في كون مضمون العامل هو المعمول[7].

4 ـــ العامل عند جمهور النحاة في المفعول معه هو الفعل أو ما في معناه بتوسط واو المعية، وقد خالفهم الزجاج في ذلك فقال: إن المفعول معه منصوب بإضمار فعل بعد الواو نقول مثلاً: جاء البرد والطيالسة، فالمفعول معه في هذا المثال وهو الطيالسة منصوب عند الزجاج بفعل مضمر بعد الواو تقديره: جاء البرد ولابس الطيالسة، أو صاحب الطيالسة، وكذلك في غير هذا المثال[8].

إلى غير ذلك من الآراء التي تطفح بها كتب النحو العربي، وكتب الأخبار والمجالس. ها هو ذا يدافع عن سيبويه في مجلس عند ثعلب، عندما استفزه أبو موسى الحامض دفاعاً ينم عن بصيرة وروية وعن حس ثاقب باللغة، في هذا المجلس يأخذ على ثعلب في كتابه المسمى بـ (الفصيح) في عشرة مواضع، حتى إن ثعلباً سئم هذا الكتاب فيما بعد، وأنكر أن يكون هذا الكتاب من صنعه، وبرغم أن هناك من العلماء من انتصر لثعلب فيما بعد، إلا أن حجج الزجاج تدل على سعة علمه وإحاطته باللغة والنحو[9].

---

(6) الخصائص ج3 ص241.
(7) شرح الرضي على الكافية ج1 ص508.
(8) المرجع السابق ج1 ص518.
(9) معجم الأدباء ج1 ص137-143.

ومع هذا كله فشخصية سيبويه وطغيانها واضحة على الزجاج، كما كانت واضحة على أستاذه المبرد.

وللزجاج عدة مؤلفات ومصنفات تذكرها كتب التراجم منها: كتاب ما فسره من جامع المنطق، معاني القرآن، الاشتقاق، القوافي، العروض، الفرق، خلق الإنسان، خلق الفرس، مختصر نحو، كتاب فعلت وأفعلت، ما ينصرف وما لا ينصرف، شرح أبيات سيبويه وغيرها [10].

وواضح من خلال ما استعرضناه من هذه المؤلفات سعة علم هذا الرجل، وامتلاكه لمادة غزيرة من اللغة والنحو، إلا أنه مع هذا كله لم يخرج عن فلك سيبويه، ولا يعيبه تأثره بسيبويه، فسيبويه تُرسمت خطاه حتى يومنا هذا لجهده العظيم في النحو العربي، إلا أن قضية المنهجية في النحو العربي خسرت الكثير بهذا التأثر.

للزجاج آراؤه الخاصة التي تجعل منه شخصية مستقلة تؤهله أن يقوم بدوره في منهجة النحو العربي، لكنه كان كغيره يشقق المسائل ويفرعها ويعلل لها، فلو أن هؤلاء النحاة العلماء الذين جاءوا بعد سيبويه قاموا بجهد سيبويه في التجديد والابتكار في أصول المسائل لا فروعها، لكانت لنا منهجية في النحو العربي نفخر بها ونباهي الأمم بها؛ ومع هذا فإن ما قام به أسلافنا يستحق أن نباهي به الأمم. غير أن الاحتذاءَ والتقليد الذي كان من الزجاج، كما كان من غيره، قد قلل من إيجابيات هذا الصرح الشامخ «النحو العربي».

في كتاب (ما ينصرف وما لا ينصرف) ــ الذي قامت بتحقيقه السيدة هدى قراعة، وهو من مؤلفات الزجاج ــ إشارات كثيرة إلى سيبويه، ليس معيباً أن يشار إلى سيبويه لكن موضوع (ما ينصرف وما لا ينصرف) ماذا أضاف إليه العلماء بعد سيبويه؟ ماذا أضافوا إلى أصول هذا الباب؟ قد يفضلون رأياً رآه سيبويه أو يرفضون رأياً قاله سيبويه، وقد يفضلون رأياً على رأي، قد يأتون بلفظة جديدة ولكن أصول هذا الباب ما زالت كما قررها سيبويه، وما زال ذكر سيبويه متردداً، ولكن ماذا فعل

(10) الفهرست ص97.

هؤلاء العلماء بالأصول، أما كان ينبغي أن نبحث في هذه الأصول، أما كان ينبغي أن نبحث عن منهجية متجددة، لا يصح في العلم أن نردد قول القائل:

لم يدعْ مَن مضى للذي قد غبر فضلَ علم سوى أخذه بالأثر

إننا لو فعلنا هذا لتوقفت الحياة.

انظرَ إلى كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ثم انظر إلى الهوامش التي وضعتها المحققة لتجد أن جهد سيبويه ما زال ماثلاً في كتاب الزجاج كما في كتب غيره.

ونحن نحيلك إلى هذا الكتاب لتنظر بأم عينك إلى الشواهد التي ذكرها الزجاج في هذا الكتاب، لقد استشهد الزجاج في كتابه هذا بثلاثة وسبعين شاهداً شعرياً لم تخرج عن شواهد سيبويه في هذا الباب ـــ باب ما ينصرف وما لا ينصرف ـــ إلا في ثمانية شواهد هي:

1 ـــ جاءت به عنس من الشام تلق.

2 ـــ فإن تريني في المسير والعلة.
قاربت أمشي الفنجلي والعقولة
وتارة أنبث نبثاً نقثله

3 ـــ قديدِمة التجريب والحلم إنني أرى غفلاتِ العيش قبل التجارب

4 ـــ إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

ولفظة حذام قد وردت عند سيبويه، غير أنه لم يستشهد عليها بهذا البيت.

5 ـــ وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا للذي
يريد به العلاء فيصطفيه لأقرب أقربيهِ وللقصي

6 ـــ كاللذ تزبى زبية فاصطيدا.

7 ـــ نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا.

8 ــ وقفنـا فقلنـا إيـه عن أم سالم   ومـا بـال تكـليم الديار البلاقـع[11]

ولو راجعت فهرس الموضوعات في كتاب أبي إسحاق الزجاج وقارنته بما جاء في كتاب سيبويه في هذا الباب، لوجدت أن الفهارس في هذين الكتابين تكاد تكون متطابقة في باب ما ينصرف وما لا ينصرف.

ولك أن تتأمل ثنايا هذا الكتاب لتجد أن الزجاج ينقل نصوص كتاب سيبويه في هذا الباب بحذافيرها، ولا يغير سوى ألفاظ بسيطة لا تفيدنا شيئاً في أصول وفروع هذا الباب، وأحياناً ينقل بتصرف، وعلى أية حال فهذا الكتاب الذي وضعه الزجاج أشبه بتلخيص لباب ما ينصرف وما لا ينصرف في كتاب سيبويه، فالزجاج في هذا الكتاب هو سيبويه متأخراً من الناحية الزمنية.

أكرر ولا تمل تكراري ليس الأخذ عن سيبويه جريمة علمية، لكن عدم التجديد في الأصول كما فعل سيبويه هو ركود في المنهج، وهذه الأطروحة إنما تعالج قضية المنهج في أبعادها التاريخية.

---

(11) ما ينصرف وما لا ينصرف ص109,106,83,75,70,18,15، إبراهيم بن محمد الزجاج، تحقيق: هدى قراعة، مطبعة الأهرام التجارية 1971م، الكتاب ج3 ص193-334 باب «ما ينصرف وما لا ينصرف».

الفصل الثالث

أبو علي الفارسي ومنهجه في القياس

هو أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ولد سنة 288هـ بفسا، ولذا ينسب إليها أحياناً في بعض المراجع وكتب التراجم فيقال: أبو علي الفسوي، وفسا هذه من أعمال فارس، وهو فارسي الأب عربي الأم أو الخؤولة فأمه سدوسية من شيبان.

قدم أبو علي الفارسي على بغداد سنة 307هـ، وبها أقام وتلقى علومه النحوية على أشهر الأساتذة في ذلك الوقت، من أمثال أبي إسحاق الزجاج وأبي بكر السراج، وأبي بكر بن الخياط، وأبي بكر ميرمان.

ثم انتقل إلى حلب سنة 341هـ حيث لازم سيف الدولة الحمداني، وعند سيف الدولة التقى بالشاعر أبي الطيب المتنبي فجرت بينهما مذاكرة ومسائل ومدارسة.

وأبو علي الفارسي علم من أعلام منهجية النحو العربي، ولا بد لأي باحث يود دراسة النحو العربي في هذه المرحلة من أن يمر بأبي علي الفارسي، فقد وصفته المصادر التي بين أيدينا أوصافاً تدل على مكانته العلمية، فابن خلكان يصفه بأنه: إمام وقته[1]. وياقوت الحموي في معجم الأدباء يصفه: بأنه أوحد زمانه [2] وأعماله شاهدة

(1) وفيات الأعيان ج1 ص361.

(2) معجم الأدباء ج7 ص232.

عليه وعلى منزلته العلمية، فالكتب التي تنسب إليه تدل على غزارة علمه، والتزامه بالبحث والمدارسة.

وبعد ملازمته لسيف الدولة الحمداني انتقل إلى ملازمة عضد الدولة بن بويه، وله يهدي كتاب (الإيضاح والتكملة)، وقد عمل أبو علي كتاب الإيضاح وتكملته لعضد الدولة بخاصة، وكان عضد الدولة يفخر بكونه من تلاميذ أبي علي الفارسي فيقول: أنا غلام أبي علي النحوي في النحو.

وبعيداً عما قيل حول أبي علي الفارسي من كونه قد فاق المبرد، وأنه ليس بعد سيبويه سوى أبي علي الفارسي، بعيداً عن هذه الأقوال التي لا تخلو من التعميم المخل والمتجني على الحقيقة العلمية، نقول: لقد كان أبو علي الفارسي نقطة في اتجاه التعليل والقياس في النحو العربي، فجميع أجوبته ومدارسته إنما تعتمد على القياس والتعليل.

كتبه ومؤلفاته متعددة وقد امتاز أبو علي الفارسي بميزة شكلية، وهو أنه يسمي كتبه بالمواضع التي يقيم فيها والتي صنف فيها هذه المؤلفات، فمن كتبه: المسائل البصرية، نسبة إلى البصرة، والبغداديات نسبة إلى بغداد، والقصريات نسبة إلى قصر ابن هبيرة بنواحي الكوفة، والعسكريات نسبة إلى عسكر مكرم، والشيرازيات نسبة إلى شيراز، والدمشقيات نسبة إلى دمشق، والحلبيات نسبة إلى حلب، وهي ميزة شكلية فهي لا تضيف شيئاً كبيراً في تطور الدرس النحوي، لكنها مع ذلك تساعد من أراد أن يتتبع حياة أبي علي الفارسي من الناحية الفكرية، فهذه الأماكن التي سمى بها بعضَ مؤلفاته وكتبه تعبر عن تنقلاته، ولا شك أنَّ تنقلاتِه لم تتم في يوم واحد لكنها أخذت سنوات وسنوات.

وله مصنفات غيرها مثل: الحجة في القراءات السبع، والإيضاح العضدي والتكملة، وغيرها.

ولأبي علي الفارسي تلاميذ لهم ذكر في تطور درس النحو العربي، بل إن منهم من

لا يغفل ذكره كأبي الفتح عثمان بن جني، ومن تلاميذ الفارسي علي بن عيسى الربعي، وأبو طالب العبدي اللذان يتردد ذكرهما في شرح الرضي على الكافية.

وقد توفي أبو علي الفارسي سنة 377هـ بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي والتنقل في ديار الإسلام.

في كتاب (التكملة) وهو الجزء الثاني من (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي، والذي قام بتحقيقه الدكتور حسن شاذلي فرهود، يتضح الحصرُ المنطقي للأشياء والولع بالتقسيمات والتفريعات عند أبي علي الفارسي.

يقول في أوّل نص خطته يداه في هذا الكتاب:

«لا يخلو الساكنان إذا التقيا من أن يكونا في كلمة واحدة أو كلمتين، فإن كانا في كلمة واحدة فلا يخلو من أن يكون الحرفان مثلين أو غير مثلين، فإن كانا مثلين فإن الساكنين يلتقيان في الكلمة على قول بني تميم وغيرها من العرب، إلا أهل الحجاز فإنهم يظهرون التضعيف، وذلك في الجزم والوقف قولهم: لم يردّ ولم يفرّ ولا تعضّ فأدغموا هذا النحو لأنهم شبهوه بالمعرب نحو: يرد، ويفر، ويعض وكل العرب تدغم المعرب .... إلخ النص[3].

وأنت لا تستغرب ما تراه فأبو علي الفارسي يعتد بالقياس والمنطق، وهو لا يعتمد على الظاهرة اللغوية بقدر ما يعتمد على تقعيد القواعد وإعداد القوالب الجاهزة ليستخدمها المتكلم، وكأن اللغةَ الراقيةَ عند أبي علي الفارسي أشبه بالصناعة، ولا تستغرب عندما تسمع بعض القدماء وهم يقولون: صناعة النحو، فالنحو بهذا الشكل لا بد أن يكون صناعة.

ومما يكمل شخصية الفارسي الفكرية أنه كان معتزلياً يتبع آراء هذه الفرقة التي ظهرت في تاريخنا العربي الإسلامي، وهي فرقةٌ دينيةٌ تعتمد على العقل والنظر وعلم الكلام

(3) التكملة ص5، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، نشر عمادة شئون المكتبات جامعة الرياض، 1981م.

أكثـرَ من اعتمادها على النقل والسماع، في تدعيم آرائها والردِّ على خصومها من الفرق الدينية الأخرى، ومن أهل الديانات المخالفة للإسلام.

والفصـلُ بين الأشياء غير محمود ولا يمكنُـنا إقراره، فلا يمكننا أن نطلب من رجل معتزلي يعلي من شأن العقل أن يهتم بالرواية والنقل، وأن نقولَ له: لماذا لا تجعل الرواية هي عمادُك ومرتكزك فيـمَ تقول؟ العقل عند المعتزلي مقدس وهو فوق كل شيء عنده، ولا يترك عقله إلا مع النقل الصحيح، وحتى النقل الصحيح إن عارض مبدأه، فإنه يلجأ إلى تأويله أو تحريفه، والتأويلُ ديدن أبي علي الفارسي وطابعُـه، فعندما سأله عضد الدولة بن بويه وهما يسيران بشيراز: بم انتصب المستثنى في قولنا: قام القومُ إلا زيداً؟ أجاب أبو علي الفارسي: نصب بفعل محذوف تقديره: استثني زيداً، ولكن عضد الدولة استخدم عقله وقال: ولم لا يكون مرفوعاً ويكون التقدير في المثال السابق: «قام القوم إلا زيداً» إلا زيـدٌ، على تقدير فعل محذوف يعمل الرفع في زيد وهو: امتنع زيد، فرد عليه أبو علي الفارسي: هذا جواب ميداني.

ويقال إنه عندما رجع إلى منزله أعد مسائـلَ فيها مثل هذه الظاهرة التي جعلت المستثنى منصوباً، والمنقول عن أبي علي الفارسي في كتاب الإيضاح أن المستثنى انتصب بالفعل المتقدم بتقوية «إلا»، فـ «إلا» قـوّت الفعل في قولنا: قام القوم إلا زيداً، وأهلته أن ينصـبَ زيداً [4]، وهو كلام جدلي لا علاقة له باللغة فيما نرى ونعلم.

وأبو علي الفارسي يتوسع في القياس توسعاً ينسب إليه ويعرف به، وهو بهذا يخطو خطوة لم يسبقه إليها أحد، فهو يعتز بالقياس ويقدمه على القراءة الصحيحة.

المشهور في قراءة حمزة أنه عندما يقف على مثل: لفظة «جزء» فإنه يحذف الهمزة وينقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها وهو ما يسمى في عرف رواة القراءة: الوقف بالنقل.

قال أبو علي: فإن وقف بالجر والرفع أسكن الزاي في اللغة الشائعة فقال: هذا

(4) وفيات الأعيان ج1 ص362.

جز ومررت بجز، وإن كان ممن يقول: هذا فرجّ فثقل لزمه أن يثقل الحرف الذي ألقى عليه حركة الهمزة، فإذا عضد هذا القياس أن يكون الكتاب عليه، جمع إليه موافقة الكتاب، وإنما جاء الكتابُ فيما نرى على هذا القياس(5).

وهذه العبارة الأخيرة «وإنما جاء الكتاب فيما نرى على هذا القياس» موحية بأن القرآن الكريم قد جاء وفق مقاييس أبي علي الفارسي وغيره من النحاة، لقد قرأ حمزة وهو من القراء المشهورين، وهي قراءة النبي ﷺ بهذه الكيفية؛ فكان المفترض من أبي علي وغيره من النحاة أن يضعوا قواعدهم وفق هذه القراءة الصحيحة فهي في لغة العرب متينة وأصح من تخريجاتهم وتأويلاتهم.

ويبدو التعسـفُ في نص أبي علي الفارسي عندما يشير إلى الوقف على لفظة «جزء» وهي مجرورة في قراءة حمزة، مع العلم أن هذه اللفظة لم ترد في القرآن الكريم مجرورة البتة، وإنما جاءت مرفوعة في آية وهي قوله تعالى ﴿لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزءٌ مقسوم﴾(6) وجاءت منصوبة في آيتين وهما قوله تعالى ﴿ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً﴾(7) وقوله تعالى ﴿وجعلوا له من عباده جزءاً﴾(8).

ونجد أبا علي الفارسي في موضع آخر من كتابه الحجة في القراءات السبع يلجأ إلى النقل فيقدمه، أو يعتذر للقراءة بكون القراءة لا تجري على مقاييس العربية، وهذا يخفف قليلاً من غلو أبي علي الفارسي في القياس.

مثلاً كان حمزة يميل فعل الإحياء إذا كان منسوقاً بالواو مثل قوله تعالى ﴿وأنه

(5) أبو علي الفارسي ص226-227، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة نهضة مصر ــ القاهرة، النشر في القراءات العشر ج1 ص432-482، محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى.
(6) الحجر 44.
(7) البقرة 260.
(8) الزخرف 15.

هو أمات وأحيا﴾ [9] واختص الكسائي دون حمزة وخلف بإمالة فعل الإحياء إذا كان منسوقاً بالفاء أو لم يكن منسوقاً [10] .

فقال أبو علي الفارسي عن قراءة حمزة : ولعل حمزة اتبع في ذلك أثراً ، لأن القراءة ليست موقوفة على مقاييس العربية دون اتباع الأثر فيها [11] .

لقد أورد أبو علي الفارسي هذا الكلام في كتابه (الحجة) ونظراً لعدم توفره بين أيدينا ، فإننا قد نقلنا هذه النصوص عن كتاب (أبو علي الفارسي) .

وقد كانت بين القراء وكتاب أبي علي هذا جفوة كما قال ابـن جنـي في (المحتسب) ، إذ كان كتاباً في النحو أكثر من كونه كتاباً في القراءات ، أبو علي الفارسي رجـل يحلل ويعلل كل شيء فهو عندما يتحدث عن القراءة إنما يحاول أن يخضعها لمقاييس العربية التي هي أحاجيـجُ في المنطق معتمدة عليه ومستقاة منه ، أما صنيع ابن جني في كتابه (المحتسب) فقد كان صنيع العالم المواثم بين القراءة والقياس دون أن يغض من القراءة الصحيحة ، وكان كتابه في القراءات الشاذة .

ولع أبي علي بالقياس والعلل أذهلت تلميذه ابن جني ، فحاول أن يتحدث عن هذا الولع مقرباً له في الذهن عندما حدده بالكمية قال ابن جني : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا [12] .

أبو علي الفارسي كان القياس همه وشغله ، ولم تكن تعنيه الرواية كثيراً ، ينقل عنه تلميذه ابن جني ما نصه :

« قال لي أبو علي رحمه الله بحلب سنة ست وأربعين : أخطـئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطـئ في واحدة من القياس »[13] .

(9) النجم 44 .

(10) النشر ج2 ص37 .

(11) أبو علي الفارسي ص226 .

(12) الخصائص ج1 ص208 .

(13) المرجع السابق ج2 ص88 .

ليت شعري وهل اللغةُ الصحيحة إلا سماع أكيد، ورواية موثقة وهل القياس سوى فرع يقاس على ما سمع من كلام العرب، فماذا تجدي خمسون مسألة في القياس أمام مائتي مسألة في السماع، روايتها صحيحيةٌ موثقةٌ.

غير أن اتجاه أبي علي للقياس لا يمكن أن ننظر إليه نظرة سلبية في كل الأحوال، فأبو علي الفارسي فيما يبدو لي كان من أول العلماء الذين أوحوا بفكرة وجود المجامع اللغوية، فهو من المرددين وبإصرار لمقولة: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وهو يجيز أن تقاس الضرورات في عصره على الضرورات التي أبيحت قبلَه، فما اعتبره العرب ضرورة في الشعر ينبغي أن يكون ضرورة مستمرةً، دونما تقييدها بعصر معين، وما اعتبره العرب من الضروراتِ حسناً ينبغي أن يعتبر ضرورة حسنة، وما اعتبروه من الضرورات قبيحاً ينبغي أن يكونَ ضرورة قبيحة.

قال ابن جني في باب «هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً؟»: سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورَنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرَنا على شعرِهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندَهم فليكنْ من أقبحها عندَنا وما بين ذلك بين ذلك[14].

ومما يؤكدُ ما سبق أن قلنا من أن أبا علي قد أوحى بفكرة المجامع اللغوية؛ نص وجدناه في الخصائص يؤكد أن أبا علي بمذهبه في القياس المتفرد قد خطا خطوة أخرى في تدعيم هذه الفكرة، أعني فكرة المجامع اللغوية، فقد دعا أبو علي الفارسي إلى استخدام التعريب، ونحن وإن لم نجد هذا صراحة في النص فإنما بسبب اختلاف المصطلحاتِ بين العصور، لكنك إذا قرأت النص أيقنتَ أن الرجل يدعو إلى التعريب.

---

(14) الخصائص ج1 ص324.

« قال أبو علي وقت قراءة كتاب أبي عثمان : لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفة لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : أخرججُ أكرم من دخلل ، وضربب زيد عمراً ، ومررت برجلٍ ضربب وَكرمم ونحو ذلك ، قلت له : أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذن من كلامهم ، قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنانُ فتجعله من كلام العرب ، وإن لم تكن العرب تكلمت به ، هكذا قال ، فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولاً على كلامها ومنسوباً إلى لغتها »[15] .

وننقل عن أبي علي الفارسي ما ندعم به فكرتنا التي قلناها ، وهي : إن أبا علي الفارسي قد دعا إلى التعريب ، وما ننقله عن أبي علي إنما هو منقول على العربِ الأقحاح :

« قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة ، كما تشتق من أصول كلامها قال رؤبة :

هل ينجيني حلف سختيت
أو فضة أو ذهب أو كبريت

قال : فسختيت من السخت كزحليل من الزحل .

وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال : درهمت الخبازي أي صارت كالدرهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي ، وحكى أبو زيد : رجل مدرهَم قال : ولم يقولوا منه : درهم إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف ولهذا أشباه »[16] .

فما يقوله أبو علي الفارسي في هذه النصوص التي نقلناها هو ما تفعله مجامعنا في هذا العصر ، فهي تعد قوائم من المعاني والاستعمالات التي ينبغي استعمالها ؛ وهي

---

(15) المرجع السابق ج1 ص358-359 .

(16) الخصائص ج3 ص357-358 .

تقدمها ليستأنس بها الأدباء والعلماء والمدرسون ولتوضع في المناهج وفي سائر الأشياء التي تحتاج إلى لغة صحيحة، ولمن شاء من القائمين بأمر المجامع اللغوية أن يحتج بأنه في هذا إنما يترسم خُطا عالم فذ وشخصية تراثية مهمة، كان له مذهب متفرد في القياس لا يشك أحد في متانة علمه ورسوخ قدمه في علوم اللغة والنحو وهو أبو علي الفارسي.

الفصل الرابع

أبو الفتح عثمان بن جني وآراؤه المتفردة

هو أبو الفتح عثمان بن جني، لا يعرف شيء عن اسمه سوى هذا، ولا يعرف شيء عن نسبه سوى أن أباه كان مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي.

ولد ابن جني بالموصل إحدى مدن العراق، والمصادر التي تؤرخ لحياة ابن جني تجمع على أنه قد ولد قبل سنة 330هـ وهي تضطرب في تحديد السنة، لكن خلاصة هذه الآراء تحدد مولد ابن جني ما بين سنة 320هـ وسنة 322هـ[1].

نشأ ابن جني بالموصل، والموصل مدينة عراقية عريقة في العروبة وفي علم العربية، فقد نزلها الأزد سنة 20هـ، وعرفت بها علوم العربية مبكراً، وممن نقل إليها علم العربية مبكراً مسلمة بن عبد الله الفهري، وكان أستاذاً لجعفر بن أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي الثاني، وقد أخذ مسلمة علوم العربية واللغة عن خاله عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 117هـ.

ونحن لا نكاد نعرف أستاذاً لابن جني من أهل الموصل العلماء، إلا ما يذكر من أمر رجل يقال له: أحمد بن محمد الموصلي الشافعي، فقد ذكرت رواية أنه كان أستاذاً

(1) مقدمة محقق الخصائص ج1 ص9-10، الفهرست لابن النديم ص134، معجم الأدباء ج12 ص83، وفيات الأعيان ج2 ص412.

لابن جني، غير أن محقق كتاب الخصائص قد بحث كما يقول طويلاً عن هذا الرجل في طبقات الشافعية فلم يظفر له بذكر[2].

وقد جرى ذكر لهذا الشيخ في كتاب بغية الوعاة، قال السيوطي عن هذا الرجل إنه كان إماماً في النحو فقيهاً فاضلاً عارفاً بمذهب الشافعي، قرأ عليه ابن جني وأقام ببغداد وكانت له حلقة بجامع المنصور[3].

غير أن هذا الشيخ لا توجد له مصنفات في النحو أو آراء مبثوثة في كتب النحو فيما نعلم، حتى يمكننا أن نحدد بدايات ابن جني العلمية، فلا مناص أن نقول: إن أبا علي الفارسي كان هو الأستاذ الذي أثر على ابن جني وصبغه بصبغته القائمة على القياس في اللغة وانتزاع العلل وتخريج الأسباب.

وقد تم لقاء ابن جني بأبي علي الفارسي سنة 337هـ، كان ابن جني يقعد للتدريس فمر به أبو علي الفارسي، فلما استمع إلى ابن جني قال له: تزببت وأنت حصرم.

المفهوم العام لهذه العبارة هو أن ابن جني قد قعد للتدريس ولما ينضج بعد، ويصقل نفسه وتتضح شخصيته العلمية، سأل عنه ابن جني، فقيل له: إن هذا هو أبو علي الفارسي، فلازمه ابن جني أربعين سنة يأخذ عنه ويحاوره، ولا يشذ عن تحديد السنة التي تم فيها اللقاء بين أبي علي وبين ابن جني وهي (337هـ) إلا صاحب وفيات الأعيان الذي يقول:

«قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي... وفارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز به شيخه أبو علي فرآه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه، فقال له: تزببت وأنت حصرم، فترك حلقته وتبعه ولازمه حتى تمهر[4].

(2) مقدمة الخصائص ج1 ص10.

(3) بغية الوعاة ص170.

(4) وفيات الأعيان ج1 ص410.

وجه الشذوذ في رأي، إذا كان مقصد صاحب الوفيات أن ابن جني قد التقى بأبي علي الفارسي قبل سنة 337هـ، ومحقق الخصائص علي النجار يرجح أن أبا علي الفارسي ربما يكون قد مر بالموصل سنة 337هـ عندما غزاها معز الدولة بن بويه، فربما يكون قد التقى به ابن جني، فابن جني ما كان خامل الذكر، فربما يكون قد التقى بأبي علي الفارسي إلا أنه كان لقاء عابراً وعاماً، هذا ما تقتضيه طبيعة الأشياء، فأبو علي كان قادماً مع جيش يغزو الموصل يحل بحلوله ويرتحل بارتحاله، ورجل هذا شأنه ما كان له ليقعد للدرس على فرض أن أبا علي قد قدم مع الجيش إلى الموصل.

وابن جني يحدثنا أنه قد التقى بأبي علي الفارسي في الموصل سنة 341هـ على أن الإشكال قائم في تحديد السنة التي التقى فيها ابن جني بأبي علي الفارسي فإذا كانت الروايات التي بين أيدينا تكاد تجمع على أن ابن جني قد التقى بأبي علي سنة 337هـ فابن جني نفسه يحدد في نص ذكره في المحتسب أنه قد التقى بأستاذه في الموصل سنة 341هـ[5].

ورأينا في هذا الأمر أن المصادر التي ترجمت لابن جني عندما وجدت أن مصاحبة أبي الفتح لأبي علي كانت أربعين سنة قد حسبوها على هذا الشكل، أبو علي الفارسي توفي سنة 377هـ، فإذا طرحنا أربعين من 377 تكون سنة اللقاء 337 وما دام ابن جني قد حدد سنة اللقاء بسنة 341هـ في النص المنقول عنه من كتاب المحتسب فلا مناص من هذا التحديد، فإن قال قائل لكن هذا التحديد يعني أن مدة مصاحبة ابن جني لأبي علي كانت خمساً وثلاثين سنة، ولم تكن أربعين، نقول: إن هذا الأمر قد يتوسع فيه، فخمس وثلاثون سنة قد ترتفع إلى أربعين سنة، وهو أمر معتاد في كلام الناس.

عادت مصاحبة ابن جني للفارسي بالنفع العميم على العربية ودارسيها، فابن جني لم يكن مجرد تلميذ يحفظ الأشياء، وإنما هو رجل يحلل ويدقق ويسمي الأشياء بمسمياتها، ينقلُ لنا آراء أبي علي الفارسي، فما كان حسناً من وجهة نظره قبله، وما كان مردوداً من وجهة

(5) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ج1 ص186، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار د. عبد الفتاح شلبي، إحياء التراث الإسلامي ــ القاهرة 1386هـ.

نظره رذه، لكن بروح التلميذ الوفي لأستاذ أثر في ابن جني كما أثر في غيره، وقد أتاحت مصاحبةُ ابن جني لأبي علي الفارسي أن يتنقل معه في بلاط الملوك والأمراء، فقد قدم مع أستاذه على حلب وافداً على سيف الدولة، وقد أتاح له هذا أن يلتقي بالشاعر المتنبي، وقد كانت بينهما علاقات ود وصلات جمعت بينهما، كان أساسها إعجاب ابن جني بشعر المتنبي وإعجاب المتنبي بعلم ابن جني، وبلغ من اهتمام ابن جني بشعر المتنبي أن قام بشرحه مرتين، وكان المتنبي يقول في ابن جني: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس.

توفي ابن جني سنة 392هـ تجمع المصادر على تحديد سنة وفاته، إلا ما كان من ابن الأثير الذي جعلها 393هـ[6].

قلنا: إن والد ابن جني كان مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي، وهذا أمر لا يعني العلم في شيء، ولكن في مجتمع يقوم على العصبية، فلا بد أن ابن جني كان في بعض الحين يتضايق من هذا الأمر غاية الضيق، فالمجتمع الذي عاش فيه ابن جني لم يكن يعيش وفق تعاليم الإسلام الحنيف من هذه الناحية أقصد العصبية، وهذا ما دفع ابن جني أن يتحدث عن هذا الأمر في شعره ويثبت أن نسبه في الورى ــ أي الخلق ــ هو العلم، يقول:

فإن أصبح بلا نسب ... فعلمي في الورى نسبي

بل نجده يفخر بنسبه إلى القياصرة فهو رومي، والروم قد تطلق على اليونان عند العرب، وهؤلاء منهم قياصرة بيزنطة الامبراطورية الرومانية الشرقية، ولا نعلم عندما ينسب نفسه إلى القياصرة هل كان من أحفاد القياصرة، أو أنها قرابة الدم واللحمة، يقول:

على أنبي أؤول إلى ... قروم سادةٍ نجب
قياصرة إذا نطقوا ... أرمَّ الدهر ذو الخطب
أولاك دعا النبي لهم ... كفى شرفا دعاءُ نبي[7]

(6) مقدمة الخصائص ج1 ص57.

(7) وفيات الأعيان ج2 ص410-411.

ونحن إذا تتبعنا حياة ابن جني نجده إنساناً رقيقاً يكن الود لأصحابه، يرعى مودتهم، يقول لصديق له معاتباً، وكان ابن جني كما تصفه الكتب أعور:

صدودك عني ولا ذنب لي يدلُ على نية فاسدة
فقد وحياتك مما بكيت خشيت على عيني الواحدة
ولولا مخافة ألا أراك لما كان في تركها فائدة (8)

فهذه الأبيات تنبئ عن شخصية رقيقة متعطفة تحفظ الود لأصحابها؛ وابن جني رجل صحيح الدين قوي العقيدة لا يميل كشأن العلماء إلى كثرة المزاح والثرثرة.

ابن جني اللغوي

نستطيع أن نوجد لحمة قوية بين ابن جني وسيبويه، هذه اللحمة لا نصنعها وإنما نكتشفها من خلال تراجم العلماء، فأبو علي الفارسي الذي قرأ عليه ابن جني وتبعه مدة أربعين سنة، كان من أبرز من قرأ عليهم وتلمذ لهم ابن السراج والزجاج، ولا يخفى ما بين هؤلاء والمبرد من صلات علمية وشخصية، فقد كان الزجاج مثلاً من أصحاب ثعلب، ثم انصرف عنه إلى التلمذة والقراءة على المبرد، وكان من أبرز من قرأ عليهم أبو العباس المبرد وتأسى بهم المازني والجرمي، وقد أخذ المازني والجرمي كتابَ سيبويه عن أبي الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وكان الأخفشُ من أبرز تلاميذ سيبويه وهو الذي نشر كتابه في الأوساط العلمية.

فاللحمة العلمية والصلة الأكاديمية موجودة لا محالة بين ابن جني وبين سيبويه، ونستطيع أن نقرر بعيداً عن المبالغة أن ابن جني كان من أهم العلماء الذين ظهروا بعد سيبويه بأجيال، فقد تربى في مناخ سيبويه الفكري غير أنه قد صنع لنفسه فلكاً يخصه ووضع في علوم اللغة بصماته.

---
(8) المرجع السابق ج1 ص411.

ونحن نعتبر أن ابن جني كان رجل لغة أكثر من كونه رجل نحو، غير أنَّـه من أول العلماء الذين ربطوا بين العلوم الكلامية والشرعية وبين العلومِ اللغوية، وهذا الربـطُ كان قديماً، غير أن علوم الكلام والشريعة كانت أكثـرَ تطوراً في وضع أصولِ علومها، فالإمام الشافعي يُـنسب إليه كتابٌ مبكر في أصول الفقه، فتقدم العلوم الشرعية والكلامية في وضع أصولها دفع ابن جني إلى أن يضع أصولَ النحو في اللغة العربية.

يقول في مقدمة كتابه الخصائص: ذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحـوِ على مذهب أصول الكلامِ والفقه [9].

وهو يشير إلى محاولات سابقة، غير أن هذه المحاولات لم تشف غلة العالم فيعمد إلى وضع كتابه الموسوم بالخصائص، ونحن لم نتتبع هذا الكتاب باباً باباً، ولكننا نشير إلى قليل من كثير.

من مباحث علم أصول الفقه قاعدة الإجماع، وقد أخذ بها النحويون، حتى إنهم رفضوا أي فكرة للتجديد، وقد أشرنا إلى شيء من هذا عند حديثنا عن تقسيم أبي جعفر بن صابر أحد نحاة الأندلس للكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف وخالفة أو اسم الفعل، وذلك مخالف لما أجمع عليه النحاة جميعاً.

وابن جني عندما يتحدث عن الإجماع يقيده بشرط، فإجماع أهلِ البلدين لا يكون حجة إلا إذا سلم لك محاورك بحجية إجماع نحاة البلدين، ذلك أن إجماعَ النحاة لم يأتِ ممن يطاع أمره كالكتاب العزيز والسنة، وإنما هي اجتهادات وتخريجات على أن ابن جني يرفض الخروجَ المتسرع عن الإجماع، فلا ينبغي للإنسان أن يقول رأياً إلا إذا كان ناضجاً قد بنى نفسَـه علمياً، وعنـدَها فإن الإنسان من حقه أن يكون كالخليلِ وسيبويـهِ وغيرهما من العلماء الذين أسهموا في بناء صرح النحو العربي.

يقول ابن جني في باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة:

---

(9) الخصائص ج1 ص2.

«اعلم أن إجماعَ أهل البلدين إنما يكون حجةً إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيسَ على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعُهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله [أمتي لا تجتمع على ضلالة] وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره»[10].

وابن جني وهو يضع علم أصول النحو وضعاً منهجياً يشير إلى أن: علل النحو وأصوله أقربُ إلى أصول علم الكلام منها إلى أصول الفقه، ذلك أن أصول علم الكلام تنزع إلى العقل وإعمال الفكر، أما بالنسبة للفقه فإنه أمر مطاع، فأنت تصلي في اليوم والليلة خمسة أوقات ولا تدري السبب في هذا، وأنت تصلي صلاة جهرية في بعضها وصلاة سرية في بعضها الآخر دون أن تدرك الحكمة الخفية الكامنة وراء ذلك، وأصول النحو هي الأخرى تنزع إلى العقل وتعتمد على الفكر، فتعليل النحاةِ لرفع الفاعل ونصب المفعول به إنما هو أمر عقلي بحت، فالنحاة يقولون: رُفع الفاعل لأن الفاعل قليل فأعطوه أثقل الحركات، وهي الضمة؛ ونُصبَ المفعول به لأنه كثير، فالفعل قد يكون له مفعولات متعددة فأعطوه أخف الحركات وهي الفتحة، حتى يلائموا بين الثقل والخفة[11].

ولا شك أن هذا الكلام فيه إعمال فكر ومحاولة انتزاع علل، أما العربي الذي كان في بوادي نجد والحجاز وتهامة فلم تكن له صلة بكل هذه الأشياء.

وقد أكثر النحاة من تأويلاتهم حتى إنهم أساءوا إلى المعنى أحياناً، ذلك لكي ينسجم تقعيدُهم النحوي مع نظرية العامل، فكل أثر لا بد له من مؤثر، وهذا الأمر أغرق النحويين في بحر من التخريجات والتأويلات، أما ابن جني فإنه ينتبه إلى هذا الأمر فيشير إلى أن قائل الكلام هو المتكلم لا شيءَ غيره، وأن الحديثَ عن العامل هو مجرد

(10) الخصائص ج1 ص189-190.

(11) الخصائص ج1 ص48-49.

ملابسة ، فهو بعد أن يتحدث عن العوامل لفظيةً ومعنوية ويبسط القول فيها ، يشير إلى أن هذا الأمـرَ إنما هو أمر اعتباري لا علاقة له في الواقع بالكلام ، يقول ابن جني :

« فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره »(12) .

وعندما وضع ابن مضاء القرطبي كتابه (الرد على النحاة) استشهد بقول ابن جني هذا ، عندما رفض ابـن مضاء نظرية العامل .

وابن جني يعتقد أن العـربَ تعرف الفاعل والمفعول بحسنها وسجية طبعها ، يقول :

« وسألت الشجري يوماً فقلت : يا أبا عبد الله كيف تقول : ضربت أخاك؟ فقال : كذاك ، فقلت : أفتقول : ضربت أخوك؟ فقال : لا أقول أخوك أبداً ، قلت فكيف تقول : ضربني أخوك ، فقال : كذاك ، فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً ، فقال : أيش ذا اختلفت جهتا الكلام ، فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن صار المفعول فاعلاً ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة (13) .

وابن جني يضع للأشياء مسمياتها الصحيحة ، فهو عندما يتحـدث عن الاشتقاق الأكبر لا ينكر جهد أستاذه أبي علي الفارسي في هذا الباب ، لكنه يضع الاسم والمصطلح الدقيق الذي يدل على هذا الباب .

يقول : باب في الاشتقاق الأكبر :

« هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أنَّ أبا علي رحمه الله كان يستعين به ويخلد إليه ، مع أعواز الاشتقاق الأصغر إليه ؛ لكنه مع هذا لم يسمه وإنما كان يعتاده

(12) المرجع السابق ج1 ص109-110 .

(13) الخصائص ج1 ص250 .

عند الضرورة ويستروح إليه ويتعلل به، وإنما هذا التلقيبُ لنا نحن وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن »[14].

وهذا المصطلح نستخدمه حتى يومنا هذا.

وابن جني لا ينسى الأصوات في دراساته، يعقد في الخصائص باباً بعنوانه: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، ومن خلال مراجعتنا لهذا الباب نستطيع أن نقول: إن ابنَ جني يقول: إن اللفظ يأتي ملائماً للمعنى محاكياً له وفق ما يتطلبه هذا المعنى، فارجع إليه، غير أن ابن جني خص الأصوات بدراسة شاملة في كتاب (سر صناعة الإعراب) ولا يوجد منه بين أيدينا سوى الجزء الأول.

وإذا كان أبو عثمان المازني قد خصَّ التصريف ببحث مستقل فإن أبا الفتح قد خصَّ الأصوات بدراسة مستقلة في هذا الكتاب، كما قام بشرح تصريف المازني شرحاً وافياً، وكل ذلك يؤكد تنوع شخصية ابن جني اللغوية.

ويفكر ابن جني في أمر اللغة، هل هي اصطلاحية تعارف عليها البشر؟ أو أنها توقيفية أوحاها الله وعلمها للبشر؟ وهو أمر بحثه القدماء والمحدثون فلا يخفى حيرته ووقوفه بين الرأيين دون أن يقطع بأمر محدد، وهذا شأن الباحث، فالباحث عندما لا يصل إلى نتيجة محددةٍ حاسمة لا يعيبه أن يترددَ، وإنما يعيبه أن يقطع بنتيجة غيرِ حاسمة وغيرِ واثق من صحتها ومقتنع بصوابها.

يقول ابن جني بعد أن تحدث عن نظريتي نشوء اللغة التوقيفية والاصطلاحية « واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي مختلفةَ جهات التغول على فكري، وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغةِ الشريفةِ الكريمة اللطيفةِ وجدتُ فيها من الحكمةِ والدقة والارهاف والرقةِ ما يملك عليَّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوةِ السحر، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابُنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم،

(14) المرجع السابق ج2 ص133.

فعرفت بتتابعه وانقياده وبعدِ مراميه وآماده صحة ما وفقوا لتقديمه منه، ولطف ما أسعدوا به وفرق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله عزَّ وجلّ، فقوى في نفسي اعتقادُ كونها توفيقاً من الله سبحانه وأنها وحي، ثم أقول في ضد هذا كما وقع لأصحابنا ولنا وتنبهوا وتنبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون اللهُ تعالى قد خلقَ من قبلنا، وإن بعد مداه عنا مَنْ كان ألطف منا أذهاناً وأسرعَ خواطراً وأجرأ جناناً، فأقف بين تين الخلتين حسيراً وأكاثرهما فأنكفئ مكثوراً، وإن خطرَ خاطر فيما بعد يعلق الكفَّ بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به [15].

ابن جني النحوي

لم نتحدث عن مصنفات ابن جني ومؤلفاته التي تزيد على الخمسين مصنفاً، فالشهرةُ التي يحظى بها ابن جني لا تجعل لحديثنا عن مصنفاته أهمية، سيما وأن هذه الدراسة ليست مخصصةً لابن جني، قلنا هذا ونحن نتحدث عن ابن جني النحوي، والحقيقة أن ابن جني النحوي أعرف من أن يعرف، فلئن كان رجل لغة من الطراز الأول، إلا أن النحو كان أقربَ إليه من كل شيء، فهو لم يتناول اللغة إلا من أجل النحو.

تنسب إلى ابن جني كتب في النحو منها كتاب (اللمع) و (ذا القد) في النحو، وكتاب اللمع من أهم الكتب التي ظهرت بعد كتاب سيبويه، وبعد المقتضب للمبرد، لا من حيث المواضيع التي تناولها، وإنما من حيثُ ترسيخ المصطلحات، وفي التحقيق الذي قام به الدكتور حسين شرف لكتاب اللمع، نجد أنَّ الباحث قد أورد ما جاء في كشف الظنون من أن أبا الفتح عمله في كتاب اللمع هو جمع كلام أستاذه أبي علي الفارسي، وأضاف الباحثُ في تحقيقه بغية الوعاة للسيوطي، إذ نسب إليها

---

(15) الخصائص ج1 ص47.

ما نسب إلى كشف الظنون، وبمراجعتنا لبغية الوعاة وجدنا أن كلام الباحث غيرُ دقيق، ونحن ننقل إليك نص كشف الظنون وبغية الوعاة حتى تكون على بينة:

قال حاجي خليفة: اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي... جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي[16].

وقال السيوطي بعد أن أورد بعضَ مؤلفات ابن جني: اللمع في النحو، ذا القد، جمعه من كلام شيخه الفارسي[17].

فاتضح لك أن كلامَ المحقق غيرُ دقيق، وكان يعوزه التحقيق والتمحيص وفهم النص، فالسيوطي يشير إلى أن كتاب: ذا القد في النحو هو الذي جمعه أبو الفتح بن جني من كلام أستاذه أبي علي الفارسي.

ونجد شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) يشير إلى أن كتاب اللمع في العربية إنما جمعه أبو الفتح من كلام شيخه الفارسي يقول: وبينها مصنفات وقفها على تسجيل كلام أستاذه الفارسي مثل اللمع[18].

وهو تعميم غير دقيق فإن كانوا يقصدون تشابه المواضيع أو اتحادها، وكذلك الشواهد والأمثلة، فما أحد صنع شيئاً بعد كتاب سيبويه، وإن كانوا يقصدون ظهور شخصيته النحوية في مؤلفه فابن جني هو صاحب كتاب اللمع.

ونحن نقارن بين نماذج من كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، ونماذج من كتاب اللمع لابن جني، معتمدين في نقلنا هذا على تحقيق الدكتور حسين شرف، فنماذج الإيضاح التي ننقلها ليست من كتاب الإيضاح نفسه لعدم توفره بين أيدينا، علماً بأن تحقيق الدكتور حسين شرف لكتاب اللمع مطبوع على الآلة الكاتبة، ولم نره في الأسواق والمكتبات.

(16) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ج2 ص362، حاجي خليفة ط1 1310هـ دار السعادة.
(17) بغية الوعاة ج2 ص132.
(18) المدارس النحوية ص226.

1 ـــ الفعل المضارع وعلاماته

يقول أبو علي :

والأفعال المضارعة ما لحق أوائلها زيادة من هذه الزيادات الأربع التي هي :

1 ـــ الهمزة في أفعل أنا .

2 ـــ والنون في نفعل نحن .

3 ـــ والتاء في تفعل أنت أو هي تفعل .

4 ـــ والياء في يفعل هو .

ويقول ابن جني :

والفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وهي الهمزة والنون والتاء والياء :

1 ـــ فالهمزة للمتكلم وحده نحو : أقوم أنا .

2 ـــ والنون للمتكلم إذا كان معه غيره نحو : نقوم نحن .

3 ـــ والتاء للمذكر الحاضر نحو : تقوم أنت ، وللمؤنثة الغائبة نحو : تقوم هي .

4 ـــ والياء للمذكر الغائب نحو : يقوم هو(19) .

2 ـــ كان وأخواتها

يقول أبو علي :

فأما كان وصار وأصبح وأمسى وظل وبات وما زال وما دام وما برح وما فتئ وليس ، فإنها تدخل على الابتداء والخبر .

ويقول ابن جني : باب كان وأخواتها :

---

(19) اللمع في العربية مقدمة المحقق ص109-110 ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حسين محمد شرف ، مطبوع على الآلة الكاتبة 1970م .

وهي كان وصار وأمسى وظل وبات وأضحى وما دام وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وليس، وما تصرف منهن وما كان في معناهن مما يدل على الزمان المجرد من الحدث[20].

فوضوح العبارة عند ابن جني، ودقتها وسلاستها مع شمولها، ميزة له في تأليف هذا الكتاب، وهو أمر لا يستهان به في مجال التأليف النحوي، أما فهارس هذا الكتاب أو المواضيع التي عالجها ابن جني ودرسها فيه فهي تتمشى تماماً مع المواضيع التي طرقها القدماء ودرسوها وأخلصوا لها مؤلفاتهم ومصنفاتهم.

ونحن بتتبعنا لآثار ابن جني النحوية يتضح لنا أن الرجل كان له اتجاهان:

1 ـ اتجاه إلى المعيارية النحوية التي اتفق عليها جميع من سبقه من نحاة العربية.
2 ـ اتجاه يقوم على التأويل وهو اتجاه يخص ابن جني وحده.

ما نقصده أن ابن جني كان يضعف قراءة ابن عامر ﴿قتل أولادهم شركائهم﴾ [21] بنصب الأولاد وجر الشركاء، وقراءة ابن كثير ﴿ضئاء﴾ [22] بهمزتين مكتنفتي الألف، بينما يوجه القراءات الشاذة فيجعل لها وجهاً في العربية وحظاً.

فهل يعد هذا تناقضاً من ابن جني؟ بالطبع لا فالرجل كانت له وجهة نظر تقوم على النحو الآتي:

عندما يتحدث كنحوي تأثر بأبي علي الفارسي وتلمذ له، فإنه يوجه النصوص وفق قاعدة السماع والقياس البصرية، لكنه عندما يتحدث عن قراءات لم تشتهر، لكنها تنسب إلى النبي ﷺ، فإنه يجد لها وجهاً في العربية فيدعو الناس إلى الأخذ بها لأنها واردة عن النبي ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ [23].

يقول ابن جني عن القراءة الشاذة:

---

(20) مقدمة المحقق لكتاب اللمع في العربية ص111.
(21) الأنعام 137.
(22) يونس 5.
(23) الحشر 59.

إلا أننا وإن لم نقرأ به في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه بما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبب إليه، ومرضي من القول لديه، نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً وأنهض قياساً إذ هما جميعاً مرويان مسندان إلى السلف رضي الله عنه، فإن كان هذا قادحاً فيه ومانعاً من الأخذ به فليكونن ما ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه حاله، ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير «ضئاء» بهمزتين مكتنفتي الألف، وقراءة ابن عامر ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ وسنذكر هذا ونحوه في مواضعه متصلاً بغيره، وهو أيضاً مع ذلك مأخوذ به [24].

فهذا النص يوضح منهج ابن جني في النحو كما حاولنا أن نوضح آنفاً.

كتاب اللمع لابن جني كتاب في النحو لكنه لم يشتهر كشهرة كتابه الخصائص، وهو كتاب لغة وأصول نحو، أهمية هذا الكتاب كما قلنا تتلخص في وضوح العبارة ودقتها وسلاستها وشمولها، والكتب التي جاءت بعد هذا الكتاب حتى عصرنا اليوم تقترب من أسلوب هذا الكتاب، فإذا كان ابن جني لم يضف شيئاً يذكر في هذا الكتاب، فإن الخصائص التي أوردناها سابقاً حرية بأن تجعل هذا الكتاب خطوةً متقدمة في كتب النحو العربي ودفعةً إلى الأمام في تأليف النحو العربي، ولك أن تتصفح أي كتاب ألف في العصور اللاحقة لابن جني ليتضح لك ما قلناه، ولا تنسى أن عملَ ابن جني البارز كان دائماً هو وضع المصطلحات الدقيقة وتسمية الأشياء بمسمياتها الصحيحة.

---

(24) المحتسب ج1 ص33.

الفصل الخامس

أبو القاسم الزمخشري ومناهج التبويب

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، ولد بزمخشر من أعمال خوارزم وبها نشأ وترعرع وتلقى علومه على أستاذه، لم يبلغوا مرتبة تجعلهم من الأعلام الذين يشار إليهم، والزمخشري يشير إلى شيء من هذا في كتاب بعث به إلى حافظ الاسكندرية أبي طاهر السلفي حيث يقول:

«أما الرواية فحديثة الميلاد قريبة الإسناد لم تستند إلى علماء نحارير، ولا إلى أعلام مشاهير»[1].

وكنا سنذهب إلى أن هذا الكلام قد قاله أبو القاسم الزمخشري من قبيل التواضع، غير أن مراجعتنا لأسماء من درس عليهم تؤكد أن ما قاله الزمخشري ليس من قبيل التواضع، فمن هو أبو مضر محمد بن جرير الضبي، ومن هو أبو الحسن علي بن المظفر النيسابوري، ومن هو أبو سعيد الشفاني، ومن هو أبو منصور نصر الحارثي، هذه الأسماء لا نكاد نعرفها ولا علم لنا بما خلفته من آثار ومصنفات، غير أن أبا القاسم الزمخشري آثاره دالة عليه، وتصانيفه المختلفة المتنوعة تدل على شخصيته العلمية، وتنبئ عنها في وضوح تام، فهو في العلم قدم راسخة لها مكانتها التي لا تنكر بين علماء العرب والإسلام.

(1) معجم الأدباء ج7 ص150. مطبعة هندية بالموسكي، ط1 1938م.

تفسير الكشاف لأبي القاسم كتاب لا يستغني عنه الباحث في علم تفسير القرآن الكريم، وفي معرفة مذاهب المعتزلة، ولا مناص للباحث في علوم البلاغة من الاطلاع عليه ودراسته، كما أن الباحث في علم النحو يرومه فيجد فيه حاجته، كل ذلك مع التطبيق الحي من خلال الأمثلة والشواهد الواردة في القرآن الكريم، ولسنا نتفق مع الدكتور حسن عون الذي ذهب إلى أن الزمخشري قد فصل بين مباحث النحو ومباحث البلاغة [2].

فإذا كان الدكتور حسن عون يقصد أن هذا الفصل قد وقع في كتب الزمخشري النحوية فهذا أمر صحيح لا غبار عليه، ولكنه ليس كافياً ليثبت الدكتور أن الزمخشري قد فصل بين هذين العلمين في الدراسة.

إن الرجوع إلى تفسير الكشاف يدل على أن أبا القاسم الزمخشري قد دمج ما بين النحو وعلوم البلاغة، وبخاصة البيان والمعاني دمجاً يوحي بنضوج الفكرة عند أبي القاسم، فكرة الدمج ما بين النحو وعلوم البلاغة، فإذا كان عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) قد وضع نظرية النظم فإن أبا القاسم قد طبقها على الآيات القرآنية، فكأنه أتم عمل الجرجاني في أحسن صورة، ولا يضير الزمخشري أن لا يفعل هذا في كتبه النحوية، فهي مؤلفات في النحو المعياري، ولم تكن كتباً تطبيقية، فشأنها ذكر القاعدة وبيان الأمثلة والشواهد لهذه القاعدة، وغالباً ما تكون هذه الأمثلة مكررة متداولة في كتب النحاة كما نرى عند الزمخشري، أما مجال التطبيق فهو كلام العرب المنظوم والمنثور والقرآن الكريم، وقد فعل أبو القاسم الزمخشري هذا في كتابه الكشاف.

وهذه نصوص من الكشاف تبين أن أبا القاسم الزمخشري قد دمج في مباحثه في هذا الكتاب بين المباحث النحوية والمباحث البلاغية:

1 ـ يقول الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾[3]: إيا ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء

(2) تطور الدرس النحوي ص98.
(3) الفاتحة 5.

والياء في قولك: إياك وإياه وإياي لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب كما لا محل للكاف في: أرأيتك، وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون، وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، فشيء شاذ لا يعول عليه.

وتقديم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى ﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد﴾[4] ﴿قل أغير الله أبغي ربا﴾ [5] والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة... فإن قلت: لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟ قلت: هذا يسمى الالتفات في علم البيان قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلم كقوله تعالى ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾ [6] وقوله تعالى ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه﴾، وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات:

تطاول ليلك بالاثمد ... ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة ... كليلة ذي العاثر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني ... وخبرته عن أبي الأسود

وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد، ومما اختص به هذا الموضع أنه لما ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليك تلك الصفات العظام، تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات، فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقيل: إياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة لا نعبد

---

(4) الزمر 64.
(5) الأنعام 164.
(6) يونس 22.

غيرك ولا نستعينه، ليكون الخطاب أدل على أن العبادة له، لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به [7].

2 ــ ويقول الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم﴾[8]: «صراط الذين أنعمت عليهم» بدل من «الصراط المستقيم»، وهو في حكم تكرير العامل كأنه قيل: اهدنا الصراط المستقيم، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم، كما قال ﴿للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ [9] فإن قلت ما فائدة البدل؟ وهلا قيل: اهدنا صراطَ الذين أنعمت عليهم؟ قلت: فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيرهُ صراط المسلمين، ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده كما تقول: هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم فلان، فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك: هل أدلك على فلان الأكرم والأفضل، لأنك ثنيت ذكره مجملاً أولاً، ومفصلاً ثانياً، وأوقعت فلاناً تفسيراً وإيضاحاً للأكرم الأفضل فجعلته علماً في الكرم والفضل[10] ...

هذه الأمثلة ليست في حاجة إلى تعليق واختيارنا لها لم يكن عن عمد أو قصد، فالكتابُ مليء بهذه الأمثلة التي توضح أن الزمخشري لم يفصل بين مباحث النحو ومباحث البلاغة عند الدراسة التطبيقية التي هي أعمُّ نفعاً وفائدةً من الدراسة النظرية، وقد دفع صنيع الزمخشري هذا الأستاذ محمد حسين أبو موسى إلى تأليف مؤلف ضخم عن بلاغة الزمخشري من خلال تفسيره الكشاف أطلق عليه عنوان (البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية).

---

(7) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل ج1 ص60-65، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، حقق الرواية: محمد الصادق القمحاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ط الأخيرة 1972م.

(8) الفاتحة 7,6.

(9) الأعراف 75.

(10) الكشاف ج1 ص68-69.

أهم كتاب في النحو العربي لأبي القاسم الزمخشري كتاب (المفصل)، أما كتاب (الأنموذج) فهو اختصار للمفصل، وأما كتابه (مقدمة في الأدب) فهو توسيع لكتابه المفصل، وأما كتاب (المفرد والمؤلف) فإنه عمله لأهل مكة، وقد بحث فيه قضية المفرد على حدة والمركب على حدة (11).

فدعونا مع (المفصّل) لأنه أهمّ كتاب يتداول بين دارسي النحو العربي من عصر الزمخشري حتى عصرنا اليوم.

العصر الذي ألف فيه الزمخشري كتابه (المفصل) عصر الموسوعات العلمية، التوسع في المسائل وتفريعها وتعميق البحث فيها، وكان البحث النحوي قبل هذا الكتاب يرتكز على نقطتين:

1 ـــ فبحث الأبواب النحوية يتمّ وفق نظرية العامل، فنجد أن النحاةَ قبل هذا الكتاب تطغى على أبحاثهم نظرية العامل فيقسمونَ الأبواب وفقها ويحدون الحدود تبع معاييرها.
2 ـــ كما جعل النحاة نصب أعينهم قضية العمل؛ أي الشكل الإعرابي، أو الحركة الإعرابية.

النحاة قبل الزمخشري قامت أبحاثهم وتركزت على هاتين النقطتين، وهم يخلطون ويمزجون بينهما، أما البحث عند أبي القاسم الزمخشري فإنه قد اتخذ اتجاهاً جديداً، فأبو القاسم يدرس الكلمة من حيث بناؤها وصيغتها ووظيفتُها في الكلام، يقسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف فيدرس الاسم على حدة، والفعل على حدة، والحرف على حدة، ويمزج في دراسته القضايا النحوية بالقضايا الصرفية، ثم يجعل قسماً رابعاً يسميه المشترك يدرس فيه الظواهر التي تخص الأسماء والأفعال، وهذا القسم ليس تقسيماً للكلمة فالزمخشري لا يخالف النحاة في أن الكلمة: اسم وفعلُ وحرفُ، وإنما يجعل هذا القسم الرابعَ تقسيماً لبحثه، وهو يترسم لنفسهِ منهجاً خاصاً في التأليف والتصنيف، وقد درس في هذا القسم: الإمالة والوقف والقسم وتخفيف الهمزة، التقاء

---

(11) تطور الدرس النحوي ص95-96.

الساكنين، حكم أوائل الكلم، زيادة الحروف، إبدال الحروف، الاعتلال، الإدغام وهي ظواهر لغوية لا تخص قسماً من أقسام الكلمة بعينه، وهو لم يدرس المعرب وحقه أن يدرس في هذا القسم الذي أفرده لدراسة الظواهر المشتركة بين أقسام الكلمة، وقد سوّغ صنيعه هذا بقوله عندما درس المعرب ضمن الاسم:

«الكلام في المعرب وإن كان خليقاً من قبل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأن يقع في القسم الرابع، إلا أن اعتراض موجبين صوَّب إيراده في هذا القسم:

أحدهما: أن حق الإعراب للاسم في أصله، والفعل متطفل عليه فيه بسبب المضارعة.

الثاني: أنه لا بد من تقدم معرفة الإعراب للخائض في سائر الأبواب»[12].

فهذا النص إنما هو دفاع من الزمخشري عن منهجه الذي اختطه، فهي دقة في التبويب يدافع عنها إذا وجد ما يشبه الاعتراض، لا يورد الإعراب في القسم الرابع لأن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، كما يقول النحاة، وهذا كلام منطقي لا يقره واقع اللغة، ولأن دراسةَ المعرب أو الإعراب لا بد أن تتقدم على سائر الأبواب والمسائل النحوية، فهو بمثابة المدخل الذي لا بد منه لمن أراد الخوض في مسائل النحو، وهذه نظرة تربوية تعليمية سليمة يقرها منطقُ العلم، فليس من الصواب لمن يدرس النحو العربي ألا يبدأ بمعرفة حركاته وعلاماته.

وطريقة الزمخشري هذه أي تقسيمه كتابه إلى أربعة فصول رئيسة جعلته يكرر دراسة أو إيراد بعض المواضيع، فهو يكرر جزئيات الموضوع التي من شأنها أن تدرس مستقلة تحتَ باب واحد، إنّ التوكيدية يكررها الزمخشري عندما يتحدث عن المرفوعات، ويكررها عندما يتحدث عن المنصوبات، ويكررها في قسم الحروف أو الأدوات، وهذا تشتيت للموضوع ذي الخاصية الواحدة ألجأه إليه منهجه الجديد في

(12) المفصل في صنعة الإعراب ص15-16، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط2 دار الجيل.

التبويب فهذا المنهج ألزمه ما ألزمه من التكرار، وهذا الصنيع نجده في باب النداء فهو يتحدث عن المنادى في المنصوبات، ويتحدث عن حرف النداء في قسم الحروف.

وفي المفصل عدة أمثلة على هذا الصنيع ـــ تجزئة الباب النحوي الواحد ـــ على أن صنيعَ الزمخشري لو قدر له أن يستمر لوجدنا تبويباً جديداً للنحو العربي غير تبويب السابقين، برغم أن كتاب المفصل ليس كتاباً مغموراً فقد توفر على شرحه ثلاثون عالماً لعلّ من أشهرهم (ابن يعيش)، والحق أن كتاب المفصل أهم كتاب بعد كتاب سيبويهِ من حيث طريقته الجديدة في التبويب ودقتهُ في التصنيف، غير أن عملَ أبي القاسم لم يقدر له أن يكون عامّاً في سائر المصنفات التي أتت بعدَه، فلم نلاحظ سوى تغييرٍ طفيفٍ في التبويب كتقديمِ بعض الأبواب على بعض.

توفي أبو القاسم الزمخشري سنة 538هـ بعد حياة حافلة بالجد والنشاط والكد والتحصيل، نرى أن من أهم نتائجها في منهجية النحو العربي محاولةً جادة من أبي القاسم الزمخشري لوضع طريقة جديدة في التصنيفِ والتبويبِ لم يسبق إليها، لا تخضع لنظرية العامل أو العمل.

يحاول شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية)(13) أن يسلك أبا القاسم الزمخشري ضمنَ المدرسة البغدادية، فهو يدرسه تحت فصل (بغداديون متأخرون) فإذا وجد كلمة أصحابِنا، ووجد أنها تعني البصريين حاول أن يثبت أنه يقصد بهذه العبارة أنه، أي الزمخشري وغيره كابن جني وأبي علي الفارسي، كانوا ينفرون من البغداديين المتقدمين أولي النزعة الكوفية، وشوقي ضيف لا يعوزه إذا أراد أن يثبت رأيه أن يجد أن الزمخشري كان يميل في بعض آرائه إلى الكوفيين وهذا أمر يجعله عند شوقي ضيف بغدادي المدرسة، والحق أن البصريين الأوائل كان منهم من ينزع إلى آراء أهل الكوفة فيختارها على آراء أصحابه، ولكن لا يقال عنه إنه كوفي النزعة أو المدرسة ولا بغدادي، وما دام أبو القاسم الزمخشري يسلكُ نفسه ضمن البصريين فلا مناصَ من اعتباره بصرياً متأخراً، الانتماء إلى الأفكار لا إلى المكان، فإذا كان الرجل يترسم

(13) المدارس النحوية ص283 وما بعدها.

خطى البصريين ويعدُّ نفسه منهم فهو بصري، وإن نزع إلى رأي غيرهم في بعض الأحيان، فإنما هي طريقة العلماء المنصفين الذين لا تعنيهم إلا الحقيقة، فلا يضرهم أن يخالفوا آراء أصحابهم في بعض المسائل والقضايا.

كتاب المفصل كتاب بصري، شواهده هي الشواهد التي أوردها البصريون، مثلاً:

1 ــ حقه ــ أي اسم لا النافية ــ أن يكون نكرة، قال سيبويه: واعلم أن كلّ شيء حسن لك أن تعمل فيه رب، حسن لك أن تعمل فيه لا، وأما قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي

وقول ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي خبيب ... فكدن ولا أمية في البلاد

وقولهم: لا بصرة لكم، وقضيةٌ ولا أبا حسن لها، فعلى تقدير التنكير.

2 ــ ولقد أبى سيبويه تقدم المميز على عامله، وفرق أبو العباس بين النوعين، فأجاز: نفساً طاب زيد، ولم يجز: لي سمناً منوان، وزعم أنه رأى المازني، وأنشد قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

3 ــ وأنشد سيبويه لخزر بن لوذان:

يا صاح يا ذا الضامر العنس

ولعبيد بن الأبرص:

يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه ... حجر، تمني صاحب الأحلام

4 ــ قال سيبويه: وهذه حجج سمعت من العرب، يقولون: اللهم ضبعاً وذئباً.

5 ـــ في باب خبر إن وأخواتها يقول: هو المرفوع في نحو قولك: إن زيداً أخوك، ولعل بشراً صاحبك، وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي فيه في بنائه على الفتح، فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل، ونزل قولك: إن زيداً أخوك منزلة: ضرب زيداً أخوك، وكأن عمراً الأسد منزلة فرس عمراً الأسد، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك: زيد أخوك، ولا عمل للحرف فيه (14).

هذه الأمثلة تبين أن الرجل بصري، ونحن في هذه الأطروحة لا نعترف إلا بثلاث مدارس في النّحو العربي هي: البصرة والكوفية والبغدادية، ونؤكد هنا أن ظهور مدرسة من هذه المدارس الثلاثة لا يلغي الأخرى بتقادم العهد، فالكوفية لم تلغ البصرية، والبغدادية لم تلغ كلتا المدرستين.

وبعد أن درسنا في هذا الباب أبرز النحويين الذين ظهروا بعد سيبويه وأسمينا هذا الباب (نحويون ومنهج التحليل النحوي) نقول: إن سلطان سيبويه وكتابه لم يفارقا النحو العربي، فلم نجد سوى إضافاتٍ في كيفية معالجة القضايا النحوية، لا في القضايا النحوية نفسها، وجدنا عند المبرد دقةَ المصطلحات وتشكلها في صورتها النهائية، وتوسعاً في القياس عند الفارسي، ومحاولة الخروج بآراء جديدة في الاحتجاج، وتفرداً في وضع المصطلحات عند ابن جني، ورأينا عند الزمخشري طريقة جديدة في التبويب ودقة في التصنيف، أما الزجاج فلم نجد عنده إلا محاولةَ تلخيص ما جاء في كتاب سيبويه في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف) لكنَّ المنهجَ عموماً يسير في فلك سيبويه لا يكاد يخرج عنه، المواضيع هي هي والشواهد تكاد تكون واحدة ولا يمكننا أن نقولَ: إن فقراً في اللغة العربية قد وجد حتى ألجأ العلماء إلى تكرارِ الشواهد، ولا يمكننا أن نقول: إن همة العلماء قد فترت وخمدت، فأبحاثهم في طرح القضايا لا تدل على فتور همة أو نقص عزيمة، لكن الانبهار بعمل سيبويه جعلهم يقنعون بما وجدوا، ولو أنهم خطوا خطوات سيبويه في البحث لأنقذ النحو العربي من أمراضه المزمنة.

(14) المفصل ص27,15,41,40,66,77,76.

الباب الخامس

نظرات في المنهج

الفصل الأول

قضية التأثير والتأثر في منهج النحو العربي

لا يعيب أية أمة من الأمم أن تتأثر، ولا بد لها أن تؤثر إذا كانت أمة فاعلة خلاقة مبدعة، والأمة العربية من الأمم الفاعلة والخلاقة فكان لا بد لها أن تتأثر بغيرها من الأمم وأن تؤثر فيها، هذا ما تقتضيه طبيعة الأشياء وما يؤكده منطق الحضارات، ولقد وجدنا أن أمة العرب في دراساتها اللغوية قد تأثرت بغيرها من الأمم، إلا أن بعض الباحثين قد بالغ في قضية التأثير والتأثر، فنسب كل جهد للعرب في هذا المجال مجال الدراسة اللغوية لغير العرب، إما لأن هؤلاء الباحثين لم يصدقوا أن العرب هم الذين أبدعوا حضارتهم بأيديهم، ومن ضمن هذه الحضارة العربية التراث اللغوي الضخم الذي خلفه أسلافنا، معتمدين في تقرير هذا الفهم السقيم على الواقع المعاش للأمة العربية في عصرنا هذا، وهو واقع جهل وتخلف وعجز عن مواكبة تطورات العلم وتطبيقاته على شئون الحياة المختلفة، وإما لأن بعض هؤلاء الباحثين قد وقع فريسة وضحية الدس والتشكيك الذي قام به بعض المستشرقين، ومن ترسم خطاهم من أدعياء العروبة، وإما لأن بعض هؤلاء الباحثين قد قادتهم النظرة العجولة إلى أفكار طائشة لا تليق بالعلم ومن ينتسب إليه، فالعلم حقائقُ مدعومة بأدلة ثابتة وبراهينُ حقة، وما يقوله هؤلاء بعيد عن روح العلم وحقائقه الثابتة.

لقد وجدنا عندما قمنا بالقراءة حول قضية التأثير والتأثر في النحو العربي أن آراءَ الباحثين الذين سبقونا بدراسة هذه القضية آراء متضاربة ينقض بعضها بعضاً،

فنحن ما إن نفرغ من قراءة رأي لباحث معين حتى نجد عند غيره من الباحثين ما ينقض رأيه تماماً وينسفه من أساسه، الأمر الذي يجعل الباحثَ المنصف الذي يتحرى الحقيقة في حيرة من أمره فإذا كان هناك من يشكك في كل شيء أسهم فيه النبوغُ العربي وينسب الفضل فيه إلى غيرهم من الأمم فإن هناك من يدعي أن كل شيء قد فعله العربُ وحدهم.

وأمام هذه الآراء المتعددة قررنا أن نقرأ وأن نبحث علنا نصل في هذه القضية إلى رأي يطمئن إليه، وبدايةً نجد أن الأمم التي يمكن أن يكون العربُ قد تأثروا بها في مجال الدراسات اللغوية هي:

1 ـــ الأمة الهندية.

2 ـــ السريان وهم جزء من الأمة العربية، أو من الأمة السامية كما هو الاصطلاح الذي تعارف عليه المستشرقون.

3 ـــ الأمة اليونانية ومن تشبع بثقافتها.

إن العرب قبل الفتح الإسلامي وبعده، كانت أهم صلاتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بهذه الأمم الآنفة الذكر، وقد زادت صلات العرب بهذه الأمم بعد الفتح، فالعرب قد أصبحوا أصحاب دولة ناشئة فتية فكان لا بد لهم من هذه الصلات، وكان لا بد لهذه الصلات أن تتركَ بصماتها الواضحة على الحضارة العربية التي لم تنبت من فراغ، ولم تنطلق دون زاد يغذيها ويشد من عضدها ويقوي من أزرها، وكان من أهم الأشياء في هذه الحضارة من الناحية العلمية والثقافية ظهور النحو العربي إلى حيز الواقع، فما مدى تأثير الأمم السابقة في نشأته ونضجه واستوائه علماً قائماً بذاته؟

أولاً: الهنود

الهنود أمة عريقة موغلة في القدم والعراقة، لها أدب وشعر وأساطير وإسهامات

في سائر العلوم الأخرى، وهذا ما يدفع بعض الباحثين أن يحاول إثبات وجود صلة ما بين النحو العربي والنحو الهندي.

وضعَ الهنود نَحوَ لغتهم منذ عصورٍ سحيقة في القرن الرابع قبل ميلاد المسيح عليه السلام تقريباً، وللهند أساطير شهيرة يرددونها إلى اليوم، ومن هذه الأساطير أسطورة شهيرة بسببها وضع الهنود نحو لغتهم، وقد أورد هذه الأسطورة عدد من الباحثين المحدثين ناقلين إياها عن البيروني، يقول الأستاذ أحمد أمين وهو أولُ من أورد هذه الأسطورة في كتابه (ضحى الإسلام):

«كان عند الهنود نحو وصرف، وقالوا في أولية النحو: إن أحد ملوكهم كان يوماً في حوض مع نسائه، فقال لإحداهن: ما ود كندهي، أي لا ترشي علي الماء، فظنت أنه يقول: مود كندهي؛ أي احملي حلوى، فذهبت فأقبلت بها، فأنكر الملك فعلها، فخاشنته في الخطاب، فاستوحش الملك لذلك، وامتنع عن الطعام كعادتهم، واحتجب إلى أن جاءه أحد علمائهم وسلّى عنه بأن وعده تعليم النحو والصرف، وذهب إلى (مهاديو) مصلياً مسبحاً وصائماً متضرعاً، إلى أن ظهر له وأعطاه قوانين يسيرة، كما وضعها في العربية أبو الأسود الدؤلي، ووعده التأييد فيما بعدها من الفروع، فرجع العالم إلى الملك وعلمه إياها؛ وذلك مبدأ هذا العلم»[1].

والأستاذ أحمد أمين يخشى كما يقول بعد إيراده لهذه القصة أو الأسطورة التي تفسر نشأة النحو عند الهنود، أن تكون حكاية أبي الأسود التي كانت سبباً في وضع النحو العربي قد وضعت على غرار هذه الحكاية الهندية.

قصة أبي الأسود الدؤلي ووضعه لأوليات النحو العربي قصة متعددة الروايات، من ضمنها رواية توضح أن أبا الأسود قد وضع النحو بأمر من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

جاء في نزهة الألباء: وسبب وضع علي رضي الله عنه لهذا العلم ما روى أبو

(1) ضحى الإسلام ج1 ص257.

الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ــ يعني الأعاجم ــ فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي رقعة وفيها مكتوب: «الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى»، وقال لي: انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم.

قال أبو الأسود: فكان ما وقع إلـيّ «إنّ وأخواتها» ما خلا «لكن» فلما عرضتها على علي رضي الله عنه قال لي: وأين لكـنّ؟ فقال: ما حسبتها منها، فقال: هي منها فألحقها؟ ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت[2].

هذه الرواية هي سبب خشية الأستاذ أحمد أمين من أن تكون هذه الرواية قد وضعت اختلاقاً على غرار الحكاية الهندية، فهو يشبه الإمام علي رضي الله عنه بمهاديو الذي أعطى قوانين يسيرة في النحو للفيلسوف الهندي بعد أن تضرع وابتهل عنده، وغاب عن الأستاذ أحمـدَ أمين أن الإمام علي بن أبي طالب ليس شيئاً ما وراء الطبيعة، فهو ليس شيئاً غيبياً، وإنما هو إمام وصحابي، وأحد الخلفاء الأربعة؛ وأبو الأسود لم يتضرع أمام علي بن أبي طالب ليستمد منه العون، وإنما خاطبه مخاطبة الرجل للرجل.

الجانب الأسطوري واضح في الرواية الهندية، ونحن لا بد أن نفرق بين الرواية والأسطورة، فالأسطورة شيء غير واقع، وهي من صنع الأجيال، أما الرواية فهي شيء يحتمل أن يكون قد وقع، ولإثبات وقوعه نحتاج إلى إقامة أدلة عقلية، وكذلك نحتاج لإثبات عدم وقوعه إلى أدلة عقلية، ثم إن المغزى العامّ من قصة وضع النحو عند الهنود وقصة وضعه عند العرب مختلفة تماماً، فالملك الهندي غضب عندما لم تفهم عنه إحدى نسائه قوله: ما ود كندهي، فظنت أنه يطلب الحلوى بدل طلبه منها عدم رش

(2) نزهة الألباء ص4-5.

الماء عليه، أما ماحدث في قصة وضع النحو العربي فهي ليست مسألة مزاجية شخصية، فوقوع اللحن في الكلام وانتشاره على الألسنة أمر لا يغضب الفرد، وإنما يغضب الأمة كـلّـها وبتعبير أدق يزعجها، ففي ضياع النطق المتعارف عليه للغة العربية بظهور اللحن خطر مباشر على القرآن الكريم وعلى الهوية القومية، وهذا أمر تفزعُ له الأمة وتنزعج.

إن العجب ليأخذنا من بعض الباحثين الذين إذا وجدوا في اللغة السنسكريتية أن الكلمة: اسم وفعل وحرف، قالوا إن النحو العربي قد تأثر بالنحو الهندي، وإذا وجدوا أن الخليل بن أحمد في معجمه (العين) قد وضعه على أساس صوتي قالوا: إن الخليل بن أحمد قد وضع معجمه متأثراً بمعاجم الهنود.

أفنسي هؤلاء الباحثون أن المعاجم الهندية لم تخرج بصورة مكتملة إلا في وقت متأخر، وبعد نضج المعاجم اللغوية عند العرب؟

أو نسي هؤلاء الباحثون أن الطبيعة الصوتية لكلا اللغتين العربية والهندية مختلفة، فالخليل يبدأ بالحروف الساكنة أو الصامتة بينما تبدأ المعاجم الهندية بحروف العلة أو الصائتة، وتدرس في المعاجم الهندية حروف العلة القصيرة: الفتحة ــ الكسرة ــ الضمة، التي لا وجود لها في المعاجم العربية، والمعاجم الهندية تجعل حروف الصفير التي يقابلها في العربية أصوات: الصاد والزاي والسين في آخر اللسان في الحروف الهندية، بينما هي تنطق من وسط اللسان في اللغة العربية [3].

ويزعم الأستاذ عبد الرحمن أيوب أن سيبويه كان متأثراً بالنحو الهندي في وضع كتابه في المنهج والتبويب، ويتمثل ذلك في أمرين:

1 ــ عنايته بدراسة الأصوات ومخارجها.

2 ــ عدم اهتمام سيبويه بالنظريات والتقسيمات العقلية.

وهو كلام غير صحيح من وجهين:

---

(3) البحث اللغوي عند العرب ص238 وما بعدها، د. أحمد مختار عمر، دار المعارف بمصر 1971م.

1 ــ أن النحو الهندي لم يخل من الفلسفة والمنطق، يقول أحد الباحثين: إن النحو السنسكريتي يعتبر نظاماً قائماً بذاته، يعتمد إلى حد كبير على المبادئ الفلسفية، ويتابع القول فيصف أحد علمائهم في النحو وهو بهارترهاري بأنه كانت لديه المقدرة على شرح النحو من نقطة فلسفية محضة، وعلى يديه أصبح النحو يعالج على أنه نظام مطرد من الفلسفة.

2 ــ النحو العربي أيضاً لم يخـلُ من الفلسفة والمنطق، وما نظريـةُ العامل والتعليل السائدان في كتاب سيبويه إلا نتاج الفلسفة والمنطق، ولا أحد ينكر أن المنطق قد ساد النحو العربي وغلبه على مسائله بعد القرن الرابع الهجري وما قبله بقليل، والأمثلة على سيادة المنطق أكثر من أن تحصى، مثلاً يقول ابن هشام: إن «لما» في العربية على ثلاثة أقسام:

1 ــ نافية بمنزلة ما.

2 ــ إيجابية بمنزلة إلا.

3 ــ أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره.

ويقول: واختلف في هذه، فقال سيبويه: إنها ظرف بمعنى حين، ورد بقوله تعالى ﴿فلما قضينا عليه الموت﴾(4) الآية، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، وذلك العامل إما «قضينا» أو «دلهم» إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل «قضينا» مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل «دلهم» مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية (5).

إن هذا الكلام لا تشتم منه رائحة اللغة، وإنما هو كلام فلسفي منطقي لا صلة

(4) سبأ الآية 14.

(5) شرح قطر الندى وبل الصدى ص43، عبد اللّٰه بن يوسف بن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

له بالحس اللغوي الذي لا يمنع أن تكون «لما» بمعنى «الحين»، فنحن نقول: حين طلبته لم يكن موجوداً، كما نقول: لما طلبته لم يكن موجوداً، والمعنى واحد والدلالة واحدة.

سيبويه مثلاً يرفض هذا الاستعمال الوارد عن العرب: قام ومضى المحمدون، بحجة أنه لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد، وهي قضية فلسفية لا قضية لغوية (6).

إن الأستاذ عبد الرحمن أيوب ينسى أنه صاحب كتاب (دراسات نقدية في النحو العربي) وأنه عالج قضية تغلغل الفلسفة في جسم النحو العربي في كل فصل من فصول هذا الكتاب.

وعود على بدء نقول: إن الأمة الهندية أمة عريقة، وإن صلاتها بالأمة العربية صلات قديمة، وإن لها أثراً في حضارة الأمة العربية، كما أن للعرب أثراً فيما بعد في حضارتها، أما إن الهند قد أثرت في درس النحو العربي فهو قول لا دليل عليه، ومن قال به إنما هو كمن يسير في ليلة شديدة الإظلام إذا أخرج يده لم يكد يراها.

ثانياً: السريان

السريان أمة سامية إذا أخذنا بتقسيم الأجناس الوارد في التوراة الذي اتخذه بعض المستشرقين أساساً لتقسيم الأجناس إلى: سامية وحامية ويافثية.

ولهذا التقسيم مؤيدون ومعارضون، ولا يهمنا هنا مناقشة هذه المسألة بالتفصيل، غير أن تشابه اللغتين السريانية والعربية واضح في بناء الجمل وفي دلالة الألفاظ وفي الضمائر والأعداد وغيرها، وهذا التشابه الواضح بين اللغتين يجعلنا نقول: إن اللغة العربية واللغة السريانية من فصيلة واحدة، إن لم تكن إحداهما هي الأصل والأخرى

(6) البحث اللغوي عند العرب ص241-244.

فرع عنها ، وقد وجدت صلات طيبة بين العرب والسريان قبل الإسلام وتوثقت هذه الصلات بعد الإسلام ، فاتخذ منهم الأمراء العرب الكتاب في الدواوين والأطباء ، واستعانوا بهم فيما بعد في الترجمة والنقل حتى اشتهر منهم في العصر العباسي عدد غير قليل لعل من أبرزهم : حنين بن إسحاق .

وقد دعا النبي ﷺ أصحابه إلى تعلم اللغات الأجنبية في أكثر من مناسبة ، وقد حث زيد بن ثابت على تعلم السريانية .

« جاء في الأثر أن زيداً بن ثابت قال : قال لي النبي ﷺ : إني أكتب إلى قوم فأخاف أن يزيدوا علي أو ينقصوا ، فتعلم السريانية ، فتعلمتها في سبعة عشر يوماً »[7] .

ونحن لا تأخذنا الدهشة من الفترة القصيرة التي أمضاها زيد بن ثابت في تعلم السريانية ، فهي مشابهة للعربية غاية الشبه .

والتأثر بين العربية والسريان أمر تقره طبيعة الأشياء ، ولكننا إذا أردنا أن نحدد أولية النحو عند الأمتين نجد اضطراباً ، فجرجي زيدان ومن نقل عنه يذهبون إلى أن النحوَ السرياني قد وضع في أواسط القرن الخامس الميلادي على يدي الأسقف يعقوب الرهاوي المتوفى سنة 460م والملقب بمفسر الكتب .

يقول جرجي زيدان : ويغلب على ظننا أنهم نسجوا في تبويبه على منوال السريان ، لأن السريان دونوا نحوهم وألفوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس للميلاد ، وأول من باشر ذلك منهم الأسقف يعقوب الرهاوي الملقب بمفسر الكتب المتوفى سنة 460م ، فالظاهر أن العرب لما خالطوا السريان في العراق اطلعوا على آدابهم وفي جملتها النحو فأعجبهم ، فلما اضطروا إلى تدوين نحوهم نسجوا على منواله لأن اللغتين شقيقتان ، ويؤيد ذلك أن العرب بدأوا بوضع النحو وهم في العراق وبين السريان والكلدان ، وأقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية [8] .

(7) الإصابة في تمييز الصحابة ج3 ص594 ، ابن حجر أحمد بن محمد العسقلاني ، تحقيق : علي البجاوي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ـــ القاهرة .

(8) تاريخ آداب اللغة العربية ج1 ص225 ، جرجي زيدان ، مطبعة الهلال بمصر 1911م ، تجديد النحو العربي

وباحثون آخرون يرون أن النحو السرياني قد وضع في أواخر القرن السادس الميلادي على يد يوسف الأهوازي المتوفى سنة 580م أستاذ مدرسة نصيبين، فقد ألف رسالة في النحو السرياني وترجم كتاباً في نحو اللغة اليونانية سماه (الصناعة النحوية) وكتب رسالة في الكلمات التي تكتب بصورة واحدة، ولكن معناها متعدد، كما اخترع بعض علامات الشكل(9).

ويغلب على ظننا أن الأستاذ جرجي زيدان قد عمم حينما ادعى أن النحاة العرب قد نسجوا في تبويبهم للنحو العربي نسج السريان، غير أن عملية التأثر والتأثير لا علاقة لها بالتبويب وإنما علاقتها بالمنهج وطريقة العرض.

أما يعقوب الرهاوي فإن وفاته قد كانت سنة 708م وليس كما ذكر جرجي زيدان، ونسب إليه أولية وضع النحو السرياني وسنة 708م تعادل سنة 90هـ؛ أي بعد وفاة أبي الأسود الدؤلي بحوالي عشرين أو إحدى وعشرين سنة على اختلاف الروايات في تحديد السنة التي توفي فيها أبو الأسود الدؤلي.

فإذا اتضح هذا فما مدى التأثر الذي كان من أبي الأسود، ومن أتى بعده بالنحو السرياني؟ لكي يتأثر أبو الأسود بالسريان فإن هناك أمرين لا بد من إيضاحهما:

1 ـــ هل كان أبو الأسود الدؤلي يجيد اللغة السريانية؟ إن الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب افتراض لا دليل عليه.

2 ـــ وإذا كان أبو الأسود يجيد اللغة السريانية، فما مدى جهد أبي الأسود الدؤلي في وضع لبنات النحو العربي؟

إن رأينا، كما أوضحناه سابقاً، ليس مع الذين يقولون إن أبا الأسود الدؤلي قد وضع أوراقاً في النحو العربي تحدث فيها عن أقسام الكلمة، وعن عدد من الأبواب

ص15، د. عفيف دمشقية معهد الإنماء العربي بيروت طـ1 1976م، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ص61، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات ـــ الكويت طـ1 1974م.

(9) البحث اللغوي عند العرب ص49.

النحوية مثل باب : إن وأخواتها والتعجب والفاعل وغيرها ، وإنما جهد أبي الأسود ينحصر في أنه وضع نقطاً للمصحف بعد أن انزعج من اللحن ، ووضع النقط أو حركات التشكيل للمصحف كانت اللبنة الأولى في بناء صرح النحو العربي .

أما إبداء الملاحظات عند سماع النحاة الأوائل للحن في الكلام ، كما حدث من عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مع الفرزدق ، فهي ملاحظات وصفية أدى إليها الحس اللغوي القائم على المسموع من كلام العرب ، وليس لقضية التأثر والتأثير أية علاقة بها .

أما وجود بعض المصطلحات اللغوية المتشابهة بين النحوين العربي والسرياني ، مثل تقسيم الكلمة إلى أقسام ثلاثة هي : الاسم والفعل والحرف ، ومثل المركب المزجي الذي كان يطلق عليه السريان : Eskima ‘ merakabé ، ووجود مصطلح التصغير الدال على التقليل في النحو السرياني والنحو العربي بعد سيبويه ، والتصريف مصطلح عند السريان يقصدون به تصريف الفعل مع الضمائر ويسمونه : Sur’afa بمعنى فرع أو غصن .

والعطف ويسمى عندهم : eTufya’ أي العطف ، والفتح ويسمى عند السريان : Petaha أي الفتح[10] .

وكذلك مصطلحات اسم الفاعل واسم المفعول واسم المرة واسم النوع واسم الزمان والمكان ، وغيرها من المصطلحات المتشابهة في النحوين ، فإن وجودها فيهما يرجع إلى أمرين :

1 ــ تشابه اللغتين العربية والسريانية ، وهذا يجعل المقعّدين لكلا النحوين يضعون مصطلحات متشابهة في اللفظ والمعنى ، وهذه المصطلحات لم توضع بالمصادفة وحدها ، وإنما تشابه اللغتين هو الذي أدى إلى وجود التشابه في بعض المصطلحات النحوية في اللغتين .

---

(10) في أصول اللغة والنحو ص112-118 ، د . فؤاد حنا ترزي ، مطبعة دار الكتب ــ لبنان ، 1969م .

2 ـــ ما أفاده العرب والسريان على وجه التحديد في المراحل الأُولى من المنطق والفلسفة اليونانية والنحو اليوناني .

وخلاصة القول : إن قضية التأثر والتأثير واردة ولكن ليس كما يغالي بها بعض الباحثين ، وإن الأثر الواضح للسريان في النحو العربي في مراحله الأُولى هو وجود النقط ، وإن كان النقط أمراً لا تصح المبالغة فيه ، فأبو الأسود لم يجد سوى أشكال بسيطة من النقط السرياني وضعها الأهوازي .

أما ما يذهب إليه جرجي زيدان فهو تعميم لا نوافقه عليه .

ثالثاً : الأثـر اليوناني

اليونان أمة عظيمة أسهمت في إنماء الحضارة الإنسانية وشواهدها قائمة حتى اليوم ، والحضارة العربية هي من الحضارات الإنسانية التي استفادت من الحضارة اليونانية وزادت عليها ، فلم يكن العرب مجردَ تراجمة ونقلة ، وإنما كانوا بناة حضارة ، ومن مفاخـرِ الحضارة العربية الإسلامية النحو العربي .

فما مدى تأثر النحـوِ العربي بالفكر اليوناني ومنطق أرسطو على وجه التحديد ؟

لا يمكننا أن نصف النحو العربي في مراحله الأُولى بأنه تأثر بمنطق أرسطو، فالأمر في هذه المرحلة لا يتعدى سوى ملاحظات وصفية يبديها حذاق اللغة لمن يخطـئ في استعمال هذه اللغة ، ولا يمكننا أن نصـفَ هذه الملاحظات ، ولا أن نصف أصحابها بأنهم تأثروا بمنطق أرسطو ، فلا علاقة لمنطق أرسطو بلغة العرب ، فملاحظة أبي الأسود للحن في الكلام ، وكذلك ملاحظة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي على شعر الفرزدق ، لم تكن متأثرة بمنطق أرسطو ، فملاحظة اللحن عند هؤلاء النحاةِ الأوائل لم تكن ناشئة عن صلة بالحضارة اليونانية ، هذا أمر بدهي لا يقول به عاقل ، فإذا ما حاولنا أن نكشف عن الأثر اليوناني في المراحل اللاحقة فإننا سنجد خللاً في مسألة تأثر النحو بالمنطقِ أو النحو باليونانيين .

وقبل أن نسترسل في مناقشة هذا الأمر فإن أهم جوانب التأثير التي حدثت في النحو العربي تشمل ثلاثة أسس هي :

التعريف ـــ التعليل ـــ التقسيم .

التعريف كما يتضح عند أرسطو لا بد أن يكون جامعاً لعناصر المعرف ، مانعاً من دخول ما عداها مما ليس من عناصر المعرف ، وعلى هذا فالتعريف ينبغي له أن يكون تاماً .

أما العلة فهي أمر عقلي لا علاقة له باللغة إلا بقدر ما يوضح منطقية اللغة المعلل لها .

وأما التقسيم فهو عبارات وكلمات هنا وهناك حول اللغة اليونانية، يرى بعضُ الباحثين العرب أن النحو العربي قد تأثر بها .

أولاً : التعريف

لا نكاد نعثر في كتاب سيبويه ، وهو أول كتاب مدون وصلنا في النحو العربي ، على تعريف أرسطي لأي موضوع من المواضيع التي تناولها سيبويه في كتابه ، مع العلم أن تعاريفَ سيبويه قليلة في كتابه .

إن تعريفَ سيبويه يمكننا وصفه بعيداً عن المجازفة بأنه تعريف وصفي لا يخرج عن طبيعةِ اللغة العربية ، ومن قال غير هذا فما قرأ السطور في هذا الكتاب ، ولم يقرأ ما بين السطور .

يقول سيبويه في تعريفه للاسم « الاسم نحو : رجل وفرس وحائط »[(11)] ، إن هذا التعريف تعريف بالتمثيل وهو تعريف وصفي ، فعن طريق المثال قد وصف سيبويه ما يمكن أن نطلق عليه لفظة : اسم من حيوان ، وهو يشمل الحيوان الناطق والحيوان غير

(11) الكتاب ج1 ص12 .

الناطق، وقد مثل له سيبويه بلفظتي: رجل وفرس، كما يشمل الجماد، وقد عبر عنه سيبويه بلفظة: حائط.

إن سيبويه في هذا التعريف المثالي لم يكن متأثراً بمنطق أرسطو، وما صاغه من شروط يجب توفرها في التعريف الجامع المانع أو التام، وإنما وصف سيبويه بالمثال ما وجد من كلام العرب وما سمعه عنهم.

ويقول سيبويه في تعريفه للفعل «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى: فذهب وسمع ومكث وحُـمِـد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويُـقتل ويُـضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»[12].

إننا نرى في هذا التعريف ما رأيناه في تعريف الاسم، فسيبويه يحدد الأشياء وفق استعمالات لغوية محددة قائمة على السماع الصحيح عن العرب، ولا تختلف هذه النزعة الوصفية في التعريف عند من جاء بعد سيبويه من النحاة، فالأخفش الأوسط تلميذه يقول في تعريفه للاسم «ما حسن فيه ينفعني ويضرني فهو اسم».

ويقول إن الاسم هو: إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك: الزيدان، والزيدون، ثم وجدته يمنع من التعريف فاعلم أنه اسم[13].

هذان التعريفان للاسم عند الأخفش لا يخرجان بحال عن النزعة الوصفية التي يعتمدها أستاذه سيبويه في التعريف.

---

(12) الكتاب جـ1 ص12.

(13) الصاحبي في فقه اللغة ص88 أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: د. مصطفى الشويمي، مطابع بدران وشركاه ـــ بيروت، 1964.

الكسائي وهو من النحاة المعاصرين لسيبويه يعرف الفعل بأنه ما دل على زمان[14].

المبرد الذي جاء بعد قرن من وفاة سيبويه تقريباً لا يخرج عن النزعة الوصفية في التعريف.

يقول معرفاً للاسم: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم[15].

توجد على هذا التعريف اعتراضات من قبل بعض النحاة المتأخرين، ولكن هذا التعريف لا يخرج عن الوصفية بحال، ومن بين هذه الاعتراضات أن بعض الأسماء لا تجر مثل كيف وإذا.

هذا تعريف وصفي برغم أن المنطق كان متغلغلاً في المجتمع العربي الإسلامي، حتى إن أنصار المنطق حاولوا أن يقيدوا الشعراء به، الأمر الذي أزعج البحتري الشاعر المعاصر للمبرد فقال:

كلفتمونا حدود منطقكم ... في الشعر يلغي عن صدقه كذبه
لم يكن ذو القروح يلهج ... بالمنطق ما نوعُه وما سببه[16]

غير أن النزعة المنطقية بدأت تظهر قليلاً عند النحاة، أو بعض النحاة الذين جاءوا بعد المبرد، فأبو إسحاق الزجاج تلميذ المبرد المتوفى سنة 311هـ يعرف الاسم بأنه: صوت مقطع مفهوم دال على معنى، غير دال على زمان ولا مكان[17].

وفي مرحلة متأخرة قليلاً بعد الزجاج يبدو أن بعض النحاة المدققين قد فصلوا بين التعريف النحوي والتعريف المنطقي للغة، وقد ظهر هذا الأمر في أوضح صورة عند أبي القاسم الزجاجي صاحب كتاب: الإيضاح في علل النحو، وتلميذ الزجاج

(14) المرجع السابق ص85.
(15) المقتضب ج1 ص3.
(16) ديوان البحتري ج1 ص234، أبو عبادة الطائي، دار بيروت للطباعة والنشر 1980م.
(17) الصاحبي ص84.

يقول «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل أو المفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ماليس باسم، وإنما قلنا في كلامِ العربِ لأنَّـا له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين؛ وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو: إنَّ ولكن وما أشبه ذلك»(18).

يلاحـظُ من التعريفِ الثاني الذي أورده الزجاجي في تعريف الاسم، أن الزجاجي صاحب باع طويلٍ في علم المنطق، وأن النحاة المدققين ومنهم الزجاجي يرفضون التعريف المنطقي للنحو، وأن بعض النحاة قد تعلق بالنزعة المنطقية في تعريف مواضيع النحو.

وقد أخذ الصراع يزداد ويتغلغل بين المتعصبين للمنطق، والآخذين بالحسِّ اللغوي في تحديد وتعريف المواضيع النحوية، وربما كان وراء هذا الصراع صراع خفي بين الثقافة العربية والثقافة اليونانية، وأصدق ما يمثل هذا، المناظرة التي حدثت بين أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس القنائي، وهو من التراجمة السريان، كان الأول وهو أبو سعيد السيرافي يرى أن النحو محتاج إليه أكثر من الحاجة إلى المنطق، بينما كان يرى الثاني وهو القنائي أن المنطق هو أهـمُ شيء في العلوم، وأن النحـوَ تكفي فيه معلومات بسيطة يتبلغ بها للتعبير عن معانٍ هذبتها له اليونان كما يقول.

المناظرة طويلة وقد دارت بين الرجلين في مجلس الوزير ابن فرات سنة 326هـ ومن

(18) الإيضاح في علل النحو ص48.

أراد الإفادة منها فعليه الرجوع إلى مصادرها التي ذكرت فيها ولكننا ننقل فقرات بسيطة منها :

الفقرة الأولى تؤكد الصراع بين الثقافتين

قال متى : إنما لزم لذلك لأن المنطق بحث عن الأغراض المعقولة ، والمعاني المدركة ، وتصفح للخواطر السانحة الهاجسة ؛ والناس في المعقولات سواء ، ألا ترى أن أربعة في أربعة ثمانية سواء عند جميع الأمم وكذلك ما أشبهه .

قال أبو سعيد : لو كانت المطلوبات بالفعل والمدركات باللفظ ترجع مع شعبها المختلفة وطرائقها المتباينة إلى هذه المرتبة البينة في أربعة وأربعة وأنهما ثمانية ، زال الاختلاف وحضر الاتفاق ولكن ليس الأمر هكذا ، ولقد موهت بهذا المثال ولكم عادة بمثل هذا التمويه ، ولكن مع هذا أيضاً إذا كانت الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف أفليس قد لزمت الحاجة إلى معرفة اللغة ؟

قال : نعم . قال : أخطأت ، قل في مثل هذا الموضع : بلى ، قال : بلى أن أقلدك في مثل هذا .

قال : أنت إذا لست تدعونا إلى علم المنطق إنما تدعو إلى تعلم اللغة اليونانية ، وأنت لا تعرف لغة يونان فكيف صرت تدعونا إلى لغة لا تفي بها ، وقد عفت منذ زمان طويل ، وباد أهلها وانقرض القوم الذين كانوا يتفاوضون بها ويتفاهمون أغراضهم بتصاريفها ، على أنك تنقل من السريانية فما تقول في معان متحولة بالنقل من لغة يونان إلى لغة أخرى سريانية ثم من هذه إلى أخرى عربية ؟

قال متى : يونان وإن بادت مع لغتها فإن الترجمة حفظت الأغراض وأدت المعاني ، وأخلصت الحقائق(19) .

---

(19) الإمتاع والمؤانسة ج1 ص111 ، أبو حيان التوحيدي ، تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1939م .

إن هذه الفقرة تؤكد الصراع بين الثقافتين اليونانية والعربية مجسدة في النحو والمنطق.

ثم إن أبا سعيد السيرافي يستخدم الحس العقلي في استخدام مثال من اللغة في محاولته للتقليل من أهمية المنطق، إذ سأل أبو سعيد متى بـنَ يونس: ماتقول في قول القائل: زيد أفضل الإخوة، فقال: صحيح، قال: فما تقول إن قال: زيد أفضل إخوته، قال: غير صحيح، قال فما الفرق مع الصحة؟ فبلح وجنح وغص بريقه، فقال أبو سعيد: أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة، المسألة الأولى جوابك عنها صحيح وإن كنت غافلاً عن وجه صحتها، والمسألة الثانية جوابك عنها غير صحيح وإن كنت أيضاً ذاهلاً عن وجه بطلانها.

ثم يشرح أبو سعيد الفرق بين التعبيرين، ويبين ضواب الأول وخطأ الثاني.

يقول: إذا قلت: زيد أفضل إخوته، لم يجز وإذا قلت: زيد أفضل الإخوة جاز، والفصل بينهما أن إخوة زيد هم غيرُ زيد، وزيد خارجٌ عن جملتهم، والدليل أنه لو سأل سائل فقال: من إخوة زيد لم يجز أن تقول: زيد وعمرو وبكر وخالد، وإنما تقول: بكر وعمرو وخالد، ولا يدخل زيد في جملتهم، فإذا كان زيد خارجاً عن إخوته صار غيرهم فلم يجز أن تقول: أفضل إخوته، كما لم يجز أن تقول: إن حمارك أفره البغال لأن الحمير غير البغال، كما أن زيداً غير إخوته، فإذا قلت: زيد خير الإخوة جاز لأنه أحد الإخوة والاسم يقع عليه وعلى غيره، فهو بعض الإخوة، ألا ترى أنه لو قيل: من الإخوة؟ عددته فيهم فقلت: زيد وعمرو وبكر وخالد فيكون بمنزلة قولك: حمارك أفره الحمير، لأنه داخل تحت الاسم الواقع على الحمير؛ فلما كان على ماوصفنا جاز أن يضاف إلى واحد مذكور يدل على الجنس فتقول: زيد أفضل رجل وحمارك أفره حمار، فيدل رجل على الجنس كما دل الرجال، وكما في عشرين درهماً، ومائة دينار[20].

ويستخدم أبو سعيد السيرافي في هذه المناظرة بعض مصطلحات المناطقة مثل: الكيفية والكمية والهيولية والنوع والفصل والجنس إلى غير ذلك من مصطلحات

(20) الإمتاع والمؤانسة ج1 ص118-120.

المناطقة، الأمر الذي يوضح تمكن أبي سعيد من المنطق، فهو لا يرفض فكرة تغليب المنطق عن جهل، وإنما يرفضها عن وعي وفهم، والرجوع إلى هذه المناظرة في مصادرها يؤكد ما قلته من أن النزعة المنطقية وتغليب المنطق في علم النحو، وفي التعريفات على وجه التحديد صارت سنة متبعة في العصور المتأخرة.

يقول الزمخشري في كتابه المفصل معرفاً الكلمة:

«الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف»[21].

ويقول ابن هشام: الكلمة قول مفرد، ويشرح هذا التعريف بقوله: تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة كقوله تعالى ﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾ إشارة إلى قوله ﴿رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت﴾[22].

وفي الاصطلاح: على القول المفرد، والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس.

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء أدل على معنى كزيد، أم لم يدل كديز مقلوب زيد، وقد تبين أن كل قول لفظ ولا ينعكس.

والمراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو: زيد، فإن أجزاءه وهي: الزاي والياء والدال إذا أفردت لا تدل على شيء، مما يدل هو عليه بخلاف قولك: غلام زيد، فإن كلا جزءيه وهما الغلام وزيد، دال على جزء معناه، فهذا يسمى مركباً لا مفرداً.

فإن قلت: فلم لا اشترطت في الكلمة الوضع كما اشترط من قال: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؟

---

(21) المفصل ص6.

(22) المؤمنون 110,99.

قلت : إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم باللفظ جنساً للكلمة ، واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل ، فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ، ولما أخذت القول جنساً للكلمة وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع .

فإن قلت : فلم عدلت عن اللفظ إلى القول ؟

قلت : لأن اللفظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا ، والقول جنس لاختصاصه بالمستعمل ، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر [23] .

وقد نقلت لك هذا النص برغم طوله حتى أدلل لك على ما قلت ، وقد أصبحت النزعة المنطقية سمةً غالبة على النحو وغيره من العلوم كالفقه والأصول .

ثانياً : العلة

لعله من المفارقات الغريبة في نحونا العربي أن يجد الدارس أن أمر العلة غير أمر التعريف أو الحد ، من حيث وجودهما في النحو العربي ، مع أن العلة والتعريف هما من أثر المنطق الأرسطي في الفكر العربي ، فكما أوضحنا آنفاً لم يعرف التعريف على الطريقة الأرسطية في النحو العربي إلا بعد مرحلةٍ متأخرة عن سيبويه ، أما التعليل فقد وجدناه واضحاً عند النحاة واللغويين الذين سبقوا سيبويه ، فعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 117هـ يوصف بأنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل [24] .

وسئل عن لفظة : الصويق هل هناك من العرب من يقولها بالسين بدل الصاد ؟ فقال : عمرو بن تميم تقوله ، وقال لسائله وهو يونس بن حبيب : وما تريد بهذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس [25] .

(23) قطر الندى ص11-12 .

(24) إنباه الرواة ج2 ص105 .

(25) طبقات الشعراء ص7 .

وسئل الخليل بن أحمد عن العلل التي يعتل بها لكلام العرب، أكانت من ذاته وبنات أفكاره كما نقول اليوم، أو أنه أخذها عن العرب؟ فقال كما ذكر الزجاجي، رواية عنه عن شيوخه «وذكر بعض شيوخنا، أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها بنفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[26].

ما نلاحظه على هذا النص أن الخليل بن أحمد يعتقد أن اللغة منطقية، فالعرب قد قامت في عقولها علل كلامها، وإن لم ينقل ذلك عنها، وإن كل علل الخليل التي يعتل بها للظواهر اللغوية، إنما هي من عقله، وثاقب فكره لم يلجأ في استخراجها إلى علم معين أو خبر، وإن هذه العلل ليست جبرية يتحتم على النحاة بعده نقلها وحكايتها، وإنما باب التعليل مفتوح لمن أراد أن يعتل لكلام العرب أو يجتهد في إبراز حكمة اللغة العربية.

إن الخليل كان من النحاة الأوائل الذين اهتموا بالعلة، يؤكد ذلك ما نقلناه، وما يقوله أبو البركات الأنباري عن الخليل من أنه كان «الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله»[27].

(26) الإيضاح في علل النحو ص65-66.
(27) نزهة الألباء ص45-46.

ولعله من الأسباب التي تسوّغ ظهور التعليل في النحو العربي مبكراً، الجدل الذي بدأ يظهر بين الفرق الإسلامية المختلفة من دينية وسياسية، وقد أصبح الجدل يضلل المناخ الفكري في المجتمع العربي منذ فترة مبكرة، وأمام هذا المناخ الفكري القائم على الجدل كان لا بد للتعليل أن يولد، وأن يعم الحياة الفكرية بعامة، لأن الجدل القائم بين الفرق الإسلامية؛ وكان في الغالب ذا نزعة عقلية واضحة، والعلة أمر عقلي خالص.

وإذا ما بحثنا أمر العلة عند سيبويه تلميذ الخليل وصاحب (الكتاب)، وجدنا العلة واضحةً لا لبس فيها ولا غموض في كتابه.

وهذان مثالان من كتاب سيبويه للتمثيل فقط يبينان مدى شيوع ظاهرة التعليل في كتاب سيبويه:

1 ـــ يقول سيبويه: هذا باب الأمر والنهي:

«والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل، ويبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مظهراً أو مضمراً»[28].

2 ـــ ويقول: هذا باب ما جرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف ما.

تقول: ما عبد اللّهِ أخاك وما زيد منطلقاً.

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى: أما وهل؛ أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس لأنه ليس بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار.

---

(28) الكتاب ج1 ص137.

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة [29].

إن أثرَ التعليل في كتاب سيبويه ظاهر للعيان من خلال هذين المثالين، وسيبويه لا يشير إلى التعليل بلفظ العلة الصريح وإنما يبدأ تعليله غالباً بالأداة: أن أو الأداة: إذ، والأمثلة الدالة على شيوع ظاهرة التعليل في كتاب سيبويه عديدة.

ويستمر التعليل مع النحو العربي ومع النحاة، فالعلة قد أصبحت من أهم الأصول التي قام عليها بنيان النحو العربي، حتى قام أحد النحاة المدققين وهو أبو القاسم الزجاجي، فوضع مؤلفاً مستقلاً يبحث فيه العلل مفرقاً بين الاستعمال اللغوي والاستخدام المنطقي، وقد كان في منتهى الوعي وهو يضع هذا المؤلف.

قسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام:

أ ـــ علل تعليمية.

ب ـــ علل قياسية.

ج ـــ علل جدلية نظرية.

يقول: وعللِ النحو بعد هذا على ثلاثةِ أضرب: علل تعليمية، وعلـلُ قياسية، وعلل جدليـةُ نظريـةٌ.

فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقِسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم، فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيداً قائم، إن قيل بم نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ «إن» لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك: قام زيـدٌ، إن قيل بم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعـلُـه به فرفعه.

---

(29) الكتاب ج1 ص57.

فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بـ «إن» في قوله: إن زيداً قائم، ولم وجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك.

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب إن بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروفُ الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيداً عمرو، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟ فأي علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأي قياس اطرد في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله، هلا أجزتم تقديمَ فاعليها على مفعوليها، كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم: ضربَ أخاك محمد، وضرب محمدَ أخاك؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم: إن خلفك زيداً وإن أمامك بكراً وما أشبه ذلك؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو: ضرب زيداً عمرو امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم: إن زيداً أبوه قائم، وإن زيداً مالُه كثير، والفاعل لا يكونُ جملة؟ ولِمَ أجزتم وقوع الفعل موقَع فاعلها في قولكم: إن زيداً يركب وإن عبد الله ركِب، أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه أو نائباً عنه؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضاً.

وكل شيء اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل[30].

إن القارئ لهذا النص سيخرج بنتيجة محددة مؤداها أن أبا القاسم الزجاجي

(30) الإيضاح في علل النحو ص64-65.

هو أوّل من وضع مفردات للمنهج في علل النحو العربي، فإذا كان الحديثُ عن العلة في النحو العربي قبل الزجاجي مجرد حديث عقلي، فإنه بعد هذا النحوي قد أصبحت العلة أمراً منهجياً ذا تقسيمات وتعريفات.

والعلةُ أمر عقلي ليس للعرب الناطقين باللغة التي يعلل لها النحاة ويقعدون أية علاقة، أما قوّل ابن جني «إن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناهُ إليها وحملناه عليها»[31] فإن ابن جني يقصد العلل الأوائل، وهي أمور بدهية لا تحتاج إلى إعمال عقل، وشحذ فكر، كما تحتاجه العلل الثواني والثوالث، ويستطيع أعرابي كأبي عبد اللّه الشجري الذي كثيراً ما يستشهد ابن جني بكلامه أن يعلل الأوائل مستنداً في تعليله إلى حسه اللغوي الموروث الذي صقلته الدربة والمران.

يقول ابن جني: وسألت ابن الشجري يوماً فقلت: يا أبا عبد اللّه كيف تقول: ضربت أخاك، فقال: كذاك، فقلت: أتقول: ضربتُ أخوك، فقال: لا أقول أخوك أبداً قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك فقال: كذاك، فقلت: ألست تزعم أنك لا تقول أخوك أبداً، فقال: أيش ذا اختلفت جهتا الكلام، فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة[32].

إن قول ابن الشجري: أيش ذا يدل على الاستغراب والدهشة، على أن هذا الاستغراب وهذه الدهشة مرجعها الحس اللغوي السليم، وقد استخدم لفظة أيش ذا المختصرة عن قولهم: أي شيء ذا وهو استعمال شعبي لأن كلمة أو عبارة: أيش ذا ليست من الصيغ المستخدمة إذا كان الكلام نموذجياً يسير وفق اللغة المستخدمة في القراءة والكتابة والخطابة.

وقول ابن جني «فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً» يدل على ما قلناه وهو أن الرجل الأعرابي رفض رفع أخوك في: ضربت أخاك بحسه اللغوي،

(31) الخصائص ج1 ص237.

(32) الخصائص ج1 ص250.

وإلا لما احتاج ابن جني أن يؤول عبارته فيقول : فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن صار المفعول فاعلاً..

ويستمر التعليل محافظاً على بريقه مع النحو العربي، ولم تكن لثورة ابن مضاء القرطبي سنة 592هـ على نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث والقياس والتمارين غير العملية أثرٌ في النحو العربي أمام هذا السيل من التعليل والتأويل، حتى وجدنا السيوطي المتوفى سنة 911هـ يحاول حصرَ العلل أو حصرَ أهمها على الأقل وبصورة أدق أن ينقل عن السابقين إحصائهم لهذه العلل.

يقول : قال أبو عبد اللّٰه الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه (ثمار الصناعة) اعتلالات النحويين صنفان :

ــ علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.
ــ وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً وهي :

علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استفتاء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى[33].

وينقل السيوطي بعد ذلك شرحاً لهذه العلل وتمثيلاً لها جميعاً عن التاج بن مكتوم في تذكرته.

وإذا كان لهذه العلل التي يذكرها السيوطي علاقةٌ بمنهج الدرس النحوي عند

(33) الاقتراح ص115.

النحاة القدامى، فإنَّ من العلل ما ليس له علاقة بمنهج الدرس النحوي، فهي أقرب إلى التندر والفكاهة وهي تدل على الترف العقلي من ناحية أخرى.

ثالثاً: التقسيم

من القضايا التي أثارت جدلاً بين الباحثين في النحو العربي قضية التقسيم في النحو العربي، ولعل أهم هذه القضايا التي أثارت الجدل والنقاش قضية تقسيم الكلمة في النحو العربي إلى ثلاثة أقسام هي: الاسـمُ والفعل والحرف.

ويكاد يجمع الباحثون على أن هذا التقسيم تقسيم أرسطي خالص، ونحن إذا نظرنا في تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع الثلاثة نقول الآتي:

تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف تقسيم عقلي، هذا ما أجمع عليه النحاة بعد سيبويه، ولا ننسى أن الروايات تنسب هذه التقسيمات إلى الإمام علي بن أبي طالب.

يقول سيبويه «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[34].

أما المبرد فيصرح بأن هذا التقسيم الثلاثي للكلمة تقسيم عقلي تخضع له جميع اللغات، يقول المبرد «فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة»[35].

وقد أصبح كلام المبرد هذا هو العمدة عند النحاة المتأخرين وهذا التقسيم العقلي الذي لا يراعي خصائص اللغة وألفاظها هو في صميمه تقسيم أرسطي، والتقسيم العقلي لا يخص الكلمة وحدها وإنما هو سمة عامة في درس النحو العربي.

أما إن تقسيم الكلمة ذاتها إلى هذه الأقسام الثلاثة قد أخذ مباشرة أو بوساطة أرسطو فهذا كلام معمم ينقصه التدقيق، فأرسطو تكلم عن الاسم والفعل في كتابه المسمى (العبارة) ولكنه لم يتكلم عن الحرف، ولم يكن أرسطو يقسم الكلمة عندما

---

(34) الكتاب ج1 ص12.

(35) المقتضب ج1 ص3.

تحدث في كتابه العبارة، وتكلم عن الرباط عندما كان يتحدث عن الشعر، وعندما كان يتحدث بالتحديد عن صنعةِ الإلقاء عند أربابها، فأرسطو لم يقسم الكلمة وقد تحدث عن الرباط بين سبع كلمات يحتاجها من ينظم شعراً وهي: الحرف والمقطع والرباط، والاسم والفعل والتصريف والكلام، فلو كان النحاة العرب قد تأثروا بتقسيم أرسطو للكلمة لذكروا هذه الأقسام جميعاً، ولو كان النحاة العرب ينقلون كل ما هو يوناني لنقلوا تقسيم ثراكس أستاذ الدراسات النحوية اليونانية بالاسكندرية للكلمة، فقد قسم الكلمة إلى ثمانية أقسام هي:

الاسم والفعل والحرف والضمير والظرف والصفة والأداة والرابطة [36].

على أن لفظة الحرف وكذلك الرباط ترد عند أرسطو، والحرف عند أرسطو غير الرباط، فلو كانا شيئاً واحداً لما خص كل واحد منهما باسم واصطلاح معين، فاتضح مما قلناه، أن تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف في النحو العربي، والقول بتأثير أرسطو في هذا التقسيم هو كلام عام تعوزه الدقة، وأن الشيء الذي يلحظ تأثر النحاة العرب به بالنسبة إلى أرسطو ومنطقه في تقسيم الكلمة، هي الطريقة العقلية التي اتبعها نحاة العرب في تقسيم الكلمة إلى هذه الأجزاء الثلاثة، وهي سمة عامة في النحو العربي تظهر بارزة في التعليل، وفي نظرية العامل وفي التأويل الذي يسعى إلى إخضاع الاستخدام اللغوي لما تقرره القاعدة النحوية المعيارية.

الجانب العروبي

بعد أن خضنا في قضية التأثير والتأثر في منهج النحو العربي بغيره من المناهج اللغوية التي درست بها لغات الهند والسريان واليونان، لا بد لنا أن نعرج على الرأي الذي ينفي عن منهج درس النحو العربي أي تأثر أو تأثير بغيره من مناهج الأمم السابقة الذكر.

(36) النحو العربي والدرس الحديث ص89، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1979م.

المصادر العربية القديمة التي بين أيدينا لا تتحدث عن قضية التأثير والتأثر لا من قريب ولا من بعيد، فالروايات المتعددة في هذه المصادر تنسب أولية وضع لبنات النحو العربي إما إلى الإمام علي بن أبي طالب، وإما إلى أبي الأسود الدؤلي، وإما إلى تلاميذ أبي الأسود مثل عنبسة الفيل ويحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز وغيرهم، دون أن تشير ــ كما أسلفت ــ إلى وجود أي أثر أجنبي كان له دور في هذه النشأة وفي وضع لبناتها الأولى.

ويذهب أحمد بن فارس في كتابه (الصاحبي) إلى أن النحو العربي نحوٌ توقيفي من عند الله سبحانه وتعالى، وأن دور أبي الأسود الدؤلي والخليل بن أحمد ينحصر في تجديد هذا العلم الذي كان بين أيدي الناس ثم درس بتقادم العهد وتطاول الأزمنة فعملا على إحيائه وبعثه.

يقول ابن فارس بعد أن تحدث عن التوقيف في الحروف أو أصوات اللغة «والذي نقوله في الحروف هو قولنا في الإعراب والعروض، والدليل على صحة هذا، وأن القوم قد تداولوا الإعراب، أنا نستقرئ قصيدة الحطيئة التي أولها:

شاقتك أظعان لليلى دون ناظرة بواكرْ

فنجد قوافيها كلها عند الترنم والإعراب تجيء مرفوعة، ولولا علم الحطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقاً من غير قصد لا يكاد يكون، فإن قال قائل: قد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية، وأن الخليل أول من تكلم في العروض، قيل له: نحن لا ننكر ذلك بل نقول: إن هذين العلمين قد كانا قديماً، وأتت عليهما الأيام، وقلّا في أيدي الناس، ثم جددهما هذان الإمامان[37].

وهو رأي عجيب يتصف بالغرابة سقناه استيفاء للبحث.

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أمثال الشيخ محمد الطنطاوي، والأستاذ شوقي

(37) الصاحبي ص37-38.

ضيف، والأستاذ عبد الواحد وافي، أن وضع النحو العربي كان وضعاً عربياً خالصاً لا علاقة له بأية لغة أخرى، أو نحو آخر سبقه إلى الوجود كنحو اللغة اليونانية واللغة السريانية.

يقول الشيخ محمد الطنطاوي:

«نشأ النحو في العراق صدر الإسلام لأسبابه نشأة عربية على مقتضى الفطرة، ثم تدرج به التطور تمشياً مع سنة الترقي حتى كملت أبوابه غير مقتبس من لغة أخرى، لا في نشأته ولا في تدرجه»[38].

وهو كلام خطابي دفعه إليه الحماس والغيرة، ونحن لا نختلف معه في الحماس والغيرة، غير أن البحث العلمي لا يعترف بهذه المشاعر والمجازفات العلمية، ولا يضيرنا أن نكون قد أخذنا من بعض الأمم التي سبقتنا، وليس عيباً في أسلافنا أن يأخذوا من غيرهم ولن ننتقص من قيمتهم إذا قلنا هذا، بل إنَّ أسلافنا بهذا الصنيع قد أضافوا للحضارة الإنسانية ما تعيش به حتى اليوم، فهم لم يكونوا مجرد نقلة وإنما كانوا ينقلون ويضيفون، على أن التأثر الذي قد حدث لا علاقة له بالنحو من حيث إنه نص عربي، وإنما تأثروا بالنزعة العقلية المنطقية الأرسطية في تقسيم الأبواب ورسم الحدود وتعليل الظواهر اللغوية، وهذا أمر دلتهم عليه مرحلة معينة، فالعيب أن ننفي هذه المرحلة لأننا بهذا ننفي جزءاً من تاريخنا، والعيب أن نقف حيث وقفوا وإنما أن ننطلق كما انطلقوا، هذا هو حسن الاقتداء، أما الكلام الخطابي فهو يدل على صدق الشخص وغيرته، وهو ما يستحق عليه كلمة جزاك الله خيراً.

إن الدفاع عن حضارتنا لا يكون برفض التأثير والتأثر، وإنما يكون بطرح هذين السؤالين:

إذا كان الأسلاف قد تأثروا فكيف تأثروا؟ ولماذا تأثروا؟

والإجابة عن هذين السؤالين تبين أن أجدادنا قد أخذوا ما أرادوا أخذه بما

---

(38) نشأة النحو ص21.

لا ينفي أصالتهم ولا ينقص قدرهم، وأخذوا لأن ثمة دواعي عقلية في تقرير القواعد دعتهم إلى هذا الأخذ، لأنهم إذا وضعوا قاعدة ما فإن الناس لن يسلموا لهم بهذه القواعد، وإنما سيجادلونهم، والجدال يعتمد على المنطق، والمنطق قد أصبح أمراً عاماً في هذه العصور، فكان لا غنى لهم من استخدام المنطق في تقرير القواعد وتقنين الأحكام اللغوية، فالعيب ليس فيهم وإنما فيمن جاء بعدهم، واعتبر أن التقعيد القائم على المنطق شيء مقدس، ورفض أن يكون التقعيد المنطقي نتاجاً للتأثر بأثر أجنبي هو منطق أرسطو، وشواهد العقل والنقل تـدل على ذلك دلالة بينة.

ويذهب الأستاذ عبد الواحد وافي إلى نفي الأثر اليوناني في النحو العربي معتمداً على عدم وجود تشابه بين قواعد اللغتين العربية واليونانية.

يقول الأستاذ عبد الواحد وافي:

«إن علماء قواعد العربية لم يكونوا على علم باللغة اليونانية وقواعدها، ولم تكن لهم صلـةٌ ما بعلماء القواعد من الأغريق، هذا إلى أنّ قواعد اللغة العربيةِ تختلف في طبيعتها ومناهجها اختلافاً جوهرياً عن قواعد اللغـةِ اليونانية، فلو كانت قواعدُ العربيةِ قد اخترعت على غرار القواعد اليونانية كما يزعمون لجاءت متفقة معها أو على الأقل مشابهة لها في أصولها ومناهجها»[39].

وكلام الأستاذ عبد الواحد فيه تخبط كثير فهو يمس قضايا لم يقل أحد بها، وحتى إن وجدنا من قال بها فقوله لا يعدو التعميم المخل، فلا يسع الدارس أن يقول: إن قواعد اللغة العربية، وقواعـدَ اللغة اليونانية متشابهـةٌ، ولم يقل أحد: إن نحاة العرب نقلوا نحـوَهم عن نحاة اليونان.

ويذهب الأستاذ شوقي ضيف إلى نفي التأثر عن النحو العربي بغيره، معتمداً في ذلك على دليل واهٍ، وهو أن نظرية العامل لا وجود لها إلا في النحو العربي وحـدَه، وأن مصطلحات هذا النحو عربية خالصة.

(39) فقه اللغة ص213، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ط8.

قال شوقي ضيف «وحاول بعض المستشرقين أن يصلوا بين نشوء النحو العربي في البصرة، والنحو السرياني واليوناني والهندي، غير أنَّه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتاً علمياً، وبخاصة أن النحوَ العربي يدور على نظرية العامل، وهي لا توجد في أي نحو آخر»[40].

غير أن العامل الذي يشير إليه شوقي ضيف قد تسرب إلى النحو العربي من أثر الفلسفة، ولا يسع الأستاذ شوقي ضيف وغيره أن يقول: إن الفلسفة أثرٌ غيرُ أجنبي.

ويذهب المستشرق ليتمان في هذه القضية مذهباً وسطاً، وقد ذُكر رأيُه في عدة مراجع عربية حديثة.

يقول «اختلف العلماء الأوربيون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال: إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب، وقال آخرون: ليس كذلك، وإنما كما تنبت الشجرة في أرضها، كذلك نبت علم النحو عند العرب، وهذا هو الذي روي في كتب العرب من زمن، ونحن نذهب في هذه المسألة مذهباً وسطاً، وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق، تعلموا أيضاً شيئاً من النحو، وهو النحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف، وبرهانُ هذا أن تقسيم الكلمة مختلف، قال سيبويه: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، هذا تقسيمٌ أصلي، أما الفلسفة فيقسم فيها الكلام إلى: اسم وكلمة ورباط، إن الاسم هو الاسم، والكلمة هي الفعل، والرباط هو الحرف، وهذه الكلمات ترجمت من اليوناني إلى السرياني، ومن السرياني إلى العربي، فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو، أما كلمات اسم وفعل وحرف فإنها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت»[41].

ونحن بعد هذا العرض نجمل رأينا في هذه المسألة فنقول:

---

(40) المدارس النحوية ص20.

(41) نشأة النحو ص22، ضحى الإسلام ج2 ص292-293، تجديد النحو العربي ص17.

لا يمكن إثبات التأثر والتأثير بين النحو العربي والنحو الهندي، لمجرد تشابه يلاحظه البعض على أسطورة هندية تتحدث عن بداية وضع النحو الهندي مع إحدى الروايات التي تتحدث عن نشأةِ النحو العربي وأولية وضعـهِ.

ولا يسعنا أن نثبت تأثراً للنحو العربي بالنحو السرياني لمجرد أن أبا الأسود قد أخذ النقط عن السريان.

أما اليونان فإن العرب لم يأخذوا قواعد لغتهم، ولا تأثروا بأساليبهم وطريقتهم في تقسيم الأبواب، وإنما تأثر نحاة العربية بالمنطق الأرسطي وبالتحديـد في التعريـف والتعليل.

إن النحو العربي قد نشأ ووضع لأسباب عربية إسلامية تخص العربَ والمسلمين وحـدَهم، بدأ بأبي الأسود الدؤلي وغيره عندما لاحظوا الانحرافَ في المنطق العربي، وحاولوا تقويم هذا الاعوجاج بإيراد ملاحظات وصفية انبثق عنها فيما بعد النحو العربي، وقد لاحظنا أن أثـرَ العقل والمنطق في هذا النحو قد بدأ مع عبد اللّٰه بن أبي إسحاق الحضرمي الذي مال إلى تقعيد الأحكام وبيان عللها وأسبابها.

النحو العربي مطبوع أو ممزوج بنزعة عقلية منطقية أرسطية تظهر واضحـةً في التعريف والتعليل كما قلنا، وهذه النزعة العقلية الأرسطيـةُ لا تخص علمَ النحو العربي وحـدَه، وإنما هي سمـةٌ عامـةٌ وبارزة في سائر علوم الحضارة العربيـةِ الإسلاميـةِ.

الفصل الثاني

منهج التصنيف في النحو العربي

كتاب سيبويه أول كتاب مدون وصل إلينا في النحو العربي ، ولا يمكننا أن نقر بوجود أي كتاب ، بالاعتماد على روايات متناثرة وأخبار متفاوتة تنسب وجود مؤلفات في النحو العربي إلى نحاة سابقين ، تتلمذ عليهم سيبويه كعيسى بن عمر الذي تنسب إليه المصادر أنه ألف كتابين في النحو .

إن الباحث الحق لا يقيم بحثه إلا على أساس مادي ماثل أمامه وفي متناول يده ، وعلى هذا نقول : إن كتاب سيبويه هو أول أثر مادي وصلنا مصنفاً في النحو .

(الكتاب) يخلو من مقدمة وخاتمة كما لاحظنا ، ولاحظ قبلنا من بحث في كتاب سيبويه ، ولا يمكننا أن نعد ظاهرة خلو (الكتاب) من مقدمة وخاتمة طريقة لسيبويه ، أو طريقة مبكرة في تأليف النحو العربي ، ذلك أن كتباً أخرى معاصرة لسيبويه في الزمن ، لا تخلو من المقدمة والخاتمة ، ولا بد أن الاحتمالات التي أوردها الباحثون تفسيراً لهذه الظاهرة صحيحة ، أو أن بعضها صحيح على الأقل ، ومن أقوى هذه الاحتمالات في نظرنا أن سيبويه لم يتم كتابه في صورته المثلى فقد حال الأجل المحتوم دون ذلك ، فإذا ما تصفحنا الكتاب فإننا نقر أن بدايات التصنيف ميزة ظاهرة في هذا الكتاب ، فالرجل يدور ويلف حول المعنى أو الموضوع الذي يريد تقرير أحكامه وشرح ظواهره ، وهو لا يعطينا القاعدة النحوية مباشرة ، وإنما يصنع النماذج ويستشهد بالاستعمالات

اللغوية التي تقرر القاعدة، وتوصل إلى استنباطها وفي أحيانٍ يقرر القاعدة ولكنها حالات نادرة.

وكتاب سيبويه أول أثر مادي فصل بين الكتابة والسماع، أو بين الرواية التي تقوم على المشافهة والسماع مباشرة، وبين القاعدة المقررة المكتوبة، لكن أثر الرواية يظل بارزاً في الكتاب فمازلنا نسمع عن أعلام وشيوخ تتردد أسماؤهم في هذا الكتاب، يأخذ عنهم سيبويه ويروي في كتابه، وأحياناً يشير إليهم بقوله: حدثني الثقة، وسألته وقال، وغيرها، ومثل هذه الظواهر تعني تحولاً في منهج النحو العربي من مجرد الدراسة القائمة على التسجيل المحدود إلى التدوين المتكامل في النحو.

وأساليب هذا الكتاب بوجه عام أساليب بدائية، ولئن قلنا: بدائية، فإن هذا لا يعني أنها كانت مبتذلة، وإنما نعني بكلمة بدائية أنها أساليب كان صاحبها يحاول جاهداً أن يسمي الأشياء بمسمياتها الصحيحة، فإذا ما سرنا مع الزمن إلى (المقتضب) لأبي العباس المبرد، فإننا نجد أن الأساليب قد أصبحت أكثر دقة، وأقرب ما تكون إلى الكتب العلمية المنهجية، فتسمية الأشياء بمسمياتها الصحيحة واضحة في هذا الكتاب، والرواية فيه تقل عما في كتاب سيبويه، وهو يخاطب المتعلم مباشرة حين يقول: اعلم، ويشير إلى الناشئين في التعلم بقوله: يا فتى، وهي كثيراً ما تبرز في هذا الكتاب.

فإذا ما سرنا مع العصر نجد أن علوماً أخرى قد أثرت في أسلوب منهجة النحو العربي وتقعيده، ونجد أن المنطق يلعب دوراً هاماً في الأسلوب والتقعيد، كما نجد تأثر النحاة بعلوم الشريعة كالفقه والأصول، ومع استمرار الزمن ومر العصور نجد أن كتب النحو قد غدت بعيدةً عن النحو القائم على الاستعمال اللغوي والواقع اللغوي، إن القاعدة النحوية المعيارية في هذه الكتب المتأخرة قد أصبحت أكثر إحكاماً فهي تقنن في عبارة مركزة وجيزة، وإن كانت قاعدةً مكررة تعاورها النحاة جميعاً منذ سيبويه.

وهذه أمثلة ونصوص نوردها مع المناقشة والتعليق لبيان صحة ما قلناه، وهي أمثلة ترجع إلى أزمنة مختلفة وأماكن متباينة:

من أدوات الاستثناء في اللغة العربية الأداة: غير، وقد درست في كل المصنفات النحوية القديمة والحديثة، وبينت هذه المصنفات أن حكم غير الإعرابي في أسلوب الاستثناء هو الحكم الإعرابي نفسه الذي يتخذه في الأسلوب الاسمُ المستثنى بعد أداة الاستثناء «إلا» أم الباب كله، أما الاسمُ الواقع بعد غير فحكمه الإعرابي الجر دائماً لإضافته إليها.

غير تعرب إعراب الاسم الواقع بعد «إلا» وهذا يقتضي منا تبيان أعاريب هذا الاسم المختلفة التي تتعاوره في التراكيب المختلفة.

حكم المستثنى بعد إلا هو النصب إذا كان أسلوب الاستثناء تاماً، ذكرت فيه جميع أركان الاستثناء من مستثنى ومستثنى منه وأداة استثناء، وموجباً لم يسبق بأداة تدل على النفي أو النهي أو الاستفهام مثل قولنا: قام القوم إلا زيداً، فلفظة زيد يجب نصبها عند النحاة لأن أسلوب الاستثناء تام وموجب.

فإذا كان أسلوب الاستثناء تاماً ولكنه غير موجب، والاستثناء متصل بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه مثل: ما قام القوم إلا زيدٌ، ترجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في علامته الإعرابية، ويجوز نصبه على الأصل في باب الاستثناء، وإن كان الاستثناء منقطعاً بمعنى أن المستثنى من غير جنس المستثنى منه مثل: ما قام القومُ إلا حماراً، جاز الأمران: الاتباع للمستثنى منه في علامته الإعرابية والنصب على الاستثناء، ويقول النحاة إن لغة أهل الحجاز في هذه الحالة هي وجوب نصب المستثنى، وأن بني تميم يجوزون فيه الأمرين: الاتباع والنصب.

هذا إذا أمكن تسليط العامل على المستثنى، أما إذا لم يمكن تسليط العامل فليس في المستثنى إلا النصب مثل: ما زاد المال إلا ما نقص، فهنا يجب النصب لأنه لا يمكن أن يقال: زاد النقص.

فإذا كان الاستثناء مفرغاً، وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه كان المستثنى معرباً بحسب ما تقتضيه العوامل الواقعة قبله.

هذه هي أحكام الاسم المستثنى بعد «إلا» في أسلوب الاستثناء وهي الأحكام الإعرابية نفسها الواجبة لـ «غير» في هذا الأسلوب.

ونحن نريد أن نرى الآن من خلال النصوص كيف تمت معالجة هذا الأمر عند سيبويه والمبرد وابن جني والزمخشري وابن هشام، وهم نحاةٌ متفاوتون في المكان والزمان:

1 ــ قال سيبويه

اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيجري الاسم الذي بعد إلا، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره، وخارجاً مما يدخل فيه غيره.

فأما دخوله فيما يخرج منه غيره: فأتاني القوم غير زيد، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلا فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا.

وأما خروجه مما يدخل فيه غيره: فما أتاني القوم غير زيد، وقد يكون بمنزلة مثل فيه معنى إلا.

وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا، لأنه اسم بمنزلته، وفيه معنى إلا، ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصباً.

ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد إلا، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزئ من الاستثناء، ألا ترى أنه لو قال: أتاني غير عمرو كان قد أخبر أنه لم يأته، وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه فقد يستغني به في مواضع من الاستثناء، ولو قال: ما أتاني غير زيد يريد بها منزلة مثل لكان مجزئاً من الاستثناء كأنه قال: ما أتاني الذي هو غير زيد فهذا يجزئ من قوله: ما أتاني إلا زيد[1].

(1) الكتاب ج2 ص343-344.

2 ـــ وقال المبرد

اعلم أن كل موضع جاز فيه أن تستثني بإلا جاز الاستثناء فيه بغير، وغيرُ اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعته إلا، وكل موضع وقع الاسم فيه بعد إلا على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً في غير، إلا أن يكون نعتاً فيجري على المنعوت الذي قبلها، وذلك قولك: جاءني القومُ غيـرَ زيد، لأنك كنت تقول: جاءني القومُ إلا زيداً.

وتقول: هذا درهم غيـرَ قيراط، كقولك: هذا درهم إلا قيراطاً.

وتقول: هذا درهم غيـرُ جيد، لأن غيراً نعت ألا ترى أنه لا يستقيم: هذا درهم إلا جيد.

فأما الموضع الذي يرتفع فيه فتقول: ما جاءني أحد غير زيد على الوصف وعلى البدل، فالبدل كقولك: ما جاءني أحد إلا زيد.

وتقول: لقيت القوم غير زيد، على النعت إذا كان القوم غير معهود وعلى البدل[2].

نستطيع أن نقول إن سيبويه كان أشبه بالذي يصوغ القاعدة، ويبحث لها عن الأسلوب اللائق والكلام الجامع، فهو يلف عبارته، حتى يعطيك انطباعاً ينحصر في أن حكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا، لكنه لا يقرر هذا الأمر ببساطة لأنه يبحث عن قاعدة موجودة في ذهنه، لكنها لم تأخذ الطابع العلمي الدقيق وهو يفتش عن أسلوب يكون أوقع في النفس إلى تمثل القاعدة في النفس والإقرار بها.

أما أبو العباس المبرد فعبارته واضحة وهو إلى التقعيد الناضج أقرب من سيبويه، فهو يعطيك القاعدة عندما يقول: اعلم أن كل موضع جاز فيه أن تستثني بـ «إلا» جاز الاستثناء فيه بـ «غير»، والمبرد يقودك إلى المعنى حتى تستخدم غيراً استخداماً عربياً بلاغياً فأنت تقول: هذا درهم غيـرَ قيراط، كأنك قلت: هذا درهم إلا قيراطاً،

(2) المقتضب ج4 ص422-423.

ولكنك لا تستطيع أن تقول : هذا درهم غير جيد بنصب غير لأنك لا تستطيع أن تقول : هذا درهم إلا جيداً فهذا أسلوب غير مستقيم ولا تقره قوانين العربية .

إن التركيزَ على المعنى في تقعيد النحو ظاهرة في النحو العربي يتمتع بها نحاة عالجوا الأدب وفنونَه ، وأبو العباس المبرد من هؤلاء النحاةِ الذين كانت لهم إسهامات في الأدب ، ولهذا ليس مستغرباً أن ينحو هذا النحو .

3 ـــ وقال ابن جني

وأما غير فإعرابها في نفسها إعراب الاسم الواقع بعد إلا ، وما بعدها مجرور بإضافته إليها ، تقول : قام القوم غير زيد ، كما تقول : إلا زيداً ، و : ما قام أحد غير زيد كما تقول : إلا زيد ، و : ما بالدار أحد غير زيد كما تقول : إلا زيداً [3] .

4 ـــ وقال الزمخشري

وحكم غير في الإعراب حكم الاسم الواقع بعد إلا ، تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم ، وتجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب[4] .

5 ـــ وقال ابن هشام

وأصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو ﴿صالحاً غير الذي كنا نعمل﴾[5] أو معرفة كالنكرة نحو ﴿غير المغضوب عليهم﴾[6] فإن موصوفها « الذين » وهم جنس لا قوم بأعيانهم .

وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى « إلا » فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه ، وتعرب هي بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام ، فيجب نصبها في نحو :

(3) اللمع في العربية ص62 .

(4) المفصل ص69-70 .

(5) الأعراف 53 .

(6) الفاتحة 7 .

قاموا غير زيد، وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع، وفي نحو: ما فيها أحد غير حمار عند الحجازيين وعند الأكثر في نحو: ما فيها غير زيد أحد، ويترجح عند قوم في نحو هذا المثال، وعند بني تميم في نحو: ما فيها أحد غيرُ حمار، ويضعف في نحو: ما قاموا غير زيد، ويمتنع: ما قام غير زيد[7].

وجدنا في نص سيبويه والمبرد السابقين محاولة للتقعيد أدت إلى تقعيد، وتفتيشاً عن أسلوب يلائم هذا التقعيد، هذا واضح في نص سيبويه، ومع مرور الزمن نجد دقة العبارة أو قربها من الدقة، ووضع القاعدة مباشرة دون لف للعبارات، ينطبق هذا على نص أبي العباس المبرد.

أما النصوص الثلاثة الأخيرة فهي لم تضف شيئاً يذكر على النصين السابقين سوى تمطيط للعبارة، ومنطقة للغة، وصوغ القاعدة في عبارة مركزة، القاعدة هي هي ولا ينتظر أحد أن تغير القاعدة لكن الذي ينتظر أن يتطور الأسلوب مما يضفي على القاعدة البهاء ويجنبها سآمة المتعلمين لها، فـ «غير» تعرب إعراب الاسم الواقع بعد «إلا» هذا حكمها الإعرابي وما بعدها مجرور دائماً، وزادنا ابن هشام فائدة وهي أن الأصل في غير أن توصف بها النكرة أو ما في حكمها، وعندما نقول زادنا فائدة فإننا نعني ما نقول ذلك أن نصوص السابقين التي أوردناها، ولا سيما نص أبي العباس المبرد تلمح إلى هذه القضية، لكن ابن هشام يصرح بها عندما يقول: وأصل غير أن يوصف بها.

المثال الثاني الذي نختاره هو ما الحجازية كما يسميها النحاة، وقد عرفت بهذا المصطلح لأنها في لهجة أهل الحجاز تعمل عمل «ليس» فترفع الأول اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها، تماماً كما هو حال الاسمين الواقعين بعد ليس.

وهي لا تعمل هذا العمل عند النحاة إلا إذا توفرت فيها شروط معينة:

1 ــ ألا ينتقض نفيها بإلا، مثل: ما علي إلا كاتب.

---

(7) أوضح المسالك ج2 ص277-278.

2 ــ ألا يقترن اسمها بإن الزائدة، مثل: ما إن زيد قائم.
3 ــ ألا يتقدم خبرها على اسمها كقولك: ما مجتهد زيد.
4 ــ ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، مثل: ما دروسه زيد مذاكر.
5 ــ ألا تتكرر، مثل: ما ما زيد قائم.
6 ــ ألا يبدل من خبرها موجب مثل: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به.

هذه هي الشروط التي يذكرها النحاة عادة لإعمال ما الحجازية عمل ليس، وكان القياس عندهم ألا تعمل لأن الحرف إذا لم يكن كالجزء من الاسم لا يجوز أن يعمل فيه شيء سوى الجر، ولذا فإهمال بني تميم لها هو القياس، فبنو تميم يجرونها مجرى: أما وهل كما صرح بذلك سيبويه، يقولون هذا وهم يعلمون أن التنزيل ما جاء بغير لغة أهل الحجاز، لكنها صنعة القياس التي أنستهم شواهد اللغة الصحيحة، فالنص خارج عن القياس وهم لا يطعنون في صحته لكن مجيء الأسلوب على مقتضى القياس وفق نظرة عقلية فلسفية محضة لا شك أنه خير من مخالفة القياس عند النحاة:

1 ــ قال سيبويه

هذا باب «ما» أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف ما، تقول: ما عبد اللهأخاك، وما زيد منطلقاً.

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل؛ أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس لأنه ليس بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار.

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها كما شبهوا بها لات في بعض المواضع[8].

2 ــ قال المبرد

هذا باب «ما» جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه، وهو

(8) الكتاب ج1 ص57.

حرف جاء لمعنى، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل، وذلك الحرف ما النافية، تقول: ما زيد قائماً وما هذا أخاك، كذلك يفعل أهل الحجاز، وذلك أنهم رأوها في معنى ليس، تقع مبتدأة وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلما خلصت في معنى ليس، ودلت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة، حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى أجروها مجراها.

فمن ذلك قول اللّٰه عزَّ وجل: ﴿ما هذا بشراً﴾[9] و ﴿ما هن أمهاتهن﴾[10].

وأما بنو تميم فيقولون: ما زيد منطلق، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة إنما إذا قلت: إنما زيد منطلق[11].

3 ــ قال ابن جني

وتشبه ما بليس في لغة أهل الحجاز فيقولون: ما زيد قائماً وما عمرو جالساً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى هل فلا يعملونها يقولون: ما زيد قائم[12].

4 ــ قال الزمخشري

اسم ما ولا المشبهتين بليس.

هو في قولك ما زيد منطلقاً، ولا رجل أفضلَ منك، شبههما بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، إلا أن «ما» أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال، ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً فقيل: ما زيد منطلقاً، وما أحد أفضل منك[13].

---

(9) يوسف 31.
(10) المجادلة 2.
(11) المقتضب ج4 ص188.
(12) اللمع ص35.
(13) المفصل ص30.

التمثيل عند سيبويه هو الغالب عليه كعادته فالرجل يعطيك أمثلة ثم يذكر القاعدة، ويبحث عن المصطلحات فيكرر الكلمة أحياناً من مثل قوله : إذ كان معناها كمعناها ، وهو يشير إلى مسألة القياس عندما يتحدث عن إهمال ما في لهجة بني تميم وكذلك يبحث عن علة وسبب لإعمالها وإهمالها .

أما أبو العباس المبرد فالقاعدة عنده مقررة ، فما مشبهة بليس غير أنه يتخذ أسلوباً معمماً عندما يصرح بأن ما أجريت مجرى الفعل ، وهو يقصد بالفعل ليس ، غير أن كلمة يجري مجرى الفعل ، كلمة عامة تشير إلى الفعل عموماً دون تحديد ، فإذا كان هذا الفعل هو ليس فإن الأمر يزداد سوءاً ، لأن ليس غير متفق على فعليتها عند النحاة جميعاً .

وقول أبي العباس إن « ما » عند بني تميم تعامل معاملة « إنما » قول لا يتفق مع القياس النحوي الذي هو أحد أعمدته ، فإنما لا تعمل لأن دخول ما عليها قد كفها ومنعها عن العمل ، فإهمالها طارئ وليس أصلياً ، أما عند بني تميم فإهمال « ما » أصيل لم يطرأ عليه طارئ ، وتمثيل سيبويه بأما وهل تمثيل صائب يلائم حالة ما عند بني تميم ، فأما وهل لا يعملان شيئاً و « ما » عند بني تميم لا تعمل شيئاً ، أما « إنما » فهي عاملة قبل زيادة ما عليها ولو جردناها من « ما » لعادت إلى سابق عملها ، وهو نصب الأول اسماً لها ، ورفع الثاني خبراً لها ، وإنما يجوز عند بعض النحاة أن تعمل هذا العمل أيضاً فنقول : إنما زيداً قائم ، إنَّ تشبيه إهمال ما بإنما تشبيه غير دقيق من أبي العباس المبرد .

أما بقية النصوص فهي لا تضيف شيئاً ذا بال سوى غلو في النزعة المنطقية ، فالزمخشري يورد اسم ما مع اسم لا ، ويصرح كغيره من النحاة بأن هاتين الأداتين تشبهان ليس ، غير أن « ما » أوغل في الشبه بها من « لا » لاختصاص ما بنفي الحال مثل ليس ، ويدلل على هذه المزية لـ « ما » بجواز دخولها على المعرفة والنكرة على حد سواء ، أما « لا » فهي لا تعمل إلا في النكرة .

والسؤال الذي يفرض نفسه : هل كان العرب الخلص من حجازيين ونجديين الذين عاملوا خبر ما هاتين المعاملتين المختلفتين ، فنصبه الحجازيون ورفعه النجديون ،

يلاحظون هذه الأشياء التي يلاحظها نحوي كالزمخشري؟ هل تشبيه الحجازيين لها بليس الذي ينسبه إليهم النحاة هو الذي دفع أولئك الأعراب إلى نصب خبرها، فيأتي النحاة بعدهم ليعللوا ما عللوا، أم أنها النزعة المنطقية التي أنستهم أن المنطق التاريخي لهذه اللغة لا يسمح لهم بإطلاق هذه الأسباب، وإيراد هذه العلل؟ وهل نطق بني تميم بالصورة المروية عنهم سببه أنهم لاحظوا في «ما» ما لاحظوه في «أما وهل» من إهمال وعدم إعمال؟ وهل قوّى إعمال ما عند الحجازيين لإيغال ما في الشبه بليس أكثر من «لا» فعملت عندهم في المعرفة والنكرة معاً؟

إنه الأسلوب الموسوم بالنزعة المنطقية الذي قاد النحاة إلى هذا الكلام، حتى إن القارئ قد ينسى كل شيء يمت بصلة إلى اللغة، إلا هذه النزعة المنطقية القياسية التي تعتمد على الشبه والنظير والحمل عليهما.

لقد نطق العرب خبر ما بصورتين:

الأولى: تجعل ما بعد «ما» مرفوعاً والاسم التالي له منصوباً.
الثانية: ترفع كلا الاسمين الواقعين بعد ما.

وما دار بخلد الناطقين باللغة البتة أنهم يشبهون ما في الحالة الأولى بليس، وأنهم يحملونها في الحالة الثانية على أما وهل، وأعجب من هذا ما قاله بعض النحويين في بيت الفرزدق الآتي الذي نصب فيه الشاعر خبر ما النافية المتقدم على اسمها.

قال الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ

أوّل النحاة هذا الاستعمال بتخريجات عديدة، من أعجبها وأشدها غرابة أن الفرزدق وهو شاعرٌ تميمي أراد أن يقلد الطريقة الحجازية في نطق خبر ما، ولكنه لم يكن متمكناً من شروط إعمال ما عند أهل الحجاز فأخطأ ونصبَ خبر ما المتقدم

على اسمها وهو لفظة «مثلهم»، وهذا لا يجوز وفق الشروط التي وضعها النحاة لإعمال ما الحجازية [14].

الفرزدق قد نصب لفظة «مثلهم» فهل كان يعرف شروطاً لإعمال ما وإهمالها؟ وهل كان يعرف وجوداً لما يسمى عند النحاة بما الحجازية وما التميمية؟

إنه يعرف الفروقَ اللهجية كشاعر متجول يعرفها بحسه، فهو لا يحيد عنها إلا بحسه، فإذا نصبت لفظة «مثلهم» في بيته المتقدم فإن حسه اللغوي هو الذي قاده إلى هذا الاستعمال، أما قول النحاة إن ما إذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها فهو تخريج لهم، وتأويل منهم يقبل إذا كان مصدر تأويلهم وتخريجهم النصوص المروية ممن يصح النقل عنهم، أما أن يقولوا ضمن تخريجاتهم لهذا البيت: إن الشاعر قد أخطأ لعدم إلمامه بالشروط أو معرفته لها، فهو هراء لا يمكن قبوله.

وبعد فإن أسلوب منهجة النحو العربي هو عينه منهج النحو العربي، فإذا كان النحو العربي قد عرف النزعة المنطقية منذ أيامه الأولى، فإن أسلوب النحو العربي قد سادته هذه النزعة، وإذا كنا نلحظ عند سيبويه جهداً واضحاً ومحاولة للتقعيد، وتفتيشاً عن المصطلحات الدقيقة، فإننا لاحظنا عند المبرد استقراراً في التقعيد ومسميات واضحة لسائر مفردات النحو العربي، غير أن النزعة المنطقية بدأت تعم أسلوب التأليف في النحو العربي، وقد غدت كتب النحو في العصور المتأخرة أقرب إلى المنطق منها إلى النحو، وقد سادت النحو العربي هذه الظاهرة كما سادت غيره من العلوم.

المتون والشروح والحواشي

من الظواهر التأليفية التي سادت نحونا العربي ودرسه ظاهرة تأليف المتون والشروح والحواشي والتقريرات، وهذه الظاهرة في التأليف والتصنيف لا تخص النحو

---

(14) منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك ج1 ص203، علي بن محمد الأشموني، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العربي وحده ، بل إنها نهج في التأليف ساد في تصنيف العلوم بعامـة كالفقه والفرائض والأصول ، وربما كان النحاة متأثرين بطريقة التأليف في هذه العلوم على هذا الشكل .

وقد اعتمد المنهج التربوي في الحياة الثقافية والعلمية عند العرب على طريقة الحفظ واستظهار العلوم عن ظهر غيب ، وقد أتت هذه الطريقـةُ إلى الحياة الثقافيـةِ العربيـةِ العامـةِ عن طريق القرآن الكريم ، فالقرآن الكريم يحتاج إلى حفـظٍ في صدور الرجال كما حفظ في الألواح والقراطيس ، ولذا رأى المعلمون لكي تتم الفائدة أن يعمموا أسلوب الحفظ التربوي على العلوم كـلِّـها فكانت المتون العلمية وهي نوعان :

1 ـــ متون نثرية .

2 ـــ متون نظمية نظمت في قالب شعري .

1 ـــ المتون النثرية

يلاحظ على المتون النثرية الاختصار الشديد والعبارة المركزة الموجزة ، فألفاظها وعباراتها مضغوطة تعتمد على التلميح أكثر من التصريح وعلى الإشارة والإيماء في غالب الأحيان ، لأن مهمـةَ الماتن أو واضع المتن حشـرُ أكبر كمية ممكنة من القواعد والمعلومات العلميـة ، ووضعها في عبارة موجزة غاية الإيجاز حتى يحفظها الطالب ، غير أن هذا الأمر لم يسلم من الخلل والاضطراب ، فالعبارة قد تكون غامضـةً لتحميلها أكثر مما تحتمل ، وقد يضطر الماتن إلى أن يلجأ إلى التعميم في عبارته ، الأمر الذي يحتاج إلى شرح وبيان لما غمض وعمم في عبارته ولفظه ، ومن هنا وجدت الشروح ، ولم تكن هذه الشروح في بعض الأحيان محافظـةً على أداء ما في المتن والاقتصار على شرحه ، فقد كان الشارحُ يحرص على إظهار ما لديه من علوم وثقافات في أثناء شرحه لأي مسألة من المسائل التي عرضها صاحب المتن ، ونحن لا بد لنا أن نفترض حسن النية لدى هؤلاء الشراح الذين وطدوا أنفسهم لخدمة العلم والسهـرِ عليه ، إلا أن دارس النحو العربي لا يجد مُـناصاً من القول إن هذه الشروح في كثير من الأحيان قد أساءت إلى درس النحو العربي من حيث أرادت إفادته ، فبهذه الشروح ابتعد الدارسون عن الواقع اللغوي ، إذ أصبح استظهارُ هذه الشروح أهـمَّ مما قامت عليه المتون والشروح ، فاللغة

استعمالاً ونطقاً وكتابة لا نكاد نلحظها إلا بين الفينة والأخرى بعد سلسلة من المناقشات والتعليلات والتأويلات .

وإليك هذه الأمثلة للبيان لا للحصر :

ابن يعيـش أشهر شراح متن المفصل الذي ألفه الزمخشري يعلل لإعراب الأسماءِ الستة بالحروف بتعليلين ، أولهما : منطقي يستند على المنطق ، وليس فيه حسٌّ من لغة أو نقل عمن يصح النقل عنه ، أما ثانيهما : فعدم التعليق عليه أولى فهو لا يستند إلا على تعليلات نحوية متقعرةٍ ومضحكـةٍ ، فلنسمع ما يقول الزمخشري في متنه ، وما يقوله ابـنُ يعيـشَ شرحاً لهذه الفقرة من المتن :

يقول الزمخشري :

واختلافُـه لفظاً بحرفٍ في ثلاثـةِ مواضـعَ في الأسماءِ الستـةِ مضافة وذلك نحو : جاءني أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه ، وكذلك الباقية . . .

ويقول ابن يعيش :

فأما الأسماء الستة المعتلة وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال فهذه الأسماءُ إذا أضيفت إلى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء نحو قولك : هذا أخوك وأبوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك وكذلك سائـرُها .

وإنما أعربت هذه الأسماءُ بالحروف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها ، وتضمنت معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها ، واحترزنا بقولنا : وتضمنت معنى الإضافة عن مثل : يد ودم وغد وشبهها مما حذفت لامه ، فإن قيل قولكم تضمنت معنى الإضافة زيادة وصفٍ لا تأثير له وإلحاقه بالعلة يكون حشواً فلا يكون جزءاً للعلة . فالجواب : لا نسلم أنه لا تأثير له وذلك لأنه إذا تضمنت معنى الإضافة صارَ في معنى التثنية لدلالته على شيئين مع أننا نقول : إن إلحاق الوصفِ

بالعلة مع عدم المناسبةِ إذا ذكر احترازاً من ورود نقص جاز كما لو كان له تأثير وذلك لأن الأوصافَ في العلة تفتقر إلى شيئين :

أحدهما : أن يكون له تأثير .

والثاني : أن يكون كالاحتراز .

فكما لا يكون ما له تأثير حشواً كذلك لا يكون ما فيه احترازٌ حشواً .

وقال قوم : إنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف ، وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعضَ المفردةِ بالحروف حتى لا يُستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف(15) .

إعرابُ الأسماء الستة بالحروف قد حدث عند ابن يعيش وغيره من النحاةِ تعويضاً لهذه الألفاظ عن لاماتها المحذوفة ، أو أنه قد حدث مقدمة وتوطئة لإعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ، أي طريقة نفسية حتى يتقبل المثنى وجمع المذكر السالم الإعراب بالحروف بكل بساطة ، ودون أن يُحدث هذا الإعراب لديهما عقدةً نفسية ما تجاه الألفاظ المعربةِ بالحركات .

أي لغة في هذا الكلام ، وأي تعليل يقبله العقل المجرد ؟

إنها مجردُ تعاليلَ واهيةٍ ساذجة مضحكةٍ ، وهي تعليلات قد أبعدت الدارسين عن النحو ومنبعه الصافي ، وجعلتهُم ينظرون إليه نظرة ازدراء وعدم اكتراث .

وهذا مثال آخر نسوقه من شرح آخر وهو شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، فالأشموني عندما تناول بالشرح قول ابن مالك :

ومعربُ الأسماء ما قد سلما   من شبه الحرف كأرض وسما

لم نجد في هذا التناولِ شرحاً لغوياً ، وإنما وجدنا منطقاً وفلسفة الوجود والعدم ،

(15) شرح المفصل ج1 ص51-52 .

فعلة المبني من الأسماء وجودية لذا يبدأ به، فالوجودُ أهم من العدم، وعلل المبني محصورة، أما علل الإعراب أو المعرب فغير محصورة، وأنت من خلال هذا الكلام لا تسمع شرحاً لغوياً وإنما تسمع منطقاً، وإليك نص الأشموني الذي وضعه في صورة « تنبيه » :

تنبيه : بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه، وفي التعليل بالمبني لكون علتِه وجودية وعلةُ المعرب عدمية، والاهتمامُ بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي، وأيضاً فلأن أفرادَ معلول علة البناءِ محصورة بخلاف علة الإعرابِ، فقدم علةَ البناءِ ليبين أفرادَ معلولها [16].

ولا ننسى أن النحاة قد قسموا مفردات النحو العربي إلى طبقات : بعضُها شريف، وبعضها وضيع، فالإعرابُ أشرف من البناء، صدق أو لا تصدق، والأسماء أشرف من الأفعال، والرفع أشرف الحركات إلى غير ذلك من المماحكات والتمحلات، التي قد تكون مضحكة لكنها خطيرة الأثر، فالشراح يتخذون من هذه الأشياء المضحكة طريقة يقررون بها ما يريدون تقريره، ثم يطلبون منا أن نسلم لهم بصحة هذه الاستنتاجات والآراء التي توصلوا إليها، وأن نجعلها من الأمور البدهية التي لا تقبل نقاشاً ولا جدلاً .

على أن الشروحَ لم تكن خاصة بالمتون القصيرة الموجزة العبارة، المركزة اللفظ وحدها؛ وإنما هناك بعضُ الكتب النحوية المطولة التي حظيت بشروح عديدة، وكتاب سيبويهِ أبرزُ مثال على ذلك، فقد شرحه أبو سعيد السيرافي والرماني وابن الحاجب وغيرهم .

ويقتضينا التوصيف العلمي لهذه الظاهرة أن نقول : إن بعض مؤلفي المتون قد قاموا بشرح متونهم بأنفسهم، كما فعل ابن هشام في كتابه (قطر الندى وبلّ الصدى) فقد ألف المتن نثراً وقام بشرحه، يشير إلى المتن بقوله « ص » أي المصنف ويشير إلى الشرح بقوله « ش » أي الشارح، وهو واضعُ المتن وشارحُه في الوقت نفسه .

---

(16) منهاج السالك ج1 ص30 .

والشيء نفسه فعله السيوطي في كتابه (همع الهوامع شرح جمع الجوامع).

وفي القرن العاشرِ وجدنا ظاهرة الحواشي تعم كتب النحو العربي، وهذه الحواشي يؤلفها أناس مارسوا تدريس كتاب ما واستظهار غوامضه، غير أن هذه الحواشي في كثير من الأحيان كانت من قبيل الترف العلمي الذي لا داعي له، وظهر على هذه الحواشي تقريراتٌ فأصبح لكل متن تقريباً شرحٌ وحاشية وتقرير.

وهذه أمثلة لبعض الحواشي تبين أن وجودها وعدمها سواء:

1 ــ باب التنازع من الأبواب التي بحثها النحاة في كتبهم، وضابط هذا الباب: وجودُ عاملين ومعمولٌ واحد مطلوب لكل واحدٍ منهما، مثل: ضربت وضربني زيد.

وقد خير النحاةُ المتكلمَ بين إعمال الأول والإضمار في الثاني، وبين إعمال الثاني والإضمار في الأول، وقد اختار أهل الكوفة إعمال الأول لسبقه بينما اختار أهل البصرة الثاني لقربه من المعمول، ولا بد أن يكون هذان العاملان يطلبان ويقتضيان المعمول ولهذا لم يعد كثيرٌ من النحاة قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال

من قبيل التنازع لتغاير الاقتضاء بين الفعلين «كفاني ولم أطلب» للمعمول «قليل».

هذا هو ضابط باب التنازع عند النحاة وقد أشار إليه ابن مالك في ألفيته فقال:

وإن عاملان اقتضيا في اسم عمل   قبلُ فللواحد منهما العمل

فماذا يقول الصبان الذي وضع حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تعقيباً على قول صاحب الألفية «وإن عاملان»:

يقول: قوله: «وإن عاملان» أي مذكوران كما صرح به في التصريح، فلا تنازع بين محذوفين نحو: زيداً في جواب: من ضربت وأكرمت؟

ووجه الروداني كون زيداً في المثال ليس من التنازع بأن الجواب على سنن السؤال، وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها، بل عمل فيها الأول وعمل الثاني في ضميرها محذوفاً فهو مثل: ضربت وأكرمت زيداً، ولا تنازع في ذلك، فحينئذ يكون الجواب كالسؤال، التقدير: ضربت زيداً وأكرمت زيداً، فذكرت مفعول أحد العاملين المقدرين، وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه [17] ...

والذي يجب معرفته هو أن هذا الجهد الذي بذله الصبان، ما قدم أو أخر شيئاً في مفهوم التنازع، سوى تحوطات واحترازات مبالغ فيها تدل على ثراء الشخص منطقياً ولفظياً، فالألفاظ متدافعة لكنها لا تقدم أو تؤخر في مفهوم التنازع.

إن دراسةَ باب التنازع في هذه المرحلة المتأخرة كان يفترض لها أن تكون واعية بهذا الباب، واضعة له في إطاره العلمي من حيث الاستخدام اللغوي، إن بابَ التنازعِ بهذه الكيفية التي نراها لا يخدم اللغة وليس له علاقة بالنحو، فالنحو من أهدافه صون اللسان عن الخطأ فهل في كلام الصبان ما يصون اللسان عن ارتكاب الخطأ؟

لا شيء سوى تقليد وعرف جرى عليه المؤلفون أضـرَّ بالنحو ودارسيه حتى يومنا هذا.

2 ـــ نعم وبئس من أفعال المدح والذم، وقد جرى خلاف بين النحاة حول أي قسم من أقسام الكلم ينتميان؟ ففريق يرى أنهما اسمان، بينما يرى عامة البصريين أنهما فعلان.

ونعم وبئس قد تتصل بهما «ما» فنقول: نعماً وبئسما، وتقع بعدهما الجمل

(17) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج1 ص454، محمد بن علي الصبان، دار الطباعة المصرية 1280هـ.

الفعلية أو المفردات، فإذا كان الذي يلي «ما» جملة فعلية مثل قوله تعالى ﴿نعماً يعظكم به﴾ [18] وقوله تعالى ﴿بئسما اشتروا به﴾ [19] ففي هذه الحالة تكون «ما» فاعلاً فهي معرفة ناقصة، أي إنها موصولة بمعنى «الذي»، ويصح إعرابها تمييزاً فهي نكرة موصوفة، فإذا وقع بعدها اسم مفرد مثل قوله تعالى ﴿فنعماً هي﴾ [20] فما حينئذ معرفة تامة؛ أي: فنعم الشيء هي، أو نكرة تامة، هذا ما يقوله ابن هشام في شرحه لهذا البيت من ألفية ابن مالك:

ومــا مميــزٌ وقيــل فاعــل في نحو نعم ما يقولُ الفاضلُ[21]

ونلاحظ أن ابن هشام قد أضاف في شرحه لهذا البيت على ما لم يقله ابن مالك، فابنُ مالك لم يتحدث عن نعم ما أو بئس ما عندما يليهما المفرد، وقد كانت هذه الزيادة توسعاً من الشارح لتعميم الفائدة وتكميل القاعدة المعيارية، ولا ندري هل عدم إتمام ابن مالك للقاعدة لأنه كان يرى أن عدم إتمامها غير مهم، أو أن النظم بما فيه من تقييد قد ألجأه إلى الاختصار.

إن القارئ سيتضايق من هذه الأقوال التي أوردناها آنفاً في إعراب «ما»، لكنه سيحمد الله إذا قرأ ما أورده الشيخ خالد الأزهري في حاشيته المسماة (التصريح على التوضيح) على النقطة الأولى، وهي وقوع الجمل الفعلية بعد نعما وبئسما.

يقول الشيخ خالد الأزهري «والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو ﴿نعما يعظكم به﴾ ﴿بئسما اشتروا به﴾ وفيها عشرة أقوال ومرجعها إلى أربعة:

أحدها: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز.

والثاني: أنها في موضع رفع على الفاعلية.

والثالث: أنها المخصوص.

(18) النساء 58.

(19) البقرة 90.

(20) البقرة 271.

(21) ألفية ابن مالك ص43، محمد بن عبد الله الطائي، مطبعة محمد صبيح وأولاده.

والرابع : أنها كافة . » .

فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثـةِ أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعـل بعدهـا والمخصوص محذوف ، وهـو رأي الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه ، والزمخشري ، وكثير من المتأخرين .

والثاني : أنها نكرة غيـرُ موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف .

والثالث : أنها تمييز ، والمخصوص ما أُخرى موصولة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ، وهو قول الفراء ، قال المرادي : ونقل عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسمُ معرفة تام أي غير مفتقر إلى صلة والفعـلُ بعدها صفـةٌ لمحذوف ، نقله في التسهيل عن سيبويه ، وقال به ابـنُ خروف .

والثاني : أنها موصولة والفعل صلـتُـها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، مكتف بها وبصلتها عن المخصوص ، نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي .

والرابع : أنها مصدرية سادةٌ بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند إليه مسدّ الفاعل والاسمِ المخصوصِ جميعاً .

والخامس : أنها نكرةٌ موصوفـةٌ والمخصوص محذوف .

وأما القائل بأنها المخصوص فقال : إنها موصولة والفاعل مستتر ، وما أُخرى محذوفة هي التمييز ، وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء .

وأما القائل بأنها كافة فقال : إن ما كفت نعم عن العمل ، كما كفت قل وطال ، فصارت تدخل على الجملة الفعلية [22] .

نعما وبئسما تركيب لغوي عربي جميل رصين ، لكن مثل هذه النقول التي ينقلها الشيخ خالد الأزهري ، قد عادت على مثل هذا التركيب اللغوي الرصين

---

(22) شرح التصريح على التوضيح ج1 ص96-97 .

بالسآمة والضجر، إن لم نقل الازدراء، فإذا بحثنا عن الفائدة التي نستفيدها من نقله لهذه الأقوال المتضاربة المتناقضة لم نجد فائدةً تذكر تخدم الحسّ اللغوي لدى المتعلمين لهذه اللغـةِ من أبنائها أنفسهم.

إن وجودَ الحواشي وعدمَه سواء، بل إن عدمَها ربما أفاد، وخلّصنا من كثير من أمثال هذه النقول.

3 ـــ وهذا مثال آخر ننقله لك عن حاشية في عوامل النحو منسية عنوانها (حاشية الخربوتي)، واسم مؤلفها (عبد الحميد الحمدي بن الحاج عمر النعيمي الخربوتي)، جاءت هذه الحاشية على شرح مصطفى بن إبراهيم المسمى (بتحفة الإخوان) على كتاب (العوامل الجديد) لمؤلفه البركوي.

عند حديث المؤلف عن المنصوبات يجعلها ثلاثة عشر منصوباً وقد قدم المؤلف المنصوبات على المجرورات، كما قدم المفعول المطلق على جميع المنصوبات، وأيضاً قدم المفاعيل الخمسة على جميع المنصوبات، وقد عمل الشارح والمحشي كلاهما على تسويغ هذا الصنيع الذي التزمه المؤلف.

أ ـــ يقول صاحب المتن: الأول: المفعول المطلق.

ب ـــ ويقول الشارح: سمي به لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه، من غير تقييده بالباء، أو في، أو اللام، أو مع، بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية لعدم صحة إطلاق صيغة المفعول عليها بلا تقييد بواحد منها فيقال: المفعول به أو فيه أو له أو معه، قدمه لكون عاملـهِ بمعناه بخلاف غيره، فإنه من متعلقات الفاعل.

ج ـــ ويقول صاحب الحاشية: قوله «لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه» أي لصحة إطلاق صيغة المفعول اللغوي على كل فرد من أفراده من غير تقييد، فلا يرد أنه يصح إطلاق المفعول الاصطلاحي الذي هو ما قرن بفعل لفائدة، ولم يسند إليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً على كل واحد من الأربع الباقية أيضاً، وأنه ينتقض هذا بمثل: ضربته تأديباً، وكرهت كراهتي، وفعلت الضربَ، وآلمت زيداً في ضربه، فإنه

يصح إطلاق المفعول على هذه الأمور الأربعة لغة واصطلاحاً، لأن صحة ذلك الإطلاق إنما هو بالنسبة إلى بعض أفرادها، وهو لا يقدح في عدم صحته بالنسبة إلى كل فردٍ من أفرادها كما هو المقصود.

قوله «لكون عامله بمعناه» يعني أن المفعول المطلق أشد اتصالاً بالعامل، من حيث كونُ معناه عينُ معنى عامله أو جزئه بخلاف غيره من المفاعيل الأربعة، فإنه أي ذلك الغير من متعلقات الفاعل أي فاعل الفعل، ولا شك أن ما هو أشد اتصالاً بالعامل أشد استحقاقاً بالتقديم[23].

أنت ترى في هذا الكلام الذي نقلناه لك دفاعاً عن الخطة المنهجية التي اختطها المؤلف في تأليف كتابه، وهو دفاع متعسف كما رأيت.

ما الذي يجنيه دارس النحو العربي إذا عرف أن المفعول المطلق إنما سمي بهذا الاسم، لأنه لا يقيد كغيره من المفاعيل بالباء أو اللام أو في أو مع، وماذا سيجني الدارس إذا عرف أن تقديم المنصوبات أولى من تقديم المجرورات؟ وأن تقديم المفعول المطلق أولى من غيره؟ وماذا سيحدث إذا قدمت المجرورات على المنصوبات أو قدمت المرفوعات على المجرورات؟ لقد رأينا في بعض كتب النحو أن المفعول به مقدم على المفعول المطلق، ولم يحدث أي خلل ولم ينتج عن ذلك أي خطورة.

إن هذه الحواشيَ وإن كانت تدل على سعة اطلاع من وضعوها، وعلمهم الجم بالتعليل والتأويل، إلا أنها ما أفادت درس النحو العربي بشيء، وإنما أبعدت الدارسين عن ورود حياض النحو العربي الصافية، وجعلتهم ينظرون إليه نظرة اشمئزاز وازدراء.

إن منهجَ التصنيف في النحو العربي كان له أثر في إبعاد الدارسين عن هذا الصرح الشامخ الذي وضع لبناته سيبويهِ ومن سبقه، لكنهم ما قالوا لنا: توقفوا، وما قالوا لنا: إن دوركم ينحصر في تخريجِ المسائل وتفريعها وتشقيقها.

---

(23) حاشية الخربوتي على تحفة العوامل ص255-256، عبد الحميد الحمدي بن عمر الخربوتي، مطبعة محمد أسعد أفندي 1296هـ.

إن النظرةَ السلفية وتقديس القديم يبدو أنها قد أسهمت في أن يتجه النحاةُ إلى قشور النحو العربي ليجعلوا منها أصولَ مسائل، وحجبتهم عن النظر إلى أصول هذه المسائل كما فعل الأولون.

المؤلفات المفردة

إن التوصيف العام لمنهج التصنيف في النحو العربي يقتضينا أن نقول: إن بعض المواضيع النحوية والصرفية قد أفردت بمؤلفات خاصة، ينسب الكسائي (189هـ) كتاب في لحن العوام وللفراء (207هـ) رسالة في المذكر والمؤنث، ورسالة في المقصور والممدود، وينسب لأبي العباس المبرد رسالة في المذكر والمؤنث، ولأبي عبيد القاسم بن سلام كتيب في المذكر والمؤنث، وللأصمعي رسالة في الأضداد، وللزجاج كتاب (ما ينصرف وما لا ينصرف) وقد عرضنا له في موضع سابق من هذه الرسالة، وللزجاجي تلميذ الزجاج كتاب (اللامات المفردة)، إلى غير ذلك من المؤلفات المفردة في اللغة والنحو والصرف، وهي رسائلُ عديدةٌ تنسب إلى مؤلفيها، وتوجد في مظانها لمن أراد المزيد.

ونحن لا نعتقد أن هذه الرسائل الخاصة والصغيرة قد أضافت شيئاً ذا بال إلى منهجية النحو العربي، على أن ما قام به أبو عثمان المازني المتوفى سنة 247هـ من فصل بين النحو والصرف، يعتبر مهماً في تاريخ هذين العلمين.

بحث الصرف مستقلاً قبل المازني، وعند أهل الكوفة على وجه التحديد كما تذكر الروايات على يد معاذ بن مسلم الهراء، غير أن ما قام به المازني هو الأثرُ الباقي الموجود بين أيدينا كقيمة تاريخية، ومن أبرز من شرح هذا الكتاب أبو الفتح عثمان بن جني، وقد أسمى شرحه هذا (المنصف) غير أن هذا الكتاب لا يضيف شيئاً جديداً يجعلنا نقول عنه أكثر مما قلناه، ولقد أدى سلطان سيبويه وكتابه إلى هذه الظاهرة في منهجية النحو والصرف العربيين، فالكتب التي أتت بعد سيبويه إما كتب تتوسع في العلل وشرحها، وإما كتب قصد منها أن تكون شروحاً لرءوس مسائل، وإما حواشي

وتقريرات على شروح، وإما رسائل صغيرة خاصة أفردت في مواضيع معينة، إذا ما استثنينا تصريف أبي عثمان المازني، فهو كتاب شامل في الصرف مستقل موجود بين أيدينا، ولعل قيمته التاريخية تتلخص في هذا الأمر وهو كونه مؤلفاً مستقلاً شاملاً موجوداً بين أيدينا.

المنظومات النحوية

المنظومات النحوية هي نوع من المتون، وإذا كانتِ المتون النثرية ذات عبارة موجزة مركزة مكثفة، فإنما كان يقصد بها الحفظ؛ غير أن النفس تميل إلى حفظِ الشعر أكثر من ميلها إلى حفظ النثر، لاعتماد الشعر على إيقاعات موسيقية رتيبة.

وقد وجدت المنظومات في النحو كما وجدت في سائر العلوم؛ إلا أن النحوَ العربي كان له النصيب الأوفر من هذه المنظومات، ما من علم من علوم العربيةِ إلا وقد نظمت فيه منظومة أو أكثر، في المواريث أو علم الفرائض نظمت منظومات كالمنظومة المسماةِ (متن الرحبية) وفي الفقه نظمت منظومات مثل: متن ابن عاشر، الذي بحث فيه مبادئ الفقه المالكي، مع شيء من علم الكلام أو التوحيد، وشيء من التصوف.

يقول ابن عاشر في مقدمة هذه المنظومة:

وبعدُ فالعون من الله المجيد ... في نظم أبيات للأم تفيد
في عقد الأشعري وفقه مالك ... وفي طريقة الجنيد السالك

ونظمت في علم القراءات منظومات لعل من أشهرها منظومة الشاطبي المسماة بالشاطبية، إلى غير ذلك من المنظومات في العلوم المختلفة، والسبب الذي ألجأ العلماء إلى النظم هو اتجاه تربوي عامٌّ يحث على حفظ العلوم حفظاً عن ظهر قلب، وقد نوهنا أن هذا الاتجاهَ قد أتى من قبل القرآن الكريم، الذي أنيطت مسئولية حفظه بصدور الرجال قبل الألواح.

ونحن لا نناقش هذا الاتجاه تربوياً ، وإنما نريد أن نقول : إن النحاةَ قد لجأوا إلى هذه المنظومات حتى يقيدوا مواضيع النحو ومسائله وقواعـدَه ببحور شعريـةٍ يسهـلُ حفظها على الدارسين .

ينسب النظـمُ في النحو العربي إلى أقدمين مثل الخليل بن أحمد المتوفى سنة 170هـ الذي تنسب إليه قصيدة طويلة في النحو ، جاء منها بيتان في كتاب (مقدمة في النحو) المنسوب إلى خلف الأحمر ، وهو كتاب كما ذكرنا سابقاً لا نعتقد صحة نسبته إلى خلف الأحمر .

وهذه المنظومةُ المنسوبة إلى الخليل بن أحمد لم نجد من النحاة أو الرواةِ من نص على نسبتها للخليل ، أو أن الخليل قد ألف منظومة في النحو ؛ قد أشار إلى هذا محقق المقدمة المنسوبة إلى خلف الأحمر الأستاذ عز الدين التنوخي .

أما البيتان المنسوبان إلى الخليل في المقدمة فهما قوله :

فأنسـق وصـل بالـواو قـولـك كـلّه   وبـلا وثم وأو فلـيست تصـعُـب
الـفــاء ناسقــةٌ كــذلك عندنــا   وسبيلها رحـبُ المذاهب مشعب[24]

غير أن أول منظومة نجد لها ذكراً هي منظومة : أحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة 370هـ فقد أشار إليها أبو حيان فيما نقلناه عن الأستاذ محمود الطناحي ، وأشار إليها السيوطي في البغية .

وهي منظومة في النحو توصف بغزارة ما احتوته من علم وقد بلغت عدة هذه القصيدة حوالي ألفين وتسعمائة وأحد عشر بيتاً [25] .

وقد نقل عنها السيوطي هذين البيتين :

ومـا جـوازك الـغــلام راكــب   فـليس للـجـواز يلـغـي ناصـب

(24) مقدمة في النحو ص85-86 .

(25) الفصول الخمسون ، مقدمة المحقق ص30-31 ، أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي ، تحقيق : محمود الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

إلا ابنَ كيسـان من المـذاهب   فإنـه أجـاز نـصب الراكـب[26]

ثم إننا نجد لأبي محمد الحريري صاحب المقامات منظومة في النحو سماها (ملحة الإعراب) وهي تحتوي على غالب أبواب النحو المعروفة، عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعون بيتاً، تبدأ بباب الكلام وتنتهي بباب البناء، ومن خلال تصفحنا لأبواب هذه المنظومة نحس أن بها خلطاً وعدم ترتيب دقيق في الأبواب، مثلاً باب المبتدأ قبله باب كم الخبر وبعده باب الاشتغال، ثم باب الفاعل، ثم باب ما لم يسم فاعله، ثم نجد باب ظننت وأخواتها بعد باب المفعول به، وهي من النواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير إعرابه، غير أن الأولى أن تقدم كان وأخواتها فهي أحق بالمبتدأ والخبر، فليست كل أخوات ظننت تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر كما نعلم نقول مثلاً: أعطيت زيداً درهماً فلا يصح أن نقول: زيد درهم وأعطيت هذه من أخوات ظن، مثل هذه الملاحظة هي التي جعلت النحاة يقدمون كان وأخواتها على سائر النواسخ، فهي لا تدخل إلا على ما أصله المبتدأ والخبر، إن باب كان وأخواتها نجده في هذه المنظومة بعد باب إن وأخواتها، وقبلَ إن وأخواتها باب التحذير، وبعد باب كان وأخواتها باب ما النافية وبعدها باب النداء.

ومنظومة الحريري على بحر الرجز، وهو بحر كثير الاستخدام في المنظومات العلمية.

هذا ونجد أن الأعلم الشنتمري الأندلسي ينسب له نظم أو أرجوزة في النحو.

ولحازم القرطاجني قصيدة ميمية في النحو على البحر البسيط.

وقد ازدهر تأليف المنظومات النحوية في القرن السابع الهجري وما بعده، وسنعرض قليلاً لاثنين ممن نظموا في النحو وهم ابن معط، وابن مالك، علماً بأن ما نورده من أبيات لألفية ابن معط قد نقلناه عن الأستاذ محمود الطناحي محقق كتاب

(26) بغية الوعاة ج1 ص392.

(الفصول الخمسون) لابن معط، وقد تقصينا عن ألفية ابن معط فلم نحظ بطائل، والأستاذ الطناحي ثقة غيرُ متهم عنـدَنا وعنـدَ أساتذتنا.

ولد يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي في بجاية بالجزائر سنة 564هـ وهو من قبيلة زواوه، وهي من القبائل الكبرى في شمال إفريقيا، وقد رحل ابن معط إلى دمشق وبها ألف منظومته، ثم توفي بالقاهرة سنة 628هـ[27].

من خلال مراجعة الأبيات التي أوردها الأستاذ محمود الطناحي من منظومة ابن معط يتضح لنا أن هذا الناظـمَ في ألفيته كان أقربَ إلى النظم الأدبي منه إلى النظم العلمي الجاف، وعدة أبياتِ منظومته ألف بيت وواحد وعشرون بيتاً، فإذا حَذفنا منها أبيات المقدمة والخاتمة كانت عدة الأبيات التي تناولت أحكام النحو ألـفَ بيت وبيتين (1002).

وقد ألف ابن معط ألفيته على بحري الرجز والسريع، وهذان البحران هما من البحور المتداخلة، ويعدان في علم العروض من مجموعة واحدة يطلق عليها مجموعة الرجز، وقد أشار ابن معط إلى أنه قد نظم ألفيته على بحري الرجز والسريع:

وذا حـدا إخـوان صـدق لـي عـلـى ... أن اقـتـضـوا مـنـي لـهـم أن أجـعـلا
أرجـوزةٌ وجـيـزة فـي الـنـحـو ... عـدتـهـا ألـف خـلـت من حـشـو
لـعـلـمـهـم بـأن حـفـظ الـنـظـمِ ... وفـق الـذكـي والـبـعـيـد الـفـهـم
لا سـيـما مـشـطـور بـحـر الرجـزِ ... إذا بنـــي على ازدواج مـوجـــز
أو مـا يـضـاهـيـه مـن الـسـريـع ... مـزدوج الـشـطـور كالتصـريـع[28]

على أن إدماج هذين البحرين في نظم واحد، أعني مجيء قصيدة على هذين البحرين مألوف عن العرب، وإن كان هذان البحران متقاربين وينتميان إلى مجموعة

(27) بغية الوعاة ج2 ص344.

(28) مقدمة محقق الفصول الخمسون ص34.

واحدة كما قلنا، وهذه الطريقة في النظم لا تصدر إلا عن إنسان قد تمكن من علم العروض، وله ذوق أدبي وحس موسيقي مرهف.

وقد عرفت منظومة ابن معط بين الدارسين للنحو العربي بألفية ابن معط أما هو فقد سماها (الدرة الألفية) قال في ختام منظومته:

هـذا تمام الـدرة الألفيـة   تـحويـه أشعـارهـمُ المرويـة [29]

ولعل أول من أطلق عليها لفظ ألفية ابن معط هو ابن مالك فقد قال في أول منظومته الشهيرة:

وتقتضي رضـا بغيـر سخـط   فـائقـة ألفيـة ابـن معـط
وهو بسبق حائز تفضيلا   مستوجب ثنائيَ الجميلا[30]

وقد ضمن ابن معط ألفيته كثيراً من الشواهدِ النحوية المشهورة، سواء أكانت هذه الشواهد من الشعر أم من القرآن الكريم.

في باب الحال يقرر النحاةُ أن صاحب الحال لا بد أن يكون معرفةً، ويستثنون من ذلك ما إذا تقدمت الحال على صاحبها، فيجوزون في هذه الحال أن يكون صاحب الحال نكرة ويستشهدون على ذلك ببيت منسوب إلى كثيّر عزة وهو قوله:

لميةَ موحشاً طللٌ   يلوح كأنه خلل

فلفظة «موحشاً» تعرب حالاً، وصاحبها لفظة «طلل» المنكرة، وقد جاز تنكيرها لتقدم الحال عليها.

يتحدث ابنُ معط عن هذه القاعدة ويضمنها هذا الشاهد بقوله:

وحال ما نكر قبله تحل   كقوله: لمية موحشاً طلل[31]

---

(29) المرجع السابق ص36.
(30) ألفية ابن مالك ص9.
(31) مقدمة محقق الفصول الخمسون ص40.

ويقرر النحاة أن الحال لا تكون إلا نكرة ، فإذا جاء ما ظاهره أن الحال فيه معرفة لجأ النحاة إلى تأويلها بالنكرة ، كما يقرر النحاة أن الحال لا تكون إلا مشتقة ، فإذا جاءت اسماً جامداً كالمصدر وجب تأويل الجامد بالمشتق ، ويستشهد النحاة على ذلك بقول لبيد :

فأرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نحض الدخال

فالعراك حال وهي معرفة لذا يؤولها النحاة بنكرة مشتقة هي : معتركة .

وكذلك قولهم : جاء وحده ، فوحده حال وهي معرفة لذا تؤول بنكرة مشتقة وهي : مفرداً .

يلخص ابن معط هذه القاعدة ويذكرها بشواهدها فيقول :

وقد تكون الحال طوراً معرفة في حكم تنكير ومشتق صفة
كقوله : أرسلها العراكا وجهده ووحده أتاكا [32]

ويتحدث عن ما الحجازية ، ونحن نعلم أن النحاة يقررون وينقلون إلينا أن لـ « ما » في لهجات العرب استعمالين :

1 ـــ استعمال أهل الحجاز ، وهم يعاملونها معاملة ليس .
2 ـــ استعمال بني تميم وهم يرفعون الاسمين التاليين لها . وقد جاء القرآن الكريم موافقاً لاستعمال أهل الحجاز .

يتحدث ابن معط عن ما واستعمالها في لهجات العرب ، ويضمن أبياته الآيات القرآنية التي جاءت وفق اللهجة الحجازية ، والمستشهد بها من قبل النحاة ، يقول :

يشهد للحجاز في لغاتهم مقاله ﴿ما هُنَّ أمهاتِهم﴾[33]
ومن عدا أهل الحجاز رفعوا خبر ما إلا الذين سمعوا

---

(32) مقدمة محقق الفصول الخمسون ص40 .
(33) المجادلة 2 .

النصب في القرآن فيما ذكرا ومنه في يوسفَ ﴿ماهذا بشرا﴾[34]

وهذا النظم يذكرنا بقول سيبويه : ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ما هذا بشرا﴾ في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف[35] .

ونحن نجزم أن ابن معط كانت عينه على نص سيبويه هذا عندما نظم هذه الأبيات ، فالتشابه بينهما واضح .

ويشير النحاة إلى «رب» وأنها قد تضمر في الشعر وبخاصة بعد الواو وهو ما يسمى بواو رب ، وقد استشهدوا على ذلك بقول رؤبة :

وقاتمِ الأعماق خاوي المخترق

يقول ابن معط حول هذه القاعدة :

ورب إن كفت بما كربما صارت كمثل إنما وعلّما
فيقع الاسم والفعل بعدها وأضمروا في الشعر رب وحدها
وحيثما لها دليل باقي كقوله : وقاتمِ الأعماقِ[36]

إن هذه الطريقة التي أوردنا لها أمثلة تدل على حس ابن معط الأدبي ، وقدرته على الصياغة المحكمة التي تقدم قواعد النحو العلمية الجافة في قالب شعري جميل .

وقد فرغ ابن معط من نظم ألفيته سنة 595هـ وأسلفت القول : إنه قد ولد سنة 564هـ فيكون ابن معط قد فرغ من نظم ألفيته وسنه إحدى وثلاثون سنة ، وهي سن صغيرة تدل على نبوغه المبكر .

ولألفية ابن معط شراح كثيرون ذكرهم الأستاذ محمود الطناحي وقد بلغت عدتـهُـم اثني عشر شارحاً .

(34) يوسف 31 ، مقدمة محقق الفصول الخمسون ص41 .
(35) الكتاب ج1 ص59 .
(36) مقدمة محقق الفصول الخمسون ص39 .

ألفيــةُ ابن مالك

وهي من أكثر المنظومات النحوية انتشاراً وأوسعها شهرة، ألفها العلامة أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني منشأ، فقد نشأ في جيان بالأندلس ثم ارتحل إلى بلاد الشام وبها عرف.

وابن مالك كان موسوعة علمية فلم يكن نحوياً متخصصاً، له مؤلفات في القراءات واللغة، وتناول الحديث فأباح الاستشهاد به، وشرح بعض ما في البخاري من مشكلات نحوية.

وابن مالك يعد من أهم نحاة القرن السابع فقد ولد سنة 600هـ على أشهر الروايات، وتوفي سنة 672هـ وهو يعد من أشهر أصحاب المنظومات النحوية، ويذكر محقق كتابه (التسهيل) أن له عشرة آلاف بيت نظمها في سائر العلوم، وكان للنحو فيها نصيب وافر.

من أشمل منظومات ابن مالك النحوية منظومته المسماة (الكافية الشافية) وهي تبلغ حوالي ثلاثة آلاف بيت، وقد لخص ابن مالك منظومته هذه واختصرها في ألفيته المشهورة والمسماة بالخلاصة الألفية.

قلنا في غير موضع: إن النظم طريقة تربوية لتسهيل الحفظ، فقد كان أسلافنا يرون أن العلـمَ ينبغي تقييده بالحفظ، فلجأوا إلى تأليف المتون الموجزة، وإلى قرض المنظومات الشعرية، فالشعر أسهـلُ حفظاً من النثر، وقد كان لابن مالك منهج في تعليم النحو يعتمد على الإيجاز والتيسير، وهذا ما يسـوّغ كثرة منظومات ابن مالك العلمية، فهو ينظم مثلاً (الكافية والشافية) في ثلاثة آلاف بيت، حتى يسهل على الطلاب حفـظُ قواعد النحو وأحكامه، ثم يرى أن هذه الثلاثة آلاف بيت كثيرة فيختصرها في ألف بيت ويسميها (الخلاصة الألفية).

ألفيــةُ ابن مالك مشهورة في النحو، وقد تصدى لها الشراح يشرحون غامضها

ويفصلون مجملها، ولعل أهم هؤلاء الشراح القاضي بهاء الدين عبد الله بن عقيل الذي شرح ألفية ابن مالك شرحاً ما زال الدارسون يعودون إليه حتى اليوم، وكذلك قام بشرحها ابن هشام والأشموني، وهما من الشروح التي تعد مراجع مهمة لطالب النحو.

ألف ابن مالك ألفيته على مزدوج الرّجز، وقد أتت فهرسة الأبواب والموضوعات النحوية في الألفية منسقة كما نعهدها في كتب النحاة المتأخرين، ولعل النحاة المتأخرين كانوا متأثرين بابن مالك في تبويب موضوعات النحو العربي، وهذه الطريقة في التبويب هي المعمول بها حتى عصرنا هذا.

بدأ ابن مالك ألفيته بمقدمة جاء فيها:

قال محمد هو ابن مالك ... أحمد ربي اللهَ خير مالك
مصلياً على النبي المصطفى ... وآلهِ المستكملين الشرفا
وأستعين الله في ألفيه ... مقاصدَ النحو بها محويه
تقرب الأقصى بلفظ موجز ... وتبسط البذل بوعد منجَز
وتقتضي رضا بغير سخط ... فائقة ألفية ابن معط
وهو بسبق حائز تفضيلا ... مستوجب ثنائي الجميلا
والله يقضي بهبات وافرة ... لي وله في درجاتِ الآخرة

وما يستوقفُنا في هذه المقدمة هو قول ابن مالك:

فائقةٌ ألفية ابن معط

فكيف فاق ابنُ مالك في نظم ألفيته منظومة أو ألفية ابن معط؟

قلنا عند حديثنا عن ابن معط: إنه قد ألف منظومته وهو في سن الواحدة والثلاثين، وقلنا: إن ابن مالك في ألفيته هذه إنما كان يختصر منظومته الطويلة (الكافية الشافية)؛ أي إن ابن مالك لم ينظم ألفيته هذه إلا بعد رسوخِ قدمه في علم النحو؛ ولا شك أن هذا قد حدث في مرحلة متقدمة في حياة ابن مالك، فأغلب الروايات على أن ابن مالك قد قدم إلى الشام وسنه بين الخامسة والعشرين وبين الثلاثين، والكافية

الشافية لم يضعها ابن مالك في هذه المرحلة، وإنما وضعها في مرحلة متقدمة من عمره، فقد جاء إلى الشام في سن صغيرة، ولا تذكر الروايات التي بين أيدينا أنه تتلمذ أو قرأ على أحد العلماء المعروفين بالأندلس سوى أبي الحسن ثابت بن خيار وأبي علي الشلوبين أحد نحاة الأندلس، وقد تتلمذ على يديه مدة قصيرة لا تجاوز العشرين يوماً.

إذا ثبت هذا نقول: إن ابن مالك لم ينظم (الكافية الشافية) إلا بعد أن تلمذ ودرس طويلاً في الشام؛ أي بعد تقدمه في السن وتمكنه في العلوم التي يبحثها، ورسوخ قدمه في علم النحو الذي نظم فيه (الكافية الشافية) والخلاصة الألفية.

وابن مالك في نظمه لهذه الألفية كان أقربَ إلى النحو وإلى تقعيده، فهذه المنظومة على بحر الرجز هي في الواقع أقربُ إلى النثر، غير أن التزام الموسيقى جعل لها إيقاعاً يؤدي بها إلى الشعر، فليس صحيحاً فيما أعتقد ما يقوله محقق كتاب التسهيل عند حديثه عن هذه الألفية، أنها كانت أقربُ إلى الشعر العاطفي، فابنُ مالك كان يريد جمع قواعد نحوية جافة وينظمها في قالب شعري.

ونعرف من خلال دراستنا لابن مالك أنه كان إنساناً ورعاً وبعض الورعين لا يشتغلون بالأدب، فإذا نظموا نظماً فإنهم يبتعدون عن الرقة الظاهرة في الشعر، وقد يكون طبعُهم رقيقاً.

إن نظمَ ابن مالك لهذه الألفية كان نظماً علمياً محضاً، على خلافِ ما وجدنا عند ابن معط، ففي الأبياتِ التي نقلناها من ألفية ابن معط نجد رقة إنسان قد اشتغل بالأدب ومارس الشعر.

تعد ألفيةُ ابن مالك من أهم المنظومات في منهج النحو العربي في القرن السابع وحتى اليوم، فقد أثرت في جميع النحاة الذين جاءوا بعد ابن مالك وفي مؤلفاتهم ومصنفاتهم، فالنحاة يحتذون هذه الألفية ويأتون بألفاظها، وأحياناً بأبيات أو شواهد منها، حتى الكتب المنهجية في هذا العصر متأثرة بما جاء في ألفية ابن مالك من ألفاظ ومصطلحات وتعريفات، فإذا كان ابنُ مالك يقول مثلاً:

الخبرُ الجزء المتم الفائدة   كالله برّ والأيادي شاهدة[37]

وجدنا في الكتب المدرسية المنهجية تعريف الخبر بأنه : الجزء المتم للفائدة .

ولو اتبعت هذه الكتب أو مؤلفوها منهج التيسير والإيجاز الذي اتبعه ابن مالك ، وطبقوه على مناهجهم ، وفي مؤلفاتهم لكان أجدى وأفيد للنحو العربي .

ولا نترك ألفية ابن مالك حتى نثبت شيئاً ، وهو تأثر ابن مالك بألفية ابن معط .

في باب التوابع يقول ابن معط :

القول في توابع الكلم الأوّل   نعت وتوكيد وعطف وبدل

ويقول ابن معط في باب العطف :

والعطف عطفان بيان ونسق   عطف البيان شبه نعت قد سبق

وفي عطف البيان يقول ابن معط :

منه ليس بمشتق ولا   في حكم مشتق فضاهي البدلا
أكثر مايكون بالأعلام   وبالكنى كراهة الإبهام
شاهده يانصر نصر نصرا   والتارك البكري بشر جرا[38]

ويقول ابن مالك عن الأوّل :

يتبع في الإعراب الأسماءَ الأوّل   نعت وتوكيد وعطف وبدل

ويقول عن تقسيم باب العطف إلى قسمين :

والعطف إما ذو بيان أو نسق   والغرض الآن بيان ما سبق

ويقول عن عطف البيان :

(37) ألفية ابن مالك ص17 .

(38) مقدمة محقق الفصول الخمسون ص45 .

وصالحاً لبدلية يرى   في غير نحو ياغلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكري   وليس أن يبدل بالمرضي[39]

فاحتذاء ابن مالك لابن معط والتأثر بألفيته واضح في هذه الأبيات .

وقد يقلد ابنُ مالك ابنَ معط في المصطلح ، يقرر النحاة في باب الابتداء أن المبتدأ إما أن يكون له خبر أو فاعل سد مسد الخبر .

يقول ابن معط حول هذه القاعدة :

وإن تشأ رفعت فعل الفاعل   ومثله : أمقصر عواذلي
فمقصر مبتدأ وأغنى   فاعله عن خبر في المعنى[40]

ويقول ابن مالك :

وأول مبتدأ والثاني   فاعل أغنى في أسار ذانِ[41]

فالشائعُ عند النحاة أن يقولوا : فاعل سد مسد الخبر ، أما ابن مالك تبعاً لابن معطِ فهو يقول : فاعلُ أغنى عن الخبر .

وإذا كانَ النظم العلمي لقواعد النحو نظماً لرءوس المسائل فهو متن ، إلا أننا وجدنا مع ذلك من يشقق المسائل ويفرعها في النظم العلمي ، فتنسب لابن مالك بعض المنظومات العلمية في جزئيات نحوية ، منها (لامية الأفعال) و (مايهمز وما لا يهمز) و (الفرق بين الضاد والظاء) ، وقد لا يخرج النظم الخاص عن المتون لكنَّ الدارس للنظم العربي يجد بعض المنظومات تخرج عن طبيعة المتون ، فالمنظومة النحوية التي ألفها أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجني المتوفى سنة 684هـ [42] لا يمكن اعتبارها من قبيل المتون ، أو ما جاء فيها بخصوص (المسألة الزنبورية) على وجه

(39) ألفية ابن مالك ص46-47 .
(40) مقدمة محقق الفصول الخمسون ص45-46 .
(41) ألفية ابن مالك ص17 .
(42) بغية الوعاة ج1 ص491-492 .

التحديد، فالقرطاجني لم يكن ينظم لرأس المسألة وإنما كان يدون قصة حدثت وهي القصة المشهورة في النحو العربي المسماة (بالمسألة الزنبورية)، وهي المسألة المشهورة التي وقعت بين سيبويه والكسائي.

ملخص هذه المسألة أنه جرى حوار بين سيبويه والكسائي حول هذا الأسلوب: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، سيبويه لا يرى إلا أن نقول: فإذا هو هي، بينما يجيز الكسائي أيضاً: فإذا هو إياها، ثار جدل بين الرجلين حول صحة ما يرى جوازه كلٌّ منهما، وفي نهاية المطاف احتكما إلى أعراب، وقد حكم هؤلاء الأعراب لصالح الكسائي.

ونحن أوردنا هذه القصة موجزة، لأننا قد تعرضنا لها في موضع سابق من هذه الرسالة.

يتحدث أبو الحسن حازم القرطاجني عن هذه المسألة كيف جرت؟ ولمن كان الظفر فيها؟ ومن كان الظالم؟ ثم يشبه أحداث هذه الرواية بأحداث وقعت في التاريخ العربي الإسلامي المتمثلة في قضية التحكيم التي وقعت بين علي ومعاوية بعد معركة صفين، إذ يرى حازم أن الكسائي قد ظلم عمراً كما ظلم عمرو بن العاص علي بن أبي طالب، ويجري مقابلة طريفة، فالمظلوم في الحادثة الأولى هو الإمام علي بن أبي طالب والظالم هو عمرو بن العاص والمظلوم في هذه القصة هو عمرو بن عثمان سيبويه، والظالم هو علي بن حمزة الكسائي.

وتستمر المقابلة الطريفة عند حازم القرطاجني، فإذا كان يحيى بن زياد الفراء من الذين تجنوا على سيبويه في هذه المناظرة لوقوفه إلى جانب أستاذه الكسائي، فهذا قد تم كما فجع أهل عبيد الله بن زياد بن أبيه عندما قتل على يد أهل الكوفة في الثورة التي تزعمها المختار الثقفي.

ربط أحداث بأحداث والأسماء فيها متقابلة، ثم يختم حازم القرطاجني حديثه عن هذه المسألة بذكر للتنافس والتحاسد حيث يودع رأيه وتجاربه في هذا الصدد.

إن مثل هذا الكلام لا يمكن عـدّه من قبيل المتون، فلو أن منظومة حازم طويلة لعدت ملحمـةً شعرية في النحو العربي، لكن عدة أبياتها لا تزيد على مائتين وسبعة عشر بيتاً.

يقول حازم القرطاجني حول هذه المسألة:

والعرب قد تـحـذف الأخبار بعد إذا ... إذا عـنـت فجأة الأمر الذي دهما
وربـمـا نصـبـوا للحـال بعـد إذا ... وربما رفعـوا مـن بعدهـا رُبَـمَـا
فإن تـوالى ضميران اكتـسـى بهـمـا ... وجه الحـقيقـة من إشكـالـه غَـمـما
لـذاك أعـيت على الأفهـام مسألـة ... أهدت إلى سيبويـهِ الحتفَ والغُمما
قد كانت العقربُ العوجاء أحسبها ... قـدْما أشد من الزنبور وقع حـمـا
وفي الـجواب عليها هل: إذا هو هي ... أو هل: إذا هو إياها، قد اختصما
وخطأ ابن زياد وابن حـمـزة فـي ... مـا قال فيـهـا أبـا بشر وقد ظلـمـا
وغـاظ عـمـراً علـي في حكـومـتـه ... يا لـيته لم يكن في أمره حكـمـا
كغـيـظ عـمـرو عليـاً في حكومته ... يا لـيتـه لم يـكـن في أمـره حكـمـا
وفـجـع ابن زيـاد كـلّ منتخـب ... مـن أهلـه إذ غـدا منه يفيض دمـا
كفـجـعة ابن زياد كـلّ منتخـب ... من أهله إذ غـدا منه يفيض دمـا
وأصبحت بعده الأنفـاس باكـيـة ... في كل طرس كدمع سـحّ وانسجما
وليس يخلو امرؤ من حاسد أضـم ... لو لا التنافس في الدنيا لما أضـمـا
والـغبن في العلم أشجى محنة علمت ... وأبرحُ الناس شجوا عالم هضما (43)

وتختلف هذه المنظومة التي ألفها حازم القرطاجني عن سائر المنظومات النحويـةِ عموماً، فحازم يلتزم في هذه المنظومة بقافيـةٍ واحدةٍ وبحر واحـدٍ هو بحر البسيط، هذا من الناحية العروضية الفنية، كما أن هذه المنظومة تتميز بأن صاحبها يستهلها بالمدح حيث يمدح حاكم تونس الذي يسميه أمير المؤمنين.

(43) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج1 ص89-90، ابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ـــ بيروت.

ثم يخلص من المدح إلى غرضِ هذه المنظومة وهو الحديث في النحو، وقد كانت هذه المنظومة أقرب المنظومات التي طالعتها إلى الشعر ذلك أن الذي نظمها شاعر خالص لم يتجه إلى الشعر لسبب تعليمي كما نجده عند غيره من النظام مثل ابن مالك، وإنما هو شاعرٌ بالطبع والسليقة.

وقد جاءت هذه المنظومة في آخر ديوانه المطبوع ويظهر أنها غيرُ كاملة وأن أجزاء عديدة منها قد ضاعت واندثرت[44].

وبعدَه فهذه أبرز ظواهر التصنيف في النحو العربي حاولنا أن نرصدها بإيجاز بما يتمشى ومنهج هذه الرسالة وطبيعتها.

(44) ديوان حازم القرطاجني ص123-133، تحقيق عثمان الكعاك، مطبعة عيتان الجديدة ــ بيروت 1964م.

الفصل الثالث

الاستشهاد وضوابطه

بعد أن وضعت لبنات النحو العربي الأولى على يد أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه، اتجه النحاة الذين جاءوا من بعدهم إلى السماع والرواية عن الأعراب، والهدف من السماع، كما لا يخفى، أخذ اللغة عن العرب الخلص الموثوق بفصاحتهم، وبعدهم عن تراطن العجم، حتى تتم عملية التقعيد النحوي، وقد أصبح السماع والرواية عند هؤلاء العلماء النحاة شرطاً من شروط العلم الصحيح، وعلامة تدل على رسوخ قدم النحوي في هذا المجال، فنجد النحاة الأوائل الذين جاءوا بعد تلاميذ أبي الأسود قد جعلوا من الارتحال إلى مضارب الأعراب البداة خطة تعليمية لهم، وغدا الترحل إلى البادية ومشافهة الأعراب الخلص في ديارهم مرحلة دراسية لا غنى عنها في هذه الفترة، وقد زاد الأخذ بالسماع عند النحاة ارتحال بعض الأعراب إلى الحواضر ــ البصرة والكوفة وبغداد ــ في ذلك الوقت، على أن النحاة كما تذكر الروايات التي بين أيدينا كانوا كثيراً ما يفضلون الأخذ عن العرب في ديارهم الأولى، وكان النحاة يختبرون بعض الأعراب إذا أحسوا أن سلائقهم اللغوية الموروثة قد بدأت تفسد بالاختلاط بالأعاجم في هذه الحواضر.

قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة ــ وهو من الأعراب الذين نزلوا البصرة ــ: كيف تقول: استأصل الله عرقاتهم؟ فقالها أبو خيرة بفتح التاء من «عرقاتهم»، فرد عليه أبو عمرو قائلاً: هيهات لان جلدك يا أبا خيرة[1].

(1) الخصائص ج3 ص304، ج1 ص384، نزهة الألباء ص26.

فهذه الكلمة التي قالها أبو عمرو بن العلاء تدل على أن أبا خيرة قد انحرف عن نطقه الأعرابي الأصيل إلى نطق متمدن ناشئ من إقامة أبي خيرة بين ظهراني العجم في البصرة، فلابد أن المدنية المتحضرة التي شهدت اختلاطاً بين أجناس عديدة من فارسية وزنجية وهندية ويونانية قد أثرت على نطق أبي خيرة.

وسؤال أبي عمرو يدل على المتابعة اللغوية الدقيقة، على أن النحاة لم يكونوا يلجأون إلى مثل هذا الاختبار إلّا إذا أحسوا ضعفاً في سليقة الأعرابي الوافد، ولا يقدح في هذا ما روي من أن أبا عمرو بن العلاء قد أجاز في هذه العبارة الوجهين: الفتح والكسر في لفظة « عرقاتهم »، فأبو عمرو بن العلاء قد اتجه أولاً إلى ما سمعه من أعراب خلص، ورأى أن أبا خيرة قد انحرف عن نطقهم، لكنه عندما سمع من أعراب خلص ينطقون « عرقاتهم » بالفتح، أجاز ما سمعه من أبي خيرة من نصب « عرقاتهم »، وهي طريقة العالم المدقق، وقد أخذ بهذين الوجهين في عرقاتهم سيبويه مدعماً ذلك بالرواية والسماع عن العرب.

قال سيبويه: ونظير هيهات وهيهاة في اختلاف اللغتين قول العرب: استأصل اللّه عرقاتِهم، واستأصل اللّه عرقاتَهم ــ الأولى بالكسر والثانية بالفتح ــ وكلا سمعنا عن العرب[2].

على أن النحاة لا يختبرون من الأعراب النازلين بالحاضرة إلّا من شكوا في أن سليقته قد فسدت، وتأثرت برطانة العجم، وإلّا فإن الأعرابي الوافد حجة متى ما كان فصيحاً محافظاً على نقاء سليقته اللغوية في نظر هؤلاء النحاة، وقصة أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر حول اختلافهم في جواز الرفع والنصب في قول العرب: ليس الطيب إلّا المسك، والتجائهما إلى الاحتجاج بكلام ونطق أبي المنتجع التميمي وأبي مهدية الحجازي، وهما من الأعراب الذين نزلوا البصرة خير دليل على ذلك، وقد أوردناها في فصل سابق من هذه الرسالة.

أرسى النحاة الأوائل قاعدة السماع والرواية عن الأعراب البداة والنازلين

(2) الكتاب ج3 ص292.

بالحواضر، لكنهم لم يسترسلوا في عملية السماع، فالسماع عندهم محدود بزمان ومكان معينين يضم قبائل معينة.

الزمان الذي أرساه النحاة فأخذوا منه شواهد لقواعدهم يمتد في التاريخ بالنسبة إلى الشعر إلى ثلاثمائة سنة، يبدأ بالعصر الجاهلي، ومؤرخو الأدب يؤرخون لبداية هذا العصر بحوالي مائة وخمسين سنة قبل ظهور الإسلام، وينهون الاستشهاد والاحتجاج بالشعر في منتصف القرن الثاني الهجري، فالأصمعي وهو من رواة اللغة ينهي الاحتجاج بالشعر عند الشاعر ابن هرمة (70-150 هـ) على أن أبا عمرو بن العلاء كان كما تذكر الروايات لا يحتج بالشعراء الإسلاميين.

قال الأصمعي: جلست إليه عشر حجج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامي[3].

وبالجملة فإن المتقدمين من النحاة الأوائل كانوا لا يرون في الشعراء الإسلاميين الجودة والمتانة حتى يصح الأخذ عنهم والاحتجاج بشعرهم، فمما يروى عن أبي عمرو ابن العلاء قوله إذا سمع شعراً لأحد الشعراء الإسلاميين وأعجبه: لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته، ويقولون: إنه يقصد بذلك شعر جرير والفرزدق[4].

وكان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي يأخذ على الفرزدق في مواضع من شعره، حتى دفع ذلك الفرزدق إلى هجائه بقوله:

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فأخذ عليه ابن أبي إسحاق في هذا الموضع وقال له: ولقد لحنت أيضاً في قولك «مولى مواليا» وكان ينبغي أن تقول: مولى موالٍ[5].

وبالجملة فإن الشعراء مقسمون إلى أربعة أقسام:

---

(3) المزهر ج2 ص488.

(4) المرجع السابق ج2 ص288.

(5) نزهة الألباء ص19.

1 ــــ شعراء جاهليون، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام ولم يدركوه.

2 ــــ شعراء مخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

ولا خلاف بين النحاة في صحة الاحتجاج والاستشهاد بشعر هاتين الطائفتين في التقعيد النحوي.

3 ــــ شعراء إسلاميون، وقد اختلف النحاة في صحة الأخذ عنهم، فالنحاة الأوائل كانوا لا يستشهدون بشعرهم، أما النحاة المتأخرون فقد أجازوا الأخذ عنهم والاستشهاد بشعرهم كما نرى في كتاب سيبويه.

4 ــــ شعراء محدثون أو مولدون، وهم يبدأون بالشاعر بشار بن برد، وهذه الطائفة من الشعراء لا يجيز النحاة الاستشهاد بشعرها في التقعيد النحوي، فإن احتج محتج بأن سيبويه قد استشهد بقطعة من بيت لبشار بن برد، وتنسب إلى غيره من الشعراء، وأن أبا الحسن الأخفش الأوسط قد استشهد أيضاً بشعر لبشار بن برد، أرجع مؤرخو النحو العربي هذه الظاهرة إلى أسباب أخرى لا علاقة لها بالدرس النحوي، فقد قالوا: إن سيبويه كان يأخذ على بشار في مواضع من شعره فلما هجاه بشار رجع سيبويه عن رأيه وحاول استرضاءه بأخذ بعض شواهد من شعره، وكذلك الحال بالنسبة للأخفش الأوسط، فقد أنكر صحة بعض الصيغ الصرفية التي استخدمها بشار في شعره، فلما هم بشار بهجائه توسط له بعض أصحابه عنده(6).

وهي روايات لا يمكن إثباتها والأحسن ألا يعيرها الباحث أدنى اهتمام، فشخصية سيبويه العلمية ومكانة الأخفش الأوسط أهم لدرس النحو العربي من روايات مشكلة مضطربة الإسناد.

وما قلناه من عدم الاستشهاد بشعر الشعراء المحدثين أو المولدين هو السمة العامة عند النحاة متقدمين ومتأخرين، فالنحاة بصفة عامة لا يستشهدون بشعر الشعراء المولدين المحدثين، وقد شذ عن ذلك أو حاول الشذوذ نحوي متأخر وهو أبو

---

(6) أصول التفكير النحوي ص48-49، د. علي أبو المكارم دار الثقافة، 1973 م.

القاسم الزمخشري، فقد استشهد في تفسيره الكشاف بشعر لحبيب بن أوس أبي تمام الطائي متذرعاً بقوله: لِمَ لا نجعل ما يقوله من شعر بمنزلة ما يرويه من أشعار للعرب في حماسته.

يقول الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ وإذا أظلم عليهم قاموا ﴾[7] « وأظلم يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر وأن يكون متعدياً منقولاً من: ظلم الليل، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب « أُظلِمَ » على ما لم يسم فاعله، وجاء في شعر حبيب بن أوس:

هما أظلما حَالي ثمة أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب

وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه »[8].

وهو رأي فريد جديد في موضوعه عميق في مغزاه إذ لا يصح أن تقبل روايته لشعر شعراء فصحاء، ولا نأخذ بما يقول من شعر ونثر قد سار فيه على نهجهم، وهو وإن أتى باشتقاقات جديدة أو استعمالات مستحدثة، إنما أتى بها من واقع سليقة عربية خالصة.

هذا والاستشهاد بشعر المولدين والمحدثين يجوز في باقي فروع اللغة، فالنحاة الذين منعوا الاستشهاد بشعر المولدين، إنما منعوا الاحتجاج به في النحو والصرف، أما في علوم البلاغة « البيان والمعاني والبديع »، وهي علوم تعود إلى المعنى والمعاني ينتهبها المولدون كما تناهبها أسلافهم السابقون، فإن النحاة قد أجازوا الاحتجاج عليها بكلام الشعراء المولدين.

يقول البغدادي: قال الأندلسي في شرح بديعية ابن جابر « علوم الأدب ستة:

(7) البقرة 20.

(8) الكشاف جـ1 ص 220-221.

اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلّا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة، فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين لأنها راجعة إلى المعاني ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، إذ هو أمر راجع إلى العقل »[9].

أما المكان الذي حدده النحاة ليصلح لأخذ شواهد عنه على صحة قواعدهم التي قعدوها فهو وسط الجزيرة العربية، فهم لم يأخذوا عن لخم وجذام والغساسنة لمجاورتهم الروم في الشام، ولأنهم كانوا نصارى يتعبدون في معابدهم بالسريانية، ولم يأخذوا عن تغلب لمجاورتهم اليونانية في الجزيرة، ولم يأخذوا عن سكان البحرين عبد القيس لمخالطتهم الهند والفرس، ولم يأخذوا عن اليمن لمخالطتهم الأمم الأخرى كالهند والفرس والأحباش الذين توالدوا بينهم، ولم يأخذوا عن حاضرة الحجاز لأن الذين جمعوا اللغة قد صادفوهم عند الجمع متأثرين في لغتهم بغيرهم من الأجانب الوافدين عليها بعد الإسلام، ولم يأخذوا عن سكان السواحل لأن الاختلاط بغيرهم من الأمم وارد.

يقول أبو نصر الفارابي فيما نقله عنه السيوطي بتصرف « قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف): كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائرِ قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا

(9) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج1 ص3، عبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر بيروت ـــ ط1.

من تغلب ولا من النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب، قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم[10].

وأوصاف هذه القبائل التي أخذ عنها اللغة ضارية في البداوة، تقوم على الصيد واللصوصية، وتكره الظلم، ولا تحبذ السلطان.

يقول الفارابي فيما نقله عنه السيوطي « وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون: الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوساً، وأقساهم قلوباً، وأشدهم توحشاً، وأمنعهم جانباً، وأشدهم حمية، وأحبهم لأن يغلبوا ولا يغلبوا، وأعسرهم انقياداً للملوك، وأجفاهم أخلاقاً وأقلهم احتمالاً للضيم والذلة »[11].

من هذا النص الذي نقله السيوطي عن أبي نصر الفارابي، يبدو أن السيوطي قد تصرف فيه فلم ينقله كما جاء على لسان الفارابي.

يقول الفارابي في نص مختصر موجز « وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء، فإن فيهم سكان البراري، وفيهم سكان الأمصار، وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أواسط بلادهم، ومن أشدهم توحشاً وجفاء وأبعدهم إذعاناً وانقياداً، وهم قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنهم لسان العرب وأما الباقون فلم يؤخذ عنهم شيء، لأنهم

---

(10) الاقتراح ص56-57.

(11) المرجع السابق ص57.

كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر »[12].

إن الأخذ عن هذه القبائل هو ما أصله النحاة في سماع اللغة وروايتها عن الأعراب البداة، ولذا عندما احتج ابن مالك بشواهد منسوبة إلى لخم وجذام وقضاعة وغيرهم، تعقبه أبو حيان شارح كتابه التسهيل واعترض على استشهاده بلهجات هذه القبائل بقوله « ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن »[13].

الملاحظة العامة التي يمكن إيرادها على ما أصله النحاة في منهج السماع ونقل اللغة وتسجيلها عن الأعراب البداة هي: إن البحث النحوي كان قاصراً عند النحاة، فقصر السماع وحصره في هذه القرون الثلاثة يؤدي إلى قصور في تقعيد النحو العربي، وذلك راجع إلى أن العرب لم تتوقف عن النطق بالعربية الفصحى تماماً عند سنة 150هـ، فالتدرج اللغوي والتطور الذي ينال اللغة لا يعترف بهذه الحدود الدقيقة، فلا يعقل عاقل أن السلائق العربية في سنة 149هـ كانت سلائقاً عربية خالصة لا تشوبها شائبة، وأن هذه السلائق نفسها قد فسدت وتأثرت برطانة العجم سنة 150 هـ.

وقد دفع النحاة إلى هذا التحديد أمر تقريبي، فسنة 150 هـ ليست هي السنة التي لا يصح بعدها الاستشهاد بالشعر، وإنما هو أمر تقريبي لجأ إليه النحاة، ولا شك أن هذا الأمر التقريبي قد ضيّع على النحاة وعلينا كثيراً من الاستخدامات العربية السليمة، ولو أن النحاة جعلوا فصاحة وسلامة لغة من يأخذون عنه هي المقياس، فإذا انحرف عن اللغة الفصيحة أو شكوا في انحرافه عنها اختبروه لكان ذلك أجدى لنا ولهم، فالشاعر يقرض شعره وهم يعرضونه على ما سمعوه من كلام العرب: ألفاظاً وتراكيب، فإن شكوا في فصاحة الشاعر وبعده عن الموروث اللغوي الذي نقلوه عن

(12) كتاب الحروف ص147، أبو نصر الفارابي، تحقيق: محمد مهدي، دار الشرق ـــ بيروت.
(13) الاقتراح ص57.

الأعراب لجأوا إلى اختبار قدرته اللغوية وامتحان سليقته الكلامية، وهذا الاختبار يضعه النحاة أنفسهم، وهم قديرون على وضع الاختبارات.

لو فعل النحاة هذا لاستفدنا مزيداً من الاستعمالات اللغوية السليمة التي ضاعت بفعل هذا التحديد القاطع لانتهاء صحة الاحتجاج بالشعر بسنة 150 هـ.

كما أن حصرَ النحاة الشعر وصحة الاحتجاج به على قبائل معينة أدى إلى تضييق القواعد النحوية فيما أزعم، فمقياس الفصاحة عند الفرد أمر كان ينبغي ألَّا يهمله النحاة من بين هذه القبائل، النحاة كانوا محقين ولا شك في تحديد هذه القبائل التي تقطن غالباً وسط الجزيرة، فهي قبائل كانت بعيدةً عن التأثر بالاختلاط بالعجم، لكن المقياس الفردي لا يمكن إغفاله، والغريب أنهم لاحظوا شيئاً مما قلناه، على أنهم لم ينموا هذه الملاحظة الدقيقة بتطبيقها تطبيقاً دقيقاً، فالنحاة لا يستشهدون مثلاً بشعر «عدي بن زيد العبادي» برغم أنه شاعر جاهلي، لما رأوه قد اختلط بالفرس اختلاطاً جعلهم لا يطمئنون إلى فصاحته، وهم لا يستشهدون بشعر «أمية بن الصلت الثقفي» لاختلاطه بغير العرب كالفرس ولإطلاعه على ثقافات غير عربية قبل الإسلام برغم أنه شاعر اكتمل نضجه الشعري قبل الإسلام.

والنحاة وقعوا في إشكال، فهم كثيراً ما يحتجون لقواعدهم التي وضعوا أصولها بلغة أسد أو قيس أو تميم أو طيء أو هذيل، وإنهم في مناظراتهم يستشهدون بشعر قبائل، وهم قد وضعوا القياس والمعيار، فأدى هذا إلى الاختلاط فيما أرى، فأنت كقارئ للنحو العربي لا تدري هل يقعد النحاة للهجة خاصة بقبيلة أو قبائل معينة، أو أنهم يقعدون للغة عربية فصحى بعامة تستخدم في الأسواق والمحافل والمساجد يخطب بها الخلفاء في المناسبات والأعياد، وينظم بها الشعراءُ قصائدهم، وتعرب إليها الدواوين، وتنقل إليها ثقافات الأمم الأخرى بالترجمة.

كما أن تحديد النحاة لهذه القبائل، وعدم أخذهم اللغةَ عن حواضر الحجاز بالتحديد، يطعن فيما ثبت عندهم وقرروه من فصاحة قريش، فقريشٌ توصف عندهم بأنها أجود العرب نطقاً وأفصحهم لساناً، لكن قد يقول قائل: إن قريشاً هي من

كنانة، فقريش ابناء النضر بن كنانة، والنحاة قد آجازوا الاخذ عن بعض كنانة، فربما كان المقصود ببعض كنانة هم قبيلة قريش، لكن النحاة قرروا صراحة في باب السماع عدم الأخذ عن حواضر الحجاز كما جاء في نص السيوطي السابق.

وقد حاول الأستاذ أحمد أمين أن يجيب عن هذا الاعتراض بقوله:

«إن سلامة اللغة من دخول الدخيل فيها أمر غير الفصاحة، وأن سلامةَ اللغةِ كانت في بني سعد خيراً مما هي في قريش لأنهم أهل وبر وأبعدُ عن التجارة وعن الاختلاط بالناس، وعلى العكس من ذلك قريش، فهم أهل مدر وكثير منهم كان يرحل إلى الشام ومصر وغيرها، ويتاجر مع أهلها، ويسمع لغتهم، فهم من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى، ولكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء وأعني بالفصاحةِ قوة التعبير عما في نفوسهم»[14].

ولكنها إجابة تلفيقية، لا يعدم المتمعن لها ما فيها من تناقض ومحاولة لوضع كلام لا يمت إلى الحقيقة العلمية بصلة.

والذي أراه حسماً لهذه القضية هو ما سبق أن أشرت إليه، فالمقياس الفردي مع المقياس العام في الاستشهاد لا ينبغي إغفاله، فقد برز من قريش خطباء كأبي بكر وعلي وعمر في الإسلام وأبي طالب وعبد المطلب في الجاهلية، وهؤلاء لا يمكن لأحد الطعن في فصاحتهم أو أن يرتاب في سلامة لغتهم، فكان لا ينبغي إغفال مثل هؤلاء الأفذاذ في الفصاحة والبلاغة، فالمقياس العام الذي حدده النحاة سليم، لكن المقياسَ الفرديَّ ينبغي اللجوءُ إليه، فظهور هؤلاءِ الفصحاء من قريش هو الذي أدى إلى اعتقاد ساد في البيئات العربية، وهو أن قريشاً من أفصح العرب، ولم أتحدث عن النبي ﷺ وهو من أفصح الناس لأن قائلاً قد يقول: إن الله سبحانه قد اختار نبيه ليكون عربياً، فصيحاً معرباً رسولاً لأمة عربية معربة، فالاختيار الإلهي أراد لهذا النبي أن يكون فصيحاً، وأنا أقر هذا وإن كنت أرى أن فصاحة النبي ﷺ لم تأته فجأة وإنما ورثها عن

(14) ضحى الإسلام ج2 ص247.

أجداده الفصحاء، وزادت نمواً لديه بأن عاش في بيئة فصيحة، وهم أعراب بني سعد، وأعده الله سبحانه فألهمه فصاحة على فصاحة.

بعد هذا فإن النحاة بداهة قد استشهدوا بكلام الناس والكلام نوعان: شعر ونثر، والنثر كلام الله سبحانه، وهو القرآن الكريم الذي هو قمة النثر وغاية الفصاحة، وكلام الناس وفي قمته وعليا فصاحته كلام النبي ﷺ.

فكيف تعامل النحاة مع كل نوع من أنواع الكلام هذه في عملية الاستشهاد والاحتجاج على ما أصلوه من قواعد وقرروه من أحكام؟

أولاً: الشعر أو النظم

الشعر بمعناه التقليدي هو ذلك الكلام الموزون على أوزان العرب المعروفة المقفى، ومن خلال هذا المعنى للشعر ندرك للوهلة الأولى أن الشعر عند صياغته لا يصاغ كما يصاغ الكلام العادي الذي لا تقفية فيه ولا وزن، فالقافية قد تلجئ الشاعر مهما كانت براعته إلى مخالفة للنطق المتعارف عليه، غير أن الناطقين يقرونه على هذه المخالفة، والوزن قد يلجئه أيضاً إلى ارتكاب هذه المخالفة.

والشعر حتى وإن خلا من القافية والوزن عند بعض الأمم، أو كان مترجماً من لغة إلى أخرى فإن له سماته الخاصة التي يتميز بها عن الكلام المنثور، فكل لغات الدنيا تعامل الشعر معاملة خاصة، إذ الشعر لا يخضع لمقاييس الكلام العادي في كثير من الأحيان، وقد أقر نحاتُنا القدامى بهذا وسلموا به وقرروه في كتبهم.

يقول سيبويه في باب ما يحتمل الشعر:

« اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما لا ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذفِ ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً كما قال العجاج:

يريد الحمام... وربما مدوا مثل: مساجد ومنابر فيقولون: مساجيد ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام كما قال الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصياريف

وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون: رادد في رادّ وضننوا في ضنّوا ومررت بجواري قبل، قال: قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضننوا

ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سبسبّا وكلكلّا[15]...

وواضح من خلال هذا النص إدراك سيبويه لطبيعة الشعر، وأنه ليس في كل الأحيان يخضع للمقاييس النحوية المتعارف عليها، فصرف ما لا ينصرف مخالفة لقواعد النحاة، وحذف ما لا يحذف مخالفة أخرى لقواعدهم، ولكن الناس الناطقين بهذه اللغة التي قعد لها النحاة قد أقروا هذه المخالفات التي ارتكبها الشعراء مع مخالفتها وخروجها عما اعتاد الناس من الأعراف اللغوية.

وسيبويه يصرح في نهاية هذا الباب، بأن ضرورات الشعر لا تحصر وأنه سيشير إليها كلما واتته في أثناء الكتاب يقول:

« وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره هاهنا، لأن هذا موضع جمل، وسنبين ذلك فيما نستقبل إن شاء الله »[16].

والنحاة بعد سيبويه إلى يومنا هذا يقرّون أن للشعر ضروراته، فإذا صادفوا بيتاً شعرياً خالف ما قعدوه من القواعد وصفوه بالضرورة، والضرورة من حق الشاعر أن

(15) الكتاب ج1 ص26-29.

(16) الكتاب ج1 ص32.

يلجأ إليها، سواء أكان له عن ارتكابها مندوحة أم لم تكن له مندوحة عن ذلك، اتفق النحاة على هذا ما عدا ابن مالك الذي خالفهم في مفهوم الضرورة، فالضرورة لا يجوز ارتكابها للشاعر عند ابن مالك إلّا إذا أعيته الحيل في تجنبها ولم يكن مضطراً إليها.

استمر النحاة على أن للشعر ضروراته، وكل من جاء منهم بعد سيبويه أكد هذا المفهوم، فهذا هو ابن جني يقول:

« الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار و كثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجلها »[17].

فكلام ابن جني هذا يؤكد ما سبق أن قرره سيبويه، فالشعر يحتاج إلى تقعيد خاص، ولا تخضع هذه القواعد لأحكام قواعد النحو العامة، فلو أن النحاةَ وعلى رأسهم سيبويه قد أفردوا الشعر بقواعد خاصة، وجعلوا أمره مستقلاً في درس النحو العربي لتخلص نحونا من كثير من الشوائب التي يعاني منها كقولهم: هذا ضرورة وهذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، لو فصلت القواعد بأنْ أصبحَ للشعرِ قواعدُه الخاصة المستقاة من استقراء أشعار العرب، وأصبح للنثر قواعده التي تخصه والمستقاة من كلام العرب لاختفت من النحو العربي كثير من التعليلات والتأويلات والتفريعات التي أثقلت كاهل النحو العربي واستنزفت جهد النحاة.

ومع أن النحاة يقررون أن للشعر ضروراته، وأن الشاعر يحتاج إلى ارتكاب بعض هذه الضرورات ليوائم بين الوزن والقافية والمعنى، إلّا أنهم تعاملوا مع الشعر أكثر من تعاملهم مع النثر، فالشعر عندهم هو المقدم على النثر، على كل قاعدة تجد شاهداً شعرياً يقدمونه حتى على أسمى الكلام وأنبله، وهو كلام الله سبحانه، هذا مع إدراك النحاة أن الشعر قد دخله كثير من الدس والوضع، وسيبويه نفسه يذكر أمثلة من ذلك في مواضع من كتابه.

يقول مثلاً: وقال الآخر، ويقال وضعه النحويون:

(17) الخصائص ج3 ص188.

إذا ما الخبـز تـأدمـه بـلحـم فـذاك أمـانـةَ اللّٰه الـثـريــد[18]

وقال : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع :

هـم القـائـلـون الخيـرَ والآمـرونـه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما[19]

وغيرها من الشواهد الشعرية التي أشار سيبويه وغيره إلى أنها شواهدُ مصنوعة وضعها النحاة أو غيرهم .

كما أن نصيباً من الشواهد الشعرية هي شواهد مجهولة القائل ، ويكفي أن نذكر أن في الكتاب حوالي خمسين شاهداً مجهولة القائل ، وأنَّ نصيباً آخر من هذه الشواهد تروى لأكثر من شاعر ، مثلاً نسب هذا البيت في كتاب سيبويه إلى أكثر من شاعر وهو :

بَـدَا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقـاً شيئـاً إذا كان جائيــا

فقد نسبه سيبويه إلى زهير بن أبي سلمى ، وإلى صرمة الأنصاري[20] .

ولا ننسى أن نصيباً من هذه الشواهد تروى بعدة أوجه ، وخير مثال على ذلك هذا البيت السابق فقد روي في كتاب سيبويه بنصب لفظة « ولا سابقاً » كما روي بجرها ، وكذلك قول عقيبة الأسدي الذي استشهد به سيبويه على جواز نصب الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة فهذا الشاهد :

مـعـاوي إنـنـا بـشـر فـأسـجـح فلسنـا بالجبـال ولا الحديـدا[21]

قد جاء ضمن أبيات لهذا الشاعر يهجو بها معاوية الخليفة الأموي وابنه يزيد ، وقوافي هذه القصيدة كلها مجرورة ومنها هذا الشاهد الآنف الذكر وقول عقيبة :

فـهبـهـا أمـة هـلـكـت ضـيـاعـا يـزيـد أمـيـرهـا وأبــو يـزيــدِ

(18) الكتاب ج3 ص61 .
(19) الكتاب ج1 ص188 .
(20) الكتاب ج1 ص165 ، ص306 .
(21) الكتاب ج1 ص67 .

ولا إقواء هنا لأن هذا البيت قد روي بالجر، ولا ضرورة لغوية تلجئ الشاعر إلى نصب آخر كلمة في القافية وهي لفظة « يزيد »، بل إن الشاعر قد صرف ما لا ينصرف في سبيل اطراد نغمة قوافي القصيدة كلها.

إن فصل الشعرِ عن النثر في التقعيد كان الأمر الأجدى على الدراسة النحوية، لما للشعر من ضرورات أقرها النحاة أنفسهم، غير أن النحاة لم يفصلوا ذلك وزادوا الطين بلة بأن جعلوا الشعر عمادهم الأول في التقعيد، تلحظ ذلك في كثرة شواهدهم الشعرية في مقابل شواهدهم من القرآن الكريم.

في كتاب سيبويه نجد حوالي 1050 شاهداً شعرياً في مقابل 419 آية كريمة تقريباً، وكذلك الحال بالنسبة لبقية النحاة كالمبرد وغيره، بل أصبحنا نجد لفظة الشاهد عندما تطلق إنما تنصرف إلى الشاهد الشعري وحده.

إن اعتماد النحاة في تقعيد القواعد على الشعر، أكثر من اعتمادهم على النثر المتمثل في كتاب الله وحديث نبيه وكلام الناس، برغم أن للشعر ضروراته، كما قرر النحاة، وكما تقتضي طبيعة الشعر، ولو أن النحاةَ اتخذوا النثر الموثق مصدراً لتقنين القواعد وتقرير الأحكام، ما وقعوا فيما وقعوا فيه من الخلط والالتباس والإغراق في العلل والتأويل والتفريعات.

ونختم هذه الفقرة برأينا وهو أن للشعر قواعده الخاصة التي يجب أن تدرس على حدة، ليعرف الدارس هذه القواعد حتى لا يختلط عليه أمر الضرورات، وتأخذه كثرة العلل عن فهم لباب اللغة العربية.

ثانياً: القرآن الكريم

القرآن الكريم هو الكتاب المقدس الذي أنزله الله على محمد ﷺ، وهو المتعبد بتلاوته، وقد جاء في الطبقة العليا من الكلام، فنسجه ونظمه بكيفيته المعروفة لم تكن معتادة عند العرب، فهو يختلف عن النثر العادي، لغة التخاطب التي يتكلم بها الناس

ويتعاملون بها، وهو يختلف عما ألفه العرب من سجع الكهان المتكلف الممجوج، نعم أتى في القرآن الكريم ما هو مسجوع وهو ما يطلق عليه « الفواصل » غير أن هذا السجع لن نحس كمتذوقين للغة أنه من قبيل سجع الكهان الذي وصلنا، وقد اتبع القرآن الكريم طريقة الفواصل فيما يبدو في مراحله الأولى، فالفواصل أو السجع هي ظاهرة أسلوبية توجد في القرآن الذي نزل بمكة أكثر من وجودها في غيره.

وقد حار العرب في القرآن الكريم، فمن وصفه بالشعر لم يستقر على هذا الوصف لما رآه من اختلاف بيّن بين القرآن والشعر، ومن حاول معارضته بكلام أتت معارضته مضحكة ينفر منها الحس اللغوي السليم، ولا يقبلها الذوق العربي الرصين.

وقد كان الرسول ﷺ يأمر أصحابه بكتابة القرآن الكريم، وقد نزل القرآن الكريم منسجماً بحسب الأحداث والمناسبات، واشتهر من كتاب الوحي زيد بن ثابت ومعاوية بن أبي سفيان، وقبلهم عبد اللّه بن سعد بن أبي السرح، ولم يلتحق الرسول بالرفيق الأعلى إلّا والقرآن الكريم قد دُوّن في اللخاف والرقاع والعظام وعسيب النخل، فالقرآن الكريم نص مدون من أيام الإسلام الأولى وبمعرفة النبي ﷺ وبموافقته، فلما حدثت حروب الردة ورأى الغيارى على الإسلام والمسلمين أن عدد القراء والحفاظ للقرآن الكريم قد قلّ مما يشكل على القرآن الكريم خطورة عظيمة فخافوا عليه من الضياع، برغم أنهم كانوا يعلمون ويقرأون قوله تعالى ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾[22] إلّا أن المنطق كان يحتم الأخذ بالأسباب، لذا عرض عمر بن الخطاب على أبي بكر الصديق خليفة المسلمين الأول فكرة جمع القرآن، وقد عارض أبو بكر في البداية الفكرة لتمسكه بسنة الرسول وخوفه من ابتداع أمر لم يفعله الرسول في حياته، والبدعة في الإسلام من الضلالة إذا لم تكن خيرة، ولكن بان لأبي بكر ما لهذه الفكرة من خير على الإسلام والمسلمين فوافق عمر بن الخطاب على تنفيذها، وكلف بهذه المهمة والقيام بأعبائها زيد بن ثابت الأنصاري أحد كتاب الوحي في حياة النبي ﷺ، فقام بها على خير وجه وأحسنه.

---

(22) الحجر 9.

وجمع القرآن في عهد أبي بكر كان القصد منه الحفاظ على القرآن الكريم من الضياع بقلة القراء والحفاظ، وهو أقدس نص عند المسلمين.

وفي خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وبينما كان المسلمون يفتحون أرمينيا وأذربيجان اختلف الجنود في قراءة القرآن، فقال أهل العراق: قراءتنا خير لأن مقرئنا هو عبد الله بن مسعود، وقال أهل الشام: قراءتنا خير فمقرئنا هو أبي بن كعب، وكان ضمن هذا الجيش الصحابي حذيفة بن اليمان ففزع إلى عثمان بن عفان وأخبره بما حدث بين الجند من اختلاف في قراءة القرآن وقال له: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة حتى لا تختلف كما اختلفت اليهود والنصارى، وسرعان ما لقيت هذه الاستغاثة استجابة من الخليفة فأمر بتكليف لجنة من أربعة أشخاص هم: زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث.

ولا يخفى أن هدف عثمان من هذا العمل الجليل هو كتابة مصحف يجمعُ القراءاتِ الصحيحة، وقد نجح عثمان في هذا، فبعث بنسخ من المصحف الذي جمعته اللجنة التي كونها إلى عواصم الأقاليم، والتي يوجد بها كثرة من المسلمين، وقد ساد مصحف عثمان الأقطار الإسلامية، وعليه العمل إلى يومنا هذا.

وأمام هذا النص الموثق كان النحاةُ الأوائل منه يأخذون وعليه يحافظون.

وبداية وضع النحو العربي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقرآن الكريم، وهو ارتباط يلاحظه من تأمل أوليات النحو العربي أدنى تأمل، فالنحاة الأوائل كانوا من قراء القرآن الكريم، وإلى أبي الأسود وإلى تلاميذه تنسب أعمال جليلة في خدمة القرآن الكريم والحفاظ عليه من الانحراف والتغير، مثل إعجامهم لحروفه وتشكيله، وتنسب إلى من جاء بعدهم من النحاة كعبد الله الحضرمي وعيسى بن عمر قراءات قرآنية، ولا ننسى أن اثنين من القراء السبعة المشهورين، وهما أبو عمرو بن العلاء التميمي وعلي ابن حمزة الكسائي من أهل اللغة والنحو المبرزين.

وأعتقد أن فصل الدراسات النحوية عن الدراسات القرآنية لم يتبلور إلّا على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، ولم يتم بشكل واضح إلّا على يد تلميذه سيبويه.

وكان منهج سيبويه حيال القراءات القرآنية بصفة عامة، هو وصفه للقراءة بأنها سنة متبعة والسنة لا تخالف.

يقول « وقد قرأ بعضهم «وأما ثمودَ فهديناهم »[23] ــ بنصب لفظة ثمود بدل رفعها ــ إلّا أن القراءة لا تخالف لأن القراءةَ السنة »[24].

ولكن سيبويه لا يتحرج من تأويل ما خالف أقيسته من قراءات متواترة، وتفضيل القراءة القليلة عليها تبعاً لما تقتضيه قواعده وقوانينه النحوية، كما أنه لا يجد غضاضة في رد القراءة وإنكارها ووصفها بالرداءة والقلة، أو أنها غير جائزة إلّا في الشعر على الضرورة، ناهيك عن إهماله لذكر غالب القراءات التي تنقض اطراد ما توصل إليه أو أساتذته من قوانين وأحكام نحوية.

وإليك هذه الأمثلة من كتاب سيبويه تدعم ما نقوله:

1 ــ تأويل سيبويه للقراءة العامة المتواترة

يقول « وأما قوله عزَّ وجلَّ ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾[25] وقوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾[26] فإن هذا لم يبن على الفعل ولكنه جاء على مثل قوله تعالى ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون ﴾[27] ثم قال بعد ﴿ فيها أنهار من ماء ﴾ فيها كذا وكذا فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده فذكر أخباراً وأحاديث فكأنه قال: ومن القصصِ مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه والله تعالى أعلم، وكذلك « الزانية والزاني » كأنه لما قال جلَّ ثناؤه ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾[28] قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو

(23) فصلت 17.
(24) الكتاب ج2 ص148.
(25) النور 2.
(26) المائدة 38.
(27) محمد 15.
(28) النور 1.

الزانية والزاني في الفرائض ثم قال « فاجلدوا » فجاء الفعل بعد أن مضى فيهما الرفع كما قال :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر ، وكذلك « والسارق والسارقة » كأنه قال : وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم ، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث ، ويحمل على نحو من هذا ، ومثل ذلك « واللذان يأتيانها منكم فآذوهما »[29] .

ويقول « وقد قرأ أناس « والسارق والسارقة » و « الزانية والزاني » ــ بالنصب ــ وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلّا القراءة بالرفع .

وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ، لأنهما لا يكونان إلّا بفعل »[30] .

سيبويه كما نرى يؤول القراءة المتواترة لأنها جاءت تطعن في اطراد قاعدته التي تقول : إن الاسم إذا تقدم على فعل طلبي ، وكان هذا الفعل مشتملاً على ضمير يعود عليه وجب نصبه ، ويعضد قاعدته هذه بتعليل مفاده أن الطلب أو الأمر لا يكون إلّا بفعل ، ومن جهة أخرى يحتفل بالقراءة القليلة لجريانها على مقتضى قانون قاعدته العام .

2 ــ وصف سيبويه للقراءة بالقلة والرداءة

يقول سيبويه « وقالوا : نبي وبرية ، فألزمها أهل التحقيق البدل وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع ، وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون : نبيء وبريئة ، وذلك قليل رديء »[31] .

(29) النساء 16 .

(30) الكتاب ج1 ص142-144 .

(31) الكتاب ج3 ص555 .

وقال « وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء »[32] .

وما يصفه سيبويه بأنه رديء قليل قد جاء في قراءات قرآنية متواترة متصلة السند[33] .

وهذان الاستعمالان اللذان يصفهما سيبويه بالرداءة ، هما استعمال عربي فصيح تكلمت به العرب في بيئاتها الخاصة التي وصفها النحاة بالفصاحة وسلامة القول .

3 ــ حمل سيبويه للقراءة المتواترة على الضرورة الشعرية

يقول سيبويه « واعلم أن الهمزة التي تحقق أمثالها من أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز ، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين ، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً ، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً ، وليس ذا بقياس متلئب نحو ما ذكرنا ، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه نحو : أتلجت ، فلا يجعل قياساً في كل شيء من هذا الباب ، وإنما هي بدل من واو : أولجت .

فمن ذلك قولهم : منساة وإنما أصلها منسأة ، وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً متلئباً إذا اضطر الشاعر »[34] .

وقد جاءت القراءة القرآنية المتواترة عن أبي عمرو بن العلاء ونافع المدني بإبدال الهمزة المفتوحة والمفتوح ما قبلها في قوله تعالى ﴿ منسأته ﴾[35] ألفاً خالصة[36] .

---

(32) الكتاب ج3 ص443 .

(33) حجة القراءات ص99 ، ص769 عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطابع الشروق ــ بيروت ط1 ، 1974م ، الجامع لأحكام القرآن ج1 ص184 .

(34) الكتاب ج3 ص553-554 .

(35) سبأ 14 .

(36) حجة القراءات ص584 .

غير أن سيبويه لم يكن يفعل أكثر من هذا فهو يصف القراءة إذا خالفت قواعده ومقاييسه بأنها سنة متبعة ، أو أنها رديئة قليلة ، أو يعمد إلى تأويلها وإلى حملها على الضرورة الشعرية ، وليس في شيء أن نحاول تخريج مصطلحات سيبويه وتسويغها ، فكلمة رديئة لا تعني إلّا ما تعنيه عندنا اليوم ، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا في النطق معاً عند سيبويه والنحاة .

وإذا كنا وجدنا هذا الموقف من القراءات القرآنية عند سيبويه ، فلنبحث كيف تعامل غيره ومن جاء بعده من النحاة مع النص القرآني وقراءاته .

سئل أبو عثمان المازني عن أهل العلم فقال : أصحاب القرآن فيهم تخليط وضعف ، وأهل الحديث فيهم حشو ورقاعة ، والشعراء فيهم هوج ، والنحاة فيهم ثقل ، وفي رواة الأخبار الظرف كله ، والعلم هو الفقه »[37] .

تقييم المازني للقراء أو أصحاب القرآن عام ، يثير تساؤلات ، تنتج عن هذه التساؤلات طرح قضايا خطيرة ليس محلها هذا البحث ، غير أن التساؤل الذي يفرض نفسه : أي شيء أهم عند المازني النحو بتعليلاته ومقاييسه ، أم القرآن الكريم الذي يمثل نصاً مقدساً للمازني الذي لا يشك أحد في صلاحه ؟.

ستكون الإجابة أن المازني يهمه جداً النص القرآني المقدس ، فهو كتابه ، وهو بصفته مسلماً عالماً مطلوب منه أن يجرد نفسه لخدمة هذا النص الشريف ، لكن المازني فيما وصلنا اهتم بالنحو والصرف واللغة ولا نعلم له أثراً باقياً في خدمة القرآن الكريم ، وقد يعترض علينا معترض فيقول : إن خدمة المازني للنحو الصرف واللغة إنما هي خدمة للقرآن الكريم ، وهذا كلام صحيح لا غبار عليه ، غيرَ أن ما قاله المازني عن أصحاب القرآن الكريم ، كلام خطير يطعن في قدسية النص ، ولعل ما يقصده المازني من أن أهل النحو فيهم ثقل راجع إلى طبيعة النحو التقعيدية ، على أن المازني لم يكن يوازنُ بين العلومِ ، وإشارته إلى أهمية الفقه إشارة في محلها غير أن الفقه يستمد أحكامَه من القرآنِ الكريم ، فإذا كان العلمُ هو الفقه فإن مصدرَه القرآنَ الكريم أولى بالعناية

(37) بغية الوعاة ج1 ص465 .

والاهتمام، والمازني لا ينكر هذا غير أن طعنه في أصحاب القرآن الكريم يقدح في مصدر ما اعتبره المازني غاية العلم وهو الفقه، وقد يقول: إن ثمة فرقاً بين علماء القراءات وعلماء الفقه لطبيعة كلا العلمين المختلفة عن الأخرى، وهذا فصل تحكمي فالقرآنُ له علومه ومنها الفقه والقراءات، وحري بالفقيه أن يكون مدققاً في علم القراءات وواجب على القارئ أن يكون ملماً بالفقه.

وقد جاء عن المازني كما هو ثابت في كتابه التصريف تخطئته لقارئ المدينة المشهور نافع بن أبي نعيم عندما همز في قراءته لفظة « معائش »[38] ووصفه بأنه لم يكن يدري ما العربية؟.

قال المازني « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة « معائش » بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤها لحناً نحو من هذا »[39].

المعيار النحوي الذي قرره علماء الصرف والنحو وعلى رأسهم سيبويه يقول « إن بناء « فعيلة » إذا كانت مدته زائدة في المفرد، وليس من أصل بنية الكلمة فإنها تهمز نقول في: صحيفة صحائف، وفي عجوز عجائز، فإذا كانت هذه المدة غيرَ زائدة في المفرد كما في لفظة « معيشة » فإنها لا تهمز ولذا قال النحاة: إن همزة مصائب ومعائش من قبيل الغلط والوهم.

وقد حاول بعض النحاة تسويغ الهمز في لفظتي « مصائب ومعائش » وما شاكلهما وإيجاد مخرج تخرج عليه قراءة نافع الآنفة الذكر فقال: إن مصيبة أصلها « مصوِبة » نقلت حركة الواو إلى الصاد، فأصبحت الصاد الساكنة متحركة بالكسر، والكسرة تناسبها الياء لذا قلبت الواو إلى الياء، فلما دخلها هذا الإعلال من نقل الحركة

---

(38) الأعراف 10، الحجر 20.

(39) المنصف شرح تصريف المازني ج1 ص207، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ط1، 1373هـ.

وقلب الواو توهمت العرب أن الياء ليست أصلية فهمزوها كما همزوا « صحائف وعجائز » .

المازني كما نرى يصف قراءة نافع بهمز لفظة معائش بأنها خطأ ، لا يلتفت إليها ، وأن نافعاً لا علم له ولا دراية بالعربية ، وهو يتبع في ذلك معياراً نحوياً لم يتوفر له السماع الكافي الموثق .

وقد اتخذ المبرد من هذه القراءة موقف أستاذه المازني نفسه ، وقد نقل نصه فيها بتصرف يسير .

قال المبرد « فأما قراءة من قرأ « معائش » فهمز فغلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله في القرآن حروف قد وقف عليها »(40) .

كما يصف المبرد قراءة حمزة بن حبيب الزيات لقوله تعالى ﴿ واتقوا اللّٰه الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾(41) بجر لفظة الأرحام بأنها غير جائزة في سعة من الكلام وإنما تجوز في الشعر على اضطرار من الشاعر إليها(42) .

وهو يحكم بعدم صحة الصلاة وراء إمام يقرأ في صلاته بقراءة حمزة هذه ، أو بقراءته لقوله تعالى ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ ﴾(43) بكسر الياء ، وذلك فيما نقله القرطبي في تفسيره :

« لو صليت خلف إمام يقرأ « وما أنتم بمصرخي » و« اتقوا اللّٰه الذي تساءلون به والأرحام » لأخذت نعلي ومضيت أو لقطعت صلاتي »(44) .

وإذا كنا وجدنا هذا الموقف من القراءات الصحيحة عند النحاة الذين

(40) المقتضب ج1 ص123 .
(41) النساء 1 .
(42) الكامل في اللغة والأدب ج2 ص45 .
(43) إبراهيم 22 .
(44) الجامع لأحكام القرآن ج5 ص3 .

يوصفون بأنهم من أهل البصرة، فلا يعتقدَنَّ أحد أن هذا الموقف يخصهم وحدهم، وأن نظراءهم من نحاة الكوفة كانوا يخالفونهم في هذه التخطئات، فأبو زكرياء يحيى بن زياد يخطئ القراء في بعض قراءاتهم الصحيحة.

وقد اخترنا الفراء لأنه من أبرز نحاة الكوفة ذوي الأثر العلمي الباقي وهو كتابه « معاني القرآن » وهذا الكتاب وإن لم يكن كتاب نحو خالص، إلّا أن معالجة الفراء فيه للآيات القرآنية قد أبانت عن شخصيته النحوية ومنهجه الذي كان يترسمه في دراسة النحو:

1 ـــ يأخذ الفراء على الأعمش وعاصم جزمهما أو تسكينهما لضمير المفرد الغائب المذكر في مثل قوله تعالى ﴿ يؤده إليك ﴾ وغيرها من الآيات، وهو يرى أن هذه القراءات إما أن تكون خطأ من القراء أنفسهم لأنهم توهموا أن الجزم في هذه الآيات واقع على الهاء لا على الحرف الذي قبل الهاء، وإما أن تكون هذه القراءات محاكية لما جاء في بعض لهجات العرب من تسكين لضمير الغائب المفرد.

يقول الفراء « كان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في « يؤده »[45] و « نوله ما تولى »[46] و « أرجه وأخاه »[47] و « خيراً يره » و « شراً يره »[48] وفيه لهما مذهبان:

أما أحدهما: فإن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء فهذا، وإن كان توهماً، خطأ.

وأما الآخر: فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول: ضربتُهْ ضرباً شديداً »[49].

(45) آل عمران 57.

(46) النساء 115.

(47) الأعراف 111.

(48) الزلزلة 7-8.

(49) معاني القرآن ج1 ص223، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب بيروت ط2، 1980 م.

ونحن بدورنا نسأل سؤالاً تفرضه طبيعة العلم في لغتنا العربية القائمة في جزء كبير منها على الاستقراء والسماع : ما دامت هذه القراءات قد جاءت محاكية لبعض لهجات العرب أما كان من الأجدى أن توجه على هذا الأساس؟

2 ــ في موضع آخر يخطئ الفراء قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب في قراءتهم « بمصرخيّ »(50) بكسر ياء المتكلم المضافة إلى جمع المذكر السالم، وينسب هؤلاء القراء إلى الوهم والظن.

يقول الفراء عن هذه القراءة « ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباءَ في « بمصرخي » خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك »(51).

ويحدد الفراء وهم القراء في طبقة يحيى ومن جاء بعده، وهذا الكلام قريب من كلام المازني الذي وصف أصحاب القرآن بالتخليط والضعف وعدم الدراية بالعربية، ويحيى هذا هو يحيى بن وثاب وكان في زمن الحجاج بن يوسف والي العراق، وتذكر الروايات أن الحجاج أمر ألّا يؤم الناس بالكوفة إلّا عربي، فلما كلم الناس يحيى في ذلك وهو من الموالي قال يحيى: أنا لاحق بالعرب، ثم ذهب إلى الحجاج فقرأ أمامه فأقره الحجاج على إمامة الناس لفصاحته وسلامة لغته.

3 ــ قرأ الحسن البصري « وما تنزلت به الشياطون »(52) فقال الفراء « وكأنها من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة: المسلمين والمسلمون »(53).

وغلط الشيخ الناشئُ عن ظنه، كما يقول الفراء، يحتاج إلى وقفة: القراء لا يظنون وإنما يقرءون قراءاتهم بأسانيد تنتهي إلى الرسول ﷺ، أما أنهم يغلطون فهذا أمر وارد ولكن يوجد مصححون، وما قامت لبنات النحو العربي الأولى إلّا من ملاحظات أبداها

---

(50) إبراهيم 22.

(51) معاني القرآن ج2 ص75-76.

(52) الشعراء 210.

(53) معاني القرآن ج2 ص285.

أناس على أناس أخطأوا في قراءة القرآن، وكلمة « الغلط » عند النحاة القدامى تحتاج إلى تفسير، فإن كان المقصود بلفظة الغلط الخطأ في مقاييس النحو التي وضعوها هم، فهذا وصف يقبل عند من يعتد بهذه المقاييس، وأما إن كان المقصود من الغلط أن العرب قد انحرفت عن سلائقها الأولى فهذا أمر لا توضحه كتبُ النحو توضيحاً شافياً.

وقد سار ابن جني في مساق بحثه العام في اللغة والنحو سيرة أسلافه من النحاة، فرد كثيراً من القراءات المتواترة، وحكم عليها بالضعف ومخالفة المعيار النحوي، من ذلك مثلاً قراءة الكسائي « أئمة » بتحقيق الهمزتين معاً.

قال « ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي « أئمة »[54] بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلّا أن تكونا عينين نحو: سئّال وسئّار، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا وليس لحناً، وذلك نحو: قرأ أبوك... فهذا كله جائز عندنا على ضعفه، لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غيرُ عينين لحن إلّا ما شذ مما حكيناه من خطائيءُ وبابه »[55].

وهذا الموقف نفسه نجده عند نحوي آخر هو أبو القاسم الزمخشري، فقد تعرض بالطعن والتشنيع لعدد من القراءات منها قراءة القارئ ابن عامر لقوله تعالى ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾[56] بنصب الأولاد وجر الشركاء.

قال الزمخشري عن هذه القراءة « وأما قراءة ابن عامر « قتل أولادهم شركائهم » برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج ورد: زجَّ القلوصَ أبي مزادة، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن

(54) التوبة 12، الأنبياء 73 وغيرها.
(55) الخصائص ج3 ص143.
(56) الأنعام 137.

المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوبة بالياء »[57].

فقراءة ابن عامر هذه لا يقبلها الزمخشري، وهو يصرح أن هذه القراءة لو جاء مثلها في الشعر لكان الكلام سمجاً مردوداً، أما وقد جاءت في القرآن الكريم فالمصيبة أدهى وأمر، وهو يرجع الخطأ في هذه القراءة إلى الكتابة والقراءة في المصحف، وهو طعن لم يقل به الزمخشري وحده، ولم يكن هو البادئ به، وإنما الزمخشري في هذا القول يحاكي ويتابع أسلافه الذين أرجعوا بعض الأخطاء في القراءة إلى اعتماد القارئ على النظر في المصحف، وهذا كلام خطير يفتح على القرآن باباً من الطعون، وثغرة فتحوها من حيث لا يقصدون، كان لها أبعد الأثر، فنفذ منها بعض المستشرقين لبث سمومهم.

يقول جولد تسيهر « وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقاديرَ صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته وعدد تلك النقاط، بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها، وإذاً فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة، كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً أصلاً، أو لم تتحر الدقة في نقطه أو تحريكه.

ولبيان هاتين الحقيقتين قد تكفي بعض أمثلة فحسب:

أولاً: الاختلاف في تحلية الهيكل المرسوم بالنقط

الآية 48 من سورة الأعراف: ﴿ ونادى أصحاب الأعراف رجالاً يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى عنكم جمعكم وما كنتم تستكبرون ﴾ قرأ بعضهم بدلاً من « تستكبرون » بالباء الموحدة، « تستكثرون » بالثاء المثلثة.

(57) الكشاف ج2 ص54.

والآية 57 من هذه السورة أيضا : ﴿ وهو الذي يرسل الرياح بشرى بين يدي رحمته ﴾ قرئ أيضاً : نشراً بالنون بدل الباء... وعلى كل حال لا تسبب هذه الاختلافات وما شابهها فرقاً من وجهة المعنى العام، ولا من جهة الاستعمال الفقهي، ولكن مثل هذا الفرق يوجد في الموضع التالي : ــ آية 54 من سورة البقرة يدور الحديث حول غضب موسى حين علم بصنع بني إسرائيل عجلاً من ذهب وعبادتهم إياه فهو يقول ﴿ يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم ﴾ ؛ أي فليقتل بعضكم بعضاً، أو بالمعنى الحرفي للنص فاقتلوا أنفسكم بأنفسكم، وهذا ينطبق في الواقع على ما جاء في سفر الخروج فصل 32 فصلة 27، الذي هو مصدر الكلمات القرآنية، وربما كان مفسرون قدماء معتد بهم ــ ذكر قتادة البصري المتوفى سنة 117هـ ــ 735م حجة على ذلك ــ قد وجدوا هذا الأمر بقتل أنفسهم أو بقتل الآثمين منهم أمراً شديد القسوة، وغير متناسب مع الخطيئة، فآثروا تحلية الحرف الرابع من هيكل الحروف الصامتة « فاقتلوا » بنقطتين من أسفل بدل التاء المثناة من أعلى فقرأوا « أقيلوا أنفسكم » بمعنى حققوا الرجوع عما فعلتم أي بالندم على الخطيئة المقترفة، وهذا المثال يدل فعلاً على أن ملاحظات موضوعية قد شاركت في سبب اختلاف القراءة خلافاً للأمثلة السابقة التي نشأ الاختلاف فيها من مجرد ملابسات فنية ترجع إلى الرسم »[58].

والنص طويل نكتفي منه بهذا القدر ويذكر فيه جولد تسيهر عدة أمثلة عن الاختلاف الناشئ عن تغير النقاط، وعن الاختلاف الناشئ عن علامات الإعراب.

وجولد تسيهر من خلال هذا النص يقسم القراءات الناتجة عن تغير علامات النقط إلى قسمين : قسم لا يتغير معه المعنى، وقسم يتغير فيه المعنى تغيراً بعيداً، وهنا ينفث جولد تسيهر سمومه إذ يقول : إن قراءة « فأقيلوا أنفسكم » ــ على فرض ثبوتها

(58) مذاهب التفسير الإسلامي ص8-11، اجنتس جولد تسيهر، ترجمة : د. عبد الحليم النجار، مطبعة السنة المحمدية 1955م.

كقراءة صحيحة ـــ بدلاً من « فاقتلوا أنفسكم » إنما هي من وضع مفسرين قدماء، لما رأوا صعوبة الأمر، وهو أن يقتل قوم موسى أنفسهم بأنفسهم.

وجولد تسيهر بعد أن يصرح أن هذه القصة موجودة في سفر الخروج، مصدر الآيات القرآنية الكريمة بحسب زعمه، يختم سمومه بأن ملاحظات موضوعية قد تدخلت في قراءات القرآن الكريم، أي إن بعض المفسرين والقراء قد غيروا بعض آيات القرآن الكريم عن وجهتها التي نزل بها إلى وجهة أخرى تروقهم.

والحق الذي لا مراء فيه، أن جولد تسيهر قد انطلق أولاً من بعض ملاحظات نحوية وجدت في كتب الأسلاف، ثم انطلق ثانياً من ثقافته المسيحية الغربية ذات البعد اليهودي، فالقساوسة في الكنائس والأديرة قد يغيرون نصاً، أو يفسرون معنى نص بمعنى لا يمكن حمله على المعنى الذي فسر به إلّا بتكلف شديد، ومنهج الرواية والدراية الذي نقل به القرآن الكريم لم يعره جولد تسيهر أي اهتمام، ولو كانت الملاحظات الموضوعية التي أشار إليها تلعب دوراً في توجيه قراءات القرآن الكريم وتنوعها لوجدنا ما يماثل ما أشار إليه جولد تسيهر في نص آخر في سورة البقرة عندما أمر الله بني إسرائيل بذبح بقرة، وعندما سألوا موسى عن أوصاف هذه البقرة، وهم يزايدون عليه، وضع لهم شروطاً صعبة، فلما وجدت هذه البقرة وذبحت طلب منهم الحق أن يضربوا بلحمها قتيلهم الذي أرادوا معرفة من قتله، وبهذا الصنيع فإن القتيل سيعود إلى الحياة ويعلمهم باسم قاتله.

قال الله تعالى ﴿ وإذ قتلتم نفساً فادرأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون، فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون ﴾[59].

لقد أجمع القراء على قراءة هذه الآيات ولا نعلم أن أحداً قد شذ عن قراءة هذه الآيات بخلاف هذا الوجه، ولم توجد ملاحظات موضوعية كما يصفها جولد تسيهر لأن النص القرآني وحي من عند الله لا يخضع لسلطان العقل الذي يخون صاحبه بعض الأحيان، ولا لمزاج العاطفة الذي قد ينقصه الصدق.

(59) البقرة 72-73.

ولم يكن القراء والمفسرون متأثرين بمنهج حضارة الغرب المادية، فالقرآن ينقله خلف عن سلف في أمانة تامة وبضبط دقيق، ما توفر لغيره من الكتب السماوية.

وبعد فإننا نخلص إلى أن النحاة قد خطأوا القراء إما لعدم ثقتهم في بعض القراء، وإما لعدم استقراء النحاة لكل لهجات العرب، وكلام السيوطي في هذا الموضع قد لا يخلو من تناقض، إذ يقول السيوطي:

« أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة »[60].

والتناقض الذي يحمله هذا النص هو ما يزعمه السيوطي من إطباق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، وقد نقلنا آنفاً عن جملة من النحاة طعنهم في عدد من القراءات الصحيحة السند والمتواترة، وكذلك ينقل السيوطي بعد ذلك أمثلة على تخطئة النحاة للقراء من أمثال عاصم وحمزة وابن عامر، وهي قراءات يصفها السيوطي بأنها ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها[61].

فإذا كان النحاة قد طعنوا في القراءات الصحيحة المتواترة وأنكروها، وكذلك ردوا عدداً من القراءات التي تعتبر من قبيل الشاذ، أفلا يعد قول السيوطي، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية قولاً متناقضاً لا دليل عليه، بل إن الواقع يثبت عكسه تماماً.

على أن بعض النحاة المتأخرين لم يعر هذه التخطئة أدنى اهتمام، فابن مالك يأخذ بهذه القراءات ويحتج لها ويدافع عنها، كما وجدت في كتبه، وكما نقل السيوطي

(60) الاقتراح ص48.

(61) الاقتراح ص49.

عنه، وكذلك النحاة الذين جاءوا بعده أمثال ابن هشام وابن عقيل ولا نلمس في فترة ابن مالك تمسكاً بطعن القدماء من النحاة في القراءات إلّا عند الرضي شارح كافية ابن الحاجب، فهو عندما يتحدث عن عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار كما قرر النحاة الأوائل يذكر قراءة حمزة « واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحام » بجر لفظة الأرحام ويعلق عليها بقوله :

« وقرأ حمزة بجر « الأرحام »[62] بناء على مذهبه الكوفي في النحو، ولا نسلم تواتر القراءات »[63].

والحق الذي نرتضيه أن القرآن الكريم هو أشرف نص من حيث اللفظ والمعنى حظيت به العربية، وأن القرآن الكريم هو أدق نص ضبط رواية ودراية وأداء، وأن تخطئة النحاة لقراء عرب خلص كابن عامر، أو لقراء نشأوا في بيئات عربية خالصة مثل نافع ابن أبي نعيم وابن كثير وعاصم وحمزة لمن الخلل المنهجي في النحو العربي.

إن القراءَ لم يكونوا يقرءون وفق آرائهم وأحاسيسهم وإنما كانوا يقرءون وفق الرواية، الرواية المؤكدة والموثقة، عبد اللّه بن كثير وهو صاحب قراءة مشهورة يحقق الهمزة في قراءته، وبيئته التي عاش بها وهي مكة لا تحقق الهمزة، فلو كان هذا القارئ يخضع لذوقه ما حقق الهمزة، ولكان أميل إلى لهجة القوم الذين يحيا بينهم، ونافع بن أبي نعيم قارئ المدينة في أحد وجوه القراءة المنقولة عنه كان يحقق الهمزة، وهي رواية قالون، وبيئته التي عاش فيها لا تحقق الهمزة، فلو كان دأب القراء القراءة وفق أحاسيسهم لكانوا أميل إلى محاكاة عادات بيئاتهم اللغوية في قراءاتهم، لكنهم كانوا بعيدين في مجال القراءة عن أحاسيسهم الشخصية.

والقراء الأوائل أخذوا قراءاتهم عمن أخذ عن النبي ﷺ مباشرة، أو أخذوها عن التابعين، كابن عامر الذي أخذ عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ، وكنافع الذي أخذ قراءته عن سبعين من التابعين، فإذا كانت العربية أصالة لا انتماء واكتساباً، فليعد

---

(62) النساء 1.

(63) شرح الرضي على الكافية ج2 ص336.

النحويون العرب النظر في اللبنات الأولى للنحو العربي ، فأسماء كثير من واضعي النحو العربي الأوائل ليسوا عرباً خلصاً ، ولكن الطعن في عروبتهم غير ممكن .

نعتقد أن خللاً منهجياً قد وقع فيه النحاة ، وأن هذا الخلل المنهجي قد ابتعد عنه القراء فكانوا أدق وأضبط من النحاة .

اشترط القراء لصحة القراءة ثلاثة شروط هي :

1 ـــ اتصال السند .
2 ـــ موافقة العربية ولو من وجه .
3 ـــ موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً .

فالقراءة التي يتصل سندها ولا توافق رسم المصحف ولو احتمالاً لا يصح الأخذ بها ، أما القراءة التي توافق العربية ولو من وجه فهي شاذة ، أما إن لم توافق العربية فليست من كلام العرب ، والقرآن إنما جاء بلسان عربي مبين .

والقراءات التي رفض النحاة الأخذ بها في التقعيد المعياري للغة العربية تتوفر فيها هذه الشروط الثلاثة ، ومن ضمنها موافقة العربية ولو من وجه ، وقد استشهد النحاة في كتبهم بما قلناه في هذا الفصل من أبيات مجهولة القائل ومن أبيات منسوبة لأكثر من شاعر ، ومن أبيات تعددت وجوه إنشادها وروايتها ، ومن أبيات موضوعة ومصنوعة ، ورفضوا الاعتداد بقراءات صحيحة تتوفر فيها هذه الشروط جميعاً ، ورفضوا قراءات لها وجه في العربية ، قام ابن جني فيما بعد بتوجيه كثير منها ، وهذا ما يمثل الخلل المنهجي في النحو العربي ، إنك إذا تصفحت أي كتاب من كتب الأقدمين تجد الغلبة في شواهد هذه الكتب للشعر ، مع ما في الاستشهاد بالشعر من عيوب ذكرنا أبرزها آنفاً ، أما القرآن الكريم وقراءاته فقد نقلنا من الأمثلة ما يؤكد أن النحاةَ قد نظروا إليه نظرة أدنى من الشعر ، وهذا ما يمثل الخلل المنهجي أصدق تمثيل ، فإغفال القراءات قد حرم كتب النحو العربي من الاستشهاد بنصوص موثقة غاية التوثيق ، كما حرمها كثيراً من الاستعمالات العربية الصحيحة ، وقد حرم من حاول أن يدرس أصوات اللغة

العربية دراسة دقيقة، ففي هذه القراءات مظاهر صوتية كانت ستفيد البحث والباحثين.

إن الدكتور اسرائيل ولفنسون عندما تعرض في كتابه للغة العربية درس القرآن الكريم وقراءاته أولاً، ثم الحديث النبوي الشريف وقال «فالأحاديث الصحيحة أهم كثيراً في نظرنا في أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح، لأنها من النثر، وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره، بخلاف الشعر لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة»(64)، ثم ذكر ثالثاً الحكم والأمثال، وأخيراً ذكر الشعر الجاهلي وبين الأسباب التي دعته إلى ذلك من مثل قضية الانتحال والوضع في الشعر الجاهلي.

وهذا مذهب نسلم به غير أننا لا نغض من أهمية الشعر الجاهلي، لا كلٌّ الشعر الجاهلي، وإنما الشعر الذي يطمئن إليه، ولعلنا بهذا لا نخالف الدكتور ولفنسون، كما قد يبدو للناظر، ولكننا في الواقع لا نريد أن نتحفظ من الشعر الجاهلي، كما فعل طه حسين ومن تبع آثاره من المستشرقين.

ثالثاً: الحديث الشريف

بعث الله محمداً بالحق هادياً ومبشراً ونذيراً وأنزل عليه القرآن كتاب هداية وموعظة وتشريع، ولم يكن النبي ﷺ مجرد مقرئ للقرآن الكريم يقرأه ثم لا يعنيه أفهم المستمعون ما يقرأ أم لم يفهموا، وعلى هذا فإن النبي عليه الصلاة والسلام هو المفسر الأول للقرآن الكريم، فكان يفصل مجمله، ويجمل مفصله، ويخصص عامه، ويعمم خاصه، إلى غير ذلك من الأعباء التي كان يقوم بها الرسول عليه السلام، والتي ترجع إلى خصوص نبوته وطبيعتها، وقد كان النبي ﷺ يتحدث إلى الناس في أسواقهم ومنتدياتهم، يعود مرضاهم، ويحنوا على صغيرهم، يحترم كبيرهم، يحدثهم بأحب

(64) تاريخ اللغات السامية ص211، د. إسرائيل ولفنسون، مطبعة الاعتماد ط1، 1929م.

الأسماء إليهم، يشرح لهم أمور دينهم يشاركهم أفراحهم وأتراحهم، يقود الجيوش ويعقد الألوية، ويوزع الرايات.

وكلام النبي عليه السلام لم يكن يصدر عن هوى، وإنما هو كلام تشريعي تأخذه الأمة بعين الاعتبار.

« والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلّا وحي يوحى »[65].

واللّه سبحانه يصطفي أنبياءه ويجعلهم من أفصح المتحدثين حتى يبلغوا ما أمرهم اللّه بتبليغه، وزاد من فصاحة النبي كونه من أرومة ذات فصاحة وبلاغة وهم بنو هاشم، شهد لهم العرب بذلك في جاهليتهم وإسلامهم، وزاد من فصاحته عليه الصلاة والسلام أنه نشأ ردحاً من طفولته في بادية بني سعد، ويبدو أنها كانت عادة عند العرب المتحضرين أن يبعثوا بأبنائهم إلى البادية حتى يكتسبوا صفاء لغتها وأصالة قرائحها.

وبما أن كلام النبي ﷺ قد توفرت له أسباب الفصاحة والبيان، فكان لا مناص من الأخذ به، وجعله شواهد من شواهد النحو العربي، غير أن النحاة الأوائل جعلوا حديث النبي ﷺ في حكم المسكوت عنه، وحتى إن استشهد ببعضه سيبويه مثل:

1 ــ إن اللّه ينهاكم عن قيل وقال.

2 ــ ونخلع ونترك من يفجرك.

3 ــ فبها ونعمت.

4 ــ سبوح قدوس رب الملائكة والروح[66].

وكذلك فعل المبرد، ولكن استشهادهما بالحديث قليل، والأهم أنهما لم ينسبا ما استشهدا به من أحاديث إلى النبي ﷺ.

---

(65) النجم: 1-2-3-4.

(66) الكتاب ج3 ص268، ج1 ص74، ج4 ص116، ج1 ص327.

لم يدون حديث النبي ﷺ في بداية الأمر لما ورد عنه ﷺ أنه قال [لا تكتبوا عني غير القرآن].

ويبدو أن هذا النهي كان لأسباب دينية محضة، فالنبي عليه السلام لا يريد أن يكتب عنه شيء سوى القرآن مخافة أن يختلط على الناس أمر الحديث وأمر القرآن فتمزج الآيات بالأحاديث النبوية، أو أن يصرف الناس اهتمامهم إلى تدوين الحديث وحفظه بدل اهتمامهم بتدوين القرآن وحفظه.

كان هذا النهي في بداية الأمر، ولكن يبدو أن الرسول عليه السلام قد سمح لبعض المسلمين أن يدونوا عنه أحاديثه وكلامه وأفعاله بعد انتشار الإسلام وتعود المسلمين على أساليب القرآن الكريم، التي كانت تختلف عن أسلوب أي كلام آخر بما فيه الحديث النبوي الشريف، وعلى هذا ليس صحيحاً ما يراه بعض الباحثين من أن تدوين أحاديث النبي ﷺ كان من عمل القرن الثاني الهجري، فعبد الله بن عمرو بن العاص كتب صحيفة من أقوال النبي عليه الصلاة والسلام كان يسميها « الصادقة »، وهمام بن منبه هو الآخر له صحيفة كان يسميها « الصحيحة »، وفي عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (99-101 هـ) كتب إلى الأمصار أن انظروا ما كان من خبر رسول الله فاكتبوه، وكلف شهاب الزهري أحد أساتذة مالك بن أنس بكتابة أوراق في الحديث، وفي منتصف القرن الثاني وضع الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة موسوعته الهامة في الحديث، وهي التي أسماها « الموطأ » وهي تشتمل على أحاديث للرسول وعلى تقريراته وأفعاله وأقوال الصحابة وتقريراتهم وأفعالهم، وكذلك تشتمل على عمل أهل المدينة، إذ يرى الإمام مالك بن أنس أن عمل أهل المدينة إنما هو مستمد من عمل النبي عليه الصلاة والسلام، ففيها عاش ومات ودفن، وفي المدينة الأنصار وكثير من المهاجرين الذين أخذوا عن النبي عليه السلام وبه اقتدوا في أقواله وأفعاله وتقريراته.

ثم أتى بعد هؤلاء من المحدثين من وضع مؤلفات في الأحاديث كالإمام أحمد بن حنبل الذي وضع كتاب « المسند » والإمام مسلم صاحب الكتاب المعروف بصحيح

مسلم، والإمام البخاري صاحب الكتاب المشهور بصحيح البخاري، وكذلك الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود وغيرهم من المؤلفين والجامعين لأحاديث الرسول عليه السلام، والذين اشتهرت مؤلفاتهم في الحديث بكتب الصحاح، وقد راع جامعو هذه الأحاديث شروطاً يجب الأخذ بها حتى لا يقعوا فريسة الدس والوضع الذي تعرضت له الأحاديث النبوية على أيدي مختلف الطوائف والفرق الدينية والسياسية، وكذلك من عدد من الزنادقة الذين حاولوا تشويه الإسلام باختلاق الأحاديث الموضوعة على لسان النبي ﷺ.

وللحديث النبوي شروطه وأقسامه وتفريعاته التي جعلته من أدق العلوم، نرى ذلك واضحاً في أي مؤلف يتناول « مصطلح الحديث » فقد كان حرص المسلمين على نقاء الحديث النبوي الشريف وصحةِ صدوره عن النبي ﷺ حرصَهم على تبليغ دعوته التي بذلوا فيها المال والنفس.

قلت آنفاً: إن الحديثَ النبوي الشريف كان في حكم المسكوت عنه من حيث صحة الاستشهاد والاحتجاج به على بناء القواعد النحوية المعيارية، وقد حاول النحاة المتأخرون أن يتلمسوا أسباباً لهذه الظاهرة.

يقول أبو حيان الأندلسي في رده على ابن مالك الذي أجاز صحة الاستشهاد بالحديث، وإن كان يتابع في ذلك من سبقه من النحاة كالزمخشري والرضي:

« قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك

العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعاً، نحو ما روي من قوله « زوجتكما بما معك من القرآن » « ملكتكها بما معك » « خذها بما معك » وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً، لا سيما في الأحاديث الطوال وقد قال سفيان الثوري: إن قلت لكم أني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى.

ومن نظر في الحديث أدنى نظر عَلِمَ عِلْمَ اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم إلّا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم.

والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ــ وكان ممن أخذ عن ابن مالك ــ قلت له: يا سيدي هذا الحديث

رواية الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يجب بشيء »[67].

صحيح أن الحديث يروى بالمعنى، لا يغالط في هذا أحد، إذ إن الحديث ليس مطلوباً حفظه، غير أن المعنى الذي يروى به الحديث لا يطعن في فصاحة الحديث، ذلك أن الذين تصرفوا في النقل كانوا في عصر الفصاحة والاستشهاد، أو جروا على سنن النطق في عصر الفصاحة والاستشهاد.

وصحيح أن من رواة الحديث أعاجم، ولكن ليس بالضرورة أن كل أعجمي كان يلحن في كلامه، فقد كانوا يفزعون من اللحن، وينزعجون ويصححون نصوصهم حتى تأتيَ محاكية لكلام العرب، والسلسلة التي يذكرها سعيد الأفغاني عن حماد بن سلمة خير رد على ما قاله الشيخ أبو حيان[68].

وما رأى أبي حيان في أن حماد بن سلمة هذا ــ وهو أستاذ سيبويه الذي جره إلى ميدان الدراسات النحوية ــ كان يفزع من اللحن في الحديث ويصوب من يلحن فيه أمامه.

تقول الرواية « كان سيبويه يستملي عليه يوماً فقال: قال رسول الله ﷺ: ما أحد من أصحابي إلّا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال حماد: لحنت يا سيبويه، فقال: لا جرم لأطلبن علماً لا تلحنني فيه أبداً، ثم لزم الخليل »[69].

وسيبويه هذا أعجمي، وهو صاحب « الكتاب » دستور النحاة جميعاً وعمدتهم حتى هذه اللحظة.

وما رأى الشيخ أبي حيان في أن كثيراً ممن وضعوا لبنات النحو العربي الأولى ونقلوا اللغة عن الأعراب كانوا عجماً، الحضرمي وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب

(67) الاقتراح ص52-54.

(68) من أصول النحو ص49، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1957م

(69) بغية الوعاة ج1 ص548.

وغيرهم من النحاة السابقين واللاحقين ، كانوا يعودون إلى أصول غير عربية ، فإذا كان أبو حيان لا يعتد بنقل الأعاجم لأنهم مظنة اللحن عندَه فليحاول أن يلغي أساس النحو العربي كله وهو لا يستطيع ، ولن يستطيع فعل ذلك أحد قبله ولا بعده .

وحقيقة الأمر أنه قد نشب صراعٌ بين النحويين المتأخرين في مسألة الاعتداد ، والأخذ بالحديث النبوي الشريف في الاستشهاد والاحتجاج على قواعد النحو المعيارية وبنائها .

ابن مالك يمثل قمة المتشددين في الأخذ بالحديث ، تشهد بهذا كتبه وشواهده ، حتى إنه جعل من بعض الأحاديث لغات ، كحديث « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، فقد سمى ابنُ مالك هذه اللغة بلغة « يتعاقبون » ، وكان القدماءُ يطلقون عليها اسم (لغة أكلوني البراغيث) ، صحيح أن هذا الحديث يروى بوجه آخر لا شاهد فيه على هذه اللغةِ وهذه الرواية هي « إن لله فيكم ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، ولكن تعددَ الروايةِ لا يمنع من الاستشهادِ بأحد وجهيها ، فالنحاةُ يستشهدون ببيت شعري متعدد الرواية ، ولا يفضلون روايةً على رواية وإنما يأخذون بالروايات التي روي بها جميعاً .

وكان من الآخذين بالحديث قبل ابن مالك الزمخشري والرضي وابن خروف ، وفي « المفصل » و « شرح الرضي على الكافية » شواهد عديدة من الحديث النبوي ، بل إن الرضي ليستشهد بكلام الإمام علي بن أبي طالب ، ويذكر أبو الحسن بن الضائع استشهاد ابن خروف بالحديث ويرده ، يقول « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى »[70] .

أما المانعون للاستشهاد بالحديث فمن أشهرهم أبو حيان الأندلسي ، وقد نقلنا رأيه ، وأبو الحسن بن الضائع الذي يقول في « شرح الجمل » :

---

(70) الاقتراح ص54 .

« تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ لأنه أفصح العرب »(71).

وبين المتشددين في الاحتجاج بالحديث كابن مالك، وبين المانعين له مطلقاً كأبي حيان هناك من النحاة من وقف موقفاً وسطاً، فأجاز الاحتجاجَ بالحديث في حالات معينة، ومنع الاستشهاد به في حالات أخرى، ومن أشهر هؤلاء أبو إسحاق الشاطبي شارح ألفية ابن مالك الذي يقول:

« لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها بما يبنى عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب »(72).

وبرغم ما في هذا النص من حدة كما هو واضح، إلَّا أنه يمثل عند هذا العالم خطأً منهجياً سليماً، فالشاطبي وإن كان حاداً في معالجته لظاهرة عدم الاحتجاج بالحديث، إلَّا أنه أشار من خلال هذا النص إلى أن النحاة يفتقرون إلى المنهجية، هو لم يقل هذا الكلامَ بلفظه، ولكن هذا ما يستشّف من معاني ألفاظه.

وبعد هذه المقدمة يقسم الشاطبي الحديث إلى قسمين يقول « وأما الحديث فعلى قسمين:

قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان

(71) الاقتراح ص54.
(72) خزانة الأدب ج1 ص6.

فصاحته ﷺ ، ككتابه إلى همدان وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية »(73) .

وما خلص إليه أبو إسحاق الشاطبي بهذا التقسيم يتفق بحسب رأيّ مع الطريقة المنهجية السليمة .

وقد استمر الخصام حول حجية الحديث في الاستشهاد به على بناء القواعد النحوية ، وتقوية أركانها ، وعدم صحة الاحتجاج به حتى عصرنا هذا ، الأمر الذي تطلب من مجمع اللغة العربية أن ينظر في أمر الحديث ، فقام الأستاذ (محمد الخضر حسين) بإعداد بحث في هذا المجال أعتقد أنه تطوير وتوسيع لما قاله الإمام الشاطبي .

قال في كتابه (القياس في اللغة العربية) بعد أن عرض لرأي الفريقين « ومما لا ينبغي أن يكونَ موضعَ خلاف بين الفريقين أربعةُ أنواعٍ من الأحاديث :

أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من كلمة البيان ، فإن المعروف في الحديث بهذا القصد أن يحافظوا على ألفاظ الحديث نفسها ، كقوله ﷺ [حمي الوطيس] ، أي : اشتد الضراب في الحرب ، وقوله [مات حتف أنفه] ، أي : مات على فراشه ، وقوله [الناس معادن كمعادن الذهب والفضة ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا] .

ثانيها : ما يروى للاستدلال على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ، ككتابه إلى همدان ، وكلامه مع ذي المشعار الهمذاني وطهفة الهندي وغيرهما .

ثالثها : ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الأدعية التي يدعو بها في أوقات خاصة .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، فإن كان تعدد الطرق يبتدئ بمن رووه عن النبي ﷺ فالأمر واضح ، فإن انفرد بروايته صحابي

(73) خزانة الأدب ج1 ص6 .

وتعددت طرق روايته عن الصحابي صح الاستشهاد به أيضاً، إذ تصرف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به، لأن ألفاظ الصحابة مما يحتج به في العربية، ومجمل القول: إن الأحاديث التي تتعدد طرقها، ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براوٍ يحتج بعبارته في الأحكام اللغوية »[74].

وهذا التقسيم كلام منهجي سليم ينسجم وروح العلم، والأحاديث يستشهد بها الآن، وهي موجودة بكثرة في كتب اللغة والنحو الحديثة.

وما نريد أن نخلصَ إليه بعد هذا العرض هو: إن النحاة الذين لم يستشهدوا بالحديث، كانوا يفتقرون إلى المنهجية الدقيقة التي تقرر الاستشهاد بالحديث كنص من نصوص اللغة مع مراعاة ما قاله الإمام أبو إسحاق الشاطبي، وما قاله الأستاذ محمد الخضر حسين.

وكانت مشكلةُ النحاة الذين أشرنا إليهم، بالإضافة إلى افتقارهم للمنهجية في عدم تجويزهم للاستشهاد بالحديث، أنهم لا يشعرون بفقدانهم هذه المنهجية، الأمرُ الذي جرّ على النحو العربي كثيراً من التناقض.

---

(74) القياس في اللغة العربية ص34-35، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية ـــ القاهرة 1353 هـ.

الفصل الرابع

المصطلح النحوي

لم نشا في بداية هذه الأطروحة أن نبدأ ببحث كلمة « نحو » لغة واصطلاحاً، ولم نحدد في أي عصر استخدمت برغم أن اللوم قد يقع علينا، إذ ربما تساءل بعضهم كيف يصح لباحث يبحث في مناهج النحو العربي تأليفاً وتحليلاً ألّا يحدد المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة « النحو »؟.

وحجتنا في تأخير هذه اللفظة أن ترسمنا لخطة معينة في هذا البحث قد تطلب هذا التأخير، فمن فصول هذه الرسالة فصل عن المصطلح النحوي، وقد رأينا أن أول مصطلح يستحسن الحديث عنه في هذا المجال هو المصطلح الذي تنضوي تحته جميع مصطلحات هذا العلم ومواضيعه ومسائله وتفريعاته.

يدور المعنى المعجمي لكلمة « نحو » في اتجاه عام يعود إلى الطريق والجهة والقصد والميل والمقدار والمثل.

يقول الفارابي في « ديوان الأدب »:

« نحوت نحوه: أي قصدت قصده، ونحوت بصري إليه إذا صرفته، النحو: إعراب الكلام العربي وأصله القصد »[1].

وجاء في « محيط المحيط »:

---

(1) ديوان الأدب ج4 ص73، ص3، إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، المطابع الأميرية، القاهرة.

« نحا الشيء ينحوه وينحاه نحواً « واوي » قصده ، ونحا نحوه : أي قصد قصده ، ونحا بصره إليه : أي رده ، ونحا الرجل ينحو : مال على أحد شقيه ، أو انحنى في قوسه ، وفلاناً عنه : صرفه .

النحو : الطريق والجهة والجانب والمقدار والمثل والقصد ، يكون ظرفاً واسماً ، ومنه النحو لإعراب كلام العرب ، لأن المتكلم ينحو به منهاج كلامهم إفراداً وتركيباً ، ج : أنحاء ونحو ونحية »[2] .

فهذا كلام يدور كله في فلك واحد غير أننا نرى أن ندعم ما ذهب إليه البستاني بما ورد في معجم آخر هو « ترتيب القاموس المحيط » :

يقول : النحو : الطريق والجهة ، ج : أنحاء ونحو ، والقصد يكون ظرفاً واسماً ، ومنه نحو العربية وجمعه : نحو كعتل ونحية كدلو ودلية ، نحاه ينحوه وينحاه قصده كانتحاه ، ورجل ناح من نحاة : نحوي ، ونحا : مال على أحد شقيه أو انحنى في قوسه[3] .

فهذه المعاجم الثلاثة لا تخرج عن الفلك العام لمعنى كلمة « النحو » في اللغة .

أما تعريف النحو اصطلاحاً فقد عرفه البستاني بقوله « وعلم النحو : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء ، وموضوعه : اللفظ الموضوع مفرداً كان أو مركباً ، والغرض منه : الاحتراز عن الخطأ في التأليف والاقتدار على فهمه والإفهام به[4] .

وهذا التعريف لكلمة « النحو » هو التعريف الذي قام عليه النحو العربي ، فالنحو العربي بصفة عامة يبحث عن أحوال أواخر الكلمة إعراباً وبناء ، على أننا نريد

(2) محيط المحيط ص883 .

(3) ترتيب القاموس المحيط ج4 ص339 .

(4) محيط المحيط 883 .

أن نستعرض مادة كلمة « نحو » من حيث إنها مصطلح فني، ولا نزعم أننا نحدد عصراً معيناً تم فيه إطلاق هذا المصطلح على هذا العلم، لكننا نحاول أن نصل إلى نتيجة علمية مُرضية.

وفق الروايات التي بين أيدينا، والتي سبق أن عرضنا لها بالنقاش والتحليل، فإن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أول من وضع هذا المصطلح عندما قال لأبي الأسود الدؤلي بعد أن قسم له الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وعرف كل واحد منها قال له « انح هذا النحو »[5]، أي سر على هذا المنهج، وقال الإمام علي لأبي الأسود عندما عرض عليه « إن وأخواتها » « ما أحسن هذا النحو الذي نحوته »[6].

فاتخذ مصطلح النحو من تلك الأيام وأصبح علماً على هذا العلم الذي نعرفه اليوم، غير أن هذه الروايات لا نستطيع قبولها على علاتها كما قلنا عند حديثنا عن بدايات وضع النحو العربي، فنحن نعتقد أن الإمام علي بن أبي طالب لا علاقة له بالنحو العربي، وإن كان من بلغاء العرب المبرزين وخطبائهم المفوهين.

أما أبو الأسود الدؤلي فعلاقته بالنحو العربي قد أوضحناها فيما سبق، وقلنا: إن أبا الأسود لم يضع كتاباً، ولا مايشبه الكتاب في النحو العربي قسمه إلى أبواب وقسم فيه أقساماً، وإن دور أبي الأسود ينحصر في تشكيله للمصحف، وهو ما يسمى: بنقط أبي الأسود، وطبيعي أن هذا العمل راجع إلى الإعراب، وهو يعتبر اللبنة الأولى في بناء النحو العربي، فوضع أبي الأسود لهذه النقاط هو بكل المقاييس عمل نحوي، ذلك أن وضع الحركات يجنب الإنسان اللحن، فيأتي كلامه وفق طرائق العرب وأساليبها في الكلام.

وكان عمل أبي الأسود هذا عملاً من أجل خدمة القرآن الكريم والحفاظ عليه، فأبو الأسود بهذا النقط قد خدم القرآن الكريم مباشرة وبطريقة غير مباشرة، ومهد لظهور النحو العربي؛ فقد أخذ عنه عمله هذا تلاميذه من بعده فأخلصوا السير على

---

(5) نزهة الألباء ص5.

(6) المرجع السابق ص5.

درب أستاذهم، ومرت أجيال وأجيال من اللغويين والنحاة كان لأعمالهم وجهودهم في نهاية المطاف فضل بناء صرح شامخ للحضارة العربية الإسلامية وهو النحو العربي.

ونقط أبي الأسود للمصحف يستحق منا وقفة سنذكرها بعد قليل.

لا ندري على وجه التحديد والدقة من وضع مصطلح كلمة « نحو » إذا ما أعرضنا عن الروايات الآنفة الذكر التي تنسب إلى الإمام علي أنه أول من وضع هذه الكلمة وأطلقها على علم العربية، غير أن في سؤال يونس بن حبيب البصري لأستاذه عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي ما يشير إلى شيوع هذا المصطلح وذيوعه بين أهل العربية.

جاء في طبقات الشعراء أن يونس بن حبيب سأل الحضرمي: هل يقول أحد الصويق ــ يعني السويق ــ فقال: نعم عمرو بن تميم تقولها وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[7].

فمصطلح « النحو » كان شائعاً في هذه الفترة المبكرة، فعبد اللّه بن أبي إسحاق ينصح تلميذه يونس بن حبيب بأن يصرف عنايته وجهده إلى الاهتمام بباب من أبواب النحو يطرد وينقاس، ولا تذكر الروايات التي بين أيدينا أن يونس بن حبيب قد سأل الحضرمي عن معنى كلمة « النحو »، وذلك ما يدل في اعتقادنا على إلف يونس واعتياده على استخدام هذا المصطلح في هذا المعنى ومعرفته به، هذا إذا كان محمد بن سلام الجمحي قد نقل الرواية دون أن يتصرف في ألفاظها فيضع لفظة مكان لفظة، فالروايات التي بين أيدينا في هذه الفترة تتخذ من كلمتي « النحو والعربية » علماً على هذا العلم الذي نعرفه الآن باسم « النحو ».

ويونس بن حبيب كان يعرف هذا المصطلح « النحو » كما تحدثنا رواية أخرى، فعندما سئل عن علم الحضرمي قال « هو والنحو سواء »[8].

(7) طبقات الشعراء ص7.

(8) طبقات الشعراء ص6.

ووفقاً لهاتين الروايتين نستطيع القول: إن مصطلح « نحو » قد كان شائعاً معروفاً من زمن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ثم شاع استخدام هذا المصطلح كما نلحظ عند الخليل والكسائي.

فقد روي أن الخليل قال يمدح كتابين في النحو وضعهما عيسى بن عمر:

ذهب النحو جميعا كله   غير ما أحدث عيسى بن عمر[9]

كما روي أن الكسائي قد قال في مدح النحو:

إنما النحو قياس يتبع   وبه في كل أمر ينتفع[10]

وكذلك شاع هذا المصطلح عند سيبويه ومن جاء بعده من النحاة، وهو مصطلح يطلق على هذا العلم إلى يومنا هذا.

بعد هذا نعود إلى الحديث عن المصطلح، وهو يعني لغة: الاتفاق وضد التخاصم ونقيض الفساد.

جاء في ديوان الأدب: الصلاح نقيض الفساد، واستصلاح الشيء: نقيض استفساده، واصطلح القوم من الصلح[11].

وفي محيط المحيط: تصالحاً واصّالحاً واصتلحا واصلحا بالقلب خلاف تخاصما واختصما.

الاصطلاح هو العرف الخاص وهو عبارة عن اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل هو إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد منه، وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف إلى غير ذلك، ج: اصطلاحات، والاصطلاحي ما يتعلق بالاصطلاح[12].

(9) نزهة الألباء ص22.
(10) إنباه الرواة ج2 ص267.
(11) ديوان الأدب ج2 ص104، ص429، 398.
(12) محيط المحيط ص515.

فالاصطلاح في مساقه العام يدور على الاتفاق بين أهل حرفة معينة أو علم معين كعلم النحو مثلاً، فهم يخرجون اللفظ من الدلالة المعجمية إلى دلالة أخرى، فالنحاة مثلاً قد أخرجوا لفظة أو مصطلح « ممنوع من الصرف » من الدلالة المعجمية لكلمة « الصرف » إلى مصطلح، وهو نوع من الأسماء لا تقبل التنوين وتجر بالفتحة، فإطلاقهم هذا المصطلح على هذا الباب من النحو إنما اصطلاح اتفقوا عليه، أو اتفق معظم النحاة عليه، وكان سبب هذا الإطلاق أن هذا النوع من الأسماء الذي أفرد له النحاة باباً لا يقبل التغيير كبقية الأسماء، فالصرف في اللغة من ضمن معانيه التغيير، قال تعالى ﴿ وتصريف الرياح ﴾[13].

وكما نلاحظ فالبستاني يشترط وجود اتفاق ما بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وبمعنى آخر فلا بد من وجود علاقة تجمع بين المعنيين، وهو ما عبر عنه البستاني بالعموم أو الخصوص أو المشاركة في أمر أو المشابهة في وصف.

بعد هذا فثمة ملاحظة لابد من إيرادها قبل الخوض في هذا الموضوع، فبعض الباحثين يختلط عليه الأمر عندما يتحدث أو يبحث النحو العربي في مراحله الأولى، بين حديث عالم من العلماء عن قضية معينة، وبين المصطلح الفني الذي وضع لهذه القضية فيما بعد.

العطف على المحل

قال ابن سلام « وكان أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر يقرأان « يا جبال أوبي معه والطير »[14] ويختلفان في التأويل، كان عيسى بن عمر يقول: على النداء كقولك: يا زيد والحارث والحارث جميعاً إذا نصب كأنه قال: ادع حارثاً، وقال أبو عمر بن العلاء: لو كانت على النداء لكانت رفعاً، ولكنها على إضمار وسخرنا الطير »[15].

---

(13) البقرة 164، الجاثية 5.

(14) سبأ 11.

(15) طبقات الشعراء ص8.

فهذا الحديث المروي عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، لا يمكن اعتباره دليلاً على وجود مصطلح فني عند هذين العالمين وتهيئة لظهور مصطلح « العطف على المحل » كما لاحظ الأستاذ عوض القوزي[16].

بعد هذا نعود إلى المصطلحات في بواكيرها الأولى فنقول: إن مصطلح الضم والفتح والكسر والغنة كانت واضحة عند أبي الأسود الدؤلي واضع اللبنات الأولى في النحو العربي، وقد كان وضوح هذه المصطلحات وضوحاً بدائياً بسيطاً، وهذا ما ينسجم مع طبيعة الأشياء، فقد أخذ أبو الأسود الدؤلي هذه الحركات من حركة الفم التي تلقنها في قراءته عن الصحابة، الذين نقلوها بدورهم عن النبي ﷺ، وإن كان مصطلح الغنة لا يفهمه أبو الأسود كما نفهمه نحن الآن، فوفق الروايات التي بين أيدينا يطلق أبو الأسود الغنة على ما نطلق عليه اليوم « مصطلح التنوين »:

قال أبو الأسود للكاتب الذي اتخذه لوضع النقط في المصحف « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين »[17].

على أنَّ مصطلح التنوين بمعناه المعروف مالبث أن شاع على يد تلاميذ أبي الأسود وبالتحديد في زمن نصر بن عاصم الليثي.

روى محبوب البكري عن خالد الحذاء قال: سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية: كيف نقرؤها؟ قال « قل هو اللّٰه أحد اللّٰه الصمد »[18] لم ينون، قال: فأخبرته أن عروة ينون، قال: بئسما قال وهو للبئس أهل »[19].

على أننا يجب أن نتحفظ كثيراً عند قراءتنا لهذه النصوص وهذه الروايات،

(16) المصطلح النحوي ص54، عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية ـــ الرياض، ط1، 1981 م.

(17) أخبار النحويين البصريين ص16، نزهة الألباء ص9.

(18) الإخلاص 1، 2.

(19) أخبار النحويين البصريين ص20-21.

فلا ينبغي لنا أن نصدر أحكاماً قاطعة، فإذا كان التنوين شائعاً وفق هذه الرواية في زمن نصر بن عاصم، فإن سيبويه في كتابه قد استخدم للتنوين مصطلحاً آخر هو النون، إضافة إلى استخدامه التنوين.

قال سيبويه: وتقول: هذا ضارب عبد اللّٰه ،وزيداً يمر به إن حملته على المنصوب، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا رفعت، فإن ألقيت النون وأنت تريد معناها فهو بتلك المنزلة[20].

ومثل هذه الظاهرة تصادفنا في مصطلح «الهمزة» فالروايات تذكر أن عبد اللّٰه ابن أبي إسحاق قد برز في الهمز وناظر فيه أبا عمرو بن العلاء فغلبه، وتنسب إليه الروايات كتاباً في الهمز مما أملاه فإذا ما راجعنا هذا المصطلح في كتاب سيبويه نجد أن الهمزة والألف بمعنى واحد عند سيبويه.

قال سيبويه: ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قوله: أرى وترى ويرى ونرى غير أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب[21].

على أن الحركات قد تعرض بعضها بصفة خاصة للتغيير، قيل لأعرابي: هل تهمز إسرائيل؟ قال: إني إذن لرجل سوء، وقيل له: أتجر فلسطين قال: إني إذن لقوي[22].

فالأعرابي بطبيعة الحال لا يعرف هذه المسميات الاصطلاحية، غير أن مصطلح الجر وهو ما يعنينا في هذه الرواية كان موجوداً في هذه الفترة مرادفاً للكسر.

على أن قائلاً قد يقول: أبديت تحفظاً لوجود مصطلح الهمزة، ثم أوردت هذه الرواية، وفيها لفظة الهمزة «تهمز»، وما أراه هو أن هناك فرقاً بين لفظه «هل تهمز»

(20) الكتاب ج1 ص93.

(21) الكتاب ج3 ص546.

(22) عيون الأخبار ج2 ص175، عبد اللّٰه بن مسلم بن قتيبة، دار الكتاب ـــ بيروت.

الواردة في الرواية عن الأعرابي، وبين مصطلح الهمزة الفني المحدد الدلالة كما شاع بعد سيبويه.

وظهر في هذه الفترة مصطلح « الوضع » بدل « الفتح » ومصطلح « النصب » بدل « الفتح »، ومصطلح « الرفع » بدل « الضم ».

أما مصطلح الوضع بدل الفتح فقد ظهر في رواية القفطي للحادثة اللغوية الشهيرة التي جرت بين والي العراق: الحجاج بن يوسف الثقفي وبين تلميذ أبي الأسود: يحيى بن يعمر العدواني.

قال الحجاج: خبرني عني هل ألحن؟ فسكت، قال: أقسمت عليك، فقال: أما إذا سألتني أيها الأمير فإنك ترفع ما يوضع وتضع ما يرفع[23].

أما غير القفطي فقد روى لفظة النصب بدل الوضع، قال السيرافي « فترفع « أحبّ » وهو منصوب »[24].

وظهر مصطلح الرفع بدل الضم في القصة المشهورة التي جرت بين أبي عمرو ابن العلاء وبين عيسى بن عمر الثقفي حول جواز الرفع والنصب في لفظة « المسك » في هذا المثال: ليس الطيب إلّا المسك، فأبو عمرو يجيز الرفع والنصب سماعاً عن العرب في هذا المثال، أما عيسى بن عمر فقد كان يجيز النصب وينكر الرفع حتى واجهه أبو عمرو بن العلاء بالسماع والرواية عن العرب فأقر كلا الوجهين، وما يهمنا في هذه الرواية هو قول أبي عمرو لعيسى:

« ليس في الأرض حجازي إلّا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلّا وهو يرفع »[25].

أما تخصيص البناء بمصطلحات: الضم والفتح والكسر والسكون، وتخصيص

(23) إنباه الرواة ج4 ص20.

(24) أخبار النحويين البصريين ص23، نزهة الألباء ص17.

(25) إنباه الرواة ج4 ص130-131.

الإعراب : بالرفع والنصب والجر والجزم فهو من عمل النحاة المتأخرين عن هذه الفترة وقد وضع سيبويه بوادر هذه التفرقة بين علامات البناء وعلامات الإعراب في كتابه :

يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية « وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف .

وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يحدث فيه العامل ؛ وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب .

فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة ...

وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل ، مما جاء لمعنى ليس غير نحو : سوف وقد ، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارع ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلّا لمعنى[26] .

وسيبويه يستخدم الوقف بدل السكون ، ولكن استقر عند النحاة المتأخرين استعمال السكون للدلالة على بناء الاسم هذا البناء ، وشاع استخدام الوقف عندهم للدلالة على ظاهرة صرفية أخرى هي الوقف على نهاية الكلمة أو الجملة ، وطرائق هذا الوقف وأنواعه .

وقد أخذت المصطلحات النحوية تنمو شيئاً فشيئاً وفق سنن النشوء والتطور فازدهرت على يد الخليل بن أحمد ، كما يروي عنه تلميذه سيبويه ، وازدهرت أكثر عند

(26) الكتاب جـ1 13-15 .

سيبويه ؛ فلنتابع هذا التطور عند الخليل وتلميذه مقررين أن المصطلحات التي وضعها الخليل جاءتنا في معظمها عن طريق تلميذه سيبويه في كتابه .

المصطلح النحوي عند الخليل بن أحمد

كان للخليل بن أحمد الجهد الأكبر في فصل الدراسات النحوية عن غيرها كاللغة والقرآن ، ولذا فإن الخليل بن أحمد يعد من المؤسسين الأكاديميين للنحو العربي ؛ على أن جهوداً لنحاة سابقين عليه كالحضرمي وغيره قد كان لها أبعد الأثر في ظهور النحو العربي بمظهره المنهجي الأكاديمي .

إن كتاب سيبويه ، وهو معتمد إلى حد كبير على منهج الخليل وطريقة تفكيره ، قد حوى كثيراً من المصطلحات التي كان للخليل بن أحمد فضل وضعها من الناحية الفنية .

مصطلح الاسم ، وهو من أهم المصطلحات في النحو العربي ، كان الخليل بن أحمد يعرفه ويسميه بما سمي به ، وما تعارف عليه النحاة .

جاء في الكتاب : قال الخليل رحمه الله : إذا جعلت الوزن مصدراً نصبت ، وإن جعلته اسماً وصفت به ، وشبه ذلك بالخلق ، قال : قد يكون الخلق المصدر ، ويكون الاسم المخلوق [27] .

في هذا النص نجد أن الخليل قد وضع أو استخدم مصطلح المصدر ، فالمصدر عند الخليل يحدد معناه الذي يقصد منه في وضع المصدر كتفريقه في لفظه « الخلق » بين دلالتها على الحدث فهي مصدر ، وبين دلالتها على المخلوق فهي اسم ، وهذا تفريق دقيق بين دلالة المصدر على الحدث ، وبين دلالته على الاسم لم يزد فيه النحويون المتأخرون شيئاً سوى محاكاته .

(27) الكتاب ج2 ص120 .

ويتحدث الخليل عن الاسم عندما يوصف ويسمي الصفة حلية، وهو تعبير ينسجم وسنن التطور والنمو، على أن الخليل فيما يروي سيبويه قد يسمي الصفة باسمها المتعارف عليه: صفة.

قال سيبويه: واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم، ولكنه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين، وهذا قول الخليل رحمه اللّه، وزعم أنه من أجل ذلك قال: يا أيها الرجل زيد أقبل، قال لو لم يكن على الرجل كان غير منون(28).

والخليل يتحدث عن الاسم المتمكن وغير المتمكن، ويتحدث عن المضمر وهو ما نسميه بالضمير فيذكر أنه من أقسام المعارف، ويتحدث عن الضمير الذي يأتي بين المبتدأ والخبر ويسميه ضمير الفصل.

جاء في الكتاب على سبيل المثال(29):

1 ــ وكان الخليل يقول: واللّه إنه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت ما لغوا.

2 ــ وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبني عليه الفعل فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه.

3 ــ وسألت الخليل عن: من علٍ، هل جزمت اللام؟ فقال لأنهم قالوا: من علٍ فجعلوها بمنزلة المتمكن فأشبه عندهم من معالٍ، فلما أرادوا أن يجعل بمنزلة: قبلُ وبعدُ حركوه كما حركوا: أول فقالوا: أبدأ بهذا أولاً وكما قالوا: يا حكم أقبل في النداء لأنها لما كانت أسماء متمكنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة فلهذه الأسماء من التمكن ما ليس لغيرها.

أما الحديث عن الفعل فهو عند الخليل وتلميذه سيبويه ليس كحديث من جاء

(28) الكتاب ج2 ص12.

(29) الكتاب ج2 ص397، ص378، ج3 ص387-388.

بعدهم من النحاة ، فهما يدركان الفعل بأزمنته الثلاثة كما تنبئ عن هذا آثارُهما ، لكن الفعل عندهما أعم فهو يشمل الحدث بصفة عامة غير أن حديثهما عن الفعل لا يكون بالمعنى المتعارف عليه إلّا إذا تحدثا عنه من حيث العمل ، فهنا نجد حديثاً عن الفعل كما نعرفه ، وفي النص الآتي دليل على ما نقول ودليل على أن فكرة العامل وهي الركن الأساسي في النحو العربي كانت واضحة غاية الوضوح عند الخليل .

قال سيبويه في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده : « وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد ، إلّا أنه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبد الله تريد : كأن عبد الله أخوك ، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع ، كما يضمر في كان ، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال[30] .

أما الحرف فقد كان عند الخليل يدور أو يدل على المعاني الآتية :

1 ــ الحرف الهجائي : فالخليل هو واضع معجم « العين » وهو معجم ، وإن شكك كثير من الباحثين في نسبته إلى الخليل ، إلّا أنه يدل على الخليل وشخصيته فاتجاه هذا المعجم إلى الناحية الصوتية هو من صنع عبقرية الخليل بن أحمد .

2 ــ المعنى الثاني الذي يستخدمه الخليل للفظة الحرف هو اللفظ ، فاللفظ عند الخليل حرف ، وهذا المصطلح باق عند الخليل من أثر تطور درس النحو العربي عند السابقين على الخليل فيما يبدو ، إذ كما لا يخفى تتضح في هذا المصطلح الشمولية ، وهي من علامات تطور العلوم في مراحلها الأولى .

3 ــ المعنى الثالث للحروف عند الخليل هو الدلالة على حروف المعاني ، جاء في الكتاب :

« وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أن قولهم : ويحت الدرهم درهماً ، محال حتى نقول

(30) الكتاب ج2 ص131 .

ويتحدث الخليل عن الاسم عندما يوصف ويسمي الصفة حلية، وهو تعبير ينسجم وسنن التطور والنمو، على أن الخليل فيما يروي سيبويه قد يسمي الصفة باسمها المتعارف عليه: صفة.

قال سيبويه: واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم، ولكنه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين، وهذا قول الخليل رحمه الله، وزعم أنه من أجل ذلك قال: يا أيها الرجل زيد أقبل، قال لو لم يكن على الرجل كان غير منون[28].

والخليل يتحدث عن الاسم المتمكن وغير المتمكن، ويتحدث عن المضمر وهو ما نسميه بالضمير فيذكر أنه من أقسام المعارف، ويتحدث عن الضمير الذي يأتي بين المبتدأ والخبر ويسميه ضمير الفصل.

جاء في الكتاب على سبيل المثال[29]:

1 ــ وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت ما لغوا.

2 ــ وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبني عليه الفعل فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه.

3 ــ وسألت الخليل عن: من علٍ، هل جزمت اللام؟ فقال لأنهم قالوا: من علٍ فجعلوها بمنزلة المتمكن فأشبه عندهم من معال، فلما أرادوا أن يجعل بمنزلة: قبلُ وبعدُ حركوه كما حركوا: أول فقالوا: أبدأ بهذا أولاً وكما قالوا: يا حكم أقبل في النداء لأنها لما كانت أسماء متمكنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة فلهذه الأسماء من التمكن ما ليس لغيرها.

أما الحديث عن الفعل فهو عند الخليل وتلميذه سيبويه ليس كحديث من جاء

---

(28) الكتاب ج2 ص12.

(29) الكتاب ج2 ص397، ص378، ج3 ص387-388.

1 ـــ إننا لا نقوم بإعداد إحصائية عن المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، فليس هذا الأمر من شأن هذه الرسالة.

2 ـــ إننا لا ندعي الإحاطة بكل ما قاله سيبويه في كتابه، ولا ندعي أننا نفهم كل ما يقوله سيبويه، وإنما نحاول فما زلنا مبتدئين مع كتاب سيبويه نتعامل معه وفق مخزوننا التراثي، وبما أوضحته بعض كتب المتأخرين من النحاة، وبما نفهمه من سيبويه أحياناً، وببعض الكتب الحديثة التي أعدها أناس هم أكثر منا فهماً لكتاب سيبويه.

يلحظ الدارس للمصطلح في كتاب سيبويه، وهو أول كتاب مدون وصل إلينا في النحو العربي، أن سيبويه كان لا يقصد إلى وضع المصطلحات وضعاً فنياً، فهو لا يسميها لأول مرة، وإنما يدير عبارته حتى ينكشف المصطلح من ثنايا العبارات، وفي أحيان نجد المصطلح عند سيبويه واضحاً لأنه مسبوق إليه.

سيبويه وهو من النحاة الأوائل لا تكاد تختلف مصطلحاته عن المعاني اللغوية الأولى لهذه المصطلحات قبل أن تصبح مصطلحات فنية، وهو في تحديده للمصطلح قد يستعين بالوصف كقوله عند الحديث على «اسم الآلة» «هذا باب ما عالجت به»...

فإذا واصلت القراءة في هذا الباب أدركت أن سيبويه لا يتحدث إلّا عن اسم الآلة يقول «وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول، كانت فيه هاء التأنيث، أو لم تكن وذلك قولك: محلب ومنجل ومكسحة ومسلة والمصفى والمخزر والمخيط، وقد يجيء على «مفعال» نحو: مقراض ومفتاح ومصباح»(32).

فهذا النص يوضح أن سيبويه يتحدث عن اسم الآلة كما قلنا، ولم يبتعد ما وصفه سيبويه من مصطلح لهذا الباب عن المعنى اللغوي للآلة، فالآلة يخترعها الإنسان ليعالج بها شيئاً من ضرورات الحياة.

---

(32) الكتاب ج4 ص94-95.

ونحويون متأخرون هم الذين سموا هذا الباب بهذا الاسم المتعارف عليه الآن .

ونرى هذا الأمر ــ استعانة سيبويه بالوصف في تحديد المصطلح ــ في حديثه عن الاشتغال ، فسيبويه لا يشعرك أنه يتحدث عن الاشتغال كمصطلح فني ، لكنك إذا قرأت النص الذي أداره حول هذا الباب أدركت أنه لا يتحدث إلّا عن باب الاشتغال كما سماه النحويون المتأخرون ، وبخاصة ابن مالك ومن جاء بعده .

يقول « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم أو أُخِّر ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم ، فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربت زيداً ، وهو الحد ، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم كما كان الحد : ضرب زيد عمراً ، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل ، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه ، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربياً جيداً وذلك قولك : زيداً ضربت ...

فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق من إذا قلت : عبد اللّه منطلق ...

وإن شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره »[33] .

فأنت هنا لا تكاد تتلمس معنى الاشتغال بهذه العبارات لو لا قول سيبويه في ثنايا هذا النص « وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به ، ولو لا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء »[34] .

فلفظة « شغلته به » ولفظة « لم تشغله بشيء » هي التي مهدت فيما بعد لظهور مصطلح الاشتغال مصطلحاً فنياً لهذا الباب المعروف .

وهذه الظاهرة ــ أعني دوران سيبويه حول المصطلح ثم الاهتداء إليه ــ نلحظها أحياناً عند سيبويه ، في باب المفعول له أو لأجله ، يقول سيبويه « هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه

(33) الكتاب ج1 ص80-81 .

(34) الكتاب ج1 ص81 .

تفسير لما قبله، لِمَ كان، وليس بصفة لما قبله، ولا منه؛ كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهماً، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر »[35].

فهذه الجملة « لأنه عذر لوقوع الأمر » ليست مصطلحاً فنياً، ولم يعرف بها المفعول لأجله بعد سيبويه، لكن سيبويه بعد تمثيله بالشواهد والأمثلة يهتدي إلى المصطلح الفني الدقيق لهذا الباب، يقول « وفعلت ذاك أجل كذا وكذا فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله »[36].

فعبارة « فعلت ذاك لأجل كذا وكذا » هي التي مهدت لظهور مصطلح المفعول لأجله، كما يعبر عنه النحاة المتأخرون، وعبارة « لأنه مفعول له » أوحت إلى النحاة بظهور مصطلح: المفعول له.

وعند حديثه عن اسم الإشارة يقول: ومنها الأسماء المبهمة، أي أن من المعارف الأسماء المبهمة، ثم يستمر في توضيح فكرته فيقول:

« وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء، وذلك وتلك وذانك وتانك وأولئك، وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفة لأنه صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته »[37].

فآخر عبارة في هذا النص هي التي وضعت المصطلح الفني ــ أسماء الإشارة ــ كما يسميها النحويون.

وسيبويه قد يعبر عن الفكرة بأكثر من مصطلح، فهو عالم يتحدث عن قضايا لم توضع مصطلحاتها بصورة نهائية، وخير مثال على ذلك باب المفعول لأجله، فقد عبر عنه سيبويه بقوله كما مر بنا قبل قليل: لأنه عذر لوقوع الأمر وبقوله: لأنه مفعول له.

---

(35) الكتاب ج1 ص367.
(36) الكتاب ج1 ص369.
(37) الكتاب ج2 ص5، وانظر: ج2 ص77.

ومصطلح « حروف الإضافة » يطلقه سيبويه على أكثر من باب نحوي، فهو يطلقه على: حروف الجر.

يقول « هذا باب الجر: والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه... وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده فإذا قلت: يالبكر، فإنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافاً إلى بكر باللام، وإذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء... »[38].

ويطلقه على حروف القسم، يقول « هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها.

وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر وأكثرها الواو ثم الباء، يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء ولا تدخل إلّا في واحد... »[39].

ويطلقه على ياء المتكلم، يقول « وكي خطأ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة »[40].

كما يطلق سيبويه هذا المصطلح على باب النسب وعلى ياء النسب المشددة، يقول « هذا باب الإضافة وهو باب النسبة.

اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءَيْ الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءَيْ الإضافة »[41].

وغيرها من المصطلحات التي عبر بها سيبويه عن أكثر من باب نحوي، أو أطلق على الباب النحوي المعين أكثر من مصطلح واحد، كما هو الحال في إطلاقه باب الإضافة وباب النسبة على باب واحد هو باب النسب.

(38) الكتاب ج1 ص419-421، وانظر: ج4 ص217 (لام الإضافة).

(39) الكتاب ج3 ص496 وما بعدها.

(40) الكتاب ج2 ص385، وانظر: ج2 ص209، 223.

(41) الكتاب ج3 ص335.

وسيبويه وهو يضع مصطلحات لأبوابه قد تطول عبارته، كما فعل في باب التعدي واللزوم.

يقول « باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر ... »[42].

ثم يذكر بعد ذلك عنواناً خاصاً بالفعل اللازم، ويردفه بباب آخر خاص بالفعل المتعدي.

وبعد هذا العرض البسيط لفكرة المصطلح النحوي عند سيبويه من خلال بعض النماذج القليلة التي أوردناها نجد الآتي:

1 ـــ لم يكن سيبويه يدري أنه يضع مصطلحات عند حديثه عن شتى المواضيع، ولعله لم يكن يقصد إلى هذا، أقصد أنه كان يريد توضيح الفكرة التي كان يريد قولها، ولم يكن يقصد من أول الأمر إلى وضع مصطلح فني متعارف عليه.

2 ـــ تدل مصطلحات سيبويه على عبقريته اللغوية التي أتاحت له وضع مصطلحات، ما زالت مستخدمة حتى يومنا هذا.

3 ـــ كان لمصطلحات سيبويه أبعد الأثر في ظهور المصطلح الفني في صورته النهائية في النحو العربي، كما نلحظ هذا عند النحاة المتأخرين.

المصطلح النحوي عند المبرد

أبو العباس المبرد من أساتذة المدرسة البصرية، وقد عقدنا له فصلاً في هذه الأطروحة، من أبرز كتب أبي العباس المبرد النحوية التي وصلتنا كتاب « المقتضب »، والحق أنه ثاني كتاب وصل إلينا في النحو العربي بعد كتاب سيبويه، وقد أكدنا ما سبق أن لاحظه العالم الجليل عبد الخالق عظيمة محقق المقتضب، فقد أرجع مسائل المقتضب في أصولها إلى كتاب سيبويه

(42) الكتاب ج1 ص33 وما بعدها.

وقد نجح فيما أراد، فأبو العباس المبرد متقيد بكتاب سيبويه متأثر به، يعظم سيبويه وكتابه تعظيماً شديداً، لذا فقد أتت كثير من مصطلحات المبرد في كتابه المقتضب محاكية للمصطلح النحوي في كتاب سيبويه، لكن الدور المميز الذي قام به أبو العباس المبرد تهذيب العبارة واختصارها عن عبارة سيبويه.

يقول سيبويه في تحديد (باب المبتدأ والخبر) « هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه »[43].

ويقول المبرد في تحديد هذا الباب « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه »[44].

إن عبارة المبرد قد جاءت أكثر اختصاراً من عبارة سيبويه، وإن كانت عبارة سيبويه أكثر إحاطة وشمولاً من عبارة المبرد.

ويقول سيبويه مترجماً للفعل المتعدي « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول »[45].

ويقول عنه المبرد « هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول »[46].

ونلحظ من خلال المقارنة بين هذين النصين أن المبرد لم يفعل شيئاً سوى إعادة ترتيب عبارة سيبويه دون زيادة أو نقص، غير أن هذا الترتيب قد ضمن لعبارة المبرد ومصطلحه دقة أكثر من عبارة سيبويه.

---

(43) الكتاب ج1 ص23.
(44) المقتضب ج4 ص126.
(45) الكتاب ج1 ص35.
(46) المقتضب ج3 ص91.

ويتحدث سيبويه عن باب نائب الفاعل تحت عنوان « هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كسي عبد الله الثوب »[47].

ويقول عنه المبرد « هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله »[48].

وعبارة المبردِ كما نرى أوضح من عبارة سيبويه، وأكثر دلالة على هذا الأسلوب الذي أطلق عليه عند ابن مالك ومن بعده من النحاة مصطلح نائبِ الفاعل.

على أن اختصار المبرد لعبارة سيبويه وإعادة صياغتها لم يكن أحياناً مجرد اختصار وإعادة صياغة كما ألمحنا فيما سبق عند حديثنا عن الفعل المتعدي عند سيبويه والمبرد، فأبو العباس المبرد ينجح نجاحاً تاماً عند اختصاره لعبارة سيبويه في باب إن وأخواتها.

يقول سيبويه « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل لا تصرف تصرف الأفعال، كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهماً لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه، ولكنه واحد بين به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت: هذا ضارب زيداً، لأن زيداً ليس من صفة الضارب ولا محمولاً على ما حمل عليه الضارب، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي: أن ولكن وليت ولعل وكأن »[49].

ويقول المبرد « هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال وهي: إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعل، وإن وأن مجازهما واحد فلذلك عددناهما حرفاً واحداً »[50].

---

(47) الكتاب ج1 ص41.

(48) المقتضب ج4 ص50.

(49) الكتاب ج2 ص131.

(50) المقتضب ج4 ص107.

فعبارة المبرد هنا مختصرة اختصاراً شديداً عن عبارة سيبويه، وقد أدت الغرض الذي جاءت من أجله، وقد حافظت على عبارة سيبويه، وكما نلحظ من خلال النصين، غير أن المبرد عند التطبيق جعل الحروف ستة وذلك لفصله بين إن وأن وقد اعتذر عن ذلك بأن مجازهما واحد.

ويقول سيبويه عن لا النافية الداخلة على المصادر « هذا باب ما إذا لحقته « لا » لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق، وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها، كما أنها إذا لحقت الأفعال التي هي بدل منها لم تغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق ولا يلزمك في هذا الباب تثنية لا كما لا تثني « لا » في الأفعال التي هي بدل منها وذلك قولك: لا مرحباً ولا أهلاً[51].

ويقول المبرد: هذا باب ما إذا دخلت عليه « لا » لم تغيره عن حاله، لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجز أن يعمل في حرف عاملان وذلك قولك: لا سقياً ولا رعياً ولا مرحباً ولا أهلاً[52].

إن سيبويه يبحث عن مصطلح لم يستقر بعد لذا تطول عبارته، أما المبرد فالمصطلح لديه واضح لهذا تقصر عبارته مع إحاطتها ووفائها بالغرض.

وبعدما أوردناه من نماذج قليلة نظراً لطبيعة هذا البحث نخلص إلى الآتي:

يتجلى دور أبي العباس المبرد في كتابه « المقتضب »، وهو ثاني أهم كتاب في النحو العربي بعد كتاب سيبويه في اختصار عبارة سيبويه وتهذيبها وإعادة ترتيبها، الأمر الذي يسهل ضبطها وفهمها، ولم يكن هذا الاختصار في أحيان لمجرد الاختصار، وإنما كان اختصاراً ذا نفع في درس النحو العربي، فكلما كان المصطلح قصيراً دقيقاً كان أسهل تناولاً بين الدارسين.

كما أن منهجَ المبرد في اختصاره لمصطلحات سيبويه قد أبان عن حس لغوي راق

---

(51) الكتاب ج2 ص301.

(52) المقتضب ج4 ص38.

وفكر ثاقب ودقةٍ منهجية خلال القرن الثاني والثالث، كما تتضح من خلال « المقتضب »، وقد مهد لها ــ ولا شك ــ ظهورُ كتاب سيبويه إلى حيز الواقع.

المصطلح النحوي عند نحاة الكوفة

تأخرت الكوفة قليلاً عن ملاحقة نظيرتها البصرة في درس النحو العربي، لذا فنحاة الكوفة الأوائل بالقطع هم تلاميذ لنحاة البصرة، الكسائي تلميذ للخليل بن أحمد، وهو الذي أشار عليه بالرحلة إلى البادية، كما تلمذ على يونس بن حبيب، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط وكذلك فعل تلميذه الفراء، فقد تلمذ على يونس ابن حبيب، ووُجد كتاب سيبويه تحت وسادته عندما وافاه الأجل.

ومع استمرار درس النحو العربي في الكوفة ظهر للكوفة طابع نحوي مميز، كان له أن يضع المصطلحات التي تخصه وأن يسمي الأبواب، وأن يقسم فروع النحو العربي، وليس من قبيل العلم أن نعتبر ما قام به الكوفيون من وضع مصطلحات خاصة بهم إنما وضعوها من أجل مخالفة نحاة البصرة والتميز عنهم، فهذا كلام لا يتسم بروح العلم، والحق أن الكوفيين قد وضعوا مصطلحات تخصهم جاءت منسجمة وفق طابعهم النحوي الذي يخلو في كثير من الأحيان من روح الفلسفة والمنطق.

وهذه أمثلة من مصطلحات الكوفيين عمادنا فيها كتاب (معاني القرآن) للفراء وهو كتاب أقرب ما يكون إلى النحو، وهو من أهم كتب الكوفيين التي وصلتنا، وعمادنا أيضاً بعض كتب المتأخرين وبعض دراسات المحدثين.

عند حديث نحاة البصرة عن المفاعيل يجعلونها خمسة هي: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول معه، أما نحاة الكوفة فقد أهملوا هذه التقسيمات فلم يعتدوا إلَّا بالمفعول به، أما باقي المفاعيل فقد أطلقوا عليها مصطلح: شبه المفعول.

قال السيوطي نقلاً عن أبي حيان « إن انقسام المفعول إلى مفعول مطلق ومفعول

به وله وفيه ومعه هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به ، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً وإنما شبه بالمفعول »[53] .

ويطلق البصريون الظرف أو المفعول فيه مصطلحاً فنياً على الأسماء التي تنصب على الظرفية المكانية أو الزمانية ، أما أهل الكوفة فإنهم يطلقون بإزاء هذا المصطلح مصطلح المحل أو الصفة .

قال الشيخ خالد الأزهري « هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى عند البصريين ظرفاً دون الكوفيين ... وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح »[54] .

يقسم البصريون الفعل إلى أقسام ثلاثة هي : الماضي والمضارع والأمر ، لكن الكوفيين لا يعتدون بهذه القسمة فيقسمون الفعل إلى قسمين : ماض ومضارع ، أما فعل الأمر فهو عندهم مقتطع من الفعل المضارع وجزء منه ، فاضرب أصلها : لتضرب ، وفعل الأمر عندهم معرب لا مبني وإعرابه بلام الأمر المحذوفة حذفاً مستمراً .

قال السيوطي « الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم : قسمان ، وجعلوا الأمر مقتطعاً من المضارع »[55] .

وقد ورد في كلام الفراء ما يشعر باستخدامه لمصطلح « فعل الأمر » ، يقول الفراء عند قوله تعالى ﴿ سل بني اسرائيل ﴾[56] ، « لا تهمز في شيء من القرآن لأنها لو همزت كانت : اسأل بألف ، وإنما ترك همزها في الأمر بخاصة لأنها كثيرة الدور في الكلام ، فلذلك ترك همزه ، كما قالوا : كل وخذ فلم يهمزوا في الأمر ... وكان حمزة الزيات يهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو »[57] .

---

(53) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ج1 ص165 ، جلال الدين السيوطي ، تصحيح : محمد بدر النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت .

(54) شرح التصريح على التوضيح ج1 ص337 .

(55) همع الهوامع ج1 ص7 .

(56) البقرة 211 .

(57) معاني القرآن ج1 ص124-125 ، وانظر : ج1 ص63 .

والكوفيون يستخدمون مصطلح الفعل الدائم على ما يسميه البصريون اسمَ الفاعل، وإن كان مصطلحُ الفعل يشوبه خلطٌ عند الكوفيين، فالفراءُ يطلقه على الاسم دونما تقييده بالفعل فهو يطلقه على مجرد الاسم الذي هو من أقسام الكلمة عندما يتحدث عن الفرق بين المذكر والمؤنث.

يقول « والقياس فيه مستمر أن يفرق بين الفعل المذكر والمؤنث بالهاء إلّا أن العرب قالت: امرأة حائضٌ وطاهر وطامث وطالق... فلم يدخلوا فيهم الهاء وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لا حظَّ فيه للذكر، وإنما هو خاص للمؤنث فلم يحتاجوا إلى الهاء لأنها إنما دخلت في قائمة وجالسة لتفرق بين فعل الأنثى والذكر »[58].

ويطلق الفراء أيضاً مصطلح الفعل على الحال، عند قوله تعالى ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق ﴾[59] يقول الفراء « إن شئت رفعت المصدق، ونويت أن يكون نعتاً للكتاب لأنه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلاً للكتاب لكان صواباً، وفي قراءة عبد الله في آل عمران ﴿ ثم جاءكم رسول مصدقاً ﴾[60] فجعله فعلاً وإذا كانت النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها، ثم جاء النعت فالنصب على الفعل أمكن فيه »[61].

ويطلق الفراء مصطلح الفعل على خبر كان وأخواتها وظنَّ وأخواتها.

يقول الفراء « وقوله « وإذ قالوا اللّهم إن كان هذا هو الحق من عندك »[62] في « الحق » الرفع والنصب، إن جعلت هو اسماً رفعت الحق بهو، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق، وكذلك فافعل في أخوات كان وأظن وأخواتها... وكل

---

(58) المصطلح النحوي ص167-168.
(59) البقرة 89.
(60) آل عمران 81.
(61) معاني القرآن ج1 ص55.
(62) الأنفال 32.

موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل ... »[63] .

ويطلق أهل الكوفة مصطلح الفعل على ما يعرف عند البصريين باسم الفعل مثل : صه ومه وهيهات و وي وغيرها[64] .

وينفرد الفراء بمصطلح دقيق وهو مصطلح « الصرف » وهو عنده « أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها » .

يقول بعد أن جاء بعدة آيات كريمة مستشهداً بها على هذه الظاهرة « وإن شئت جعلتَ هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف ، فإن قلت : وما الصرف ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله ‏ ‏ ‏ عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة « لا » في « تأتي مثله » فلذلك سمي صرفاً ، إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله ... »[65] .

وقال الفراء عن هذا المصطلح عند قوله تعالى ﴿ ولما يعلم اللّه الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾[66] . خفض الحسن : «ويعلم الصابرين» يريد الجزم والقراء بعد تنصبه ، وهو الذي يسميه النحويون « الصرف » كقولك : لم آته وأكرمه إلّا استخف بي ، والصرف : أن يجتمع الفعلان بالواو ، أو ثم ، أو الفاء ، أو (أو) وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف ، فذلك الصرف »[67] .

---

(63) معاني القرآن ج1 ص409 .

(64) همع الهوامع ج2 ص105 .

(65) معاني القرآن ج1 ص33-34 .

(66) آل عمران 142 .

(67) معاني القرآن ج1 ص235 .

وهذا المصطلح أكثر دقة ومراعاة لخصائص هذا الأسلوب اللغوي من إطلاق أهل البصرة عليه « إضمار أن » فهذه الأحرف قد نصب الفعل بعدها عند أهل البصرة بإضمار أن، ودعوى الإضمار في هذه الأساليب مبنية على التأويل، لذا فإن مصطلحَ الفراء « الصرف » أكثرُ مراعاة لطبيعة اللغة.

وللكوفيين مصطلح « الخلاف » وهو عامل معنوي، ففي قولنا: زيد أمامك، يقول أهل الكوفة إن العامل في الظرف هو الخلاف.

قال الأزهري « وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ »[68].

ويبدو التعميم في نص الأزهري إذ يجعل الخلاف عاملاً عند أهل الكوفة النصب في الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً و مجروراً مثل: زيد خلفك، وعلي في الدار، بينما المشهور أن أهل الكوفة يطلقون مصطلح « الخلاف » على العامل المعنوي للنصب في الخبر إذا كان ظرفاً.

قال الرضي « وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنه هو في « وأزواجه أمهاتهم »[69] ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: زيد عندك، إن زيداً عنده خالفه في الإعراب فيكون العامل عندهم معنوياً وهو معنى المخالفة »[70].

كما أن الخلاف هو العامل المعنوي للنصب في المفعول معه عند أهل الكوفة أيضاً، قال الرضي « وقال الكوفيون هو منصوبٌ على الخلاف فيكون العامل معنوياً، كما قلنا في الظرف الواقع خبر المبتدأ »[71].

---

(68) التصريح على التوضيح ج1 ص166، همع الهوامع ج1 ص98.

(69) الأحزاب 6.

(70) شرح الرضي على الكافية ج1 ص243.

(71) المرجع السابق ج1 ص518، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص99، ابن مالك محمد بن عبد الله

والعامل في الأول أي الظرف عند أهل البصرة متعلق بمحذوف يقدر من مادة الكون أو الاستقرار، والعامل في المفعول معه هو الفعل المتقدم بتقوية إلّا له كما تذكر هذه المراجع.

ومن المصطلحات الكوفية إطلاقهم على ما عرف عند أهل البصرة بضمير الشأن والقصة والحديث مصطلح: الضمير المجهول[72].

ويستخدم الفراء مصطلحي الإقرار والجحد في مقابل ما أطلق عليه أهل البصرة: الإثبات والنفي.

يقول الفراء عند قوله تعالى ﴿ بلى من كسب سيئة ﴾[73]. «وضعت بلى لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت نعم للاستفهام الذي لا جحد فيه، فبلى بمنزلة نعم، إلّا أنها لا تكون إلّا لما في أوله جحد»[74].

ويقول الفراء:

يقول إذا أقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

فأدخل الباء في هل وهي استفهام، وإنما تدخل الباء في «ما الجحد» كقولك: ما أنت بقائل، فلما كانت النية في هل يراد بها الجحد أدخلت لها الباء»[75].

وهذا المصطلح «الجحد» ينسجم وروح اللغة، على عكس ما نراه عند أهل البصرة من استخدامهم لمصطلح النفي والإثبات، فهذا المصطلح أقرب إلى المنطق والفلسفة منه إلى اللغة.

الطائي، تحقيق: محمد بركات دار الكتاب العربي للطبع والنشر ـ بيروت 1967م.

(72) شرح المفصل ج3 ص114، التسهيل ص28.

(73) البقرة 81.

(74) معاني القرآن ج1 ص53.

(75) المرجع السابق ج1 ص164، وانظر: ج1 ص166-167.

ويطلق الفراء مصطلح الأداة على أن وإذ، يقول « وتأويل أن في موضع نصب لأنها إنما كانت أداة بمنزلة إذ، فهي في موضع نصب إذا ألقيت الخافض »(76).

ويظهر أن الفراء يطلق مصطلح الأداة على ما اصطلح أهل البصرة على تسميته: حروف المعاني.

كما يطلق الفراء مصطلح الصفة على حروف الجر « يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، أن في موضع نصب إذا نزعت الصفة »(77).

وقد أشار محقق « معاني القرآن » إلى ذلك.

ويقول ابن يعيش « واعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تخفضها، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات »(78).

ويفرق البصريون بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب فيجعلون: الضم والفتح والكسر والسكون علامات للبناء، ويجعلون: الرفع والنصب والجر والجزم علامات للإعراب، أما الكوفيون فلا يعتدون بهذا الفرق إذ يجعلون ألقاب البناء وألقاب الإعراب واحدة، وهو أمر يؤيده كثير من الدارسين المحدثين.

قال الرضي « هذا والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريب على السامع، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما »(79).

وبعد فإن ما عرضناه من مصطلحات النحاة الكوفيين قليل، أردنا به التمثيل لا الإحصاء الدقيق، ويتضح من خلال هذه المصطلحات:

---

(76) المرجع السابق ج1 ص58.

(77) المرجع السابق ج1 ص148.

(78) شرح المفصل ج8 ص7.

(79) شرح الرضي على الكافية ج2 ص399، شرح المفصل ج3 ص84.

1 ــ الطابع الكوفي المميز في درس النحو العربي، وهو الأمر الذي نتج عنه ظهور هذه المصطلحات.

2 ــ إن مصطلحات الكوفيين بعامة هي أقرب إلى روح اللغة منها إلى الفلسفة، على عكس ما نجده عند نظرائهم البصريين.

3 ــ أما ما يقوله بعض الدارسين من أن الكوفة قد وضعت مصطلحات بقصد مخالفة البصريين والتميز عنهم في كل ما يقولون فهو أمر لا ينسجم وروح العلم، ولا يستقر عند البحث والمدارسة، وقد أشرنا إلى هذا الأمر فيما سبق من هذه الأطروحة.

استقرارُ المصطلحات النحوية وثباتها

وقد أخذت جهود كلا المدرستين تلتقي شيئاً فشيئاً في محاولة لصياغة النحو العربي أساليب ومصطلحات وقواعد، وقد هيأ لهذه الجهود أن تلتقي في بغداد بهجرة علماء البلدين إليها، وقد حدث في بداية الأمر تنافس ونفورٌ بين رجال المدرستين البصريةِ والكوفية ولكن هذا الأمر ما لبث أن زال فالتقى العلماء في حلقات الدرس يأخذون من هذه المدرسة ومن تلك، وقد عمل هؤلاء العلماء على المواءمة بين الآراء والمفاضلة بينها وتضعيف ما يرونه ضعيفاً من هذه الآراء، ونتج عن ذلك امتزاج نحو المدرستين في هذه المرحلة فيما أطلق عليه المؤرخون للغة ورجالها: المدرسة البغدادية، ونعتقد أن أجل خدمة قامت بها هذه المدرسة هي أنها مازجت بين الآراء المختلفة وفاضلت بينها، واختارت منها، فجمعت شتات المسائل ووضحت القواعد وهذبت العبارات، وهذا ما فعله مظاهر النشاط النحوي في الأقطار الأخرى مثل مصر والأندلس، فهي لم تفعل أكثر من الممازجة والمفاضلة والاختيار.

إن النحو الذي ساد بعد مدرستي البصرة والكوفة نحو بغدادي، ولأنه التصق بالفلسفة والمنطق وحكم القياس في مسائله وقواعده فهو نحوي بصري، أما كونه بغدادياً فللمفاضلة والممازجة والاختيار التي نلحظها بعد نمو الدرس النحوي في بغداد،

وعلى هذا فقد قعدت القواعد ووضعت المسائل واستقرت المصطلحات؛ فلم يكد ينتهي القرن الرابع الهجري حتى استقرت المصطلحات النحوية على صورة قريبة مما هي عليه الآن، إن لم تكن كما هي.

إن تصفحاً بسيطاً لكتاب « اللمع في العربية » لابن جني الذي حققه الدكتور حسين شرف يوضح ما قلناه، فالأبواب النحوية بمسمياتها لا تكاد تختلف عما نسميها اليوم.

يبدأ ابن جني كتابه بباب الكلام، ثم باب المعرب والمبني، ثم باب الإعراب والبناء، باب إعراب الاسم الواحد، باب إعراب الاسم المعتل، باب التثنية، ذكر الجمع ويجعل تحته: باب جمع التذكير، باب جمع التأنيث، باب جمع التكسير، باب الأفعال ... إلخ.

هذه مجرد أمثلة أوردناها للتدليل على ما نقول وهو: إن مصطلحات ابن جني في هذا الكتاب موافقة لمصطلحات النحو فيما بعد، وإن شئت الدقة، فإن مصطلحات النحاة المتأخرين توافق مصطلحات هذا الكتاب، وقد نجد عند ابن جني مصطلحات نحويةً لم تعد مستخدمةً عند النحاة المتأخرين، وهي مصطلحات قليلة جداً من مثل إطلاقه على ما عرف عند النحاة المتأخرين: النائب عن الفاعل هذا المصطلح: باب المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه، وهو ما لم يسم فاعله[80].

ومصطلح: ما لم يسم فاعله، عرف أيضاً عند النحاة المتأخرين مرادفاً لمصطلح النائب عن الفاعل، كما عرف عند النحاة السابقين على ابن جني.

أما النحاة اللاحقون فهم لم يفعلوا شيئاً سوى ذكر مجموعة من المصطلحات، ولعل أهم النحاة المتأخرين في هذا المجال هو ابن مالك، فقد استحدث بعض المصطلحات الجديدة، كما يذكر محقق كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، فقد ذكر أنه استحدث مصطلح النائب عن الفاعل بدل قول النحاة: المفعول الذي لم

(80) اللمع في العربية ص38.

يسم فاعله، وكذلك مصطلح: البدل المطابق بدل الاصطلاح القديم: بدل كل من كل، وكذلك مصطلح: المعرف بأداة التعريف بدل: المعرف بأل وغيرها[81].

ما نريد أن نخلص إليه هو أن مصطلحات النحو العربي قد ظهرت مع نقط المصحف، أي وضع علامات الإعراب على أواخر الكلم، وهو عمل أبي الأسود الدؤلي، ثم شاعت المصطلحات بعد أبي الأسود الدؤلي شيئاً فشيئاً، وكانت تعتمد على الاستعمال اللغوي الفطري، وقد هيأ لها الخليلُ بن أحمد أن تصبح مصطلحاتٍ فنية، ثم جاء سيبويهِ فساهم في وضع المصطلحات إما بالوصف، وإما بالتعبير عن الفكرةِ بأكثرَ من مصطلح، وإما بالاهتداء إلى الفكرةِ بعد عبارات مختلفة، ومن أهم النحاة الذين جاءوا بعده المبرد الذي عمل على اختصار مصطلحاته وعبارته فوفق في أحيان وخانه التوفيق في أحيان أخرى كأي باحث؛ على أن درس المبرد للنحو العربي قد أضاف شيئاً للمصطلح للنحوي، وأبان عن دقة فكر، وعن رقي في منهج البحث اللغوي والنحوي عند العرب.

أما المدرسةُ الكوفية فقد وضعت مصطلحات وفق طابعها المميز الذي اتسمت به، وقد كان لها ولنظيرتها البصرة الأثرُ البالغ في نشوء المدرسة البغدادية، التي فاضلت ومازجت واختارت فهذبت المسائل ووضحت القواعد ووضعت المصطلحات في صورتها النهائية، فلم يكد ينتهي القرن الرابع الهجري حتى استقرت المصطلحات النحوية على ما نعرفه عليها اليوم، ولم يعد من دور للنحاة المتأخرين سوى تهذيبِ بعض المصطلحات.

ولا شك أنَّ المصطلح النحوي يحتاج إلى إعادة نظر بما يتلاءم والثقافة العقلية واللغوية لهذا العصر، لا نقول: تغيير هذه المصطلحات، وإنما نقول: إعادة النظر فيها بما يعود بالنفع على درس النحو العربي؛ ذلك أن أي مصطلح في أي علم أهم من فروع العلم ذاته، لذا فإن النظر في هذه المصطلحات ضرورة تحتمها طبيعة العلم ومنطق التغير، وسنحمد لأسلافنا جهودَهم الرائعة في رسم وبناء هذا الصرح الشامخ

(81) مقدمة محقق التسهيل ص49 و ما بعدها.

في الحضارة العربية الإسلامية الذي حفظ لها كيانها المتمثل في لغتها ودينها، فالنحو العربي من أهمِّ مميزات هذه الحضارة.

الباب السادس

منهج الدرس النحوي في العصر الحديث

الفصل الأول

أثر آراء ابن مضاء في اتجاهات النحاة المعاصرين

أخرنا الحديث عن ابن مضاء القرطبي فلم نتحدث عنه إلّا عند درسنا للنحو العربي في العصر الحديث، وكان لهذا التأخير ما يبرره فابن مضاء لم يحدث أي أثر في النحاة الذين جاءوا من بعده، ولم يُبعث أثره العلمي، ويلق الاهتمام إلّا في هذا العصر.

إن ما دعا إليه بعض المجددين في هذا العصر من إلغاء لنظرية العامل وما يتبعها من تأويل وتقدير، لا يخرج في جوهره عما دعا إليه ابن مضاء القرطبي في كتابه الصغير المسمى (الرد على النحاة).

أما صاحبنا فهو أبو العباس أو أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي.

ولد سنة 513هـ بقرطبة[1]، فهو إذن من علماء القرن السادس الهجري، وبتاريخ مولده يكون قد أظله عصر الموحدين، وهو عصر ثورة على التراث وتجديده، فقد قامت دولة الموحدين على أنقاض دولة المرابطين، وقد كانت مناقضة لها في كل شيء، ففي عهد دولة المرابطين انتشر علم الفروع انتشاراً واسعاً، وانتشر مذهب الإمام مالك بن أنس، فعم على سائر المذاهب والآراء.

إن المؤسس لدولة الموحدين هو: محمد بن تومرت، الذي يلقب بالمهدي

(1) بغية الوعاة ج1 ص223.

المنتظر، وقد رحل من المغرب إلى المشرق، فدرس في بغداد ودمشق والاسكندرية، ثم عاد إلى المغرب مجدداً ومصلحاً، غير أن دولة الموحدين التي أقامها محمد بن تومرت لم تحقق شيئاً يذكر في عهده، وقد توفي محمد بن تومرت سنة 524هـ، ويعتبر خليفته عبد المؤمن بن علي المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين، إذ تمت في عهده السيطرة على المغرب كله من طرابلس إلى السوس الأقصى، وضم إليها معظم جزيرة الأندلس[(2)].

قامت دولة الموحدين على أنقاض دولة المرابطين، ومن خلال اسم الموحدين نستطيع القول: إن دعوة هذه الدولة كانت تقوم على الأصول، فهي لا تعترف بغير الكتاب والسنة، فهما المصدران الوحيدان اللذان لا يصح التشريع بغيرهما، ولا ينبغي الركون إلى سواهما، وكانت هذه النزعة نزعة العودة إلى الكتاب والسنة واردة عند المؤسسين الأوائل لهذه الدولة، غير أنها اتضحت عند يعقوب بن يوسف (580-595هـ).

يقول المراكشي:[(3)]

« وفي أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله ﷺ والقرآن، ففعل ذلك، فأحرق منها جملة في سائر البلاد: كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبرادعي، وواضحة ابن حبيب وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شهدت منها وأنا يومئذٍ بمدينة فاس يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة: الصحيحين والترمذي والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن البزار ومسند ابن أبي شيبة وسنن الدارقطني وسنن البيهقي، في الصلاة

---

(2) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص178 وما بعدها، عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي، تحقيق: محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ط1 1949م.

(3) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص278-279.

وما يتعلق بها على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك، وجمعوا ما أمرهم بجمعه، فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب، وحفظه الناس من العوام والخاصة فكان يجعل لمن حفظه الجعل السني من الكسا والأموال، وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلَّا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا، يشهد لذلك عندي ما أخبرني غير واحد ممن لقي الحافظ: أبا بكر بن الجد أنه أخبرهم، قال: لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة دخلتها عليه وجدت بين يديه كتاب ابن يونس فقال لي: يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أُحدثت في دين اللّه أرأيت ــ يا أبا بكر ــ المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأي هذه الأقوال هو الحق؟ وأيها يجب أن يأخذ به المقلد؟ فافتتحت أبيّن له ما أشكل عليه من ذلك، فقال لي وقطع كلامي: يا أبا بكر ليس إلَّا هذا، وأشار إلى المصحف، أو هذا، وأشار إلى كتاب سنن أبي داود، وكان عن يمينه، أو السيف، فظهر في أيام يعقوب هذا ما خفي في أيام أبيه وجده، ونال عنده طلبة العلم ــ أعني علم الحديث ــ ما لم ينالوا في أيام أبيه وجده».

إن هذه النزعة نزعة تجديدية برغم ما فيها من تطرف، وقد عاش ابن مضاء القرطبي في هذا الزمن، وهو زمن تجديد وتقيد بالأصول ونبذ للفروع.

درس ابن مضاء كتاب سيبويه على أستاذه ابن الرماك، وكذلك سائر معارفه اللغوية والأدبية، كما درس على القاضي عياض، قاضي سبتة، وهو من أئمة الفقهاء والمحدثين.

ولم يقدح أحد في علم ابن مضاء وحدة ذهنه، وكل ما وصف به أنه كان ذا آراء مخالفة لأئمة النحو[4] وهو يعد من أبرز العلماء الذين ختمت بهم المائة السادسة.

توفي ابن مضاء باشبيلية سنة 592هـ.

(4) بغية الوعاة ج1 ص323.

وقد تولى مناصب في القضاء للموحدين في بعض أجزاء الدولة، ثم أصبح في عصر يعقوب قاضي الجماعة، وهو أكبر منصب قضائي، ومن خلال منصبه هذا لا يستبعد أن يكون له دور في عملية الاشراف على حرق كتب المذاهب، بعد أن يجرد منها القرآن والحديث، إن لم يكن هو صاحب الدور الرئيس في هذه العملية.

بقي أن نناقش فكرتين قبل أن نتحدث عن كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة).

قيل عن ابن مضاء إنه صاحب نزعة فقهية ظاهرية، وإنه أراد أن ينقل هذه النزعة إلى النحو.

الفقه الظاهري يعتمد على النص من الكتاب والسنة، ولا يقبل التأويل، ولا يطلب التعليل، وابن مضاء القرطبي صاحب نزعة ظاهرية في الفقه كذلك، وأراد أن ينقلها إلى النحو، فأي غرابة في هذا؟

إن النحو العربي مرتبط بغيره من العلوم التي سبقته أو واكبته، فالنحاة العرب بدرسهم للفقه وعلم الأصول وعلم الكلام قد تأثروا بهذه العلوم، فعاد تأثرهم هذا على درس النحو العربي، أبو الفتح عثمان بن جني يصرح بهذا، وهو يتحدث عن العلل، وابن الأنباري صاحب (الإنصاف في مسائل الخلاف) يصرح بهذا، فقد وضع كتابه هذا بناء على طلب من مجالسيه وتلاميذه ليكون أشبه بالكتب التي جمعت المسائل الخلافية في الفقه، والتي وجدت بين مذهب الشافعي ومذهب أبي حنيفة.

ويرى الأستاذ: شوقي ضيف المحقق الأول لكتاب (الرد على النحاة) أن ابن مضاء أراد بهذا الكتاب أن يرد على أهل المشرق نحوهم، وقد وقع هذا الأمر كما يفهم من كلام شوقي ضيف ضمن ثورة عامة على المشرق وعلومه(5).

---

(5) مقدمة المحقق لكتاب الرد على النحاة ص11، ابن مضاء القرطبي تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي 1948م.

وهذا الكلام نعتقد أن الصواب قد جانبه، وأن التوفيق قد خانه، فابن مضاء في رده على النحاة لم يسلم من النقد من المغاربة أنفسهم.

ألف ابن مضاء ثلاثة كتب كما تقول المصادر التي بين أيدينا:

1 ــ المشرق في النحو.
2 ــ تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان.
3 ــ الرد على النحاة، وهو الكتاب الذي نعالجه في هذا المقام.

أما الكتاب الأول فلم يصل إلينا حتى نقف منه الموقف العلمي المناسب، وكذلك الكتاب الثاني فهو لم يصل إلينا غير أن ابن خروف فيما تذكر الروايات التي بين أيدينا قد ألف كتاباً رد فيه على هذا الكتاب وسماه (تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو)[6].

إن الرد على هذا الكتاب قد قام به عالم من المغرب، ولم يقم به أحد من علماء المشرق، ولا أعتقد أن الدكتور شوقي ضيف يغيب عنه أمر مثل هذا.

أما النزعة الظاهرية أو الفقه الظاهري فقد ولدت في المشرق ومنه أتت إلى المغرب.

لقد أردنا بهاتين الملاحظتين أن نضع الأمور في نصابها، وأن نبتعد بالبحث العلمي عن الآراء التي لا تخلو من مجازفة وتسرع.

الكتاب الذي نتحدث عنه هو (الرد على النحاة) وقد حققه أولاً الدكتور شوقي ضيف، ثم حققه مرة ثانية الدكتور محمد إبراهيم البنا بعد حوالي ثلاثين سنة من ظهور تحقيق شوقي ضيف.

وقبل أن نخوض في تفاصيل هذا الكتاب وهو كتاب صغير نحب أن نورد الآتي:

(6) بغية الوعاة ج1 ص323.

لم يكن ابن مضاء القرطبي مشنعاً على النحويين معنفاً لهم، وإنما كان يذكرهم بكل خير.

يقول « وإني رأيتُ النحويين ـــ رحمة اللّه عليهم ـــ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا »[7].

وهو يتحدث عن أبي القاسم السهيلي ويصفه بالصاحب، ويترحم عليه كما يترحم على الأعلم الشنتمري[8].

وينص على أن الدافع الذي دفعه إلى تأليف هذا الكتاب هو بذل النصيحة، يقول ابن مضاء في مقدمة كتابه:

« فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول ﷺ [الدين النصيحة][9].

الرجل إذن يعالج النحو معالجة منهجية، نعم إنها متأثرة بالنزعة الظاهرية، وهذا أمر وارد في درس النحو العربي كما سبق وأن أوضحنا، ولكنه لا يغض من قدر أحد، ولا يمكن أن تأخذ من قوله « أيها الأندلسي المسرور بالإجراء بالخلاء المضاهي بنفسه الخفي ذكاء وابن ذكاء »[10].

إن ثمة نزعة أندلسية مغربية حفزته إلى قول ما قال في النحو والنحاة، وإذا كان لا بد من إيجاد مسوغ لهذه العبارة، فأنا أرى أن الرجل أندلسي مغربي يعلم كما نعلم نحن ويعلم سائر الناس، أن النحو قد نشأ في المشرق منذ بواكيره الأُولى وحتى اكتمال أصوله وفروعه، وأن ما يقوله ابن مضاء نسف لفروع قام عليها النحو العربي، ولا يمكن هدم هذه الفروع دون أن يمس هذا الهدم منهجية النحو العربي من أساسها، فكان

(7) الرد على النحاة ص64، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. محمد البنا، دار الاعتصام ط1.
(8) المرجع السابق ص133.
(9) الرد على النحاة ص63.
(10) المرجع السابق 66.

لا بد له من قول هذه العبارة في موقف الاعتذار، وإيجاد مسوغ ليقدم على ما أقدم عليه.

بعد هذا نتحدث قليلاً عن عمل ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة).

دعا ابن مضاء في صراحة وجرأة لم تعهد عند غيره من النحاة السابقين له واللاحقين عليه إلى إلغاء نظرية العامل التي قام على أساسها النحو العربي، فاكتمل عليها بناء وتأسيساً، أبواباً ومسائل وهو عندما يدعو إلى إلغاء نظرية العامل يشير إلى أنه لم يكن متفرداً في عمله هذا: نسبة العمل إلى المتكلم لا إلى عامل معنوي أو لفظي كما يقول النحاة، وإنما ينص على أن ابن جني قد صرح بهذا.

يقول « وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد الكلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره »[(11)].

وهنا نرى رداً طويلاً على هذا الكلام الذي أورده ابن مضاء القرطبي للدكتور: محمد إبراهيم البنا، المحقق الثاني لكتاب ابن مضاء، بعد أن حققه الدكتور شوقي ضيف، وبخاصة عندما يذكر ابن مضاء القرطبي نصاً لسيبويه، ويعلق عليه بقوله: فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد »[(12)].

يقول الدكتور البنا في رده على ابن مضاء:

« هل حقيقة ذلك الذي ينسبه ابن مضاء إلى سيبويه من أنه كان يعني أن هذه العوامل تعمل في معمولاتها على سبيل الحقيقة لا المجاز؟ إن ابن مضاء وقد درس الكتاب يعلم جيداً أن سيبويه لا يمكن أن يصدر عنه مثل هذا الفهم، ويعلم كذلك

(11) الرد على النحاة ص69، وانظر الخصائص ج1 ص109-110.

(12) المرجع السابق ص69.

أن نصوصه في الكتاب وفي أغلب الصفحات منه، قد صرح فيها بنسبة العمل إلى المتكلم، فهذا هو سيبويه يقول في باب الإضمار في « ليس وكان » « فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم » فنسب الإعمال إلى المتكلم.

وقال أيضاً « وأما قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى »، فنسب العمل إلى امرئ القيس.

هذا إلى نصوص أخرى كثيرة يكاد لا يخلو منها باب من أبواب الكتاب ينسب فيها سيبويه العمل إلى المتكلم، وعلى الرغم من إسناده العمل إلى المتكلم، فإن سيبويه لو سئل سؤالاً أبعد من هذا فقيل له: هل حقاً ذلك الذي تنسبه إلى المتكلم من الرفع والنصب والجر والجزم؟ أو أنه حينما يتكلم المتكلم يكون خاضعاً للعرف اللغوي في مجتمعه؟

لو سئل سيبويه هذا السؤال لتذكر من فوره اللهجات العربية التي وصفها ودونها، ولبدر إلى ذهنه أنه قد تحد العوامل في اللهجات وتختلف آثارها ولأجاب بقوله: ليست العوامل تفعل شيئاً، ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار، وإنما ذلك شيء تعارفت عليه الجماعة المعينة، والمتكلم في كل بيئة من هذه البيئات ملتزم بأعرافها اللغوية، حريص على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة التي ارتضتها وحرصت عليها، وإن شأن اللغة في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية، لها وجودها المستقل خارج الجماعة، ولها كذلك سلطانها القاهر، فلا هو يصنعها، بل إنه يتلقاها من الجماعة ويلتزم بها، ويحس بغاية السعادة إذا أحسن استخدام هذه الأعراف على الوجه الأكمل، فلو كان الفرد يصنع شيئاً لما كان هناك ما يسمى باللهجات، ووجود هذه اللهجات دليل على أن كل مجتمع منها قد ارتضى أسلوباً معيناً في التفاهم، له نظامه الصوتي، وله مفرداته، وله كذلك تراكيبه المتميزة.

ثم يقول لك سيبويه : فأما ما تراه في الكتاب من اصطلاح العمل ونسبته إلى اللفظ أو إلى المتكلم ، فذلك شيء تواضعنا عليه ، رأينا أنه يحقق نوعاً من الاختصار في التعبير ، على أنك إذا وجدتنا في الغالب ننسب العمل إلى اللفظ ، فذلك راجع إلى أننا معنيون بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات ، وفي الجملة تجد ترابطاً بين الأجزاء على نحو قد يكون أولياً ، كما في العلاقة بين الفعل والفاعل ، وبين الفعل والمفعول ، وقد تتعدد العلاقات في الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود ، ولما كان من عملنا أن نبين الارتباط بين الأجزاء ، فقد اصطلحنا على أن الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها ، وصحب هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة ، اصطلحنا على أن نسمي هذه الكلمة الطالبة : عاملة والكلمة المطلوبة : معمولة لها ، لوجود العمل مع وجودها وزواله مع زوالها ، فأما في الحقيقة فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفاً لغوياً .

على أن سيبويه يمضي في التحقيق أبعد من هذا فيقول : إن الارتباط والتعلق ليس بين الألفاظ على الحقيقة بل بين معانيها ، فمعنى الكلمة العاملة هو الذي يطلب معنى الكلمة المعمولة ، وقد قلت ذلك في أول حديثي في الكتاب حين بينت أن الأفعال لما كانت دليلاً على ما مضى وما لم يمض من نحو الذهاب والجلوس والضرب فإنها تعمل في الحدث نحو : ذهب ذهاباً ، والزمان نحو : ذهب أمس والمكان نحو : ذهب فرسخين ، من حيث إنها تدل على الحدث والزمان وتتطلب المكان ، فلما كانت دالة عليها وطالبة لها فقد تعلقت هذه وارتبطت بها ، فالارتباط في الحقيقة بين المعاني .

وإذا حققت المعنى وساءلتني عنه فإني أقول لك : إنه المعنى النحوي لا المعنى المعجمي ، وأعني بالمعنى النحوي ما قلناه مثلاً من أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، وأن الفاعل من وقع منه الفعل أو قام به ، والمفعول ما وقع عليه الفعل والزمان والمكان : ما ضمن معنى في ، وقد قلت أيضاً في أول الكتاب : واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى اسم « الحدثان » الذي أخذ منه لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث ويتعدى إلى الزمان ، نحو قولك : ذهب لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض ، فأما المعنى اللغوي الذي تجده في المعجم فإنه لا يطلب شيئاً ، والدليل على ذلك أن المعنى اللغوي الواحد تجد صيغة من الصيغ معه متعدية ، وتجد صيغة أخرى معه لازمة ، وبحسبك أن تنظر إلى

مادة « ضرب » في صيغها المتعددة لتعرف أنه لا اعتبار للمعنى اللغوي، خذ مثلاً: ضرب، ضُرِب، تضارب، اضطرب، ضارب، فسوف تجد أن معنى كل صيغة من هذه الصيغ هو الذي يحدد نوع العلاقة في التركيب، فضرب بفتحات تطلب فاعلاً ومفعولاً، وضرب مبنية للمفعول تطلب نائب فاعل، وتضارب تطلب فاعلاً متعدداً، واضطرب تطلب فاعلاً ما، وضارب تطلب فاعلاً ومفعولاً كل منهما واقع منه الفعل وواقع عليه.

يقول سيبويه: إننا معنيون ببيان هذه العلاقات، وكما أن هناك ارتباطاً بين الفعل والاسم، فبين الاسم والاسم ارتباطات شتى، وبين الحرف والاسم والفعل مثل ذلك، وهذه العلاقات لا تخلو منها لغة من اللغات، بيد أن في العربية علامات صوتية تعين على تحديد العلاقات، اصطلحنا على تسميتها علامات إعراب، لا هي من عمل الصيغ ولا من معانيها ولا هي كذلك من عمل المتكلم، وإنما هي كما سبق أعراف لغوية يضعها المجتمع ويصطلح عليها، وإنما نسبناها إلى اللفظ الطالب في التركيب لمّا كانت توجد بوجوده وتعدم بعدمه، فلما كان الفعل المتعدي يطلب فاعلاً ومفعولاً نسبنا الرفع والنصب إليه، ولما كان جيء به لتأكيد معنى الحدث في الفعل أو لبيانه فقد نسبنا نصبه إلى الفعل، ولما كان النعت جيء به لتخصيص المنعوت أو توضيحه فقد نسبنا العمل إلى المنعوت، فالحقيقة أن اصطلاح العمل أردنا به بيان العلاقات، فكل لفظ اصطلحنا على تسميته عاملاً فاعلم أنه في التركيب طالب لغيره وكل لفظ اصطلحنا على تسميته معمولاً فاعلم أنه مطلوب لغيره.

وإنك لا تحس بعد إنصاتك لكلام سيبويه إلّا أن تحكم بأن ابن مضاء قد اقتضب كلامه اقتضاباً، وأنه جرد من كتابه نصاً واحداً حاول أن يحمله على الحقيقة اللغوية لا العرفية، فكان متحكماً في اختيار النص وفي تأويله وتجاوز ذلك جداً حين قال « وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل »، فمس صاحب الكتاب وشيخه الخليل مساً غير كريم »[13].

(13) مقدمة محقق الرد على النحاة ص14-17.

إن ما واجه ابن مضاء القرطبي، كما واجهت غيره، مسألة التلاعب اللفظي، وهي الآن تواجهنا مع كلام الدكتور محمد البنا، فسيبويه يتحدث عن المتكلم هذا صحيح، وأنه هو الذي يحدث العمل لا العوامل، وابن جني يتحدث عن المتكلم وأنه هو الذي يحدث العمل بنفسه، هذا كلام صحيح.

أولاً: لا يضير ابن مضاء أن يطلق المتكلم ويقصد به العرف الاجتماعي اللغوي الذي يحفز المتكلم على نطق معين متعارف عليه، وهذا تماماً ما يقصده سيبويه، لكن الباحث قد تلاعب بالألفاظ فأشعرنا أن ثمة خلافاً بين ما يقوله ابن مضاء، وما قرره سيبويه، ومن بعده ابن جني بخصوص لفظة «المتكلم»، فالمتكلم عند سيبويه، وعند ابن جني، وعند ابن مضاء، هو العرف الاجتماعي اللغوي كما يصفه تمام حسان، وهو ما قال به الدكتور البنا.

نحن هنا أمام مصطلحات نفهمها اليوم على طريقتنا، فنحن اليوم نسمي المتكلم: العرف الاجتماعي اللغوي، فأنت لو سألت سيبويه سؤالاً ليس بعيداً سيشير إلى أن المقصود بالمتكلم هو العرف الاجتماعي اللغوي، والشيء نفسه سيفعله ابن جني وابن مضاء ولكنهم جميعاً لن يشيروا من قريب ولا من بعيد إلى هذا المصطلح المحدد: العرف الاجتماعي اللغوي.

ثانياً: إن لابن مضاء الحق فيما قال، صحيح أن كثيراً من الباحثين قد حاولوا أن يقولوا: إن ما قاله النحاة عن العامل وعمله إنما هو من قبيل المجاز والتوسع، والذي يبحث في كتب النحويين يجد دليلاً على هذا الكلام، غير أن المتأمل لمنهجية النحو العربي يجد أن كلام النحاة الذي قد يشير إلى أن حديثهم عن العامل هو حديث مجاز وتوسع، إنما هو في الواقع حديث أشبه بالخطرات تخطر هنا وهناك، أما النحو العربي فقد مُنهج منهجة دقيقة وفق نظرية العامل.

إن النحاة أجمعين لا يكادون يخرجون عن هذه النظرية قيد أنملة، وابن مضاء كان يعالج المنهجية.

بعد حديث ابن مضاء عن نظرية العامل يتحدث عن الحذف والإضمار، وإني أزعم أن حديث ابن مضاء في هذا المجال كان أكثر دقة وأسلم منهجية.

قسم ابن مضاء المحذوفات إلى ثلاثة أقسام:

1 ــ محذوف لا يتم الكلام إلّا به لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيت يعطي الناس: زيداً؛ أي: أعط زيداً، فتحذفه وهو مراد وإن ظهر تم الكلام به، ومنه قوله تعالى ﴿ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً ﴾[14] وقوله تعالى ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قلِ العفو ﴾[15] على قراءة من نصب وكذلك من رفع، وقوله عزَّ وجلَّ ﴿ ناقةَ اللّٰه وسقياها ﴾[16].

والمحذوفات في كتاب اللّٰه تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ.

2 ــ محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو قام دونه وإن أظهر كان عيا كقولك: أزيدا ضربته، قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيداً، وهذه دعوى لا دليل عليها إلّا ما زعموا من أن ضربت من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر ولا ظاهر فلم يبق إلّا الإضمار.

3 ــ مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره كقولنا: يا عبد اللّٰه، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد اللّٰه، وعبد اللّٰه عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو أنادي، وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النداءُ خبراً وكذلك النصب بالفاء والواو ينصبون هذه الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأن ويقدرون أن مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى

---

(14) النحل 30.

(15) البقرة 219.

(16) الشمس 13.

مصادرها، ويعطفون المصادر بهذه الحروف، وإذا فعلوا ذلك كله لم يردوا معنى اللفظ الأول [17].

ومعنى هذا التقسيم أن ابن مضاء القرطبي يرفض أي تقدير لحذف لا يتماشى والأسلوب العربي الرصين، فهو يقر الأسلوب الأول لوروده في أساليب عربية رصينة نطق بها العرب الخلص، وجاء بها أهم نص ظفرت به اللغة العربية وهو القرآن الكريم، ويرفض الحذف في القسمين الأخيرين لأن تقدير محذوف فيهما إنما هو صناعة نحوية لا علاقة لها بالأسلوب العربي الرصين.

ثم يتبع ذلك بدراسة مسائل تخدم الغرض نفسه مثل حديثه عما يذكره النحويون من تعلق الجار والمجرور، وما يقدرونه في الصلة والخبر والحال من ضمائر لم يجدوها في أسلوب عربي رصين، وإنما دعتهم إليها الصناعة النحوية، وابن مضاء يرى أن الكلام تام دون هذه التقديرات.

ويتبع حديثه بحديث عن أبواب جرت إليها نظرية العامل، فهو يتحدث عن باب التنازع في فصل، ويختار فيه التعبير بلفظة «علقت» بدل قول النحاة «أعملت»، ويرفض أساليب دعت إليها صناعة النحو مثل: أعطيت وأعطاني زيد درهماً، وظننت وظنني زيداً شاخصاً، ظننت وظننيه زيداً شاخصاً، ظننت وظناني شاخصاً الزيدين شاخصين، وظننت وظنوني شاخصاً الزيدين شاخصين، أعلمت وأعلمني زيد عمراً منطلقاً، أعلمت وأعلمنيه إياه زيداً عمراً منطلقاً، وغيرها من الأمثلة المصنوعة التي يعلق عليها ابن مضاء بقوله:

«ورأي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة عل مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم [18].

وما يقوله ابن مضاء حق لا شبهة فيه.

---

(17) الرد على النحاة ص71-72.

(18) الرد على النحاة ص90.

ثم يتحدث بعد هذا عن باب الاشتغال الذي أفاض القول فيه النحويون، من وجوب النصب، إلى ترجحه، إلى جوازه، ومن ترجح الرفع وجوازه إلى غير ذلك مما قالوه في هذا الباب.

وابن مضاء يضع قاعدة يسيرة لهذا الباب ويردفها بإنكار العامل والمعمولات.

يقول «إن كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضمير مفعول أو ضمير متصل بمفعول أو بمخفوض أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر، وغير الخبر يكون أمراً أو نهياً أو مستفهماً عنه أو محضوضاً عليه أو معروضاً أو متعجباً منه، فإن كان أمراً أو نهياً فالاختيار فيه النصب ويجوز رفعه... فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع.

ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب»[19].

ثم يتحدث في مسألة عن نصب الفعل المضارع بعد الفاء أو الواو فيأتي حديثه مخالفاً للبصريين والكوفيين فيما علمنا، فالنصب عنده في هذه المواضيع ليس بإضمار أن كما قال أهل البصرة، وليس هو بالصرف أو الخلاف كما يقول أهل الكوفة وإنما يعود إلى المعنى الذي يريده المتكلم ويفهمه السامع عند ابن مضاء القرطبي.

وهو يشرح هذه المسألة بالأمثلة.

بعد هذا يتحدث ابن مضاء عن العلل النحوية فيبقي على العلل الأوائل ويرفض الثواني والثوالث.

مثال العلة الأولى أن يسأل سائل: لم رفع زيد في قولنا: قام زيد؟ فيقال له: لأنه فاعل والفاعل حكمه الرفع في لغة العرب، وأي سؤال بعد هذا هو من قبيل العلل الثواني والثوالث وفق التدرج المنطقي المعروف للعلل التي يرفضها ابن مضاء.

(19) المرجع السابق ص95، 98.

يقول: ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد، لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ولا فرق بينه وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره فسأل: لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلّا فاعل واحد والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأُعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم »[20].

ويتضح لك من خلال هذا النص تأثر ابن مضاء بالنزعة الظاهرية وهي واضحة من أول الكتاب على أية حال، الفقيه الظاهري يقول لك: إن الشيء حرام أو حلال اعتماداً على النص، ولا يعلل لك لِمَ حُرم هذا الشيء، ولم أُحل ذاك الشيء؟ أما بعض المذاهب فإنها تلجأ إلى التعليل.

ويقسم ابن مضاء العللَ الثواني إلى ثلاثة أقسام:

1 ــ علة مقطوع بها.
2 ــ علة فيها اقناع.
3 ــ علة مقطوع بفسادها.

كما يفرق بين العلل الأوائل والعلل الثواني، فالعلل الأوائل هي التي يحصل بمعرفتها

---

(20) الرد على النحاة ص127.

كيف نطقت العرب كلامها، والعلل الثواني مستغنى عنها ولا تفيدنا إلَّا أن العرب أمة حكيمة في بعض المواضع.

ثم يمثل للعلة الثانية المقطوع بها، وقد كانت أمثلته وفق ما تقتضيه منطقية اللغة العربية الطبيعية، ووفق سننها في أساليبها وقد مثل لها ابن مضاء بقوله:

« فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدُهما حرف لين، فإن أحدهما يحرك، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة مثل قولنا: أكرمِ القوم... فيقال: لم حركت الميم من أكرم وهو أمر؟ فيقال له: لأنه لقي ساكناً آخر، وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك.

فإن قيل: ولم لم يتركا ساكنين؟ فالجواب: لأن النطقَ بهما ساكنين لا يمكّن الناطق، فهذه قاطعة وهي ثانية »[21].

إن أثر الفقه الظاهري يتضح في فكر ابن مضاء عندما يدعو إلى الغاء القياس، والقياس أصلٌ من الأصول التي قام عليها النحو العربي.

إن النحاة قد يقيسون فرعاً على أصل، كما قاسوا إعراب الفعل المضارع على الاسم، وقد يقيسون أصلاً على فرع كقولهم إن علة منع الاسم من الصرف هي شبهه بالفعل.

يتحدث ابن مضاء عن إعراب الفعل المضارع من وجهة نظر النحاة فيقول:

« فإن قيل: لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة؟ فقيل: لأنه أشبهَ بالاسم في أنه يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال فهو عام، كما أن رجلاً وغيره من المنكرات عام، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين أدخل عليه الألف واللام فأزال عمومه وكذلك الذي في أوائله الزوائد من الأفعال، إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل السين أو سوف، فهذا عام يخصص بحرف من أوله، وهذا عام يخصص بحرف من أوله، فأعرب الفعل لهذا الشبه أيضاً في دخول لام التأكيد عليه يقال: إن زيداً ليقوم.

(21) الرد على النحاة ص128-129.

ويقولون: أعرب الاسم لأنه على صيغة واحدة وأحواله مختلفة يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال، والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه فأغنى ذلك عن إعرابه، فلولا الشبه الذي بينه وبين الاسم ما أعرب »[22].

ويقول ابن مضاء عن منع الاسم من الصرف:

« وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلاً، وذلك أنهم يقولون: إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء، فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين، كل واحدة من العلتين تجعله فرعاً، منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين »[23].

بعد أن ينقل ابن مضاء ما قاله النحاة في إعراب الفعل المضارع، ومنع ما منع من الأسماء من الصرف، يخلص إلى فكرته التي تدعو إلى رفض القياس، فإذا كانت علة إعراب الاسم أن له أحوالاً مختلفة، فابن مضاء يرى أن للفعل أحوالاً مختلفة، فالفعل المنفي غير الفعل المنهي عنه، والفعل في حالة الشرط والجزاء غير الفعل في حالة الاستفهام والإخبار به، فالفعل لذلك في حاجة إلى الإعراب كحاجة الأسماء إليه.

والشيء لا يقاس على شيء إلّا إذا كان حكم المقيس مجهولاً، والفعل المضارع معلوم الحكم، والنحاة يغلّط بعضهم بعضاً إذا قاس أحدهم شيئاً على شيء، وكان المقيس مجهول الحكم، فكيف ينسب النحاة إلى العرب ما يجهّل به بعضهم بعضاً، والعرب أمة حكيمة.

إن ابن مضاء يجادل النحاة هنا عقلياً في رفض فكرة القياس، ورفض حجج النحاة التي ساقوها تدليلاً على مشابهة الفعل المضارع بالاسم في الإعراب.

وقد أبان ابن مضاء منذ البداية عن رأيه في إعراب الفعل المضارع، فقال: فإن

---

(22) المرجع السابق ص127.

(23) المرجع السابق 131.

قيل: يضرب لم أعرب؟ قيل: لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع، ولم يتصل به ضمير جمع المؤنث ولا نون خفيفة ولا شديدة، وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب[24].

ويمنع الاسم من الصرف عند ابن مضاء أي الخفض والتنوين، إذا كان مع الاسم العلم: التركيب أو العجمية أو زيادة الألف والنون أو التأنيث أو العدل أو وزن الفعل، ويمنع الاسم من الخفض والتنوين إذا اجتمع مع الصفة: وزن الفعل أو العدل أو زيادة الألف والنون، وكذلك يمنع الاسم من الصرف إذا جاء على صيغة منتهى الجموع.

وقد كان ابن مضاء موفقاً غاية التوفيق عندما اختار لفظة «إقامة» ليرد على النحاة قولهم: إن الاسم يمنع من الصرف لمشابهته الفعل، ففي هذه اللفظة مشابهات للفعل أكثر مما وضعه النحاة من أمثلة ومع ذلك فهي مصروفة.

يقول ابن مضاء «قيل: نجد من الأسماء ما هو أشد شبهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف وهي منصرفة نحو: أقام إقامة، وما أشبهه، فإقامة مؤنث، والفعل مشتق منه ودال على ما يدل عليه من الحدث وعامل على مذهبهم كالفعل، ومؤكد والمؤكد تابع للمؤكد، كما أن الصفة بعد الموصوف، ففيه: التأنيث والتأكيد والعمل وزيادة الاشتقاق، وإن لم تكن فيه التاء نحو: قيام، ففيه أنه لا يثنى ولا يجمع كما أن الفعل كذلك»[25].

ويدعو ابن مضاء في آخر كتابه إلى إلغاء أو إسقاط التمارين غير العملية، يقول «ومما ينبغي أن يسقط من النحو: ابن من كذا مثال كذا، كقولهم: ابن من البيع مثال فعل»[26].

ويحلل هذا المثال ويقلبه على وجوهه المختلفة التي يحتملها.

---

(24) الرد على النحاة ص130.

(25) الرد على النحاة ص132.

(26) المرجع السابق ص135.

وابن مضاء يضع في خاتمة كتابه خلاصة لكل أفكاره التي أوردها في ثناياه، فهو يدعو عموماً إلى أن يسقط من النحو كل ما لا يفيد نطقاً ومعرفة بكلام العرب وأساليبها.

يقول ابن مضاء « ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في رفع الفاعل ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني، وغيرها مما لا يفيد نطقاً كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناصب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً، وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقاً »[27].

ابن مضاء القرطبي يدعو إلى منهجية جديدة في النحو العربي قيل عنها الكثير، قيل إنه يرد نحو المشرق على المشرق، وهو كلام نرفضه شكلاً وموضوعاً كما سبق أن أوضحنا، وقيل إن اعتداد ابن مضاء بالمذهب الظاهري في الفقه وتأثره به هو الذي دعاه إلى رفض نظرية العامل، وإلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، ورفض القياس، وإسقاط التمارين غير العملية، فهو يدعو إلى نحو ظاهري وهذا الأمر فيما نرى لا غبار عليه، فالنحو العربي متأثر بغيره من العلوم كفقه الأئمة وعلم الكلام والجدل.

صيحة ابن مضاء هي أخطر صيحة في النحو العربي، وهو أول عمل جديد نراه بعد « كتاب سيبويه » الرائع، كتاب ابن مضاء كتاب صغير ولكنه يحمل قيمة منهجية ذات دلالة عميقة، إنه لا يدعو إلى نسف الماضي ولا يدعو إلى تحطيم النحو إلَّا أنه يجرد النحو من صناعة النحويين، وفرق كبير بين النحو المأخوذ عن لغة العرب وبين الصناعة النحوية التي هدفها حفظ لغة العرب لكن الإفراط فيها يقودنا إلى شيء يبتعد تماماً عن اللغة، وهو النزعة المنطقية الفلسفية في صوغ القواعد ووضع المصطلحات.

إن صيحة ابن مضاء هذه لم يكن لها من أثر على القرون اللاحقة من بعده، فقد رأينا نحويين يغالون في الصناعة النحوية بعد ابن مضاء.

---

(27) المرجع السابق ص137.

الإفراط في الصناعة النحوية هو ما نرفضه، وهذا لا يدعونا إلى التقليل أو الاستهانة بجلال قدر ابن مالك، والرضي، وابن الحاجب، وابن هشام، وأبي حيان الأندلسي، وأبي الحسن الأشموني، وبدر الدين الدماميمني، والسيوطي وغيرهم من النحويين الذين ترسموا نظرية العامل وارتضوها منهجاً .

لم نر لما فعله ابن مضاء من أثر يذكر في هذه العصور حتى بداية هذا القرن، فرأينا تفكيراً من بعض الأساتذة والباحثين تدعو إلى تيسير النحو العربي، ورأينا في العقد الرابع من هذا القرن وما بعده إحياء وبعثاً لما فعله ابن مضاء، وقد أماتته القرون، وقد تحول هذا الإحياء إلى كتب وكتابات .

الفصل الثاني

التجديد والتيسير

أشرنا في غير ما موضع من هذه الأطروحة إلى أن النحو العربي قضية حضارية، وقد جاء المكان وجاء الموضع الذي لا بد من إبراز هذه القضية الحضارية فيه .

إن من يعتقد أن النحو العربي مجرد البحث في أحوال آخر الكلمة إعراباً وبناء هو مخطئ، قد يبدو هذا من النظرة الشكلية للنحو العربي أما من ينظر إلى النحو العربي نظرة متعمقة فاحصة يجد أن الحضارة هي التي نسجت بناء النحو العربي فأتت به على ما نعرفه، نحوٌ تحكمه نظرية العامل، تنعكس على قواعده ومسائله، وما يثار حولها من جدل ونقاش إنما يناقش بروح الفلسفة وطريقة المنطق، وهي نظرية أوصلت بعض النحاة إلى القول « فإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً »[1] .

استمر النحو العربي على هذا المنوال لا يتغير ولا يتبدل برغم صيحة ابن مضاء القرطبي، نحوٌ روحه الفلسفة، قواعده ممنطقة، مسائله مخرجة تخريجاً عقلياً صارماً، وهذا الطابع المنطقي ظل يسود الحياة العربية الإسلامية إلى أن فوجئ العرب المسلمون بالحضارة الغربية، فاستقبلوا في مصر مدافعها وقنابلها بقولهم : يا خفي الألطاف نجنا مما نخاف .

(1) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص99 أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر ـــ بيروت ط2، 1971م .

هذه العبارة قالها أحفاد أولئك الذين أسروا لويس التاسع عشر وسجنوه في دار القاضي ابن لقمان في المنصورة .

استقبلت الحملة الفرنسية وما صاحبها من مظاهر التمدن الغربي بالذهول والدهشة ، غير أن الدهشة والذهول ما كان له أن يستمر ولا ينبغي له ذلك ، ولا سيما أن هذه الأمة التي فاجأتها الحملة بمظاهرها الحضارية أمة ذات حضارة عريقة ومجد تليد ، قد تفزع في أول الأمر وتضطرب ، غير أن الأصالة تلح فتبرز واضعة حداً بين المغالاة والإفراط في الإعجاب بالتمدن الغربي ، وبين الأصالة التي هي أخص سمات هذه الأمة ، فتأخذ من هذا لذاك وتواجه ذاك بهذا ، فلا تأخذ من التمدن الغربي إلّا جوانبه المشرقة التي هي في حاجة إليها ، وتترك الباقي لأن هذه الأمة ذات حضارة هي أكثر إشراقاً وأعم نفعاً ، وهي لا ترفض كل شيء في الحضارة الجديدة ، ولكنها لا تتخلى عن كل شيء أمام ضجيج التقدم المادي « أما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض »[2] .

هذه القضية قضية الصراع بين حضارتين : حضارة جديدة وحضارة قديمة تليدة ، وإن كانت راكدة في عصورها المتأخرة قد انعكست على كل أمور الحياة ، والنحو العربي أهم أمور هذه الحياة ، فالنحو هو اللغة إذا ما استثنينا منطقته ، وتخريجات النحويين العقلية ، واللغة هي الحضارة ، فبعد مرحلة الذهول من هذه الأمة الأصيلة قضت عليها أصالتها بأن تفيق ، وقد أفاقت فاتجهت إلى النحو العربي ، وهو أحد مسائل الحضارة الهامة .

هذا النحو إنما عمل من أجل هذه اللغة لكن الجدل المنطقي والقياس العقلي قد جعلا الانتفاع بهذا النحو قليلاً ، فهو مقصور على بعض المعاهد الدينية هنا وهناك لا علاقة له بالناس ، والناس هم أبناء هذه اللغة النقية فكان لا بد من النظر في النحو العربي حتى يعود الناس إلى لغتهم النقية ، وهذا هو هدف النحو العربي منذ البداية ،

(2) الرعد 17 .

فهدف النحو العربي هو الحرص على نقاء هذه اللغة، والحرص على أهم نص حضاري مقدس ظفرت به هذه اللغة النقية.

كان من أول مظاهر البحث في النحو العربي في هذا العصر فيما نما إلى علمي ما عمله الأستاذ حفني ناصف وزملاؤه، فقد وضعوا كتاباً أسموه (قواعد اللغة العربية) في أربعة أجزاء، وقد بحثت فيه القضايا النحوية بتدرج، وقد كرروا في كل جزء ما قالوه في الجزء الذي قبله، وأضافوا إليه شيئاً أو أشياء وكانوا في الأجزاء الثلاثة الأولى يبحثون في كليات عامة، أما الجزء الرابع فقد حوى أشهر قواعد النحو، ولم يكادوا يتركون منها شيئاً.

وقد أرادوا بعملهم هذا أن يقدموا كتاباً في النحو العربي يغني الدارسين عما سواه من المطولات والحواشي التي تشتت الأذهان وهو عمل علمي رائع، وقد قرأت عن هذه الكتب ولم أعثر عليها[3].

ثم جاء بعد حفني ناصف وزملائه الأستاذان: علي الجارم ومصطفى أمين، فعملا كتاباً في النحو أسمياه (النحو الواضح) وهو عمل لا يختلف عن عمل حفني ناصف وزملائه إلّا من حيث الطريقة، فقد كانت طريقة هذا الكتاب وفق ما يريده المربون في هذا الوقت، فالمؤلفان اعتمدا في كتابهما هذا على عرض الأمثلة، ثم مناقشة هذه الأمثلة والخلوص من خلال ذلك إلى استنباط القاعدة، وقد حوى هذا الكتاب أشهر قواعد النحاة التي حواها كتاب حفني ناصف وزملائه، وبين أيدينا الجزء الثاني منه ومن خلاله نقدم هذا المثال عن طريقة الأستاذين في معالجة النحو العربي:

---

(3) الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية ص70، دار المعارف بمصر 1958م.

جمع المؤنث الثلاثي جمعاً سالماً

الأمثلة

1 ـــ رتعت الظبيات في البستان .
2 ـــ أثبت أمام حملات الزمان .
3 ـــ ذبلت الوردات .
4 ـــ قرأت الدعدات .

البحث

بكل مثال من الأمثلة السابقة : جمع مؤنث سالم عينه مفتوحة ، ومفرد كل جمع في هذه الأمثلة اسم ثلاثي صحيح العين ساكنها مفتوح الفاء ، ولو أنك تتبعت كل مفرد من هذا النوع لوجدت عينه تفتح دائماً في جمع المؤنث السالم .

فإذا لم يستوف المفرد هذه الشروط بأن كان وصفاً مثل ضخمة ، أو غير ثلاثي كمريم ، أو معتل العين كثورة ، أو متحركها كورقة بقيت العين في الجمع كما كانت في المفرد من غير تغيير ، وأما نحو : خطوة وكسرة من كل اسم ثلاثي صحيح العين ساكنها مضموم الفاء أو مكسورها فإنه يجوز في عين جمعه ثلاثة أوجه : الفتح والإسكان والاتباع للفاء في الضم والكسر .

القاعدة

164 إذا كان المفرد ثلاثياً صحيح العين ساكنها مفتوح الفاء وجب فتح عينه عند الجمع ، وإن كان مضمومَ الفاء أو مكسورها جاز في عينه ثلاثةَ أوجه : الفتح والإسكان والاتباع للفاء[4] .

(4) النحو الواضح ج2 ص123 ، علي الجارم ومصطفى أمين ، مطبعة المعارف ط2 ، 1931 م .

إن الطريقة التي يعرضها هذا الكتاب تختلف تربوياً اختلافاً كلياً عما عهدناه في كتب النحو العربي التي سبقت هذا الكتاب، لكنه لم يمس شيئاً من الأصول.

وإذا كانت هاتان المحاولتان محاولتين فرديتين فإن أمر تيسير النحو العربي وتجديده لم يعد مسألة فردية يقوم بها فرد أو أفراد، فقد أدلت الدولة بدلوها في هذا الشأن.

في عام 1938 م أصدر بهي الدين بركات باشا، وزير المعارف في مصر في ذلك الوقت، قراراً بتشكيل لجنة تكون مهمتها إعداد منهج في النحو العربي والبلاغة تسير عليه مدارس الوزارة، وقد شكلت هذه اللجنة من:

د. طه حسين، أحمد أمين، علي الجارم، محمد أبو بكر إبراهيم، إبراهيم مصطفى، عبد المجيد الشافعي.

وبعد دراسة من هذه اللجنة لمواضيع النحو العربي توصلت إلى تشخيص المشكلة التي تعسر النحو العربي على المعلمين والمتعلمين على حد سواء، فأرجعت هذه المشكلة بحسب رأيها إلى ثلاثة أسباب هي:

1 ــ فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعللوا ويسرفوا في الافتراض والتعليل.
2 ــ إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في المصطلحات.
3 ــ إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو وبين الأدب[5].

وقد توصلت هذه اللجنة إلى مقترحات قدمتها إلى الوزارة وقد جاءت مقترحاتها على النحو التالي:

(5) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ج6 ص185، المطبعة الأميرية بالقاهرة 1951 م.

اقتراحات اللجنة في النحو والصرف

باب الإعراب

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي، فإن مثل: الفتى يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ومثل: القاضي تقدر فيه حركتا الرفع والجر ويقال منع من ظهورها الثقل، ومثل: غلامي تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال منع من ظهورها حركة المناسبة، وفي تقدير الحركات وفي الإشارة إلى سبب التقدير مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو في تصحيح إعراب، كذلك الإعراب المحلي فمثل: هذا هدى، هذا: مبني على السكون في محل رفع ومثل: يا هذا، هذا: مبني على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلي في محل نصب، وكذلك: يا سيبويه، مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب.

هذا عناء مضاعف وجهد يبذل لغير شيء، واللجنة ترى أن يستغنى عن الإعراب التقديري وعن الإعراب في المفردات وفي الجمل، ويوفر على التلميذ والمعلم هذا العناء.

العلامات الأصلية للإعراب والعلامات الفرعية

جعلت بعض علامات الإعراب أصلية وبعضها فرعية فتنوب الحروف عن الحركات، وتنوب الحركة عن الحركة في أبواب معدودة معروفة، ويعرب: الزيدان، مرفوعاً بالألف نيابة عن الضمة، ومسلماتٍ منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة، ولا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النيابة بل تجعل كلاً في موضعه أصلاً، وتقسم الاسم المعرب إلى الأقسام الآتية:

1 ـــ اسم تظهر فيه الحركات الثلاث وهو أكثر الأسماء.

2 ــ اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها وهو الأسماء الخمسة.
3 ــ اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح وهو الممنوع من التنوين.
4 ــ اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر وهو الجمع بألف وتاء.
5 ــ اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح وهو ما آخره ياء لينة « المنقوص ».
6 ــ اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون وهو المثنى.
7 ــ اسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون وهو المجموع بهما، ويستغنى بهذا عن الإعراب التقديري، والقول بنيابة علامة عن أخرى.

ألقاب الإعراب والبناء

جعل النحاة لحركات الإعراب ألقاباً ولحركات البناء ألقاباً.

فحركات الإعراب: الرفع والنصب والجر والجزم.

وحركات البناء: الضم والفتح والكسر والسكون.

وعلى هذا فمحمد مرفوع، وقبلُ مضموم، ومحمداً منصوب، والآنَ مفتوح.

وهذه التفرقة دعتهم إليها الدقة بل الإفراط في الدقة، والسخاء في الاصطلاحات، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع في غيره.

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب وفي البناء، وأن يكتفى بألقاب البناء.

الجملة

تتألف الجملة من جزءين أساسيين، ومن تكملة تذكر حين يحتاج إليها، وقد يستغنى عنها تبعاً لغرض المتكلم، ولما يريد أن يعرب عنه، وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة أبواب النحو.

تسمية الجزءين الأساسيين

كان أمام اللجنة أن تسميهما بالأسماء الآتية:

أولاً : مسند إليه ومسند ، كما اصطلح علماء البلاغة وكما عبر بعض علماء النحو قديماً منذ سيبويه .

ثانياً : الموضوع والمحمول ، كما اصطلح علماء المنطق .

ثالثاً : الأساسُ والبناء .

رابعاً : المحدّث عنه والحديث .

والأخيران اصطلاح جديد قد يكون أوضح في معناه .

وقد عرضت اللجنة هذه الأسماء ثم فضلت اصطلاح المناطقة وهو : الموضوع والمحمول لأنه أوجز ولأنه لا يكلفنا اصطلاحاً جديداً .

أحكام إعرابها

الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائماً ، إلّا أن يقع بعد « إن أو إحدى أخواتها » ، والمحمول هو الحديث وهو الركن الثاني من ركني الجملة :

أ ــ ويكون اسماً فيُضم ، إلا إذا وقع مع « كان أو إحدى أخواتها » فيفتح .

ب ــ ويكون ظرفاً فيفتح .

جـ ــ ويكون فعلاً أو مع حرف من حروف الإضافة أو جملة ويكتفى في إعرابه ببيان أنه محمول .

الترتيب بين الموضوع والمحمول

الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة فلا تلزم أحد الركنين موضعاً واحداً ، وقد ساعدتها تلك المرونة على أداء معان خاصة دقيقة وإنما يغلب أن يتأخر الموضوع فيما يأتي :

1 ــ إذا كان المحمول فعلاً .

2 ــ إذا كان الموضوع نكرة .

المطابقة بين الموضوع والمحمول

أولاً : في النوع : إذا كان الموضوع مؤنثاً كان في المحمول علامة التأنيث .

ثانياً : في العدد : إذا كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع ، وإذا كان متقدماً لم تلحقه ، فيقال : الرجال قاموا ، وقام الرجال .

وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع الواو للذكور والنون للإناث ، وفي المثنى الألف لهما ، وفي المفرد التاء للواحدة .

وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الإمام المازني القائل : إنها علامات لا ضمائر ، وبهذا النحو من تقسيم الجملة إلى موضوع ومحمول ، واعتبار إشارات العدد علامات لا ضمائر ، يسرت اللجنة الإعراب ، وقللت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب واحد هو المحمول ، وخففت عن المعلمين والمتعلمين برد باب « ظن » إلى الفعل المتعدي .

متعلق الظرف وحروف الإضافة

يقسم النحاة هذا المتعلق إلى قسمين :

الأول : متعلق عام كمتعلق : زيد عندك أو في الدار ، ويقدرونه : كائن أو استقر ، وهو عندهم واجب الحذف ويعربونه هنا خبراً .

الثاني : متعلق خاص ولا يفهم الكلام إذا حذف مثل : أنا واثق بك ، والخبر هو المتعلق ، والظرف فضلة .

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر ، وأن المحمول في مثل : زيد عندك أو في الدار هو الظرف ، أما النوع الثاني فهو كما قرر النحاة : المتعلق هو المحمول والظرف تكملة ويجيء إعرابها فيما بعد .

الضمير

من أصول اللجنة أن تلغي الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً فمثل: زيد قام، الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه وليس بجملة كما يعده النحاة، وهو كمثل: قام زيد، ومثل: الرجال قاموا، الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ولا يعتبر جملة، ومثل: أقوم ونقوم، مما يقدر فيه الضمير مستتراً وجوباً، الفعل محمول والهمزة أو النون إشارة إلى الموضوع أغنت عنه وكفى ذلك في إعرابه.

الضمير المتصل البارز

منه الدال على العدد وقد اعتبر إشارة لا ضميراً، واتبع فيه مذهب المازني، وغير الدال على العدد مثل: قمت أو قمت أو قمتم، الضمير موضوع والفعل قبله محمول، وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له مثل: قمت وأنا قمت.

التكملة

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة، وحكم التكملة أنها مفتوحة أبداً إلّا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقة بحرف إضافة.

أغراض التكملة

وتجيء التكملة لبيان الزمان أو المكان، ولبيان العلة، ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه، ولبيان المفعول أو لبيان الحالة أو النوع، وبذلك جمعنا كثيراً من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد، وهو «التكملة» دون أن نضيع غرضاً.

الأساليب

في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تخريجها على قواعدها، مثل التعجب فله صيغتان هما: ما أجمل زيداً، وأجمل بزيد.

ومعروف خلاف النحاة في إعرابها وعناء المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها.

وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها، ويقاس عليها، أما إعرابها فسهل: ما أحسن: صيغة تعجب والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح، وأحسن صيغة تعجب أيضاً، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة.

ومثل هذا التحذير والإغراء كما في: النار أو: إياك والنار، أو النار النار وهو أسلوب الاسم فيه مفتوح، والاسمان مفتوحان أيضاً، وإنما توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها، وقد جمعت أمثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوجه.

في الصرف

أشارت اللجنة من قبل إلى ما ترى في علم الصرف، وأن أكثر مسائله من بحوث فقه اللغة التي لا يحتاجها البادئ، بل لا يصل إليها فهمه كالإعلال والإبدال والقلب، وتنقل الكلمة في موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها في النطق، فرأوا في مثال: قال: أنه محول من: قول، وخاف من خوف، ويقول من يقول، ويبيع من يبيع ونحو مرميّ من مَرْمَوِي.

وأمثلة هذا كثيرة غالبة على علم الصرف، وليس للبادئ بها حاجة، وإنما يحتاجها من يروم التفقه في تصريف اللغة وتكوينها، وقد رأت اللجنة أن تخفف عن التلاميذ عناء هذا كله، ويؤخر درسه إلى محله في معاهده المتخصصة للغة وفقهها وتاريخها، واقتصرت على الأبواب العربية من تصريف الفعل وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم وجمعه، على أن يعلم التلاميذ الصيغ المختارة بالأمثلة الكثيرة وألا يكلف معرفة شيء مما يراه الصرفيون في أصول الكلمات وتقلبها في الهيئات المختلفة »[6].

وما يمكن أن أعلق به على عمل اللجنة هو الآتي:

(6) مجلة المجمع اللغوي ج6 ص180-190.

1 ـــ اللجنة لم تكترث بنظرية العامل، بل إن عملها في الواقع تحطيم لنظرية العامل التي نسج على أساسها النحو العربي .

2 ـــ اختصرت اللجنة تبويب النحو العربي ومصطلحاته ، وإن كانت لم تُضِع من مسائل النحو العربي شيئاً .

وقد قدم مشروع اللجنة فيما بعد إلى مجمع اللغة العربية فناقشه سنة 1945م في جلساته ، بعد أن شكل لها لجنة عهد إليها مهمة دراسة مقترحات اللجنة المذكورة ، وقد خصص لها المجمع خمس جلسات، وهي مرتبة على النحو الآتي : الرابعة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة ، وقد أقر المجمع مقترحات اللجنة مع تعديل بسيط لا يتجاوز بعض المصطلحات .

وما انفك عمل اللجنة سائداً كلما بحثت قضية درس النحو العربي ، ففي المؤتمر الذي عقده مفتشو اللغة العربية في المرحلة الاعدادية في مصر سنة 1957م ألقيت محاضرات من بعض الجامعيين والموجهين لا تكاد تخرج عما اقترحته اللجنة ، وقد جمعت هذه المحاضرات في كتاب تحت عنوان (الاتجاهات الحديثة في النحو) .

غير أن الجهود الفردية لبعض الباحثين استمرت ، فالأستاذ عباس حسن يعد كتاباً ضخماً في النحو العربي أسماه (النحو الوافي) جمع فيه بين التيسير والتقليد ، فهو يعرض الأمثلة ثم يناقشها ثم يستنبط القاعدة ، بعد هذا يضع العبارة الآتية : زيادة وتفصيل ، ووراء هذه العبارة تجد النحو العربي القديم ماثلاً أمام عينيك ، فلا يختلف ما بعد هذه العبارة عما هو موجود في المفصل وشرحه لابن يعيش ، وأوضح المسالك لابن هشام ، وشرح الألفية للأشموني وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني وغير ذلك من كتب النحو القديمة .

ومع هذه الدعوة إلى التجديد والتيسير في النحو العربي ، ظلت بعض الأوساط العلمية ، وبعض الباحثين بمنأى عما حدث ، فلا يرون أي معنى للتجديد ، ولا أي مغزى للتيسير ، الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد أخرج كثيراً من كتب التراث

النحوي، وقد عمل لها شروحا وتعليقات وهوامش هي في الغالب لا تخرج عن النقل من الكتب القديمة، فهو إذا وضع تعليقات على شرح ابن هشام لألفية ابن مالك، ينقل ما جاء في شرح ابن عقيل وشرح الأشموني وغيرهما، وكذلك العكس إذا وضع تعليقات على شرح الأشموني أو شرح ابن عقيل.

الفصل الثالث

عرض لمنهج ومؤلفات بعض المعاصرين

١ ــ إحياء النحو إبراهيم مصطفى

٢ ــ دراسات نقدية في النحو العربي د/عبد الرحمن أيوب

عرضنا في الفصل السابق بصفة عامة للجهود التي قامت على مستوى رسمي جماعي، ومثل هذه الجهود تتطلبها طبيعة الدرس النحوي في هذا العصر، فالقضية ليست قضية فرد، وإنما القضية قضية أمة، إذن فالأمة بأجهزتها الرسمية عليها أن تنهض بأعباء درس النحو العربي، محاولة درسه من جديد، وتقديمه في صورة مثلى للدارسين، ومحاولة الإجابة على ما في هذا النحو من معضلات تعسر درسه، وقد ركزنا على مصر لأنها فيما نعلم أهم قطر عربي أحس بهذه المشكلة، وتوفرت له من الأسباب ما يجعله جديراً بدرس النحو العربي، وإذا كانت قد قامت بهذه الجهود وزارة المعارف المصرية في ذلك الوقت، أو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهي جهات رسمية، فإن بعض الأفراد الذين شارك بعضهم في هذه الجهود رأى أن يخطو بنفسه في هذا المجال، ربما لأنه رأى أن وجوده في لجنة يجعله مقيداً بما تراه هذه اللجنة، فاللجنة ــ وإن أوسعت المسائل نقاشاً وبحثاً ــ ستضطر في نهاية المطاف عند الحسم للأخذ برأي أغلبية الأعضاء، نقول هذا الكلام لأننا رأينا أن النحو العربي بعد قرارات اللجنة التي أشرنا إليها، ودراسة المجمع لها، قد خضع لمحاولات فردية عديدة، كما خضع لمحاولات فردية قبل تشكيلها، نشير إلى محاولتين منها على سبيل المثال، فنحن لا نقوم بعملية إحصاء لهذه المحاولات بقدر ما نحدد اتجاهاً :

أولاً : إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى

ألف الأستاذ إبراهيم مصطفى كتاباً أسماه (إحياء النحو) وقد نشر سنة 1937 م قبل قيام اللجنة المشكّلة من قبل وزارة المعارف ، وعنوان هذا الكتاب يدل على محتواه ، فمعنى هذا العنوان ، أن النحو ميت راكد يحتاج إلى إحياء وبعث ، وقد قدم لهذا الكتاب الدكتور طه حسين ، وأثنى في هذه المقدمة على الكتاب ومؤلفه ، ويبدو أن الصلةَ الوثيقة التي كانت تجمع بين الأستاذ إبراهيم مصطفى والدكتور طه حسين ، مكنت طه حسين من الاطلاع على هذا الكتاب فصلاً فصلاً قبل أن يدفع به مؤلفه إلى المطبعة ، وهو الذي اقترح عليه أن يسمي كتابه بهذا العنوان : إحياء النحو .

والحقيقة التي لا مراء فيها أن أصداء الأفكار التي طرحها ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) واضحة في بحث هذا الكتاب لا تحتاج إلى تدليل ، وإن كان الباحث قد تفرد بآراء تحسب له ، وقد مكنه بحثه الطويل في النحو العربي ودراسة مسائله الخروج بهذه الآراء .

يشعر الأستاذ إبراهيم مصطفى أن النحو ثقيل فيه وحشة ، وهذا ما تراءى لابن مضاء قبله ، وهو أمر لا خلاف فيه ، فالنحو فيه وحشة وقد أتته هذه الوحشة من أن النحاة قد أفاضوا في بحث صناعة النحو ، وهي صناعة يجب الحفاظ عليها وقد تمثلوها في كل مسألة من مسائل النحو .

كما يرى الباحث في أوائل هذا الكتاب أن النحاةَ العرب قد اهتموا بأواخر الكلمات ، ولذا اهتموا بالإعراب والبناء فجعلوهما قضية النحو العربي الأساسية ، وقد اهتموا بالإعراب أكثر من البناء ، وبحث أواخر الكلمات عند النحاة قد ضيق مجال البحث النحوي ، وجعل دراسة النحو دراسة لفظية وإبراهيم مصطفى لا يستثني أحداً من النحاة في هذا القول ، وكان الإنصاف العلمي يقتضي غير هذا فكتاب سيبويه لم يكن همه دراسة أواخر الكلمات فحسب ، ولو كان همه كذلك لاكتفى بدراسة المجاري الثمانية وبعض التطبيقات عليها ، لكن سيبويه يدرس في كتابه : ما يحتمل

الشعر، والاستقامة والإحالة في الكلام، وفي ثنايا درسه يتعرض لكثير من المسائل البلاغية واللغوية التي فصلت في القرون المتأخرة فصلاً تعسفياً عن قضايا النحو العربي، صحيح أن النحاة المتأخرين قد حصروا جهدهم في دراسة أواخر الكلمات، وأنهم بهذا ضيقوا مجال البحث النحوي، وصحيح أن النحو العربي من هذا الواقع قد أصبحت دراسته لفظية غير أن التعميم آفة العلم، فلا يمكننا أن نعتبر آراء (ابن جني) النحوية في كتابه (الخصائص) آراء تبحث في أواخر الكلمات، ولا يمكننا أن نعتبر كلام (الزمخشري) النحوي في تفسير القرآن الكريم كلاماً كله في أواخر الكلمات، ولا يمكننا أن نعتبر كلام المبرد في كتابه (الكامل في اللغة والأدب) كلاماً كل همه البحث في أواخر الكلم.

لقد أسرف النحويون في بحث مسألة أواخر الكلمات والنحويون المتأخرون بخاصة، ولكن من درس النحو العربي أدنى دراسة لا يمكنه إلّا أن يقف إجلالاً أمام ما بذله النحويون من دراسة مواضيع أخرى في النحو لا علاقة لها بأواخر الكلمات.

ويرى إبراهيم أن ثمة جهوداً قد بذلت للخروج عن كتاب سيبويه.

وهذا كلام لا نستطيع أن نقره إقراراً نهائياً إلّا مع كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي، ونحن هنا لا نغفل أن بعض النحاة قد خالفوا سيبويه في بعض المسائل ولكنهم لم يخالفوه في الإطار العام الذي وضعه في كتابه وهو نظرية العامل، أما ما ذكره المؤلف من أن هذه الجهود التي بذلت للخروج عن كتاب سيبويه تتمثل في كتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى، فهو كلام يحتاج إلى إعادة نظر، فأبو عبيدة تكلم فيما نفهم عن الطريقة التي سلكها القرآن في أداء معانيه، وكان القرآن في هذا جارياً وفق أساليب العرب، فالقرآن كتابُ أساليبَ كلامية ولا يحوي قواعدَ نحوية معيارية.

أبو عبيدة مثلاً يفسر لفظة النعجة الواردة في قوله تعالى ﴿ إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ﴾[1] بالمرأة في قصة الملكين اللذين تسورا المحراب على داود عليه

---

(1) سورة ص الآية 23.

السلام ، ونحن لا نرى لهذا التفسير أي علاقة بدرس النحو العربي من حيث القواعد النحوية المعيارية .

وأبو عبيدةَ على أية حال رجل لغة أكثر من كونه رجل نحو ، نستطيع أن نقولَ هذا برغم أن التخصصات في عصر أبي عبيدة لم تكن محددة ومعروفةً ، إلّا أننا مع هذا نستطيع البت في هذه المسألة ، كما نستطيع القول مثلاً : إن الكسائي أقربُ من الأصمعي إلى النحو .

أما عبد القاهر الذي يتحدث عنه المؤلف فلا أعتقد إلّا أنه كان نحوياً من الطراز الأول ، فالرجل يرى أن الكلام لا يحسن إلّا بحسن النظم ، والنظم عنده : هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم .

إن ما فعله عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) هو محاولة الكشف البياني عما في قواعد النحو ، وبعبارة أوضح ما يجلبه توخي قواعد النحو من الأسرار البيانية والبلاغية على الجملة أو التركيب اللغوي .

أليس عبد القاهر الجرجاني هو صاحب كتاب (العوامل المائة) ؟ فأي محاولة للخروج عما رسمه سيبويه ، بل إننا لا نجد إلّا تقييداً وتخصيصاً لما عمم سيبويه .

أصول نظرية إبراهيم مصطفى

1 ــ هدم نظرية العامل

يرى إبراهيم مصطفى وجوبَ هدم نظرية العامل ، وأن تتم دراسة النحو العربي من خلال الأساليب ، فنظرية العامل في النهاية لا تهتم إلّا بأواخر الكلمات ، وكان الحافز الذي حفز النحاة على دراسة أواخر الكلمات هو ظهور اللحن ، وهذه ملاحظة دقيقة سوغت للنحاة ما فعلوا .

يقول في حديثه عن نظرية العامل « والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كلَّ التأثر

بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعةً بينهم غالبة على تفكيرهم آخذةً حكم الحقائق المقررة لديها، رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب على نظام فيه شيءٌ من الاضطرار، فقالوا: عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثرِ عاملاً مقتضياً وعلة موجبةً وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العواملَ ورسموا قوانينَها.

ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضُهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد، واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل، وهو محال، وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مثلاً ولا يجتمع الضدان في محل، ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم، والمعمول حقه التأخير فتكون الكلمة متقدمة متأخرة وهو محال.

فانظر كيف تصوروا عوامل الإعراب، كأنما هي موجودات فاعلة مؤثرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه، قال الإمام الرضي « والنحاة يجرون عوامل النحوِ كالمؤثرات الحقيقية »[(2)].

والحق أن مثل هذا الأمر مشكل، فالنحويون متأثرون بالفلسفة والعلل وعلل الكلام بالذات، وبهذا يصرح (ابن جني) وهو من كبار حذاق النحاة، والنحويون لا ينكرون دور المتكلم، كما يصرح أيضاً ابن جني، غير أنهم عند التطبيق ينسون دور المتكلم، هذه هي الإشكالية في مثل هذه المسألة.

فمن قال مثل إبراهيم مصطفى: إنَّ النحويين ينكرون دور المتكلم، يُرد عليه في هذا الصدد بكلام النحاة، ومن قال: إن النحويين لا يترسمون العامل، ولا يجعلونه همهم، وشغلهم الشاغل، وإنما مسألة العامل مسألة تيسير ومحاولة تقريب، تُرد عليه الصناعة النحوية المتراكمة.

---

(2) إحياء النحو ص31-32، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ـــ القاهرة، 1959 م.

نظرية العامل هي نظرية درس النحو العربي سواء بسواء، فأنت إذا درست النحو العربي درست العامل والعكس صحيح، ونظرية العامل نظرية فلسفيةٌ منطقية تعتمد على فكرة بسيطة مؤداها: أنه لكلِّ أثر مؤثر، ولكل حادث محدث، على هذا التفكير شكّل النحاة النحو العربي ورسموا حدوده ووضعوا مقاييسه بطريقة مطردة لا يمكن الانفكاك عنها فجاء النحو العربي بعد التقسيمات الأولى، تقسيم الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف، ووضع علامة لكل نوع من هذه الأنواع، وفق هذه النظرية، حديث عن الإعراب والبناء باعتبارهما أثراً يجلبه العامل، ثم حديث عن علامات الإعراب وعلامات البناء، وتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصول وعلامات فروع، ومن خلال هذه التقسيمات تدرس كثير من المسائل النحوية: الأسماء الستة، جمع المذكر السالم، المثنى، جمع المؤنث السالم، ما لا ينصرف من الأسماء ثم حديث عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي، في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم، والمبنيات والجمل ذات الموقع الإعرابي، وحديث عن المعارف والنكرات ثم تقسيم الأبواب النحوية بعد هذا إلى: مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، وتحت هذه الأقسام الثلاثة تتدرج أبواب النحو العربي تدرجاً تحكمياً، ففي المرفوعات يدرس: المبتدأ والخبر والنواسخ كان وأخواتها، كاد وأخواتها، إن وأخواتها ظن وأخواتها، ويلحقون بباب كان أخوات ليس، وبباب إن: لا النافية للجنس، ثم باب الفاعل ونائب الفاعل، وباب التنازع وباب الاشتغال، وفي المنصوبات تدرس أبواب المفاعيل الخمسة، والحال والاستثناء والتمييز، وفي المجرورات يدرس المجرور بحرف والمجرور بالإضافة، ثم تأتي بعد ذلك أبواب النداء وملحقاته والتوابع وإعراب الفعل المضارع وغيرها.

وأنت ترى في هذه الدراسة تمزيقاً لأبواب لو درست أساليبَ ما كان ينبغي لها أن تمزق، وتفريطاً في أساليب عربية سليمة دعت إلى التفريطِ فيها الصناعةُ النحوية، وإضافة أساليب لم ترد عن عرب أقحاح، وإنما دعت إلى وجودها الصناعة النحوية وحدَها.

هذه نظريةُ العامل في أبسط صورها ، ولا شك أنها تحتاجُ إلى نقد وإعادة تقويم ، فدراسة النحو في أساليب كانت أجدى على النحو العربي وأعود له بالنفع .

ثم إنك إذا درست نظرية العامل فلا بد أن تقرَّ لهم بأشياء دعت إليها هذه النظرية ، وقد استدعى وجود مثل هذه الأمور التحكمية التي لا علاقة لها باللغة نقد هذه النظرية ، ثم محاولة هدمها ونسفها ، وأبرز محاولة في الماضي لنسف هذه النظرية هي محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) ويحاول إبراهيم مصطفى استعراض نظرية العامل من حيث الأحكام والشروط ، ثم هدم هذه النظرية من أساسها، ووضع البديل الذي يراه .

يعرض الباحث لهذه النظرية فيبحث ما قاله النحاة من أن علامة الإعراب إنما هي أثر لعامل ، وهذا العامل قد يكون موجوداً ، وقد يكون مقدراً ، والعامل المقدر قد يكون جائز الحذف والذكر ، وقد يكون واجبَ الحذف ، وما كان أدق نظرة ابن مضاء لهذه المسألة عندما رأى أن من المحذوفات ما يحذف لِعِلم المخاطب ولا يذكر في الكلام ، وكأنه أراد أن يقول إن الأساليب العربية قد تقتضي وجودَ بعض المحذوفات التي لا يمكن تقديرها ، ولو قدرت لكانت هذرا في الكلام ومضيعة للوقت .

وتمشياً مع هذه النظرية الفلسفية التي لا وجود لها في الواقع اللغوي المستخدم ، قرر النحاة أنه لا يجوز أن يجتمع مؤثران على أثر واحد ، وعبارتهم : لا يجتمعُ عاملان على معمول واحد ، فإذا صادفهم ما يخالف نظريتهم لجأوا إلى التأويل والتمحك ففي جملة « بحسبك درهم » يقولون : إن للجملة إعرابين ، إعراب على المحل ، وإعراباً على اللفظ ، فإعرابهم لهذه الجملة يأتي على النحو الآتي :

بحسبك درهم : الباء : حرف جر ، وحسب : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، حسب مضاف والكاف مضاف إليه ، ودرهمٌ : خبر مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

ألست ترى أن إعراب هذه الجملة هو أطول من الجملة ذاتها ، وقل مثل هذا في إعرابهم لهذا المثال : ربَّ رجلٍ لا يحمل قلب رجل .

وقد كان ظهورُ هذه الفلسفة : عدم جواز أن يجتمع عاملان على معمول واحد سبباً في خلق النحاة لباب التنازع بما فيه من مسائل وتأويلات لا تخدم النحو ولا أساليب العربية بقدر ما تخدم فلسفة العامل ، وذكر إبراهيم مصطفى لباب التنازع يذكرنا بما فعله ابن مضاء عندما عرض لهذا الباب في كتابه .

وقد قرر النحاة وفق نظرية العامل أن الأفعالَ هي الأصل في العمل ، وأن الأفعالَ ترفع وتنصب ، ولكنها لا ترفع إلَّا شيئاً واحداً هو الفاعل أو نائب الفاعل ، وقد تنصب أكثر من اسم مثل : ظن وأعلم وأرى ، وإسرافاً من النحاة في تطبيق هذه النظرية رأوا أن بعض الأفعال لها حظ في العمل أكثر من غيرها ، ففعل التعجب لا يعمل إلَّا بشروط ، ونعم وبئس لا يرفعان إلَّا ضميراً مستتراً ، وبعضُ الأفعال لا تعمل إلَّا بشرط اعتمادها على نفي أو شبهه .

ولما كان الأصل في العمل للأفعال فالأسماء محمولة عندهم في العمل على الأفعال ، وهي لا تعمل إلّا إذا كان بينها وبين الفعل أدنى شبه ، والاسم الذي يعمل عمل الفعل لا بد من أن توجد فيه بعض مقومات الفعل ، وعلى هذا فالأسماء تختلف في عملها ، فبعضها يعمل عمل الفعل مع توفر شروط تخصه ، وبعضها لا يعمل إلَّا عملاً قليلاً كاسم التفضيل إذا كانت معه « من » ، وبعضها قد يزول عن العمل إذا صغر مثل المصدر .

وفي نهاية المطاف فإن الاسم فرع في العمل عن الفعل فهو ضعيف .

ويتحدث النحاة عن الحرف وفق نظرية العامل فيقررون : أنه لا يعمل عمل الفعل إلَّا إذا أشبه الفعل معنى ولفظاً ، كما في « إن وأخواتها » ، فإنَّ تعمل عمل الفعل لأنها بمعنى : أكدت ولأنها ثلاثية اللفظ ومبنية على الفتح ، فهي مقيسة ومحمولة في عملها على الفعل ، فإذا خففت اختل شرط من شروط مشابهتها للفعل وهو مجيئها ثلاثيةَ اللفظ فلا تعمل أو يقل عملها .

ولكي يعمل الحرف فلا بد أن يكون مختصاً، فلم تجزم الفعل المضارع، ولن تنصبه لأنهما يختصان بالدخول على الفعل المضارع، أما « قد » فلا تعمل مع اختصاصها بالفعل لأنها تدخل على الماضي والمضارع، و « هل » لا تعمل لأنها تدخل على الأسماء والأفعال، إلى غير ذلك من تحكمات النحاة.

والنحاة يشعرونك أن العامل كائن متصرف تدب فيه الحياة، فمرتبته التقديم ولا يؤخر إلَّا إذا كان قوياً، فالعامل القوي يجوز تقديمه وتأخيره.

ويتحدث النحاة عن عمل الحروف فلا يجيزون الفصل بينها وبين معمولاتها، وعمل الفعل والاسم من الأمور القوية الواضحة، فالفعل قوي والاسم محمول عليه، لذا لا يمكن إلغاؤهما، أما الحرف لأنه ضعيف فقد يلغى عمله مثل حروف الشرط والجزاء.

ويقرر النحاة أن الكلمات لا تتبادل العمل، وأن جزء الكلمة لا يعمل فيها، كلام منطقي، ويقسم النحاةُ العوامل إلى أُسر، وغالباً ما يكون لهذه الأسرة أم، فأن: أم نواصب المضارع، وكان: هي أم الباب في أخوات كان، وإنَّ: أم الباب في أخوات إن، والنحاة في هذا غيرُ مكترثين بما للمعنى من تشابه أو تباعد، فليست القضية عندهم تشابهاً في المعنى، وإنما القضية عندهم قضية العمل، ولو جردت الأمور من بعض مسمياتها لوجدت الأمر كلَّه قضية لفظية.

في باب إنّ على سبيل المثال جمعوا بين أدوات لا تشابه بينها في المعنى فإنَّ وأن للتوكيد، ولعل للترجي، وكأن للتشبيه، ولكنَّ للاستدراك، وليت للتمني، لكن هذا الأمر عند النحاة ليس مهماً، فالمهم عندهم هو أن هذه الأدوات تشترك في أداء عمل معين متحد هو نصب الاسم ورفع الخبر، وقل هذا على نواصب المضارع وجوازمه وعلى أخوات كان، وما ألحق بليس.

والعامل في النهاية له ثلاث حالات:

1 ــ أن يعمل.
2 ــ أن يلغى.

3 ـــ أن يعلق عن العمل .

وبعد حديث إبراهيم مصطفى عن أحكام نظرية العامل وشروطها الذي سقناه ملخصاً ، وزدنا بعض الأمثلة من عندنا طلباً للإيضاح ، خلص الأستاذ إلى نقد نظرية العامل .

وأول سهم رماه الأستاذ في هذه النظرية هو : التقدير والواقع أن التقدير درسه عسير في النحو العربي المرتبط بالقرآن الكريم فإذا جارينا النحاة في قولهم : إن زيداً ، في قولنا : زيداً ضربته ، منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور فيقدرونه : ضربتُ زيداً ضربتهُ ، أحسسنا بأن هذا الكلامَ ثقيل ولا نعتقد أن المتكلم يقصده ، وإذا قلنا نحس بثقله في الكلام العادي ، فما بالك بالتقدير في كتاب اللّه المعجز بلفظه ومعناه في قول اللّه تعالى ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره ﴾ فالنحاة يقدرون في هذه الآية : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ، إن مثلَ هذا التقدير لا يصح في الكلام العادي ناهيك بكلام اللّه سبحانه وتعالى .

الملاحظة الثانية النقدية التي يوردها إبراهيم مصطفى : إضاعة الحكم النحوي ، وهو يستشهد في هذا بما حدث بين الأصمعي والكسائي في مجلس هارون الرشيد ، فقد أنشد الكسائي بيتَ أفنون التغلبي :

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به   رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

بنصب لفظة « رئمان » فقال الأصمعي : إنما هو رئمان بالرفع ، فزجره الكسائي بقوله : اسكت ما أنت وذاك يجوز : رئمان بالنصب والرفع والجر .

والتعسف في التأويل يشهد للكسائي في هذه المسألة ، وهو ما استعان به في دفعه للأصمعي ، أما الأصمعي فهو رجل سماع ورواية ونقل صحيح ، وما كان ليقول إن « رئمان » بالرفع إلّا لأنه سمعها بالرفع .

ويلاحظُ الأستاذ ثالثاً : أن النحويين في تشبثهم بنظرية العامل قد أضاعوا المعاني أو بعضها ، ففي قولنا : كيف أنت وأخوك ، وكيف أنت وأخاك ، يفضل النحاة الرفع

على العطف بدل النصب على المفعولية مع أن الأسلوبين مختلفان كما يرى الباحث ونحن معه .

فإن قلت لإنسان : كيف أنت وأخوك ؟ فأنت تسأله عن حاله وحال أخيه .

وإذا قلت : كيف أنت وأخاك ، فأنت تسأل عن صلة ما بينهما .

النقد الرابع الذي يوجهه إبراهيم مصطفى لنظرية العامل هو أن القول بهذه النظرية قد أدى إلى كثير من الخلافات والتفريعات التي تجلب السأم ، ولا تعود على درس النحو العربي بشيء ذى فائدة ونفع ، ففي عامل النصب في المفعول المطلق ثلاثة عشر قولاً .

ويرى الباحث أخيراً : أن نظرية العامل لم تف بالغرض برغم تشبث النحاة بها ، لذا أتوا بأشياء لمحاولة سد الثغرة في هذه النظرية ، أقر النحاة البصريون مثلاً وجود العامل المعنوي ، فالمبتدأ مرفوع عندهم بعامل معنوي هو الابتداء ، والكوفيون أتوا بعامل سموه الخلاف ، ففي قولنا : زيد أمامك ، نصبت لفظة « أمامك » على الخلاف ، وكذلك : سرت والنيلَ ، نصب المفعول معه على الخلاف عند أهل الكوفة[3] .

هذا ما يراه إبراهيم مصطفى من نقد لنظرية العامل ، وقد ذكرناه ملخصاً ، ولم نذكره كما أورده الأستاذ بحذافيره ، وإلّا فإن دورَنا سيكون مجردَ نقل لهذا الكتاب ، المهم أننا نلخص الفكرة ، والمهم أن هذا النقد لنظرية العامل مسوغ بعض الشيء ومنظم ، والأستاذ لا يريد الإطالة كما قال فهو يكتفي بالتمثيل .

2 ــ مدلول علامات الإعراب المعنوي

شغف النحاة بظاهرة الإعراب في اللغة العربية باعتباره أثراً يجلبه العامل ، والعاملُ هو أساس نظرية هذا النحو ، لذا فإنَّ هذا الموضوع ــ موضوعَ الإعراب ــ قد أشبع درساً حتى إننا وجدنا النحاة يطلقون على النحو العربي « علم الإعراب » ،

(3) إحياء النحو ص22-42 .

وبما أن إبراهيم مصطفى يبحث في نظرية العامل فكان لا بد له من بحث الإعراب كفرع ناشيءٍ عنه.

وبعد أن يبين رأي بعض المستشرقين في ظاهرة الإعراب في العربية ويناقشهم يخلص إلى رأي نوجزه فيما يلي:

الإعراب له علامات، وهذه العلامات دوال على معانٍ، والعربُ يلجأون إلى هذه العلامات ليدلوا بها على معنى، وقد لا يلتزمونها إن أمن اللبس، وهو في هذا يستشهد بقول ابن مالك:

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل أجز ولا تقس

وإذا كان ابن مالك لا يقيس هذا الاستعمال، فإن أبا الحسن بن الطراوة أحد نحاة الأندلس المبرزين يراه مقيساً مستشهداً بقراءة القارئ المكي الشهير عبد الله بن كثير « فتلقى آدمَ من ربه كلمات »(4) بنصب آدم ورفع كلمات.

يتحدث الباحث عن علامات الإعراب وعن مدلولاتها في المعنى، فالضمة عنده علم الإسناد، فهي علم للمسند إليه سواء كان هذا المسند إليه مبتدأ أو فاعلاً أو نائب الفاعل، ولكنه يسكت عن الخبر إلَّا إذا كان يقصد أنه مندرج ضمن الإسناد، وهذا تعميم.

والكسرة علم الإضافة سواء أكانت هذه الإضافة بأداة أو بغير أداة مثل: كتابُ محمد، والكتاب لمحمد.

والفتحة ليست علامة إعراب، وهنا نرى نظرته التجديدية فالفتحة عند النحاة من علامات الإعراب الدالة على معنى، وهو معنى المفعولية أو الفَضْلات، أما عند الباحث فالفتحة هي الحركة الخفيفة التي يلجأ إليها العرب طلباً للخفة، وهي لا تدل على شيء وليس لها سوى هذا الأمر: طلب الخفة الذي يستحبه العرب.

---

(4) سورة البقرة الآية 37.

يقول إبراهيم مصطفى : فأما الضمةُ فإنها علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعةَ يراد أن يسند إليها ويتحدثَ عنها .

وأما الكسرة فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء أكان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في : كتاب محمد وكتاب لمحمد .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلَّا أن يكون ذلك في بناء أو نوع من الاتباع .

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالةً على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة .

فللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقيةٍ من مقطع ، ولا أثراً لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام .

فهذا جوهر الرأي عندنا ، وخلاصة ما نسعى بعد في تفصيله وتأييده »[5] .

ولا شك أن هذه الفكرة ستؤدي إلى تغيير جوهري في تبويب النحو العربي عند التطبيق ، وهذا ما فعله الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه .

بعد هذا يتحدث عن علامات الإعراب الفرعية كما يسميها النحاة ، وهي الواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الضمة والفتحة ، والياء نائبة عن الفتحة وعن الكسرة ، والفتحة نائبة عن الكسرة فيما لا يتصرف ، والكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم .

وبادئ ذي بدء يقرر الباحث أنه لا علامات فرعية ، وإنما هذه الحروف ناشئة عن إشباع المد بصوت اللين القصير ، فالواو ليست سوى إشباع عن الضمة ، والياء ليست سوى إشباع ناشئ عن مد الكسرة ، والألف ناشئة من مد الصوت بالفتحة ،

---

(5) إحياء النحو ص50-51 .

فهذه الأسماء معربة بالحركات، وهو رأي يذكرنا برأي أبي عثمان المازني في هذا المجال، فكأنه يريد القول: إنني لست بدعاً في هذا الرأي.

الأسماء الخمسة أو الستة معربة بالحركات، لأن هذه الأسماء ما عدا «فو وذو» تبدأ بحرف حلقي، والحرف الحلقي ضعيف في المخرج، فاحتاجت هذه الأسماء إلى إشباع حركاتها، أما ذو وفو لما كانا على حرف واحد، ولما كانت الكلمات في العربية لا تستقيم على حرف واحد، ولا تعرف كلمة عربية أقل من ثلاثة أحرف في الغالب، فقد استكمل هذان الاسمان الثلاثة أحرف بالإضافة والإشباع.

وقد وجد إبراهيم مصطفى مسوِّغاً لقوله: إن الفتحة ليست علامة إعراب في عدم ظهور الفتحة في التثنية، وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، وقد واجهته معضلة في المثنى بالألف في حالة الرفع، فالألف عند النحاة علامة إعرابية فرعية نائبة عن الضمة في المثنى، وقد تخلص من هذا الإشكال فصرح بشذوذ هذه المسألة، وبأن باب التثنية في العربية غريب كباب العدد.

يقول «ولم يبق من العلامات الفرعية إلّا باب المثنى، ونقرر أنه قد شذ عن أصلنا، ولكن باب التثنية في العربية غريب كباب العدد، إذ يذكر فيه المؤنث ويؤنث فيه المذكر، ومن توسع في درس المثنى ورأى وضع العرب له مرة موضع المفرد وأخرى موضع الجمع تجلى له حقيقة ما نقول.

فليس يقدح شذوذ المثنى في أمر تقرر في سائر العربية واستقام في كل أبوابها»[6].

أما الاسم الممنوع من الصرف الذي هو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة كما يقول النحاة، فإنه يذهب إلى أن سبب عدم جره بالكسرة هو اشتباهه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم التي قد تحذف في بعض اللغات، فمجيء الاسم الذي

---

(6) إحياء النحو ص113.

لا ينصرف بالفتحة في حالة الجر إنما هو خوف الالتباس، وهناك من يرى أن الاسمَ الممنوع من الصرف إنما هو مبني على الفتحة، وهو يرى أن هذا الرأي وجيه[7].

بعد هذا نجد إبراهيم مصطفى يدرس بعض الأبواب النحوية كتطبيق لأفكاره التي أوجزنا الحديث عنها، وهذه الأبواب هي:

التوابع، باب لا، باب ظن، باب الاشتغال، المفعول معه، الصرف.

إن عمل الاستاذ إبراهيم مصطفى يتجلى في أنه نقد نظرية العامل، وحاول الإبانة عن مدلول لعلامات الإعراب كما يراه، وحاول درس مواضيع النحو العربي من خلال الأساليب، لا من خلال نظرية العامل التي لم يتقيد بها قيد أنملة فأتى عمله موافقاً لما أراد، وما لم ينسجم مع طبيعة ما قررة اعتذر عنه، لم يكن اعتذاراً كافياً كما فعل في المثنى المرفوع بالألف، ولكن تكفيه المحاولة.

أما الملاحظة العامة التي نخرج بها بعد قراءتنا لهذا الكتاب فهي: إن هذا الباحث قد حاول أن يجدد شيئاً ما في النحو العربي، وهذه المحاولة كان القصد منها الحرص على هذه اللغة، لا نقول: إنه نجح فيما أراد تماماً، ولكن تكفيه المحاولة، ويكفي أنها محاولة فردية، غير أن هذهِ المحاولة لم يقدر لها سوى حظ قليل من الذيوع، ولم تقبل كلية فقد رد عليه كثيرون في مقالات وأحاديث إذاعية ومنتديات عامة، وكان من أبرز هذه الردود كتاب لأحد علماء الأزهر الشريف وهو (محمد عرفه) واسم كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) وقد قدم له أحد أعلام العلم والبيان، وإن كنا لا نعرف اسمه، فقد ورد في مقدمة هذا الكتاب، « تقديم الكتاب لعلمٍ من أعلام العلم والبيان »، ونحن نعتقد أن هذا العلمَ هو الذي أوحى بعنوان هذا الكتاب، فقد اعتبر هذا الكتاب من قبيل الحوار العلمي بين الأزهر والجامعة.

ولا نعتقد من خلال ثنايا هذا الكتاب أن مؤلفه كان يقصد هذا العنوان، إن أقرب العناوين إلى هذا الكتاب أن يكون (المشتفى من إبراهيم مصطفى)، نحن هنا

(7) المرجع السابق ص112.

لا نهزل أو نسخر، غير أن قضية هذا الكتاب تتحدد في الرد على ما قاله إبراهيم مصطفى فقرة فقرة.

ولا نريد أن نقدم هذا الكتاب ملخصاً، ولكن يكفينا القول: إن آراء إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) لم تكن متقبلة كل التقبل، وإن علماء الأزهر الشريف لم يكونوا يقيمون لها أي وزن، وكانوا يردون عليها حجة بحجة، وما يمكننا قوله هو: إن الأستاذ إبراهيم مصطفى قد خانه التوفيق أحياناً ووفق أحياناً أخرى، وكذلك هذا الكتاب فقد وفق أحياناً وخانه التوفيق مرة أخرى، على أن الحوار العلمي في قضية النحو مطلوب نتمسك به، فليقم حوار بين النحويين التقليديين المتمسكين بفكرة العامل، وبين النحويين الذين يرون الخروج عن هذه الفكرة وتحطيم هذه النظرية، ليقم هذا الحوار فالهدف منه خدمة اللغة والنحو، وبعلمية ونزاهة نقول: نحن لا نشكُ في الجهود التي يبذلها الأكاديميون من الطرفين الذين مارسوا النحو العربي قراءة وتدريساً وتأليفاً.

وقبل أن نختم حديثنا عن هذا الكتاب نود أن نقدم لك نماذج معينة مما رد به الأستاذ محمد عرفة في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) على الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ولا ندعك قبل إيراد هذه النماذج حتى نقول لك: إنه حوار ممتع يعود بالنفع العميم على هذه اللغةِ التي نحرص عليها:

1 ــ اعتراض إبراهيم مصطفى على التقدير في مثل: زيداً رأيته، إياك والأسد وغيرها من الأمثلة...

يقول محمد أحمد عرفة في رده على هذه الاعتراض « زعم المؤلف أن التقدير في الأمثلة التي ذكرها لتسوية مذهبهم، وطرد قواعدهم فاضطروا إليه اضطراراً، ونحن نرى أن التقدير في أكثر هذه الأمثلة ليتحصل المعنى، فمثلاً: إياك والأسد، عاب النحاة بتقديرهم: أُحذرُك واحْذَرِ الأسد، وجعل ذلك لتسوية مذاهبهم وطرد قواعدهم في الإعراب، والتقدير هنا ضروري للمعنى، فلو قدر أن اللغة العربية ليس فيها علامات إعرابية تدل على المعاني التركيبية لوجبَ التقدير ليستوي المعنى ويستقيم، فإن « إياك »

ضمير يدل وضعاً على المخاطب المفرد المذكر، و « الأسد » يدل وضعاً على ذلك الحيوان ذي اللبد المفترس، وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبية، وقولنا: إياك والأسد، بحسب المعاني الوضعية لا يدل إلّا على ما ذكرناه، وليس يفهم ذلك المعنى التركيبي وهو تحذيره من الأسد إلّا بتقدير لفظ: أُحذر واحذر يرتبطان بهما ارتباطاً على جهة الوقوع عليهما، ولولا ذلك لما دل التركيب على معنى.

انظر كيف رأيت أن المعنى هو الذي اقتضى هذا التقدير، حتى على تقدير أن ليس في اللغة العربية إعراب.

وأما اعتراضه بـ « زيداً رأيته » وتقدير النحاة: رأيت زيداً رأيته، فجوابه مثل ما مر، فإن « رأيت » ارتبطت بالضمير على أنها واقعة عليه الرؤية، فبقي « زيداً » منصوباً غير مرتبط بشيء يدل على المعنى التركيبي، ولا يجوز أن ترتبط به « رأيت » الموجودة لأنها ارتبطت بالضمير كما تقدم الارتباط الذي كان يكون بين زيد ورأيت، فوجب أن نقدر رأيت أخرى ليرتبط بها زيد، أما تركها هكذا دون ربط فلا يحصّل معنى، ولا يؤدي إلى مفهوم ... »[8].

2 ـــ يرى إبراهيم مصطفى أن الأسماء الخمسة أو الستة معربة بالحركات لا بنيابة الحروف عنها، وهو رأي المازني.

يقول محمد عرفه في رده على ذلك « والذي يعنينا هنا أن نبين العلة التي جعلت النحاة لا يقولون بما قاله المازني، ولا يطردون ذلك في بقية الأبواب، إنه وقف في طريقهم المثنى فرأوه في حالة الرفع بالألف أو بالفتحة الممطولة وهذه بعيدة عن الضمة التي كانت من حقه، ورأوه في حالة النصب بالياء وهي بعيدة عن الفتحة الممطولة، ورأوه في حالة الجر بالياء المفتوح ما قبلها وهي بعيدة عن الكسرة أو الكسرة الممطولة، فليست تصلح لأن تكون حركات ممطولةً فتخرم القاعدة القائلة: إن الإعراب كله بالحركات ممطولةً أو غير ممطولة، فلما رأوا ذلك ترجح عندهم أن يكون إعرابُها بالحروف فهي

(8) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص93-94، محمد أحمد عرفه، مطبعة السعاده.

معربة بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، وإذا جاز ذلك في المثنى فلا مانع أن يفهم ذلك أيضاً في الأسماء الستة وفي جمع المذكر السالم.

والمسألة محتملة لأن نسلك هذا السبيل الذي سلكه جمهور النحاة، أو نسلك السبيل الذي سلكه المازني وتبعه فيه المؤلف وتوسع فيه، ولكنه وقف لا يدري أمام المثنى لم يستطع حل إعرابه ولا تعليله »(9).

ثانياً: دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتور: عبد الرحمن أيوب

يقرر الباحث في كتابه أن عمله هذا إنما هو محاولة متواضعة، وأنه مجادل أكثر منه محللاً، وأن هذا العمل الذي يقدمه إنما هو مقدمة لعمل آخر، وقد قام بهذه المحاولة بعد أن درّس النحو بكلية العلوم فأدرك أن كثيراً من العبارات النحوية تحتاج إلى توضيح.

والمؤلف يعرض في البداية لمسألة تأثر النحو العربي بالفلسفة الأغريقية، وبالذات فلسفة الموجودات عند أفلاطون، ثم يناقش مسائل النحو على الشكل الآتي:

1 ــ يعرض المواضيع النحوية كما جاءت في كتب النحاة وهو يعرضها باختصار.

2 ــ يتعرض لها بالنقد والمناقشة.

والملاحظة التي نلاحظها بعد مراجعتنا لهذا الكتاب: إن الباحث لم يخرج عن النحو في إطاره العام، وإنما حاول أن يصلح النحو من داخل مواضيع النحو، فهو يبدأ بالتعريفات، ثم يخلص إلى تقسيم الكلمة وينقد هذا التقسيم، ثم يتحدث عن العلامات التي يرى أنها أهم من التعريفات ثم ينقدها.

(9) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص189.

نحن لن نستعرض هذا الكتاب جزئية جزئية ولكننا نعرض ثلاثة نصوص للتمثيل، ونحيلك على الكتاب لتجد ما قلناه ماثلاً أمام عينيك:

1 ـــ في حديثه عن علامات الأفعال يتعرض لليس التي هي عند عامة النحاة فعل ماضٍ ناقص، لأنها تقبل علامة من علامات الأفعال وهي اتصال الضمائر به، نقول: لست طالباً ناجحاً، لستم رجالاً أخياراً...

يناقش الأستاذ عبد الرحمن أيوب هذه المسألة ناقداً النحاة، ويرى أنَّ ليس وإن كانت تقبل علامة من علامات الفعل، إلَّا أنها ليست دالة على الحدث، فهي تقبل العلامة، ولا تقبل التعريف الذي حد به الفعل عند النحاة.

يقول الأستاذ عبد الرحمن أيوب: بين التعريفات والعلامات، قلنا من قبل: إن تعريف النحاة للأسماء والأفعال والحروف قد قام على أساس الدلالة المجردة، وقلنا أيضاً: إن هذه التعريفات لا تتصف بالكمال لأنها وحدها لا تكفي لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها، ولا لنفي جميع ما عداها من الدخول فيه، وسنزيد هنا بعض الأمثلة.

ليس: لا تدل على حدث أي أن التعريف الذي ذكره النحاة للفعل لا ينطبق عليها، ومع هذا يعتبرها النحاة من الأفعال، وعلى فرض تجاوزنا عن دلالتها على الحدث، فإن استعمال ليس إنما يكون لنفي الحاضر، فنحن حين نريد أن ننفي الجملة: محمد قائم، أي الآن نقول: محمد ليس قائماً، دون أن يتحول الزمن إلى المضي، أما لو أردنا نفي قيام محمد في الماضي فإننا نقول: لم يكن محمد قائماً، مع عدم استعمال ليس لأنها لا تصلح للتعبير عن الزمن الماضي، ومع هذا فكلمة «ليس» عند النحويين فعل ماض، وسبب قول النحاة بمضيها أنها تقبل علامة الفعل الماضي، وهي دخول تاء الفاعل عليها حيث من الممكن أن نقول: لست قائماً، كما نقول: قمت ودخلت، وهذا يبين أن التعريف الذي ذكره النحاة للفعل لا يصلح تعريفاً بالنسبة

لكلمة « ليس » وأن الذي يثبت أنها فعل ماض، هو العلامة التي هي دخول تاء الفاعل »[10].

2 ــ النص الثاني الذي ننقله لك هو نقد لظاهرة التعريف النحوي، وهو يختار لها اختياراً موفقاً، تعريف النحاة للمثنى ثم ينقده بما يراه مناسباً.

يقول « وقد عرف النحاة المثنى بأنه لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه.

ومعنى أنه صالح للتجريد: أن يكون من الممكن الحصول على مفرده بحذف الزيادة مثل: ولدان يصير إلى: ولد، بحذف الألف والنون، وليس كذلك الأمر في كلمة: اثنان، فإن حذف الألف والنون لا يصير بالكلمة إلى اسم مفرد، حيث إنه لا يوجد في العربية كلمة: اثن.

ومعنى عطف عليه مثله: أن يكون من الممكن أن نذكر الكلمة مرتين مع توسط حرف العطف بدلاً من التثنية، ونحن نستطيع أن نقول: رجل ورجل بدلاً من رجلين، ويقصد النحاة بهذا القيد أن يخرجوا الأسماء المثناة التي تطلق على أمرين مختلفين للتغليب عن أن يكون من أمثلة المثنى، ونحن نطلق كلمة: أبوان على الأم والأب، وكلمة: القمران على الشمس والقمر، ولكننا لا نستطيع أن نقول: أب وأب، مريدين بذلك: أب وأم، أو قمر وقمر مريدين بذلك: قمر وشمس بدلاً من: أبوان وقمران، كما استطعنا في حالة: ولدان.

والواقع أن النحاة هنا قد خلطوا بين بناء الصيغة واستعمالها، فلا شك أن « قمران » تثنية لكلمة « قمر » و « أبوان » تثنية لكلمة « أب »، كما أن « ولدان » تثنية لكلمة « ولد »، أما إطلاق: أبوان وقمران، على: أب وأم وقمر وشمس، فهذا من

(10) دراسات نقدية في النحو العربي، القسم الأول ص20-21، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة 1957 م.

الاصطلاحات القاموسية لا من قواعد اللغة، وكان ينبغي عدم الخلط بين هذين النوعين من الاعتبارات اللغوية »[11].

3 ــ أما النص الثالث الذي اخترناه لك فهو يرفض تقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية اعتماداً على موضع الكلمة الاسم أو الفعل من التركيب، وهذا أمر نلمسه في دراستنا للنحو العربي وتدريسه، على سبيل المثال: قام محمد، تدرس في إطار الجمل الفعلية، و: محمد قام تدرس ضمن إطار الجملة الاسمية مع أن المعنى واحد وهو إسناد القيام إلى محمد.

وهذا النص يفهم منه دمج الأبواب الثلاثة « المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل » في باب واحد يطلق عليه: المسند إليه وهو ما فعله سيبويه وبعض النحاة الأوائل، وما استقر عليه البلاغيون، على أن ما يدعو إليه الأستاذ عبد الرحمن أيوب يذكرنا بما قامت به لجنة وزارة المعارف المصرية التي درست إمكانية وضع منهج جديد للنحو العربي.

يقول عبد الرحمن أيوب:

« الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ: ليس للنحاة من مسوّغ للتفريق بين الفاعل ونائب الفاعل... أما تفريق النحاة بين الفاعل والمبتدأ فأساسه كما ذكرنا من قبل موضع ركن الإسناد الاسمي بالنسبة للركن الفعلي فهو مبتدأ إذا تقدم عليه، فاعل إذا تأخر عنه، وقد سبق أن قلنا بأنه لا مانع لدينا من اتخاذ الموضع الذي تحتله الكلمات وسيلة للتفريق بين تركيب وتركيب آخر، على أن يطبق ذلك في جميع الحالات، أما أن يقصر النحاة ذلك على الفاعل دون المبتدأ فيقولون بجواز تأخير المبتدأ، ولا يقولون بجواز تقديم الفاعل فأمر مرفوض رفضاً منهجياً لاختلاف مقياس الحكم على أحد قسيمين عنه في القسيم الآخر، ولعل من سوء الحظ أن أطلق النحاة لفظ « فاعل » على الركن الاسمي في الجملة الفعلية، فقد أضاف ما في هذه الكلمة من دلالة قاموسية صعوبة لا لزوم لها، ونحن لو استعرضنا أنواع الجمل الإسنادية لوجدناها تنحصر في نماذج يمثل لها بهذه الأمثلة:

---

(11) دراسات نقدية في النحو العربي ص36.

1 ـــ قام محمد .
2 ـــ محمد قام .
3 ـــ محمد رجل .
4 ـــ محمد في الدار .
5 ـــ محمد عندك .

وقد سمى النحاة الركن الاسمي : محمد في المثال « 1 » فاعلاً ، ولكنهم لم يطلقوا هذا الاسم عليه في المثال « 2 » بالرغم من أن الفرق بينهما هو مجرد اختلاف الموضع ، وسبب ذلك أنهم يرون أن الركن الأول في « 2 » ينبغي أن يعتبر الاعتبار نفسه الذي يقررونه للركن الأول في « 3 » « 4 » « 5 » فكل منهم اسم واقع في أول الجملة ، ومن ثم ينبغي أن يعطى الحكم نفسه ، ولكنا من ناحية أخرى نجد أن الفرق بين الجملة « 2 » والجملة « 1 » مجرد ترتيب الكلمات ، ولم يكن مجرد ترتيب الكلمات في الجملة سبباً في تغير موقعها الإعرابي فكل من المبتدأ والخبر والحال والمفعول يمكن أن يتقدم وأن يتأخر .

ولا يستطيع النحاة في الوقت نفسه أن يسموا الركن الأول في « 3 » « 4 » « 5 » فاعلاً لما في هذا الاسم من دلالة على القيام بأداء حدث من الأحداث ، وهو أمر لا يتحقق في هذه الجملة التي لا يوجد فيها فعل أو اسم مشتق يدل على الحدث ، كذلك لا يستطيع النحاة أن يطلقوا اسم مبتدأ على الركن الاسمي في المثال « 1 » لما في هذا اللفظ من دلالة لا تتحقق في هذا الركن الذي لم يقع في ابتداء الجملة .

وهكذا ترى أن مجرد اختيار المصطلحات هو الذي يقف عقبة دون القول بأن الجملة العربية نوع واحد فيقدم ركنه الأول أو الثاني أو يتأخر وفقاً لقواعد محددة ، ولم يواجه النحاة الأول ولا علماء البلاغة هذه الصعوبة عندما استعملوا لفظ « مسند إليه » ، وهو مصطلح لا يشير إلى وجود لفظ يدل على حدث كما لا يشير إلى موضع خاص في الجملة ، ولو حافظ النحاة على هذا الاصطلاح وتجنبوا الاصطلاحات ذات الدلالة القاموسية القوية ، لما ألبس الأمر عليهم كل هذا الإلباس »[12] .

(12) دراسات نقدية في النحو العربي ص242-243 .

نكتفي بما أوردناه من هذه النصوص التي أردنا بها مجرد التمثيل، ونؤكد ما سبق أن قلناه: وهو أن الرجل كان يناقش النحاة من داخل النحو، فهو لم يدعُ إلى تحطيم التراث النحوي كله، ولم يدعُ إلى استبدال تقعيد بتقعيد، وإنما ناقش التقعيد النحوي بما يراه أمثل وأعود على درس النحو العربي بالفائدة والنفع وإن كان يميل إلى النحو الوصفي، فهو يرى أن مهمة اللغوي كما يرى غيره من المعاصرين أن النحوي عليه وصف الظاهرة اللغوية لا فرض القاعدة، ولكن عمله داخل كتابه لم يزد على مناقشة القواعد ومحاولة إيجاد البديل من خلال النحو العربي بما فيه من تقعيد وتقسيم.

هذه المحاولات التي بذلت إنما تمت في إطار التجديد، والتجديد في سائر أمورنا ليس مجرد دعاية جوفاء، وإنما هو ضرورة يتطلبها الواقع المعاش، إننا أمة لها حضارة، وإن لهذه الحضارة أصولاً، وإن الأمة لن تكون حية إلّا إذا قام بين الحين والحين من يرى ضرورة التجديد وفق متطلبات الحياة، لكن التجديد ما كان يعني في يوم من الأيام أن نثور على كل أصولنا الحضارية التي بناها أجدادنا بدمائهم وأفكارهم إنها أمجاد، وهي أمجاد بنيت بالعطاء السخي الرائع.

إن التجديد لا يعني نسف ما قام به سيبويه فهو عمل رائع، ولا يعني نكران الخليل، فالخليل علم من أعلام حضارتنا الذي نزهو به بين الأمم، والتجديد لا يعني الانتقاص من ابن جني أو من الزمخشري أو من الرضي أو من ابن مالك.

إن التجديد يعني ألا نقف حيث وقفوا، وإنما أن نبدأ من حيث وقفوا، وهم يريدون هذا ويحثوننا عليه، إن التجديد في النحو العربي أمر تتطلبه ضرورات المنهج لكنه لا يعني عند الغياري من هذه الأمة أن ننتقص من تراثنا الإسلامي، لأنه تراث يعبر عن حضارة شامخة، وقد قلت في غير ما موضع من هذه الأطروحة: إن النحو العربي صرح شامخ من صروح هذه الحضارة العربية الإسلامية العريقة.

وقد كان لهذا التجديد بذوره عند الأسلاف، كان من أبرزهم «ابن مضاء القرطبي» الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل، والقياس والعلل الثواني والثوالث وإسقاط

التمارين، ودعوته هذه إنما هي محاولة للتجديد قد يقبلها البعض وقد يرفضها البعض لكنها دلت على تنور عقلية هذه الأمة، التي خصها الله بحضارتها النابعة من قرآنها.

إن الحفاظ على القرآن الكريم لن يتم إلّا من خلال الحفاظ على النحو العربي، وإن مناقشة أمور منهجية في هذا النحو إنما هي من قبيل الحفاظ على هذا القرآن وهذا النحو، وتصديقاً لقول الله تعالى وهو أصدق القائلين ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾[13].

(13) سورة الحجر الآية 9.

الخاتمة

وبعد هذا نصل إلى إنهاء هذه الأطروحة التي نرجو لها أن تكون إسهاماً متواضعاً في خدمة النحو العربي الذي نحرصُ عليه ونريده أن يكون نحواً لائقاً بلغة شرفها الله بتنزيل الذكر الحكيم « القرآن الكريم »، ونحن لسنا معصومين من الأخطاء، ولا يمكننا أن ندعي ذلك فالعصمة لله وحده ولمن عصمهم من الأنبياء والرسل، إننا نحاول مجرد محاولة أن نرقى بهذه اللغة بعد أن اختصها الله بخاتم رسالاته، وقد بحثنا في هذه الأطروحة كما لاحظتم مواضيع سبق لها أن بحثت، ولكن ليس كل موضوع بحث يجب أن نتوقف عن بحثه فلسنا معنيين بقول القائل:

لم يدع من مضى للذي قد غبر　　فضلَ علم سوى أخذه بالأثر

فمثل هذا الكلام لو أخذنا به لجمدت الحياة، لذا ضربنا صفحاً عن هذا القول، وقررنا أن نبحث مواضيع، كما قلت آنفاً، سبق لها أن بحثت فخلصنا إلى آراء نزعم أنها من عندنا وأقررنا آراء رأينا أنها آراء علمية ومنصفة، وكان تحيزنا دائماً للحقيقة العلمية، فالحقيقة العلمية هي مقصدنا وشعارنا، وهي أحسن شيء تعلمناه من أساتذتنا.

كانت بعض فصول هذه الأطروحة، وكما لاحظتم قصيرة، لعلمنا أن الكم ليس مطلوباً في حد ذاته، وكانت بعض فصول هذه الأطروحة طويلة بعضَ الطول، وكنا في كل هذا مستعينين بالمخطط العام لهذه الأطروحة، فقد رأينا من خلال معايشتنا لمواضيع

هذه الأطروحة أن بعضَ هذه المواضيع يجب أن يكون قصيراً موجزاً، ونحن نرجو ألَّا يكون إيجازُنا مخلاً بأداء المعنى، وكانت بعضُ فصول هذه الأطروحة طويلة بعضَ الطول، ونحن نرجو ألَّا يكونَ هذا الطولُ قد وصل إلى درجة الإطناب الذي هو خلل في فصاحة المتكلم والكلمة.

كان عنوان الباب الأول من هذه الأطروحة (بواكير النحو العربي)، وقد أردنا في هذا الباب أن ندرس البوادر الأولى التي كان لها أبعد الأثر في ظهور النحو العربي تقعيداً ومنهجاً.

وقد كان الفصل الأول في هذا الباب تمهيداً وتحليلاً تاريخياً، وقد درست في هذا الفصل ظواهر اجتماعية حدثت للعرب في جزيرتهم قبيل الإسلام، وقد كانت هذه الظواهر وكما أوضحنا في حينها ذات أثر واضح في تكون لغة عامة للعرب، فلم تعد المسألةَ مسألةَ لهجات لقبائل، وإنما أصبحت من مجموع هذه اللهجات لغةٌ عامة يتكلم بها العربُ في محافلهم الرسمية وأسواقهم ومنتدياتهم، ولما كان الإنصاف العلمي رائدنا، لم نقبل كل ما يقال من أخطاء لغوية أو لحن أو انحراف عن المستوى الصوابي، ذلك أن الإنصاف العلمي والتحيزَ للحقيقة وحدها لا يجعلنا نقبل كلّ ما يقال، ولم ننسَ أن نذكر ما للقرآن الكريم من أثر في الانتقال باللغة العربية من لغة محلية إلى لغة عالمية حية من لغات العصر الرئيسة، والقرآن الكريم ما زالت له هذه الخاصية: الارتفاعُ باللغة العربية من مجرد لغةِ قومٍ إلى لغة عالمية، يتكلم بها مئات الملايين من المسلمين.

درسنا في الفصل الثاني « وضع النحو العربي أسبابه ودوافعه » الروايات التي تنسب وضع النحو العربي إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ثم أتبعناها بدراسة الروايات التي تنسب وضع النحو العربي إلى أبي الأسود الدؤلي، بعد هذا عرضنا للروايات التي تنسب وضع النحو العربي إلى تلاميذ أبي الأسود الدؤلي من أمثال نصرِ ابن عاصم الليثي وغيره، وقد خلصنا إلى الآتي بعد العرض والمناقشة:

إن النحو العربي قد وضع في عصر أبي الأسود الدؤلي، ولكن ليس معنى وضع

النحو العربي تأليف كتاب كما تنسب بعض الروايات، فوضع كتاب في النحو العربي لم يأت إلّا في مرحلة متأخرة بعد أبي الأسود.

أما أجلّ عمل قام به أبو الأسود الدؤلي فهو نقطه للمصحف، بمعنى وضع العلامات الإعرابية، وهو عمل نحوي بكل المقاييس، والهدف منه خدمة القرآن الكريم.

وقد كانت لوضع النحو العربي أسباب ودوافع اجتماعية سياسية عرضنا لها في هذا الفصل، فالعرب قد أحسوا بتكونهم الاجتماعي، وظهورهم لأول مرة كأمة، وهذا أمر لا معنى له إذا لم يحافظوا على لغتهم مصدر اعتزازهم بأنفسهم والمعبرة عن ملكاتهم، وما يدور في خلجاتهم، ثم كان للحكام من بني أمية، ومن جاء بعدهم دور في الحفاظ على اللغة حتى ترضى عنهم الرعية، وهؤلاء الحكام هم في النهاية عرب، فلئن كانوا يسعون للحفاظ على اللغة لأسباب سياسية، فإن دوافع اجتماعية ستقودهم إلى التوجه نفسه، وهو الحفاظ على اللغة كما قادت سائر الناس.

قمنا في الفصل الثالث «من أبي الأسود إلى سيبويه» بدراسة أبرز الأعلام التي ساهمت في تشكيل منهجية النحو العربي وظهوره من أبي الأسود إلى سيبويه، ولم نكن ندرس هؤلاء الأعلام بتوسع فقد كنا نبحث عن السمات المنهجية الأولى التي شكلت النحو العربي من خلال هؤلاء الأعلام، كما رأينا عند عبد اللّٰه بن أبي إسحاق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي.

درسنا في هذا الفصل «ظهور اللحن وعلاقته بالتقويم والتقعيد» مادةَ «لحن» من الناحية الدلالية، فوجدنا أنها كلمة متعددة المعاني، ثم درسنا نماذج من الأخطاء واللحون التي تحدثت عنها الروايات من العصر الجاهلي حتى مرحلة تقعيد النحو العربي، ونحن لا نسلم بكل هذه الروايات لذا فإن دراستنا في هذا الفصل لم تكن حشد روايات، وإنما كانت عرضاً لبعض روايات وتحليلها.

الباب الثاني «في التأليف النحوي»، لما كنا قد عقدنا هذا الباب في التأليف النحوي كان لا بد لنا من أن نخصص فصلاً نتحدث فيه عن تدوين اللغة، فاستعرضنا

مجموعة من الروايات تتحدث عن وضع كتب، والواقع أن العرب قد عرفوا تدوين الكتب منذ العصر الأموي غير أن التسليمَ بكل ما يروى آفة في العلم. غير أن كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي حققه الأستاذ عبد الله درويش والمسمى بـ (العين) كتاب يحسن السكوت عليه، فهو من عمل الخليل، وقد قلنا هذا الكلام عند حديثنا عن هذا الكتاب أما ما يقال عن زيادات في هذا الكتاب كروايات لبعض المتأخرين عن الخليل فهي من عمل النساخ، ويمكننا القول: إن (العين) للخليل أولُ كتاب في اللغة عموماً وصلنا مثل كتاب سيبويه المتخصص في النحو.

بعد أن تحدثنا في الفصل السابق عن تدوين اللغة عموماً، تحدثنا في الفصل الثاني عن كتب النحو مفقودة وموجودة، ونحن لا نستبعد أن يكون لعيسى بن عمر مؤلفات نحوية، غير أنها لم تصل إلينا، ولا نقول بصحة ما يراه بعض الباحثين من أن كتابي عيسى بن عمر: الإكمال والجامع قد دمجا في كتاب سيبويه، أو أن كتاب سيبويه شرح لهما.

أما « مقدمة في النحو » المنسوبة إلى خلف الأحمر فقد رفضنا نسبتها إلى خلف لأن طريقة تأليفها ومصطلحاتها ليست من العصر نفسه، وهذا المقياس: طريقة التأليف ووضعُ المصطلحات مقياسٌ لا يمكننا إغفالَه.

درسنا في الفصل الثالث « قيمة كتاب سيبويه العلمية » دراسة موجزة، وقد خلصنا إلى الآتي:

1 ــ كتاب سيبويه أولُ أثر نحوي وصلنا مدوَّناً.
2 ــ لقد حوى كتاب سيبويه كثيراً من مجهودات النحاة السابقين، فلولا هذا الكتاب ما وصلنا كثير من جهود النحاة السابقين على سيبويه.
3 ــ يبتعد هذا الكتاب عن التعليلات الثقيلة والتقسيمات العديدة والتفريعات التي تجلبُ السأمَ على القارئ.

وقد كانت دراستنا لهذا الكتاب موجزة، نظراً لطبيعة هذه الأطروحة، فهي لا تبحث كتابَ سيبويه لذاته، وليست مختصة في منهجيته.

خصصنا الباب الثالث لدراسة المدارس النحوية التي وجدت في النحو العربي، وكان الفصل الأول الذي جعلناه تمهيداً للمدارس النحوية هو المناظرات وما لها من أثر في تحديد الاتجاه النحوي، وبرغم أن هذه المناظرات لم تخلص في بعض الأحيان من أهواء واتجاهات شخصية، فقد أكدت هذه المناظرات اتجاهات أدت في نهاية المطاف إلى ظهور المدارس النحوية في النحو العربي.

ودرسنا في الفصل الثاني « فكرة المدارس في النحو العربي » هذا الافتراض: هل كان النحاة الأوائل الذين يختلفون فيما بينهم يعلمون أنهم يمثلون بآرائهم مدارس مختلفة في النحو العربي؟ فوجدنا أن النحاة الأوائل لم يكونوا يعرفون أنهم يمثلون مدارس مختلفة، وإنما كانوا يمثلون اتجاهات مختلفة وأن التعصب البلدي كان أقرب إلى أذهانهم من فكرة المدارس، ولكن ظاهرة المدارس وجدت، فهذه الاتجاهات وإن كانت لا تخلو من التعصب البلدي، لا يمكننا إلّا أن نسميها مدارس في النحو العربي.

عقدنا الفصل الثالث لدراسة « مدرسة البصرة » فوجدنا أن عواملَ تاريخية قد مكنت مدينة البصرة أن تلعب دوراً هاماً في ظهور النحو العربي في مراحله الأولى، وقد ارتكزت المدرسة البصرية على أساسين:

1 ـــ أساس لغوي وهو ما يعرف بالسماع أو الاستقراء.

2 ـــ أساس عقلي وهو القياس.

على هذين الأساسين صار النحو البصري، وقد كان لهذا النحو آثاره الباقية عبر القرون وحتى عصرنا اليوم.

بعد أن درسنا مدرسة البصرة أردنا أن نعرض لمدرسة الكوفة التي قاسمت البصرة المجد في تكوّن النحو العربي، ولم نجد من الإنصاف العلمي ما يقوله بعض الباحثين من أن مدرسة الكوفة قد اعتمدت على السماع دون غيره، فالواقع أن مدرسة الكوفة قد اعتمدت على السماع والقياس، غيرَ أن مدرسة الكوفة قد جعلت من كل ما يسمع باباً على حدة، فكل شيء يسمع عند الكوفيين توضع له قاعدة، فلم تعتمد على الأعم الأغلب في السماع، وهذا أمر يبعدها عن القياس، وإن كنا قد

وجدنا نحاة من الكوفة يقيسون، أليس الكسائي صاحبَ مقولة « إنما النحو قياس يتبع » ؟

نقول هذا مع ملاحظة أنه لم يصلنا من نحاة الكوفة كتاب نحوي يمكننا الركون إليه والاعتماد عليه، وصلنا كتاب (معاني القرآن) للفراء وهو ليس كتاباً في النحو الكوفي، لكن قد حوى بعض اتجاهات الكوفة في النحو، وصلتنا آراء الكوفيين في كتب خصومهم البصريين، هناك من حاول أن يجمع آراء المدرستين فيوازن بينهما كما فعل الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) وهناك من حاول في القرون المتأخرة أن يجرد آراء الكوفيين من كتب خصومهم فيجعل منها كتاباً مستقلاً في النحو الكوفي، كما فعل الكنغراوي في كتابه (الموفي في النحو الكوفي) غير أننا نقول ويقول معنا كل الباحثين في النحو العربي : إن النحو الكوفي لم يصلنا بكماله .

ناقشنا في الفصل الخامس ما يقال عن وجود مدارس نحوية في الأقطار الأخرى عدا البصرةَ والكوفة، فوجدنا بعد البحث أن بغدادَ التي هاجر إليها علماء المدينتين البصرةِ والكوفة قد تهيأ لها مناخ مناسب لتلعب دوراً في ظهور مدرسة نحوية ثالثة في النحو العربي، مدرسة تعتمد على المفاضلة والممازجة بين آراء السابقين، مبتعدة شيئاً فشيئاً مع مرور الأيام عن روح التعصب والانحياز، أما ما يقال عن وجود مدارس نحوية أخرى في مصر والشام والأندلس، فإذا كانت المفاضلة والممازجة في النحو العربي اتجاهاً وجد في هذه الأقطار، فقد سبقت إليه المدرسة البغدادية، فلا يمنع أن يوجد نحوي في مصر ذو اتجاه بغدادي مثلاً، كما أننا لا نؤمن بأن المدارسَ النحوية مقصورةٌ على من يعيشون في مدينة معينة فقط، بمعنى أنه إذا وجد في المغرب رجل ذو اتجاه بصري فهو بصري، وإن لم يوجد في البصرة ولم يعرفها . وإذا وجد رجل في الأندلس يمازج ويفاضل فهو بغدادي، وإن لم يولد في بغداد ولم يعرفها .

كان لبعض المحاولات الفردية أن تشكل اتجاهاً لو قدر لها أن تستمر، فقد رأينا أبا جعفر بن صابر الأندلسي يذهب في تقسيم الكلمة مذهباً لم يقل به أحد من قبله

فهو يضيف على أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف قسماً رابعاً وهو اسم الفعل ويسميه (خالفة) غير أن هذا الرأي لم يعتدّ به.

كنا سنذهب إلى أن أبا الحسن بن الطراوة قد أسس اتجاهاً جديداً في النحو العربي بالأندلس حيث أجاز الاستشهاد بكلام المعاصرين له، وإن كنا نتحفظ على هذا الرأي.

وكنا سنقول قد وجد اتجاهٌ في المغرب للنحو العربي بما فعله ابن مضاء وقرره في كتابه (الرد على النحاة) غير أن هذه المحاولة لم يقدر لها أن تستمر.

الخلاصة التي نخلص لها هي: أنه قد وجدت في النحو العربي مدارس ثلاث: المدرسة البصرية، المدرسة الكوفية، المدرسة البغدادية، وأن لكل من هذه المدارس الثلاث اتجاه يخصها، أما الأقطار الأخرى فهي تقوم على مجهودات أفراد يحبذون هذا الاتجاه أو ذاك، وقد وجدت محاولات فردية كما رأينا عند ابن مضاء وابن الطراوة وابن صابر ولكنها محاولاتٌ لم تستمر بحيث تعد اتجاهاً في النحو العربي.

درسنا في الباب الرابع (نحويون ومناهج التحليل النحوي): أهم شخصيات نحوية ظهرت بعد سيبويه التي كان لها أثرٌ واضح في درس النحو العربي، فخصصنا الفصل الأول لأبي العباس المبرد صاحب كتاب (المقتضب) جاء قبل المبرد نحاة يحللون ويدققون لكن أبا العباس المبرد كان أقربَ صلة بسيبويه، كان يخالف سيبويه في بعض المسائل غير أن كتابة المقتضب لم يخرج عن كتاب سيبويه، وقد أثبت هذا الأمرَ محقق (المقتضب) الشيخ محمد عبد الخالق عظيمه، كان المبردُ بصرياً بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وأهم شيء قام به المبرد فيما نرى دقةُ العبارة ووضوحها، وظهور المصطلح واضحاً بعد أن كان بدائياً في كتاب سيبويه كما تقتضي طبيعة الأشياء.

كان لأبي إسحاق الزجاج شخصيته العلمية الواضحة، كما مثلنا لها في الفصل الذي عقدناه له من هذه الأطروحة؛ غير أن دوران الزجاج في فلك سيبويه واضح، لك

أن تقرأ كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) لترى ما قلناه واضحاً غاية الوضوح ، الأخذ عن سيبويه ليس جريرة علمية لكن التوقف عند ما فعله سيبويه قد أضاع على درس النحو العربي جهوداً ما كان لها أن تضيع .

عرضنا في الفصل الثالث لشخصية ودور أبي علي الفارسي في النحو العربي ، والحق أن لأبي علي الفارسي منهجَه المتفرد في القياس ، وصل به في بعض الأحيان حد المغالاة غير أنَّ للرجل دوراً لا يمكن إغفاله في درس النحو العربي ، ونحن نعتقد أن أبا علي الفارسي هو أول من أوحى بفكرة المجامع اللغوية بتطبيقه لمقولة : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

كان ابن جني رجل لغة أكثر منه رجل نحو ، لكن وكما يتضح من أبحاثه فإن ابن جني يتجه إلى اللغة من أجل النحو فهو مفكر لغوي من أجل النحو ، ولا ينحصر دور ابن جني في نقل آراء أستاذه أبي علي الفارسي ، ولا في آرائه اللغوية الفردية ، ولا في تذوقه الرائع للغة العربية وإنما كان لابن جني جهد في النحو ، فابن جني كان يسمي الأشياء بمسمياتها الصحيحة ، فهو واضح العبارة دقيقُ المعنى فلو أنك تصفحت كتاب (اللمع في العربية) وهو لابن جني ما وجدت خلافاً بينه وبين كتب المعاصرين ، فالعبارة بسيطة واضحة تؤدي المعنى في أوجز لفظ .

أبو القاسم الزمخشري نحوي معياري مقعد ، لكنه طبق القاعدة ودمج بين البلاغة والنحو في تفسيره الرائع المسمى (الكشاف) ، وأهم ما يقال عن أبي القاسم الزمخشري أنه حاول أن يخرج بطريقة جديدة وفريدةٍ في تبويب النحو العربي ، كما أوضحنا هذا الأمر في مضانه .

عقدنا الباب الخامس لدراسة أمور عامة في النحو العربي ، كانت القضية الأولى التي رأينا درسها قضيةَ التأثير والتأثر في النحو العربي ، وقد رأينا أن الباحثين قد حددوا الأمم التي يمكن أن يكون العرب قد تأثروا بها : الهنود ، السريان اليونان :

1 ــ **الأمة الهندية** : لا يمكن أن نثبت أن العرب قد تأثروا بالنحو الهندي لمجرد

تشابه إحدى روايات وضع النحو العربي مع أسطورة هندية، لجأ فيها الفيلسوف الهندي إلى مهاديو، وهو مكان مقدس عند الهنود، فألهمه مهاديو وضع النحو الهندي، أما الرواية العربية فهي رواية من مجموع روايات، موجز هذه الرواية أن أبا الأسود الدؤلي رضي الله عنه قد وضع النحو العربي بإشارة وأمر من علي بن أبي طالب، وأنه عندما وضع النحو عاد إلى علي بن أبي طالب فأضاف له «لكنَّ» وطلب منه أن يعدها من «أخوات إنَّ»، وقد فندنا هذه الرواية ضمن ما فندناه من روايات في هذه الأطروحة، وحتى وإن صحت فإن التشابهَ بين الروايتين تشابه لفظي، وقد أوضحنا هذه المسألةَ في حينها، والنحو الهندي الذي وضع للغة الهندية لا يشبه النحو العربي الذي وضع للغة العربية، فاللغة العربية والهندية ليستا من فصيلة واحدة.

2 ـــ **الأمة السريانية**: وهي أمة مجاورة للعرب بل إن من المؤرخين من يعدّهم ضمن العرب، حاول بعض الباحثين أن يثبت تأثرَ النحو العربي بالنحو السرياني، والواقع أن أولياتِ النحو السرياني مشكوك فيها، ففي حين تحدد بعض الروايات أن النحو السرياني قد ظهر قبل الإسلام، تحدد روايات أخرى أن النحو السرياني قد ظهر بعد أبي الأسود بنحو سبعة عشر عاماً، أما ما يلحظه بعض الباحثين من تشابه النحوين العربي والسرياني، فهو راجع في نظرنا إلى تشابه اللغتين.

3 ـــ **الأمة اليونانية**: وهي الأمة الثالثة التي يرجح بعض الباحثين أن يكون النحو العربي قد تأثر بنحوها هي الأمة اليونانية، والحق الذي لا مراء فيه أنه لا تشابه بين النحوين: العربي واليوناني، فهما نحوان للغتين مختلفتين، أما ما يوجد من تأثر يلحظه بعضُ الباحثين على النحو العربي بالنحو اليوناني كالتعريف والتقسيم والتعليل، فهو كلام لا يخلو من المجازفة العلمية، فالتعريف والتقسيم والتعليل في النحو العربي لا علاقة لها بالنحو اليوناني، وإنما علاقتها بالمنطق الأرسطي اليوناني.

والخلاصة: إن النحو العربي متأثر بعلوم أخرى كالمنطق، لكنه لم يتأثر بنحو أمة أخرى، ولسنا مع بعض الباحثين الذين يثبتون التأثر جملة وتفصيلاً في النحو العربي، كما أننا لا نوافق بعض الباحثين الذين يرفضون تأثر النحو العربي بغيره جملة وتفصيلاً.

أول كتاب في تصنيف النحو العربي وصلنا هو كتاب سيبويه، وهو كتاب ضخم يعتمد على عرض الأمثلة، ثم استخلاص القاعدة. ثم جاء بعده كتاب المقتضب، وهو كتاب مختصر بعض الشيء عن كتاب سيبويه، غير أن المصطلح فيه كان أكثر نضجاً، بعد هذا سادت مصنفات النحو العربي النزعة المنطقية الفلسفية، ثم ظهرت المتون الصغيرة فيما بعد، وهذه المتون نوعان نثرية وشعرية، وكان هدف هذه المتون اختصار العبارة النحوية حتى يسهل حفظها؛ ومن أشهر المنظومات النحوية: منظومة ابن مالك، ومنظومة ابن معط، ومن أشهر المتون النثرية: متن المفصل للزمخشري ومتن الكافية لابن الحاجب ومتن التسهيل لابن مالك.

ثم ظهرت بعد ذلك شروح لهذه المتون، ثم وضعت على هذه الشروح الحواشي والتقريرات التي كان يضعها المدرسون غالباً، وقد كانت تعتمد على تطويل العبارة وذكر أشياء لا علاقة لها بدرس النحو أحياناً، فقد كان المحشي أو المقرر يضع كل ما لديه من معلوماتٍ يتسنى له وضعها في هذا المجال.

وما زالت هذه المتون بشروحها وحواشيها وتقريراتها هي السائدة في الدراسات العليا وبعض الدراسات الجامعية.

ثم درسنا ظاهرة الاستشهاد في النحو العربي، والاستشهاد يعتمد على الكلام، والكلام نوعان: شعر ونثر، أما الشعر فنحن نعتقد أن إفراده بمباحث نحوية خاصة هي أجدى للنحو العربي من دراسته ضمن النثر، والنثر نوعان: كلام الله وكلام الناس، أما كلام الله فالاستشهاد به أجدى وأضبط لدرس النحو العربي، ولا نفهم موقف بعض النحويين من القراءات القرآنية التي توصف بأنها شاذة في عدم استشهادهم بها إلّا على أنه يمثل اضطراباً في منهجية النحاة وعدم دقتهم.

ولم يستشهد النحاة الأوائل بالحديث الشريف وإن استشهدوا به فعلى سبيل المصادفة، فهم لا يقصدون إليه قصداً، أما النحاة المتأخرون فقد انقسموا فريقين في الاستشهاد بالحديث النبوي:

ـــ فريق لا يحبذ الاستشهاد بالحديث من أمثال : أبي حيان وأبي الحسن بن الضائع .

ـــ وفريق يفضل الاستشهاد بالحديث ، ومن أبرزهم : ابن خروف وابن مالك والرضي الذي استشهد بكلام علي بن أبي طالب إضافة إلى الحديث .

ووقف أبو إسحاق الشاطبي موقفاً وسطاً فأباح الاستشهاد بنوع من الأحاديث كالتي تروى في كمال فصاحته ﷺ ، وكألفاظ القنوت والدعاء وغيرها ، وقد أخذ المجمع اللغوي بالقاهرة بهذا الاتجاه ، وكتب اللغة والنحو في هذا العصر تستشهد بالحديث .

ولا ننسى أن نذكر أن النحاة قد حدوا الاستشهاد بزمان معين ومكان معين وبيئة معينة ، وهم محقون ما دام هدفهم الحفاظ على لغة نقية على منوالها جاء القرآن الكريم .

ثم درسنا : المصطلح النحوي ، والحق أن هناك معضلات تواجه الباحث في تحديد بداية المصطلح النحوي تحديداً دقيقاً يساير روحَ العلم ، وذلك لكثرة الروايات وتعددها ، غير أن حركات الإعراب ومصطلح التنوين « الغنة » قد ظهرت في مرحلة مبكرة عند أبي الأسود الدؤلي .

يعد الخليل بن أحمد واضع مصطلحات النحو العربي بطريقة منهجية ، وقد وصلتنا آراء الخليل وجهوده عن طريق تلميذه سيبويه في « الكتاب » .

كان سيبويه يورد المصطلحات التي وضعها النحاة السابقون عليه ، أما هو فقد كان يلجأ إلى وضع المصطلحات النحوي إما بالوصف وإما بإطالة العبارة حتى يهتدي إلى الفكرة والتسمية الصحيحة للمصطلح .

أما أبو العباس المبرد صاحب (المقتضب) فقد هذب كثيراً من مصطلحات سيبويه ، إما باختيار عبارة سيبويه أو بإعادة ترتيبها حتى تفي بالغرض المطلوب .

كان للكوفيين مصطلحاتهم التي تخصهم، وهي أقرب إلى روح اللغة، وقد أبانت عن شخصيتهم النحوية، وليس صحيحاً ما يراه بعض الباحثين من أن الكوفيين كانوا يقصدون إلى وضع مصطلحاتهم قصداً.

بالقتاء الفريقين: البصرة والكوفة في بغداد تهيأ لدرس النحو العربي مناخ جديد يقوم على المفاضلة والممازجة، وروح العلم هي المسيطرة على هذا المناخ.

نستطيع القول: إن مصطلحات النحو العربي قد استقرت ابتداء من القرن الرابع، ولم نلاحظ شيئاً يذكر بعد هذا، إلّا ما كان من ابن مالك الذي وضع مصطلحات جديدة مثل: نائب الفاعل والبدل المطابق وغيرها.

ومازالت مصطلحات النحو العربي على صورتها التي كانت عليها في القرن الرابع تقريباً.

في الباب السادس عرضنا لمظاهر التجديد والتيسير في النحو العربي، وقد تعرضنا في البداية لأثر آراء ابن مضاء في مجهودات النحاة المعاصرين، وابن مضاء من خلال كتابه (الرد على النحاة) يعد أعظم نحوي أحدث ظاهرة في درس النحو العربي، فهو من الناحية المنهجية، يعد أهم عالم ظهر بعد سيبويه.

دعا ابن مضاء إلى تحطيم نظرية العامل وإلغاء القياس والعلل الثواني والثوالث وإسقاط التمارين غير العملية، وكان هدفه تيسير النحو العربي وتبسيطه معبراً عن نزعته الفقهية الظاهرية.

بعد هذا درسنا مجهودات النحاة المعاصرين في التيسير والتجديد، وقد كان اتصال العرب بالحضارة الغربية عاملاً مهماً في توجيه أنظار نحاة العرب إلى بحث قضية النحو العربي والتفكير فيه، حتى يواكب العصر ويبتعد النحو عن الفلسفة والجدل والمنطق، وقد بذلت محاولات من أفراد مثل عمل الأستاذ حفني ناصف وزملائه،

والأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين، ولم تكن الدولة بمنأى عما يحدث كما رأينا في عمل اللجنة التي شكلها الأستاذ بهي الدين بركات، وقد شارك المجمع اللغوي بالقاهرة في هذه المجهودات، ونظر في عمل اللجنة المشار إليها، غير أن الجهود الفردية ما انفكت قائمة كما نرى في عمل الأستاذ عباس حسن، ومع هذا فهناك من العلماء من لم يكترث بالتجديد إلّا من الناحية الشكلية كما فعل محمد محيي الدين عبد الحميد.

في الفصل الثالث ركزنا على الجهود الفردية التي قام بها أفراد وقد اخترنا كتابي: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، ودراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب.

دعا إبراهيم مصطفى في كتابه إلى إلغاء نظرية العامل ودرس العلامات الإعرابية على أنها دوال على معانٍ ماعدا الفتحة، وأنكر نيابة الحروف عن الحركات، ثم أتبع عمله هذا بدراسة بعض الأبواب النحوية بقصد التطبيق، ولم يكن عمله مقبولاً من بعض الباحثين، ولا سيما الأزهريين، فقد رد عليه الأستاذ محمد أحمد عرفه في كتابه: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة.

أما كتاب الأستاذ عبد الرحمن أيوب، فإنه يختلف عن كتاب إبراهيم مصطفى، فهو ينقد النحو من داخل النحو، إنه لا يدعو إلى تحطيم نظرية العامل، وإنما يناقش النحويين من داخل قواعدهم معترضاً عليها دون أن يدعو إلى نسفها.

ولا شك أن هذه الاتجاهات التي ظهرت في هذا العصر لم تكن بمنأى عن أفكار وآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة).

وبعد فقد وصلنا إلى نهاية مواضيع هذه الأطروحة، التي كان هدفها البحث في منهجية النحو العربي تأليفاً وتحليلاً، وكما قلت في صدر هذه الرسالة: الكمال لله وحده والعصمة لله وحده، ولمن اختارهم من أنبيائه وأصفيائه.

إننا حاولنا أن نخطو بالنحو العربي خطوة متواضعة على قدرنا ومبلغ علمنا؛ وليست على قدر النحو العربي وما بلغه من النضج والكمال.

حاولنا أن نبحث مواضيع سبق لها وأن بحثت؛ فأقررنا ما اعتقدنا أنه الصواب، ورفضنا بالعلم ما لم نعتقد بصوابه، وكنا في كل هذا نحاول أن نقف من نحونا العربي وقفة تخدمه، تبنيه ولا تهدمه، فأنا أقول كما قال اللّه على لسان نبيه شعيب « إن أريد إلّا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلّا باللّه عليه توكلت وإليه أنيب »[1].

هذا ما استطعنا أن نقوم به فإن وفقنا فالفضل للّه أولاً وآخراً، وإن خاننا التوفيق فحسبنا أننا حاولنا.

ومن اللّه نستمد العون، عليه نتوكل وبه نستعين والحمد للّه أولاً وآخراً، يستحق الحمد والثناء، لا نستطيع أن نعدد نعمته « وإن تعدوا نعمة اللّه لا تحصوها »[2].

وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن ترسم خطاه وسار على نهجه إلى يوم الدين.

وباللّه التوفيق والسداد ومنه العون.

---

(1) هود 88.

(2) النحل 18.

فهرس المراجع

الكتب

ـــ **القرآن الكريم**.

1 ـــ **أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي**، د. فتحي عبد الفتاح القاضي وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1974م.

2 ـــ **أبو علي الفارسي**، د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مطبعة نهضة مصر ـــ القاهرة.

3 ـــ **الاتجاهات الحديثة في النحو**، مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الاعدادية دار المعارف بمصر، 1958م.

4 ـــ **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1951م.

5 ـــ **أخبار النحويين البصريين**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية ـــ بيروت 1936م.

6 ـــ **الأشباه والنظائر**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط2، 1359هـ.

7 ـــ **الإصابة في تمييز الصحابة**، ابن حجر أحمد بن محمد العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة ـــ القاهرة.

8 ـــ **أصول التفكير النحوي**، د. علي أبو المكارم، دار الثقافة ـــ بيروت، منشورات الجامعة الليبية كلية التربية، 1393هـ ـــ 1973م.

9 ـــ **الأغاني**، أبو الفرج علي بن الحسين الأموي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط1.

10 ـــ **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني دار الفكر، بيروت، ط2، 1391هـ ـــ 1971م.

11 ــ **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، 1396هـ ــ 1976م.
12 ــ **ألفية ابن مالك**، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
13 ــ **الامتاع والمؤانسة**، أبو حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1939م.
14 ــ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، ط1.
15 ــ **الإنصاف في مسائل الخلاف**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
16 ــ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر ــ بيروت، ط6، 1974م.
17 ــ **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ**، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1390هـ ــ 1971م.
18 ــ **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4، 1402هـ ــ 1982م.
19 ــ **البحث اللغوي عند العرب**، د. أحمد مختار عمر، مطابع سجل العرب، توزيع دار المعارف بمصر، 1971م.
20 ــ **البحر المحيط**، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تصحيح: محمد بن العباس بن شقرون، مطبعة السعادة، ط1، 1328هـ.
21 ــ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
22 ــ **البيان والتبيين**، أبو عثمان بن بحر الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، مكتبة الطلاب ــ بيروت، 1968م.
23 ــ **تاريخ الأدب العربي**، كارل بروكلمان، ترجمه: د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط 4.

24 ــ **تاريخ آداب اللغة العربية**، جرجي زيدان، مطبعة الهلال بالفجالة بمصر، 1911م.

25 ــ **تاريخ اللغات السامية**، د. إسرائيل ولفنسون، مطبعة الاعتماد، مصر، ط1 1348هـ ــ 1929م.

26 ــ **تجديد النحو العربي**، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي ــ بيروت، ط1، 1976م.

27 ــ **ترتيب القاموس المحيط**، الطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب، ط 3، 1980م.

28 ــ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي للطبع والنشر ــ بيروت، 1967م.

29 ــ **تطور الدرس النحوي**، د. حسن عون، مطبعة الجبلاوي 1970م.

30 ــ **التكملة**، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة ــ الرياض، 1981م.

31 ــ **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار القومية للطباعة والنشر، 1384هـ ــ 1964م.

32 ــ **الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط3، 1967م.

33 ــ **حاشية الخربوتي على تحفة العوامل**، عبد الحميد بن الحاج عمر النعيمي الخربوتي، مطبعة محمد أسعد أفندي 1296هـ.

34 ــ **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، محمد بن علي الصبان، دار الطباعة المصرية، 1280م.

35 ــ **حجة القراءات**، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطابع الشروق ــ بيروت، ط1 ــ 1974م.

36 ــ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر بيروت، ط1، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

37 ــ **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ــ بيروت، ط2.

38 ــ **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، عبد القادر رحيم الهيتي، دار القادسية للطباعة ــ بغداد.

39 ــ **دراسات في النحو العربي**، د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة، 1957م.

40 ــ **الدراسات اللغوية عند العرب**، محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر ــ بيروت، ط1، 1400هـ ــ 1980م.

41 ــ **ديوان الأدب**، إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ــ القاهرة.

42 ــ **ديوان البحتري**، الوليد بن عبيد الطائي، دار بيروت للطباعة والنشر، 1980م.

43 ــ **ديوان حازم القرطاجني**، تحقيق: عثمان الكعاك، مطبعة عيتاني الجديدة ــ بيروت، 1964م.

44 ــ **الرد على النحاة**، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، 1948م، وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ ــ 1979م.

45 ــ **رسالة التوابع والزوابع**، أبو عامر أحمد بن عبد الملك بن شهيد، تحقيق: بطرس البستاني، دار صادر ــ بيروت، 1400هـ ــ 1980م.

46 ــ **شرح أبيات مغني اللبيب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف تجاتي، منشورات دار المأمون، ط1.

47 ــ **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

48 ــ **شرح الرضي على الكافية**، محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق ــ بيروت.

49 ــ **شرح شواهد المغني**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة ــ بيروت.

50 ــ **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر.

51 ــ **شرح المفصل**، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، عالم الكتب ــ بيروت.

52 ــ **الصاحبي في فقه اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: د. مصطفى الشويمي، مطابع بدران وشركاه، بيروت، 1964م.

53 ــ **ضحى الإسلام**، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية الطبعة الخامسة.

54 ــ **طبقات الشعراء**، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: جوزيف هل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ــ لبنان.

55 ــ **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، د. فتحي عبد الفتاح، وكالة المطبوعات الكويت، ط1، 1974م.

56 ــ **العربية**، يوهان فك، ترجمة: عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربي ــ القاهرة 1370هـ ــ 1951م.

57 ــ **العصر الجاهلي**، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر الطبعة السابعة.

58 ــ **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ــ بيروت، ط4، 1972م.

59 ــ **عيسىٰ بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءته**، صباح عباس السالم، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ــ بيروت، ط1، 1395هـ ــ 1975م.

60 ــ **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. عبد اللّٰه درويش، مطبعة العاني ــ بغداد، 1967م.

61 ــ **عيون الأخبار**، عبد اللّٰه بن مسلم بن قتيبة الدينوري دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ لبنان، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

62 ــ **الفصول الخمسون**، يحيى بن عبد المعطي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

63 ــ **فقه اللغة**، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ــ القاهرة، ط8.

64 ــ **الفهرست**، أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم، المكتبة الرحمانية بمصر، 1348هـ ــ 1929م.

65 ــ **في أصول اللغة والنحو**، د. فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب ــ لبنان، 1969م.

66 ــ **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1957م.

67 ــ **القياس في اللغة العربية**، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، 1353هـ.

68 ــ **الكامل في اللغة والأدب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، مكتبة المعارف ــ بيروت.

69 ــ **الكتاب**، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القلم ج1، 1966م، دار الكتاب العربي ج2، 1968م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ج3، 1973م ج4، 1975م.

70 ــ **كتاب الحروف**، أبو نصر الفارابي، تحقيق: محمد مهدي دار المشرق ــ بيروت.

71 ــ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، محمود بن عمر

الزمخشري، حقق الرواية: محمد الصادق القمحاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ط الأخيرة، 1972م.

72 ـــ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، حاجي خليفة دار السعادة، ط1، 1310هـ.

73 ـــ **اللهجات العربية في التراث**، د. أحمد علم الدين الجندي الدار العربية للكتاب، 1398هـ، 1978م.

74 ـــ **لسان العرب**، محمد بن مكرم الأنصاري، مطابع كوستا تسوماس وشركاه، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

75 ـــ **اللغات في القرآن**، رواية ابن سحنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد بيروت، ط2، 1392هـ ـــ 1972م.

76 ـــ **اللمع في العربية**: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسين محمد شرف، مطبوع على الآلة الكاتبة 1390هـ ـــ 1970م.

77 ـــ **ما ينصرف وما لا ينصرف**، إبراهيم بن محمد الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية 1391هـ ـــ 1971م.

78 ـــ **مجالس العلماء**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق: عبد السلام محمد هارون، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت 1962م.

79 ـــ **المجتمعات الاسلامية**، د. شكري فيصل، دار العلم للملايين ـــ بيروت، ط4، 1978م.

80 ـــ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1386هـ.

81 ـــ **محيط المحيط**، بطرس البستاني، مؤسسة جواد للطباعة 1977م.

82 ـــ **المختصر في أخبار البشر**، عماد الدين إسماعيل أبو الفداء دار المعرفة ـــ بيروت.

83 ـــ **المدارس النحوية**، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر الطبعة الثانية.

84 ـــ **مدرسة الكوفة**، د. مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1377هـ ـــ 1958م.

85 ـــ **مذاهب التفسير الاسلامي**، اجنتس جولد تسيهر، ترجمة: د. عبد الحليم النجار، مطبعة السنة المحمدية، 1374هـ ـــ 1955م.

86 ـــ **مراتب النحويين**، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر ـــ القاهرة.

87 ـــ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

88 ـــ **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض، ط1، 1401هـ ـــ 1981م.

89 ـــ **معاني القرآن**، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت ط2، 1980م.

90 ـــ **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، علي بن عبد الواحد المراكشي، تحقيق: محمد سعيد العريان، محمد العربي العلمي، مطبعة الاستقامة ـــ القاهرة، ط1، 1949م.

91 ـــ **معجم الأدباء**، ياقوت بن عبد الله الحموي، نشره: دافيد بن صمويل مرجليوث، مطبعة دار المأمون، ط الأخيرة، جـ7، الطبعة الأولى 1938هـ مطبعة هندية بالموسكي بمصر.

92 ـــ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، عبد الله بن يوسف الأنصاري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت ـــ لبنان.

93 ـــ **المفصل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، ط2.

94 ـــ **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ـــ بيروت.

95 ـــ **مقدمة في النحو**، خلف بن حيان الأحمر، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبعة الترقي، دمشق 1381هـ ـــ 1961م.

96 ـــ **من أعلام البصرة (سيبويه)**، د. صاحب أبو جناح، دار الحرية للطباعة ـــ بغداد 1394هـ ـــ 1974م.

97 ـــ **من تاريخ النحو**، سعيد الأفغاني، دار مكتبة الفكر طرابلس ـــ ليبيا.

98 ـــ **المنصف شرح تصريف المازني**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1، 1373هـ ـــ 1954م.

99 ـــ **منهاج السالك إلى ألفيه ابن مالك**، أبو الحسن علي بن محمد الأشموني، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي وشركاه.

100 ـــ **موسيقى الشعر**، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط5، 1978م.
101 ـــ **النحو العربي والدرس الحديث**، د. عبده الراجحي دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1979م.
102 ـــ **النحو الـواضح ج2**، علي الجارم ومصطفى أمين، مطبعة المعارف، ط2، 1350هـ ـــ 1931م.
103 ـــ **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**، محمد أحمد عرفة مطبعة السعادة.
104 ـــ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة ـــ مصر.
105 ـــ **نشأة النحو العربي**، محمد الطنطاوي، دار المعارف بمصر، ط5، 1973م.
106 ـــ النشر في **القراءات العشر**، محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى.
107 ـــ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر ـــ بيروت.
108 ـــ **وفيات الأعيان**، أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1367هـ ـــ 1948م.

الـدوريـــات

1 ـــ **مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ج6**، المطبعة الأميرية بالقاهرة 1951م.
2 ـــ **مجلة مجمع اللغة العربية**، ج10، مطبعة التحرير 1958م.

الفهرس

الباب الثاني
في التأليف النحوي

الباب الثالث
في الاتجاهات النحوية

الباب الرابع
النحويون ومناهج النحوي

الباب الخامس
نظرات في المنهج

الباب السادس

منهج الدرس النحوي في العصر الحديث